الشروح الرضية

على متون العقائد السلفية

(٣)

اعتقاد السلف

وأصحاب الحديث

لشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني

المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

تأليف

أبي يحيى محمد بن عبده

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للَّه، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

فإن أصدق الكلام كلام اللَّه، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

وبعد: فها هو الكتاب الثالث من سلسلة «الشروح الرضية على متون العقائد السلفية».

وقد صدر منه شرحنا «لشرح السنة» للإمام البربهاري في جزأين،

وشرح «شرح السنة» للإمام المزني في جزء، وهذا شرح «اعتقاد السلف وأصحاب الحديث» للإمام الصابوني شيخ الإسلام، ويعقبه «شرح الأصول الثلاثة»، ثم شرح «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأحاول قدر جهدي ألا أكرر شرحي للفقرات التي ذكرت عليها تعليقًا للمتون السابقة إلا ما لابد منه من تعليق لكلام المؤلف، فإن متون كلام الأئمة يتشابه لأنه ثوابت متفق عليها وشروحه وأدلته واحدة، وكلام الأئمة ربما كان واحدًا في معناه مع اختلاف في التعبير في اللفظ، فلا أضيع وقت الطالب ووقتنا في تكرير شرح، لاسيما إذا كان شارحه واحد، مع التنبيه على أنه لا يخلو متن من فائدة زائدة على غيره من المتون، وقد شجعني في التعليق عليه أن بعض الحزبيين -ممن أطلقوا على أنفسهم حزب النور السلفي في مصر- كانوا يقررون كتابًا في العقيدة لبعض شيوخهم، فلما رأوا أن مناهجهم قد فضحها أهل السنة، وأصبحوا وقد لفظهم الناس إلا من طمس اللَّه بصيرته، ولفظوا كتبهم وشيوخهم، فأرادوا أن يقرروا كتابًا لإمام لا غبار على سلفيته، وهو هذا الكتاب ليدلسوا على الناس أنهم على نهجه، وهيهات هيهات، فقررتُ شرحه لدفع التلبيس الذي يفسدون به كتب السلف إذا ماعلقوا عليها، تعليق وشرح أهل البدع على القرآن والسنة على حسب أهوائهم، واللَّه المستعان.

وأسأل اللَّه تعالى أن يتمم المشروع على خير وأن ينفع به نفعًا عظيمًا ويُعظِم البركةَ فيه، فلا غنى لنا عن بركته ومزيد عطائه.

كما أسأله سبحانه أن يغفر الزلل ويستر القبيح ويظهر الجميل ويتجاوز عنا بعفوه وسعة كرمه إنه المعطي الواسع الكريم.

وكنت أرغب أن أتبع شرح الصابوني بالزيادات التي ذكرها الإسماعيلي في كتابه «اعتقاد أئمة الحديث» ولم يذكرها الصابوني تتميمًا للفائدة رجاء أن أكون قمت بخدمة الكتابين معًا، فالموضوع واحد، لكن وقفت بعد الانتهاء على شرح لكتاب الإسماعيلي لأخينا الدكتور حمد بن إبراهيم العثماني -وفقه اللَّه- فرأيت أنه خدم الكتاب خدمة جيدة في جملتها. ومن خلال قراءتي لشرحه وتعليقه ألفيته صحيح المنهج يسير على منهج أهل السنة فيما قيده -أحسبه واللَّه حسيبه ولا يضره أن لا أعرفه ومن زكَّاه علمه فلا حاجة لتزكية أحدٍ له- فجزاه اللَّه خيرًا على خدمة الكتاب.

وأسأل اللَّه تعالى أن يتقبل العمل ويجعله خالصًا صوابًا لا يجعل لأحد فيه شيئًا.

كما أسأله سبحانه أن يقضي حوائج دنيانا وآخرتنا.

وصل اللهم وسلم وبارك على محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

أبو يحيى محمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ - مصر

ترجمة الإمام الصابوني

هو الإمام العلامة القدوة المفسر المذكِّر المحدِّث شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد بن عامر النيسابوري الصابوني الشافعي.

والصابوني نسبة إلى عمل الصابون وبيت كبير بنيسابور «الصابونية» لعل بعض أجدادهم عمل الصابون فعرفوا به، ولد سنة **٤٤٩**هـ.

وأول مجلس عُقد له للوعظ إثر قتل أبيه في سنة ثنتين وثمانين وهو ابن تسع سنين.

وممن سمع منه: الإمام البيهقي -وهو من أقرانه- وابنه عبد الرحمن بن إسماعيل، والكتاني وخلق كثير.

قال عنه البيهقي: حدثنا إمام المسلمين حقًّا وشيخ الإسلام صدقًا أبو عثمان الصابوني... ثم ذكر حكاية.

وسمع منه الحديث عالَم لا يُحصَون بخراسان إلى غزنة وبلاد الهند وطبرستان والثغور إلى العراق والشام وبيت المقدس والحجاز وبلاد أذربيجان.

وقال أبو عبد اللَّه المالكي: أبو عثمان شهد له أعيان الرجال بالكمال في الحفظ والتفسير.

وقال عبد الغافر في «السياق»: «الأستاذ أبو عثمان إسماعيل الصابوني شيخ الإسلام المفسر المحدث الواعظ، أوحد وقته في طريقة وعظ

المسلمين سبعين سنة[١]، وخطب وصلى في الجامع نحوًا من عشرين سنة.

وكان حافظًا، كثير السماع والتصانيف، حريصًا على العلم...

ورزق العز والوجاهة في الدين والدنيا، وكان جمالًا للبلد، مقبولًا عند الموافق والمخالف، مجمع على أنه عديم النظير، وسيف السنة، ودامغ البدعة.

كان أبوه الإمام أبو نصر من كبار الواعظين بنيسابور ففتك به لأجل المذهب، وقتل فأُقعد ابنه هذا ابن تسع سنين مجلس الوعظ وحضره أئمة الوقت، وأخذ الإمام أبو الطيب الصعلوكي في تربيته وتهيئة شأنه.

وكان يحضر مجلسه هو والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والأستاذ أبو بكر بن فورَك ويعجبون من كمال ذكائه وحسن إيراده، حتى صار إلى ما صار إليه، وكان مشتغلًا بكثرة العبادات والطاعات حتى كان يُضرب به المثل.

وقد أطنب عبد الغافر في وصفه وأسهب إلى أن قال: وقرأت في كتاب زَين الإسلام من طوس في التعزية لشيخ الإسلام:

أليس لم يجسر مفتر أن يكذب على رسول اللَّه ﷺ في وقته؟

أليست السُّنة كانت بمكانه منصورة، والبدعة لفرط حشمته مقهورة؟

أليس كان داعيًا إلى اللَّه، هاديًا عباد اللَّه، شابًّا لا صبوة له، كهلًا لا كبوة له، شيخًا لا هفوة له؟

يا أصحاب المحابر، وطئوا رحالكم وقد غُيِّب من كان عليه إلمامكم،

(١) وحرر السمعاني في «الأنساب» أنها ٦٧ سنة.

ويا أرباب المنابر، أعظم اللَّه أجوركم قد مضى سيدُكم وإمامُكم.

وقال عبد العزيز الكتَّاني تلميذه: ما رأيتُ شيخًا في معنى أبي عثمان زهدًا وعلمًا، كان يحفظ من كل فن لا يقعد به شيء، وكان يحفظ التفسير من كتب كثيرة، وكان من حفاظ الحديث مقدمًا في الوعظ والأدب وغيره من العلوم.

قال الذهبي في «السير»: «لقد كان من أئمة الأثر، له مصنف في السنة واعتقاد السلف -وهو كتابنا هذا- ما رآه منصفًا إلا واعترف له[1].

وقال في كتابه «العرش» (٢/ ٤٤٩): «أبو عثمان الصابوني هذا من كبار الأئمة، كان فقيهًا محدثًا حافظًا صوفيًّا واعظًا، شيخ نيسابور في وقته، له تصانيف حسنة».

وقال أبو المعالي الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ:

كنت أتردد وأنا بمكة في المذاهب فرأيتُ النبي ﷺ فقال لي: عليك باعتقاد أبي عثمان الصابوني -رحمه اللَّه تعالى-.

وقال الزركلي في «الأعلام»: «تقدم أهل الحديث في بلاد خراسان، لقبه أهل السنة فيها بشيخ الإسلام، فلا يعنون -عند إطلاقهم هذه اللفظة- غيره، وولد ومات في نيسابور، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم، عارفًا بالحديث والتفسير، يجيد الفارسية إجادة العربية، له كتاب «عقيدة السلف» و«الفصول في الأصول».

---

(١) لكنه سماه في كتابه «العرش» (٢/ ٤٤٨): «الرسالة في السنة».
ووصف الذهبي الكتاب في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٧٣٤) فقال عنه: «لأبي عثمان مصنف في السنة واعتقاد السلف أفصح فيه بالحق فرحمه اللَّه ورضي عنه».

قال ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»:

«كان أكثر أهل العصر من المشايخ سماعًا وحفظًا ونشرًا لمسموعاته وتصنيفاته، وجمعًا وتحريضًا على السماع وإقامة مجالس الحديث» ا هـ.

وعظ للناس ستين سنة، وله شعر منه، فمن فضائله: نظم الشعر على ما يليق بالعلماء من غير مبالغة في تعمُّق يُلحقه بالمنهي:

ما لي أرى الدَّهرَ لا يسخو بذي كرم ... ولا يجود بمعوانٍ ومفضالِ
ولا أرى أحدًا في الناس مشتريًا ... حسن الثناء بإنعامٍ وإفضالِ
صاروا سواسيةً في لؤمهم شَرَعًا ... كأنما نُسجوا بمنوالِ

ومنه:

إذا لم أُصبْ أموالَكم ونوالَكم ... ولم آمُلِ المعروفَ منكم ولا البِرَّا
وكنتم عبيدًا للذي أنا عبدُهُ ... فمِن أجل ماذا أُتعب البَدَنَ الحُرَّا

وقال الإمام أبو علي الحسن بن العباس: اتفق مشايخنا من أئمة الفريقين وسائر من ينتهي إلى علم التفسير والتذكير أن أبا عثمان كامل في آلاته، مستحق للإمامة بصفاته، لم يترقَّل الكرسي في زمانه على ظرفه وبيانه وثقته وصدق لسانه مثلُه.

وفي «معجم السَّفر» للسِّلفي قال: سمعتُ الحسن بن أبي الحرِّ بن سعادة بثغر سلماس يقول: قدم أبو عثمان الصابوني بعد حجه، ومعه أخوه أبو يعلى في أتباع ودواب، فنزل على جدي أحمد بن يوسف بن عمر الهلالي، فقام بجميع مؤنه، وكان يعقد المجلس كل يوم وافتتن الناس به، وكان أخوه فيه دعابة، وسمعتُ أبا عثمان وقت أن ودع الناس يقول: «يا أهل سلماس، لي عندكم أشهر أعظُ وأنا في تفسير آية ما يتعلق بها ولو

بقيت عندكم تمام سنة لما تعرضت لغيرها والحمد للَّه».

قال عبد الغافر: حكى الثقات أن أبا عثمان كان يعظ، فدفع إليه كتاب ورد من بخاري مشتمل على ذكر وباء عظيم وقع بها ليدعي على رؤوس الملأ في كشف ذلك البلاء عنهم.

ووصف في الكتاب أن رجلًا أعطى دراهم لخبَّاز يشتري خبزًا فكان يزنها والصانع يخبز والمشتري وافق، فمات الثلاثة في ساعة فلما قرأ الكتاب هاله ذلك فاستقرأ من القارئ قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ الآيات ونظائرها وبالغ في التخويف والتحذير، وأثر ذلك فيه وتغير في الحال، وغلبه وجع البطن من ساعته، وأنزل من المنبر، فكان يصيح من الوجع وحمل إلى الحمام فبقي إلى قريب المغرب فكان يتقلَّب ظهرًا لبطن، وبقي سبعة أيام لم ينفعه علاج، فأوصى وودع أولاده وتوفي وصُلِّي عليه عصر يوم الجمعة.

قال البارع الزَّوْزَنيّ في وصفه:

ماذا اختلاف الناس في متفنن ... لم يبصروا للقدح فيه سبيلًا

واللَّه ما رقى المنابرَ خاطبٌ ... أو واعظ كالحبر إسماعيلًا

ورأى أبو المعالي الجويني رؤيا أخرى فقال:

رأيتُ في المنام كأنه قيل لي: عُدَّ عقائد أهل الحق، قال: فكنت أذكرها إذ سمعتُ نداء كان مفهومي منه أني أسمعه من الحق -تبارك وتعالى- يقول: ألم نقل: إن ابن الصابوني رجل مسلم؟

وحكى عنه عبد الغافر قال:

«مجمع على أنه عديم النظير وسيف السنة ودافع أهل البدعة».

وقال الإمام أبو علي الحسن بن العباس:

«اتفق مشايخنا من أئمة الفريقين وسائر من ينتهي إلى علم التفسير والتذكير أن أبا عثمان كامل في آلاته مستحق للإمامة بصفاته، لم يترقَّل الكرسي في زمانه على ظرفه وبيانه وثقته وصدق لسانه مثله.

وقال أبو طالب الحرَّاني:

«توسطت مجالس أعيان الوقت أيام السلطان أبي القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ فصادفتهم مجمعين على أن أبا عثمان إذا نطق بالتفسير قرطس في غرض الإجادة والإصابة وإذا أخذ في التذكير والرقائق أجابته القلوب القاسية أحسن الإجابة صانه في علم الحديث علمٌ بل عالمٍ، وبسائر العلوم متحقق عالم».

وقال أبو منصور المقرئ الاستراباذي، وقد جمع في أسفاره بين بلاد المشرق والمغرب قال: كانوا يعدّون بخراسان وأفنية العلم رحاب، ويد العدل مُجاب، والعيش عذب مستطاب في علوم التفسير رجلين: أبا جعفر فاخرًا بسجستان والصابوني بخراسان لا يثلثهما فاضل، ولا يدخل في حسابهما كامل وأما اليوم فلا مثل لأبي عثمان في الموضعين.

وقال أبو عبد اللَّه الخوارزمي:

دخلت نيسابور عند اجتيازي إلى العراق لطلب العلم، فرأيت أبا عثمان مائسًا في حلة الشباب، ولمته يومئذ كجناح الغُراف[1]، أوحنك

(١) هو طائر.

الغراب، وشيوخ التفسير إذ ذاك متوافرون كأبي سعد وأبي القاسم، وهو يُعدُّ على تقارب سنِّه صدرًا وجيهًا، وشيخًا نبيهًا له ما شئت من إركام وإعظام وإجلال وإفضال.

وقال أبو الفضل ابن سعيد النديم:

«كان مشايخنا الذين ينظم بقولهم عقد الإجماع يسلمون لأبي عثمان مقاليد الإمامة في علم التفسير والحديث وما يتعلق بهما من الفنون أيام السلطان المعظم والمراتب متنافس فيها».

وقال أبو الوفاء النهشلي: «لقيت المئات من الرواة ومن تبع من فقهاء العصر من بعدهم... وذكر جماعة منهم ثم قال: فكانت آراؤهم مجمعة على أن أبا عثمان فيهم عين الإكليل وأنه:

يجلو القلوب بوعظه وكلامه كالثلج بالعسل المشوب لسانه

وقال محمد بن عبد اللَّه العامري الاسفرابيني:

أدركتُ آخر أيام الأئمة الذين كانوا أئمة الأرض دون خراسان كأبي إسحاق وأبي منصور البغدادي وأبي بكر القفال أمام الشفعوية في المشرق وأبي زكريا يحيى بن عمار المفسر وكان الناس يطلقون القول في مجالس النظر المعقودة عندهم أن أبا عثمان لا يدافَع في كماله ولا ينازع في شيء من خصالهم.

- **وصيته:**

ذكرها ابن العديم في تاريخ حلب:

«هذا ما أوصى به إسماعيل بن عبد الرحمن بن إسماعيل أبو عثمان

الصابوني الواعظ غير المتعظ، الموقظ غير المستيقظ، الآمر غير المؤتمر، الزاجر غير المنزجر، المعلم، المعرف، المنذر، المخوف، المخلط، المفرط، المسرف، المقترف للسيئات، المعترف، الواثق مع ذلك برحمة اللَّه سبحانه، الراجي لمغفرته، المحب لرسوله -صلى اللَّه عليه وسلم تسليمًا- وشيعته، الداعي إلى التمسك بسنته وشريعته، أوصي وهو يشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له إلهًا واحدًا فردًا صمدًا . . . وهي وصية نافعة شرحها الشيخ النجمي في رسالة ط دار المنهاج بمصر .

● **وفاته:**

توفي في محرم سنة تسع وأربعين وأربعمائة .

وكان يعالج سكرات الموت إلى أن قرأ إسناد ما روي عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**» ثم توفي رَحِمَهُ اللَّهُ من ساعته عصر يوم الخميس .

وحملت جنازته من الغد عصر يوم الجمعة إلى ميدان الحسين .

واجتمع من الخلائق ما اللَّه أعلم بعددهم ، وصلى عليه ابنه أبو بكر .

قال السمعاني: دفن في مدرسة بسكة حرب بجنب أبيه، وزرتُ قبره مرارًا، ورأيت أثر الإجابة لكل دعاء دعوته[1] ، واللَّه يغفر له .

ومما رثاه عبد الرحمن بن محمد الداوودي:

أورى الإمامُ الحبرُ إسماعيلُ لَهَفِي عليه ليسَ منهُ بديلُ

(١) يقصد أنه لما زار قبره ودعا لنفسه استجيب، لا أن قبره علمًا يستجاب عنده الدعاء، فالسمعاني يحكي حكاية حال لا غير .

بَكَتِ السَّماءُ والأرضُ يومَ وفاتِهِ وبَكَى عليه الوَحيُ والتنزيلُ
والشمسُ والقمرُ المنيرُ تَنَاوَحَا حُزنًا عليه وللنُّجوم عَويلُ
والأرضَ خاشعةٌ تَبكي شَجْوَها وَيْلِي تُوَلْوِلُ أينَ إسماعيلُ؟
أينَ الإمامُ الفردُ في آدابِه ما إنْ لهُ فِي العالمين عَدِيلُ
لا تخدَعَنْكَ مني الحياةُ فإنَّها تُلهِي وتُنسِي والمُنَى تَضليلُ
وتأهَّبَن للموتِ قبلَ نُزوله فالموتُ حتْمٌ والبقاءُ قليلُ[1]

● **أما عن وصف الإمام الصابوني لعقيدة السلف بعقيدة أصحاب الحديث وقوله عن عنوان الكتاب: «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»:**

فلما لهم من شرف دعوة النبي ﷺ لهم بالنضارة، ولما لهم من خصال حميدة، فمن أحق بالفضل منهم وهم حملة الرسالة من النبي ﷺ وبيانها إلى الناس؟

ثم هم أكثر الناس بذلًا لهذا الدين، والقارئ لسيرهم يعلم هذا عنهم، فإنه أوضح من شمس النهار.

وأفراد الأمة يتشرفون -إن كان فيهم خير- بالنسبة إليهم، ويقتدون بآرائهم ويفخرون بالنسبة إليهم، وقد ألفت المؤلفات في شرفهم[2].

---

(١) مصادر ترجمته «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٠)، ومعجم الأدباء «٢/ ٧٢٦)، و«تاريخ حلب» لابن العديم (٤/ ١٦٨٧)، و«مختصر تاريخ دمشق» (٤/ ٣٦٢)، و«الأنساب» للسمعاني (٨/ ٢٤٧)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٣١٧)، «السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي» (ص٢٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٧٣٤)، و«تاريخ ابن عساكر» (٩/ ٦)، و«بغية الطلب في تاريخ حلب» (٤/ ١٦٧٢).

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي.

بل أهل البدع ربما تمسحوا بهم.

وهم أكثر الناس عناية بالمنقول عن رسول اللَّه ﷺ فالمنصف يرجع إليهم لأنهم الملازمون لسنة رسول اللَّه ﷺ المبتعدون عن كل بدعة ومخالفة، وهم أسياد أفراد الأمة إذ قد تحملوا عنهم فروض الكفايات فكانوا بحق حراس العقيدة فضلًا عن أنهم -دائمًا- أولى الناس بالحق، وهم الأمناء على الحق يحفظونه لمن بعدهم.

والمتحيرون يرجعون عند الاختلاف والاضطراب والجهل إليهم.

ثم تجدهم أصحاب الحجج الدامغة القوية، وهم كما قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٢/ ٥٢١) عن معتقدهم: «اعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ».

وإنما ينشرح صدر المؤمن سليم القلب لأقوالهم ومعتقدهم[1].

ولما رأى الكُتَّاب ذلك نسبوا ما كتبوه في العقائد لهم ليكون لذلك القبول عند القراء، فإن قبول معتقدهم وآرائهم من المسلَّمات عند المسلمين سوى المبتدع الذي رماهم بالألقاب أطلق عليهم حشوية، مجسمة... إلخ، ولا يزال أذيال أهل البدع يرمونهم بالشنائع إلى يومنا هذا.

يدلسون ويكذبون عليهم ويرمونهم بالألقاب -يا ويحهم-، وأهل

(١) ومن هنا كان من أراد نصرة خير نسبه إليهم فإنه يُشتهر ويُقبل، ولذا كُتب «اعتقاد السلف وأصحاب الحديث» للصابوني، و«اعتقاد أصحاب الحديث» للإسماعيلي و«الانتصار لأصحاب الحديث» للسمعاني أبي المظفر، و«شعار أصحاب الحديث» لأبي أحمد الحاكم...

البدع أليق بالرمي بكل نقيصة وخسيسة وفضيحة وشنيعة.

حفظ اللَّه أحياءهم، ورحم اللَّه أمواتهم وجعل أقوالهم واعتقاداتهم شوكة في حلق كل مارق ومعاند ومبتدع... وعند اللَّه تجتمع الخصوم، ولا أفلح عند الصراط مَنْ ندما، فإن أهل الحديث هم أجمع الناس لشرائط الإمامة والقدوة ومتعلقات ذلك.

والفاضل فضلًا عن المؤمن إنما يبني اعتقاده على اعتقادهم؛ لأنهم - في الجملة- الموافقون للحق في المعتقد وغيره، فمن خالفهم ضل وليس من المهتدين.

وهم وإن اختلفت عباراتهم فإنما اتفقت اعتقاداتهم.

ولأن في حكاية أقوال أهل الحديث في العقيدة يتبين المنتسب إليهم حقيقة من المزيِّف، فقد ينسب البدعي نفسه إليهم لينشر بدعته حتى إنك تجد الحزبيين يشرحون كتاب الصابوني، وهيهات هيهات يفسدون الأدلة ويلوونها لما تهوى أنفسهم، أيعجزهم أن يلووا كلام الإمام الصابوني؟! هداهم اللَّه أو كشف زيفهم وهتك أستارهم.

واعلم بارك اللَّه فيك أن حكاية أقوالهم دعوة للحق ونشر لمذهب أهل السنة، فإذا ما حكينا أقوالهم ففي النقل عنهم إلزام للناس أن يتبعوهم فيتفقوا ويجتمعوا معهم ولا يختلفوا.

ولذلك، فإن المؤلف حينما ينقل معتقد أهل الحديث يعصب الناس لمذهب أهل السنة والجماعة وسلف الأمة هذا عند كل ذي عينين.

وذكر المؤلف أصحاب الحديث في عنوان الكتاب بعد ذِكر السلف هو من باب توضيح العبارة، وإلا فإن أهل السنة أصلهم السلف وأصحاب الحديث.

وأهل الحديث دائمًا في جهة والفرق كلها في جهة أخرى.

أهل الحديث في جهة والجهمية والقدرية والخوارج والمعتزلة والأشاعرة والحزبيين لا ينتسبون إلى أهل الحديث حقيقة إنما يلمزونهم بالألقاب «حشوية»، «مجسمة»، «ناصبة»، «مشبهة»... إلخ هذا قديمًا وحديثًا لهم ألقاب أيضًا ينحتونها ليُغمصُوا بها أهل السنة، وهي محض افتراء واختراع، فالحمد للَّه تعالى.

واعلم أن عبارة السلف بـ«أهل الحديث» ليس مجرد الرواة أو المحدثين، إنما يُقصد بها أهل السنة المتمسكين بالحديث العاملين رواية ودراية به، المتبعين له.

- **أما عن موارد الإمام الصابوني في كتابه «اعتقاد السلف وأصحاب الحديث»:**

فهي النقل عن أئمة من أئمة أهل السنة كمحمد بن إسحاق بن خزيمة، وعلي ابن حجر بن مهدي الطبري، والحاكم النيسابوري، والشافعي، وابن جرير الطبري وغيرهم.

وتقرير ذلك بالآثار الواردة عن السلف مسندة يرويها بسنده.

فهو يستدل بالسنة وبالآثار الواردة عن السلف يعزز بها ما يقول.

وكتاب الصابوني صافي لم يكدره شيء من دعوة إلى بدع، وتأثر كثيرًا بما في كتاب الإسماعيلي أبي بكر «اعتقاد أهل الحديث» وأحيانًا ينقل منه ولا يعزو له.

- **أما عما بينه الإمام الصابوني في عقيدته ومميزاتها:**

تميزت رسالة الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ بشمولها لمسائل في الربوبية والأسماء والصفات وأفاض وتوسع في الصفات التي اشتد فيها النزاع في زمنه بين

أهل السنة وأهل الأهواء.

وغالب ما فيها كما أشار هو مما أجمع أهل السنة عليه كما هو واضح في عنوان الكتاب ومؤخرته وناقش أهل البدع من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة الذين يقولون: إن كلام اللَّه مخلوق، وبيَّن أن هذا كفر.

وتكلم عن صفة النزول وبين أن النصوص فيها متواترة في الصحاح والسنن والمسانيد، وأنه يجب إثبات النزول للَّه على ما يليق بجلاله وعظمته.

وذكر صفة الاستواء والرؤية التي اشتد فيها النزاع بين أهل السنة وأهل البدع.

وتكلم عن عذاب القبر ونعيمه والجنة والنار والخير والشر والقضاء والقدر.

وتكلم عن الإيمان وأنه قول باللسان وتصديق بالقلب، وعمل بالجوارح.

ومخالفة الخوارج والمعتزلة.

وبين عقيدة أهل السنة في الصحابة والترضي عنهم والكف عما شجر بينهم وغير ذلك مما خالف فيه أهلُ السنة الروافضَ كما تكلم عن السحر وحقيقته.

كما بين آداب أصحاب الحديث وعلامات أهل البدع وعلامات أهل السنة.

كما تكلم عن الشر والخير وبيَّن أن أفعال العباد مخلوقة خلافًا للقدرية والمعتزلة الذين يقولون: إن العبد يخلق فعله.

كما تكلم عن عقيدة أهل السنة في الحوض والكوثر والشفاعة...

وهذا الكتاب، وإن كان المذكور فيه ثوابت مجمع عليها كما يدل عليه عنوانه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»، وكما قال في آخرها: «وهذه

الجمل التي أثبتها في هذا الجزء كانت معتقد جميعهم لم يخالف فيها بعضهم بعضًا، بل أجمعوا عليها كلها . . . »[1].

هذا في الجملة، وإلا فإنه ذكر مسائل النزاع فيها قائم.

مثل مسألة وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في الجهرية.

بل ربما كان الراجح خلاف ما رجح.

كمسألة المنع من الصلاة خلف النيام.

لكن لعلي أقول -ويصح إن شاء الله- أن ذلك نادر جدًّا.

- **ومن مزايا الكتاب:**

قلة إيراد الضعيف الذي لا يصح منه.

كحديث قوله تعالى: «**لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ من خَلَقْتُهُ بِيَدَيَّ ونَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ فَكَانَ**»، وهو لا يصح كما بيَّنا وإن كان صححه بعض أهل العلم.

وحديث: «**خَلَقَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ وَحَظَرَهَا عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ وَكُلِّ مُدْمِنِ خَمْرٍ سِكِّيرٍ**»، وهو لا يصح.

أورده المؤلف ليثبت صفة اليد للَّه وهي ثابتة بغيره.

---

(١) فإن قيل: لماذا يكثر المؤلف من قول: لم يختلفوا في كذا وكذا مع أن كتابه يدل من عنوانه على أن ما فيه مُجمع عليه وقد جزم في آخر الكتاب بأن ما في الكتاب لم يختلفوا عليه؟

فالجواب:

لعله قال ذلك تأكيدًا، واللَّه أعلم.

فثم أدلة أصرح وأصح من هذا أوردناها في موطنها .

واستدلاله ببعض ألفاظ في قصة صبيغ لا تصح ، وإن كان أصل قصة صبيغ وضرب عمر له والتنكيل به صحيحة لكن في القصة ألفاظ لا تصح .

وقد تميز الكتاب بميزات أيضًا :

منها : ندرة المخالفة للراجح في كتابه وعدم الشذوذ في الآراء الفقهية والعقدية[1] وعدم الأخطاء المنهجية ، بل الاعتدال - إن شاء اللَّه- سابغ على الكتاب مسيطر على مسائله ، رحمه اللَّه رحمة واسعة .

فكل ما أورده في الكتاب فعليه الدليل الواضح في الجملة -حتى ما لم يذكر هو دليله- ، إلا ما ندر مما أشرنا إليه .

كما تميز :

بجمع عقيدة أهل السنة ؛ الثوابت المنهجية والعقدية التي اتفقت عليها الأمة .

كما تميز كتابه :

بالبساطة والشمول وعدم تعقيد المسائل عند عرضها ، ثم عرضها مرتب بصورة سهلة يفهمها العامي وطالب العلم المتبحِّر ، وأفصح

---

(١) بل ما أورده مما يوحي أنه خالف فيه السلف لعله لم يخطئ إذا قصد بكلامه غير ما يتبادر للذهن كالسفر لزيارة قبر الرسول ﷺ ، فثم نهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ، والقبر النبوي ليس منها ، فإن قصد المسجد وذكر القبر كما ينص بعض العلماء فلا خطأ ، وإن قصد القبر فهو مخطئ -رحمه اللَّه رحمة واسعة- ويغلب على ظني أنه قصد الأول لوضوح أدلة عدم شد الرحال لغير المساجد الثلاثة والتي لا تخفى على من دون الصابوني ، فكيف بالصابوني شيخ الإسلام؟! وهذا مما لم يوجد في الكتاب إلا في موطن أو موطنين علقنا عليهما ، فلا يشين المؤلِّف ولا المؤلَّف ما ذكر .

فيه رَحِمَهُ اللَّهُ بالحق إفصاحًا .

كما تميَّزت :

استدلالاته بالوضوح الذي لا غموض فيه ، وبَعُدت ألفاظه عن التقعُّر متبعًا لألفاظ السلف ، مستدلًّا على ما يقول وغالبًا بذكره للأدلة بالأسانيد .

فصار كتابه خلاصة سهلة لأصول السلف أصحاب الحديث ، والفقهاء تبعًا لهم .

كما تميز الكتاب :

بإزالة اللبس والتوهم الذي يكون عند بعض القراء في الفهم ، فإنه لما ذكر حديث «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» .

دفع التمثيل في الأذهان فقال :

«والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي» .

كما تميَّز : أنه شرح بعض ألفاظ الأحاديث لما خشي من التوهم ، كما في حديث «**والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**» ، فسرها بأحد وجوه التفسير التي تدفع توهم أفكار القدرية من أن اللَّه لم يخلق الشر .

كما تميز كتابه بسياق بعض أسانيد الأحاديث فأثبت التواتر بالدليل كما في حديث النزول ، فأورد طرقه وساقها سياقًا حسنًا .

وإن كان قصده في هذا الكتاب الاقتصار على أدنى المقدار دون الإكثار برواية الأخبار ، كما نبَّه هو على ذلك في الفقرة رقم (٩) .

كما أن الصابوني قطعًا قد استفاد من رسالة الإسماعيلي «اعتقاد أهل الحديث» لأن الإسماعيلي قبله قد توفي سنة ٣٧١ ، بينما الصابوني توفي

سنة **٤٤٩**، ونقل عنه أحيانًا وسماه في بعضها .

كما أن الصابوني قد انفرد بذكر بعض المباحث التي لم يذكرها الإسماعيلي رحم اللَّه الجميع .

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ بِفَضْلِكَ وَرَحْمَتِكَ

[١] «أَخْبَرَنَا قَاضِي القُضَاةِ -بِدِمَشْقَ- نِظَامُ الدِّينِ عُمَرُ بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُفلِحٍ الصَّالحِيُّ الحنبَليُّ إِجَازَةً مُشَافَهَةً: أَخْبَرَنَا الحَافِظُ أَبُو عَبدِ اللَّه مُحَمَّد بنُ عَبدِ اللَّه بنِ أَحمَد بنِ المُحِبِّ المَقدِسِيُّ إِجَازَةً -إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا-: أَخْبَرَنَا الشَّيْخَانِ: جَمَالُ الدِّينِ عَبدُ الرَّحمَن بنُ أَحمَد بنِ عُمَرَ بنِ شَكَرٍ، وَأَبُو عَبدِ اللَّه مُحَمَّد بنُ المُحِبِّ بنِ عَبدِ اللَّه بنِ أَحمَد بنِ مُحَمَّد المَقدِسِيَّيْنِ.

قَالَ الأَوَّلُ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيل بنُ أَحمَد بنِ الحُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدٍ العِرَاقِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو الفَتْحِ عَبدُ اللَّه بنُ أَحمَد الخِرَقِيُّ إِجَازَةً.

وَقَالَ الثَّانِي: أَنَا أَحمَد بنُ عَبدِ الدَّائِمِ.

ح وَأَخْبَرَنَا المُحَدِّثُ تَاجُ الدِّينِ مُحَمَّدُ ابنُ الحَافِظِ عِمَادُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلَ بنِ مُحَمَّد بنِ بَرْدَسٍ البَعْلِيُّ فِي كِتَابِهِ: أَنَا أَبُو عَبدِ اللَّه مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ الخَبَّازِ شَفَاهًا: أَخْبَرَنَا أَحمَدُ بنُ عَبدِ الدَّائِمِ إِجَازَةً -إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعًا-: أَنَا الحَافِظُ عَبدُ الغَنِيِّ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ بنِ عَليِّ بنِ سُرُورٍ المَقْدِسِيُّ: أَنَا الخِرَقِيُّ سَمَاعًا: أَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبدُ الرَّحمَنِ بنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّابُونيُّ: ثَنَا وَالِدِي شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو عُثمَانَ إِسْمَاعِيلُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ... فَذَكَرَهُ.

وَأَخْبَرَنَا قَاضِي القُضَاةِ عِزُّ الدِّينِ عَبدُ الرَّحِيمِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الفُرَاتِ الحَنَفِيُّ إِجَازَةً مُشَافَهَةً: أَنَا مَحمُودُ بنُ خَلِيفَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خَلَفٍ المَنبَجِيُّ إِجَازَةً: أَنَا الجَمَالُ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ أَحمَدَ بنِ عُمَرَ بنِ شَكَرٍ بِسَنَدِهِ، قَالَ:

الحَمدُ للَّه رَبِّ العَالَمِينَ، وَالعَاقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجمَعِينَ».

الشرح:

قوله: «أَخْبَرَنَا قَاضِي القُضَاةِ -بِدِمَشْقَ-...»:

هذا خطأ لا يطلق قاضي القضاة بهذا المعنى العام الشامل إلا لله، كالسيد بالألف واللام، والرحمن... فإن قيد ببلد أو زمان أو مكان فلا بأس، ولذا قال رسول اللَّه ﷺ عن السيد: «**إِنَّمَا السَّيِّدُ اللَّهُ...**» أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٠٠٥) بإسناد ثابت عن عبد اللَّه بن الشخير.

مع أنه ﷺ قال: «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**» أخرجه البخاري (٣٧٤٦)، يعني به الحسن بن علي رضي الله عنهما.

وقال رسول اللَّه ﷺ عن سعد بن معاذ: «**قُومُوا لِسَيِّدِكُمْ فَأَنْزِلُوهُ**» أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨).

وقال بعض التابعين عن أبي بن كعب: «سيد المسلمين»، وكذا قال ذلك عمر عن حذيفة، وهذا ثابت كما خرجتها في غير هذا الموطن، وهذا واضح كثير.

وقال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] لكن هذا مقيد.

فكذا «قاضي القضاة» كملك الأملاك، وحاكم الحكام، فهذا لا يطلق إلا على اللَّه، فقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَخْنَعُ الأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلَاكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ** رَحِمَهُ اللَّهُ». أخرجه البخاري (٣٢٠٦)، ومسلم (٢١٤٣).

وأخنع أي: أذل وأوضع وأقبح.

هذا الاسم «قاضي القضاة» وإن وجدت هذه التسمية في الكتب للبعض إلا أنها من الألفاظ المنكرة التي لا تقال في أحد من الناس على إطلاقها هكذا.

وقد قال ابن القيم في «تحفة المودود» (ص١١٥): «وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضي القضاة، وحاكم الحكام، فإن حاكم الحكام في الحقيقة هو اللَّه، وقد كان جماعة من أهل الدين والفضل يتورَّعون عن إطلاق لفظ قاضي القضاة وحاكم الحكام قياسًا على ما يبغضه اللَّه ورسوله من التسمية بملك الأملاك، وهذا محض القياس».

وقال الشيخ بكر أبو زيد في «المناهي اللفظية» (ص٩١) وقد سئل عن حكم التسمي بقاضي القضاة؟

فأجاب قائلًا:

قاضي القضاة بهذا المعنى الشامل العام لا يصح إلا للَّه ﷻ فمن تسمى بذلك فقد جعل نفسه شريكًا للَّه ﷻ فيما لا يستحقه إلا اللَّه ﷻ، وهو القاضي فوق كل قاضي، وحاكم وإليه يرجع الحكم كله، وإن قيد بزمان أو مكان فهذا جائز، لكن الأفضل ألا يفعل، لأنه قد يؤدي إلى الإعجاب بالنفس والغرور حتى لا يقبل الحق إن خالف قوله، وإنما جاز

هذا لأن قضاء اللَّه لا يتغير، فلا يكون فيه مشاركة للَّه ﷻ، وذلك مثل قاضي قضاة العراق، أو قاضي قضاة الشام، قاضي قضاة عصره، وأما إن قيد بفن من الفنون فبمقتضى التقيد يكون جائزًا، لكن إن قيد بالفقه بأن قيل: عالم العلماء في الفقه، وكذلك إن قيد بقبيلة فهو جائز، ولكن يجب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف حتى لا يَغتر ويُعجَبُ بنفسه، ولهذا قال النبي ﷺ للمادح: «**قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ**» اهـ.

وهو طرف من حديث أخرجه البخاري (٢٦٦٢) ومسلم (٣٠٠٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

وفائدة ذكر السند الذي ذكره المؤلف قبل الشروع فيما يكتبه: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.

فالكتب توثَّق وتصح نسبتها إلى كاتبيها بأمور:

الأول: سند الكتاب، فالكتاب يكون له سند من الحامل إلى المؤلف رحمه الله أو أن يثبت أن المكتوب بخط المؤلف نفسه.

ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

الثاني: نسبة العلماء الكتاب إلى المؤلف. كما تكلم الذهبي عن كتابنا هذا وعزاه للمؤلف وقال عنه في «السير»: «لقد كان من أئمة الأثر له مصنف في السنة واعتقاد السلف ما رآه منصفًا إلا واعترف له»، وفي «تاريخ الإسلام» قال عنه: «له مصنف في السنة واعتقاد السلف أفصح فيه بالحق فرحمه اللَّه ورضي عنه».

وعزاه الزركلي في «الأعلام» (١/ ٣١٧) إليه فقال: «له كتاب «عقيدة السلف»».

الثالث: نقل العلماء لأجزاء منه.

كما نقل الذهبي في كتابه «العرش» (٢/ ٤٤٨) أجزاء منه وإن كان سماه «الرسالة في السنة» ثم أثنى على مؤلفات الصابوني، رحم اللَّه الجميع.

وكذا نقل ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (١/ ٢٦٩) عن المؤلف -الصابوني- قول أبي حنيفة -رحمه اللَّه تعالى-: «ينزل بلا كيف».

الرابع: عزو المؤلف إلى كتابه هذا في بعض كتبه إن كان له كتب غيرها.

وهذا لم أقف عليه لأني لم أقف على كتاب له إلا هذا الكتاب المسمى «عقيدة السلف وأصحاب الحديث».

الخامس: أصول الكتاب ويكون مخطوطًا بخط المؤلف أو بخط النسَّاخ.

السادس: وهو إنما يكون بالفراسة يفهم من أسلوب المؤلف ويكون ما في كتابه من صحة الكلام وعدم مخالفته للشرع يتمشى مع حسن ثناء الأئمة على المؤلف.

فكل كاتب له أسلوبه المميز وله طريقته في الاستدلال، وطريقته في عرض علمه هذا مع كل أحد، فنجد أن أسلوب الصابوني في كتابه الذي بين أيدينا يتمشى مع سنيته وعلمه الذي أثنى الأئمة عليه ثناءً عاطرًا ووصفوه به. واللَّه الموفق.

فمع وجود مثل هذا أو بعضه يمتنع التشكيك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

* * *

[٢] الحَمْدُ للَّه رَبِّ العَالَمِينَ، وَالعَاقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجمَعِينَ.

الشرح:

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يحمد ربه على عادة الأئمة والمستفتحين للرسائل والكتب ويقرر أن العاقبة فيما تشاجر الناس فيه لأهل التقوى.

ثم دعى ربه بالصلاة على محمد وآل بيته أجمعين.

وجرت عادة المصنفين بمثل ذلك لأمر اللَّه ورسوله ﷺ بذلك كما سيأتي.

الحمد للَّه والصلاة على رسوله وآله من باب الاستفتاح في الكلام والكتابة بالذي هو خير من الثناء على اللَّه والصلاة على رسوله ﷺ.

و«**الحَمْدُ للَّه**» كلمة تفيد الاستغراق بجميع أنواع المحامد كلها، فهو المستحق لذلك سبحانه سبحانه.

وقول: «**للَّه**» لفظ الجلالة الذي لم يتسم به غيره سبحانه، ومعناه: صاحب الألوهية المستحق للعبودية من خلقه، فتأله القلوب له محبة وتعظيمًا.

وهذا الاسم من الأسماء التي لم يتسم به غيره كاسم الرحمن، رب العالمين، مالك الملك، مالك الأملاك.

ومعنى «رَبِّ العَالَمِينَ» أي: هو مربيهم ومسدي النعم إليهم، وكل ما سوى اللَّه يسمى عالم، فالبحار عالم، والنبات عالم، والحيوان عالم، والإنسان عالم، والحشرات عالم... واللَّه تعالى رب كل

هؤلاء العالمين.

وقوله: «وَالعَاقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ» أي: عاقبة الخير، أي: الذي يأتي بعدُ هو خير لأهل التقوى، والمتقي هو الذي يفعل الطاعات ويجتنب المنهيات، يتقي النار بذلك، فإذا استمر على ذلك فهو المستقيم، وقد وصفهم ربنا بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣].

وقوله: «وَصَلَّى اللَّه عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجمَعِينَ»:

هذا دعاء للَّه تعالى من المؤلف للَّه تعالى أن يصلي على عبده ونبيه ﷺ وعلى آله وأصحابه جميعًا بلا استثناء لواحدٍ منهم، فيدعون لهم بالبركة استجابة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وقال ﷺ: **«قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»**. أخرجه البخاري (٣٣٦٩) ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حميد الساعدي.

وهو مرويٌّ عن بشير بن سعد عن رسول اللَّه ﷺ قال: **«قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»** أخرجه مسلم (٤٠٥)، وهو مرويٌّ عن غيرهما كثير.

كما أثر عن أبي العالية رَحِمَهُ اللَّهُ: «صلاة اللَّه ثناؤه عليه عند الملائكة

وصلاة الملائكة دعاء». أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقًا تعليقًا مجزومًا به في باب قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٦]. . . ووصله ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٥٣٣) من طريق آدم بن أبي إياس حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية به، وإسناده يحسن إن شاء اللَّه.

فالمؤلف يدعو اللَّه تعالى أن يصلي على نبيه محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه؛ تنفيذًا لأمر رسول اللَّه ﷺ، رحمه اللَّه رحمة واسعة.

وقوله: «**وَآلِهِ**»: أي: الذين اتبعوه، منهم أبناؤه ومن ذريته وقرابته وأزواجه.

وقوله: «**وَأَصْحَابِهِ**»: بعد ذلك ذكر الآل مع أن الآل داخلون في الأصحاب الأُول وهذا من باب ذكر العام بعد الخاص، فالآل الذين كانوا في زمنه ﷺ دخلوا مرتين: مرة وحدهم ومرة مع عموم الأصحاب، وذلك لمزيد الاعتناء بهم لكونهم قرابة رسول اللَّه ﷺ، ولكونهم من أصحابه رضي الله عنهم.

ثم قال بعد ذلك: «**وَأَصْحَابِهِ الكِرَامِ**» كما سيأتي، مدح لهم رضي اللَّه عنهم أجمعين، ووصف لهم جميعًا بلا استثناء بالكرم.

* * *

[٣] أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي لَمَّا وَرَدْتُ آمُل طَبَرِسْتَانَ وَبِلَادَ جِيلَانَ، مُتَوَجِّهًا إِلَى بَيْتِ اللَّه الحَرَامِ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الكِرَامِ.

الشرح:

قوله: «أَمَّا بَعْدُ»: هي كلمة للفصل بين ما قبلها وما بعدها، وقد كان رسول اللَّه ﷺ كثيرًا ما يفصل بين المقدمة والدخول في صلب الموضوع بقوله: « **أَمَّا بَعْدُ**»، وكذا أصحابه رضي الله عنهم. انظر صحيح البخاري (٥٨) وغيره، وبوب البخاري بباب من قال في الخطبة بعد الثناء: «أما بعد» وذكر فيه حديث (٩٢٢) في صلاة الكسوف... وقال رسول اللَّه ﷺ في رسالته لهرقل: «أَمَّا بَعْدُ» أخرجه البخاري (٨) وغيره.

وقال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٢٢١): اختلف في أول من قالها، فقيل: داود عليه السلام، وقيل: يعرُب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: سحبان.

وفي غرائب مالك للدارقطني أن يعقوب عليه السلام قالها، فإن ثبت وقلنا: إن قحطان من ذرية إسماعيل فيعقوب أول من قالها مطلقًا، وإن قلنا: إن قحطان قبل إبراهيم عليه السلام فيعرب أول من قالها، واللَّه أعلم» اهـ.

قوله: «لَمَّا وَرَدْتُ آمُل طَبَرِسْتَانَ»: هي اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل لأن طبرستان سهل وجبل وهي في الإقليم الرابع وطولها سبع وسبعون درجة وثلث، وعرضها سبع وثلاثون ونصف وربع.

وكان بها أول إسلام أهلها مسلحة في ألفي رجل، وقد خرج منها كثير

من العلماء.

من هذه البلدة أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب «التفسير» و«التاريخ» المشهور، راجع «معجم البلدان» لياقوت الحموي (١/ ٥٧).

وذكر محقق طبعة «مكتبة ابن عباس» بمصر أن أصل الكلمة في المخطوط «آمد»، وصوَّب أنها «آمُل» لأنه لا يوجد في بلاد طبرستان ما يسمى بآمد.

وقوله: «**مُتَوَجِّهًا إِلَى بَيْتِ اللَّه الحَرَامِ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ نَبِيِّهِ ﷺ**»: لا ينبغي أن يتوجه المسافر بنية زيارة القبر الشريف، وإنما يكون في نيته السفر للمسجد النبوي أو الحرام أو الأقصى؛ لعموم قوله ﷺ: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**» وهو حديث صحيح، أخرجه البخاري (١١٨٨) ومسلم (١٣٩٤)، وفي رواية: «**إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ**»، وذلك لفضل الصلاة في هذه المساجد عما سواها، فقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ**» أخرجه البخاري (١١٩٠).

وفي حديث جابر عند ابن ماجه (١٤٠٦) وأحمد وغيرهما بإسناد ثابت أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ**».

فإن قصد المؤلف الزيارة إلى الحرم والمسجد النبوي ثم زيارة قبر الرسول ﷺ إذا زار المسجد النبوي فلا إشكال، وإلا فكما قلنا، وهذا

كمن يقول: نزور قبر الرسول وقصده المسجد، لا أنه يكون قصد الزائر الأساسي القبر.

ورسول اللَّه ﷺ لم يشد رحال لزيارة قبر من قبور الأنبياء ولم يتعرض لزيارتها مع معرفته ﷺ بمكان قبر بعضهم.

كما قال في شأن قبر نبي اللَّه موسى ﷺ: فإنه ﷺ حكى عنه أنه لما سأل اللَّه أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر قال محمد ﷺ: «**فَلَوْ كُنْتُ ثَمَّ لأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكَثِيبِ الأَحْمَرِ**» أخرجه البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢).

فلو كان مشروعًا شد الرحال إلى بعض قبورهم لفعله ﷺ وعلم أصحابه، وليس شيء من هذا فعُلم أنه ليس بمشروع فضلًا عن أنه نهى عن شد الرحال لمسجد غير المساجد الثلاثة المذكورة آنفًا.

وما شد الرسول ﷺ ولا الصحابة الرحال إلى قبر، ولو كان قبر نبي -عليهم الصلاة والسلام-.

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة مرارًا للتفريق بين الزيارة الشرعية والبدعية، وبين شد الرحال للمسجد النبوي وشد الرحال لزيارة قبره لما اتهم به في زمانه، إضافة إلى رد بعض طلبته عنه لبيان الحق في المسألة.

فمن ذلك قوله:

كل حديث يُروى في زيارة القبر فهو ضعيف، بل موضوع، بل كره مالك وغيره من أئمة المدينة أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ، وإنما المسنون السلام، السلام عليه ﷺ إذا أتى قبره ﷺ، وكما كان الصحابة

والتابعون يفعلون إذا أتوا قبره كما هو مذكور في غير هذا الموضع». قاله شيخ الإسلام في «المجموع» (٤/ ٥٢٠ - ٥٢١).

وقال: «والإجماع إنما هو على استحباب السفر إلى مسجده ، وأما السفر لمجرد القبر ففيه النزاع المشهور، وما فيه نزاع يجب ردُّه إلى اللَّه والرسول، وهؤلاء لم يردوا ما تنازع العلماء فيه إلى اللَّه والرسول ، بل ادعوا فيه الإجماع، وغلطوا على من حكوا عنه الإجماع». مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٩٥).

وقال شيخ الإسلام أيضًا (٢٧/ ٣٤٣):

«أما من قصد السفر لمجرد زيارة القبر ولم يقصد الصلاة في مسجده، وسافر إلى مدينته فلم يصل في مسجده ﷺ ولا عليه ﷺ بل أتى القبر ثم رجع، فهذا مبتدع ضال مخالف لسنة رسول اللَّه ﷺ ولإجماع أصحابه ولعلماء أمته.

وقال: «وأما جعل زيارة القبر كزيارته حيًّا كما قاسه هذا المعترض ، فهذا قياس ما علمت أحدًا من علماء المسلمين قاسه، ولا علمت أحدًا منهم احتج في زيارة قبره ﷺ بالقياس على زيارة الحي المحبوب في اللَّه، وهذا من أفسد القياس». «الرد على الإخنائي» (١/ ١٥٣).

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٨٨):

«وما ذكروه من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئًا منها، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها.

بل مالك -إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه

المسألة- كره أن يقول الرجل: زرت قبره ﷺ، ولو كان هذا اللفظ معروفًا عندهم أو مشروعًا أو مأثورًا عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم أهل المدينة».

والأصلح أن يقول المؤلف: «**متوجهًا إلى بيت اللَّه الحرام أو إلى مسجده**» لو قال ذلك لكان أصلح.

أما إذا كان قصد الإمام الصابوني بقوله: «وزيارة قبر نبيه» زيارة مسجده كما ينص بعض الأئمة في ألفاظهم، فإن طائفة من العلماء يُسَمُّون هذه زيارة، ويقولون فيما حكاه عنهم شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٢٤٦): «تستحب زيارة قبره أو السفر لزيارة قبره، ومقصودهم بالزيارة هو مقصود الأولين، وهو السفر إلى مسجده وأن يفعل في مسجده ما يشرع من الصلاة والسلام عليه والدعاء له والثناء عليه».

وهذا هو مراد العلماء الذين قالوا: «تستحب زيارة قبره بالإجماع، فهذا هو الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من المجتهدين، ولله الحمد» قاله شيخ الإسلام (٢٧/ ٢٥٣).

* * *

[٤] سَأَلَنِي إِخْوَانِي في الدِّينِ أَنْ أَجمَعَ لَهُمْ فُصُولًا في أُصُولِ الدِّينِ، الَّتِي اسْتَمْسَكَ بِهَا الذِينَ مَضَوْا مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَعُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَهَدَوا وَدَعَوا النَّاسَ إِلَيهَا في كُلِّ حِينٍ، وَنَهوْا عَمَّا يُضَادُّهَا وَيُنَافِيهَا جُملَةَ المُؤمِنِينَ المُصَدِّقِينَ المُتَّقِينَ، وَوَالَوْا في اتِّبَاعِهَا، وَعَادَوا فِيهَا، وَبَدَّعُوا، وَكَفَّرُوا مَنِ اعْتَقَدَ غَيْرَهَا، وَأَحْرَزُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَلَمَنْ دَعَوْهُم إِلَيهَا بَرَكَتَهَا وَخَيْرَهَا، وَأَفْضَوا إِلَى مَا قَدَّمُوهُ مِنْ ثَوَابِ اعْتِقَادِهِم لَهَا، وَاسْتِمْسَاكِهِمْ بِهَا، وَإِرْشَادِ العِبَادِ إِلَيْهَا، وَحَمْلِهِمْ إِيَّاهُمْ عَلَيْهَا.

الشرح:

قوله: «سَأَلَنِي إِخْوَانِي في الدِّينِ أَنْ أَجمَعَ لَهُمْ فُصُولًا في أُصُولِ...»:

قوله: «إِخْوَانِي في الدِّينِ»: أي: في الملة المعتقدين أو المستعدين لاعتقاد ما يجب اعتقاده من منهج استمسك به الأئمة العلماء الذين مضوا من سلف الأمة، إذ الحي لا يؤمن عليه الفتنة، أولئك الذين أفضوا إلى ما قدموه من ثواب اعتقادهم لهذه المعتقدات واستمساكهم بها.

وإذا نظرت إلى قول الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ عن الفصول التي ذكرها في كتابه هذا:

«الذِينَ مَضَوْا مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَعُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ».

«وَنَهوا عَمَّا يُضَادُّهَا وَيُنَافِيهَا جُملَةَ المُؤمِنِينَ المُصَدِّقِينَ المُتَّقِينَ».

«وَوَالَوْا في اتِّبَاعِهَا، وَعَادَوا فِيهَا، وَبَدَّعُوا، وَكَفَّرُوا[1] مَنِ اعْتَقَدَ غَيْرَهَا».

---

(١) أي: بدعوا أو كفروا -على حسب ما يقتضيه حال المنكِر وما أنكره.

«وَأَحْرَزُوا لِأَنْفُسِهِمْ وَلَمَنْ دَعَوْهُم إِلَيهَا بَرَكَتَهَا وَخَيْرَهَا».

«وإرشادهم» يعني الأئمة العلماء «العِبَادِ إِلَيْهَا، وَحَمْلِهِمْ إِيَّاهُمْ عَلَيْهَا».

الناظر إلى ذلك يفهم أن هذه الفصول التي ذكرها إجماعات لا خلاف عليها عند السلف، هذا مفهوم من كلام الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ، وهذا يصدق على جملتها.

وتبين من ذلك أن ما أورده الصابوني من هذه الفصول يوالَى ويعادَى عليها، فليست هي اقتراحات ولا وجهات نظر له أو لغيره من أهل العلم، إنما هو الدين الذي أتى به محمد ﷺ، والذي تعلمه أصحابه وعلموه لمن تبعهم إلى زمان الإمام الصابوني.

فلا يستنكر ممن والى وعادى على هذه المعتقدات التي ذكرها الصابوني ولا على من أخذها بقوة وأنكر على من خالفها بشدة أو نفَّر ممن خالفها وحذر من المجالسة معه، في نفس الوقت الذي يؤخذ على يد الداعي لهذه الأصول أن يستخدم الرفق والحكمة والموعظة الحسنة حتى لا ينفِّر المدعوين من عقيدة واجب اعتقادها، ومن منهج يجب سلوكه بإيجاب اللَّه تعالى له وسلوك من كان لنا أسوة حسنة ﷺ هو وأصحابه ومن تبعهم، فرضي اللَّه عنهم إلى يوم الدين.

وانظر إلى قول الصابوني فيما قال: «أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين».

وهؤلاء هم صدر الأمة المتبَّعون الذين كانوا في عافية الإسلام.

ففي مسند أحمد (٦٧٩٣) بسندٍ ثابت من حديث عبد اللَّه بن عمرو عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِي قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ**

يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ خَيْرًا لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ مَا يَعْلَمُهُ شَرًّا لَهُمْ، أَلَا وَإِنَّ عَافِيَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَفِتَنٌ».

وأخرجه بلفظه مسلم في «صحيحه» (١٨٤٤) من حديثه.

وقوله: «وَنَهوا عَمَّا يُضَادُّهَا وَيُنَافِيهَا جُملَةَ المُؤمِنِينَ المُصَدِّقِينَ المُتَّقِينَ»:

لأن هؤلاء هم الذين يتقون المخالفات وينتفعون بالنصح والإرشاد.

وقوله: «بَدَّعُوا، وَكَفَّرُوا مَنِ اعْتَقَدَ غَيْرَهَا»:

هذه من قواعد التبديع التي يدندن بها أهل البدع ولا يأخذونها مما أخذ السلف.

هذه من قواعدهم: من اعتقد غير ما اعتقدوا مما اتفقوا عليه في أمور العقائد والمنهج بدَّعوه وزجروه وهجروه وعادوه، بل يعادون من يثني عليهم... فتنبه -بارك اللَّه فيك-؛ لئلا تخالف السلف فتضل ضلالًا مبينًا.

وقوله: «وَأَفْضَوا إِلَى مَا قَدَّمُوهُ مِنْ ثَوَابِ اعْتِقَادِهِم لَهَا، وَاسْتِمْسَاكِهِمْ بِهَا، وَإِرْشَادِ العِبَادِ إِلَيْهَا، وَحَمْلِهِمْ إِيَّاهُمْ عَلَيْهَا»:

يشير إلى عظم الأجر الذي حصلوه بسبب بث هذه الاعتقادات، إذ النبي ﷺ يقول: **«مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَة كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»**.

أخرجه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فكم حصل لهؤلاء الأئمة من خير وبركة ومزيد حسنات على مر العصور؟ اللَّه وحده أعلم بمثاقيل ذلك، وسَيُوفيهم إياها إذا جاءوا يوم القيامة، لقد أفضوا إلى ما قدموا من خير، فاللهم لا تحرمنا مما أنعمت عليهم به ، فإنك الكريم الأكرم المعطي الواسع، فلهم أجور استمساكهم بهذه العقيدة السليمة الصحيحة، ثم أجور من تبعهم على هذا وائتسى بهم فيها وجزاهم اللَّه جميعًا خير الجزاء الوفير.

* * *

[٥] فَاسْتَخَرْتُ اللَّه تَعَالَى، وَأَثْبَتُّ في هَذَا الجُزْءِ مَا تَيَسَّرَ مِنهَا عَلَى سَبِيلِ الاختِصَارِ؛ رَجَاءَ أَنْ يَنتَفِعَ بِهِ أُولُو الأَلْبَابِ وَالأَبْصَارِ، وَاللَّه سُبحَانَهُ يُحَقِّقُ الظَّنَّ، وَيُجْزِلُ عَلَينَا المَنَّ بِالتَّوفِيقِ وَالاسْتِقَامَةِ عَلَى سَبِيلِ الرُّشْدِ وَالحَقِّ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ.

الشرح:

قوله: «فَاسْتَخَرْتُ اللَّه تَعَالَى...»:

هكذا ينبغي للمرء أن يفعل الاستخارة أولًا إذا هم بالأمر.. أيِّ أمرٍ، ولو كان اليقين أنه خير؛ لعموم قول جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ[1] يَقُولُ: **«إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الأَمْرَ ثُمَّ تُسَمِّيهِ بِعَيْنِهِ خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ -أَوْ قَالَ: فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي- فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»**.

أخرجه البخاري (٧٣٩٠).

حتى أنه يستخير فيما ظاهره الخير لهذا الأمر.

---

(١) يعني: يُحفظهم إياها ويكررها عليهم حتى يَحفظوها كما يُحَفِّظهم القرآن، كذا كان لعظم هذا الأمر الضروري في جميع أمور حياة المرء.

فإنهم سألوا الإمام الصابوني أن يكتب لهم ويجمع ليكون شيئًا دائمًا مستمرًّا يترددون عليه ويعلمونه غيرهم، ومع ظهور الخير فيه، فإنه استخار وهذا من مقتضى الإيمان.

فإن المرء ربما رأى خيرًا، وكان خيرًا حقًّا، لكنه لا يناسب أن يكتب هو فيه لقصور عنده أو أن الكتابة مناسبة لكنه هو غير ضابط له أن يكتبه لهوى عنده يكتب ما يحب، ويكتم كتابة ما يخالف هواه فيفسد بكتابته ويلوي النصوص لموافقته هواه.

كما ترى من الخوارج والمعتزلة وكثير من أصحاب الكلام أصحاب المنهج الباطل يشرحون كتب أهل السنة فيعلقون عليها بما يُفسدها، ويبدِّل منهج أهل السنة لشرحه له بهوى وهو يحسب أنه يحسن صنعًا . . . وهكذا.

ويتجلى مثل هذا . . حينما انقضت عدة زينب بنت جحش قال رسول اللَّه ﷺ لزيد بن حارثة -الذي كان زوجها قبل-: «**فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ**».

قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُخَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظُمَتْ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقِبِي، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكِ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ. . . الحديث.

أخرجه مسلم (١٤٢٨).

فالأمر في ظاهره خير لا أخير منه ستكون زوجة خير خلق اللَّه ﷺ، وأُمًّا للمؤمنين تتلى رِفعتها في القرآن ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] وستكون زوجته في الآخرة؛ لأن المرأة لآخر أزواجها، كما جاء الحديث بذلك وستحمل علمًا للأمة، وستكون في رفعة حتى في أعين

الناس بمجرد تزوج رسول اللَّه ﷺ بها، ومنهم الزوج الذي طلقها، حيث يقول -مع كونه طلقها-: «عَظُمَتْ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقِبِي»!!.

ومع ذلك تقول: «مَا أَنَا بِصَانِعَة شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي»، وكذا فعل شيخنا الصابوني -طيَّب اللَّه ثراه- فمع ظهور الخير المتقرر في ذكر الفصول وجمعها، إلا أنه يقول: «**فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى**...».

رحمه اللَّه تعالى بتوجيهه للناس بالفعل، وجعلنا معه بجوار نبينا ﷺ.

وأنبه إلى أن الاستخارة إنما تكون في المباحات التي هي مستوية الطرفين، فلا يُستخار في محرم، ولا في واجب، ولا في مستحب آكد من مستحب، ولا في مكروه أشد في الكراهة من مكروه، ولا يستخار فيما فيه ضرر، إنما يستخار فيما فيه إشكال مباح مباح مستحب ومستحب....

لكن السؤال هنا:

كتابة عقيدة أهل السنة خير محض وبركة، فلماذا استخار فيها وهي خير محقق، فهو كتابة عقيدة أهل السنة؟

فالجواب:

أنه استخار ربما كان خيرًا لكن الكتابة في الموضوع تحصيل حاصل، والكتب كثيرة، فتكون الكتابة ضياعًا للوقت أحيانًا، وقد يكون المرء ضعيفًا فيكتب ما يعاب به، فيكون سُبَّة له من حيث أراد خيرًا، فكم كتب شخص صارت كتابته ذمًّا ووبالًا عليه كلما ذكر، وقد يكتب خطأً فيكون الوزر عليه وينشر في الأمة... وقد يكون انشغاله في غير الكتابة في مثل ما يريد أن يكتب فيه أحسن.. إلى غير ذلك، فلذا استخار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم لما استخار ترجَّح لديه أن يكتب هذا الكتاب المختصر الذي أخذه من كلام الأئمة الذين ذكرهم والذين هم عافية الإسلام؛ لينتفع أولو الألباب الذين لهم ألباب ترشدهم إلى طريق الصواب فينتفعون.

قوله: «وَاللَّه سُبحَانَهُ يُحَقِّقُ .... الاسْتِقَامَةِ»:

كأنه يدعو ربه سبحانه ويرجو منه ذلك.

* * *

[٦] قُلْتُ -وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ-: أَصْحَابُ الحَدِيثِ -حَفِظَ اللَّه أَحيَاءَهُمْ وَرَحِمَ أَمواتَهُمْ- يَشْهَدُونَ للَّه تَعَالَى بِالوَحْدَانِيَّةِ، وَلِلرَّسُولِ ﷺ بِالرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ، وَيَعرِفُونَ رَبَّهُمْ ﷻ بِصِفَاتِهِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا وَحْيُهُ وَتَنْزِيلُهُ، أَوْ شَهِدَ لَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ عَلَى مَا وَرَدَتْ الأَخْبَارُ الصِّحَاحُ بِهِ، وَنَقَلَتِ العُدُولُ الثِّقَاتُ عَنْهُ، وَيُثْبِتُونَ لَهُ ﷻ مَا أَثبَتَهُ لِنَفْسِهِ في كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ. وَلَا يَعتَقِدُونَ تَشْبِيهًا لِصِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ.

الشرح:

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يستلهم التوفيق من اللَّه؛ مصداقًا لقول شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، والتوفيق أن يوفق المرء للصواب فيقول الحق ويعمل به.

وقوله -عن أصحاب الحديث-: «حَفِظَ اللَّهُ أَحْيَاءَهُمْ وَرَحِمَ أَمْوَاتَهُمْ»:

هذا أدب من آداب طلاب العلم مع علمائهم الترحم على الأموات والدعاء لهم بالمغفرة، والدعاء بالحفظ للأحياء.

وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى**» ﷺ... أخرجه البخاري (١٢٢).

وقالت عائشة رضي الله عنها: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ» تعني ابن عمر كما في صحيح البخاري (١٧٧٦).

«**يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ**». قاله رسول اللَّه ﷺ. أخرجه البخاري (٢٧٤٢).

قالت عائشة رضي الله عنها: «يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُوَلَ» لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ». أخرجه البخاري (٤٧٥٨).

وقد قال القاضي عياض في «الإلماع» (ص٢٢٦-٢٢٧): حدثنا القاضي أبو علي الصدفي، سمعت شيخنا أبا أحمد التميمي الحنبلي يقول: «يقبح بكم أن تستفيدوا منا ثم تذكرونا ولا تترحموا علينا».

وهذا كثير، لكن جرت العادة بالترحم على العلماء الأموات والدعاء بالحفظ لأحيائهم، وهذا من الأدب معهم.

قوله: «يَشْهَدُونَ للَّه تَعَالَى بِالوَحْدَانِيَّةِ، وَلِلرَّسُولِ ﷺ بِالرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ، وَيَعرِفُونَ رَبَّهُمْ ﷻ بِصِفَاتِهِ»:

نعم صفاته التي نطق بها الوحي إذ يثبتون ما أثبته اللَّه لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ على ما وردت الأخبار الصحاح به ونقلت العدول الثقات عنه.

فكأنه يشترط صحة الأخبار التي يستدل بها، ولو كان رواتها آحاد، فما دام صح السند فيؤخذ به، سواء كان في العقائد أو الأحكام أو الآداب، لا فرق، المهم يصح السند، وقد بوب البخاري في صحيحه بابًا [ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام]، وذكر أدلة لذلك في صدر كتاب أخبار الآحاد، وقد كان رسول اللَّه ﷺ يبعث الأمراء والدعاة واحدًا، ولو لم يكفِ في قبوله لم يكن في إرساله معنًى. وراجع «فتح الباري» (١٣/ ٢٣٤).

فأهل الحديث يهتمون بأصل الأصول فيشهدون للَّه بالوحدانية باللسان والجنان، والأعضاء كذلك بالعمل.

كما يشهدون أن محمدًا رسول اللَّه ﷺ يجب طاعته في أوامره وهو رسول الثقلين جميعًا، وأنه خاتم الأنبياء، ويصدق فيما أخبر به. . . إلخ من لوازم الشهادة له بالرسالة.

ثم تكلم المؤلف في باب الأسماء والصفات فنقل عن السلف وأصحاب الحديث معتقدهم الحسن في هذا مشيرًا إلى تحريف المعتزلة والجهمية الذين عَطَّلوا الصفات الحقيقية لكونها مثَّلت في عقولهم صورة شبيهة بالمخلوقين، فاستنكروها، وبذلك وقعوا في التمثيل بأذهانهم فعطَّلوها، فوقعوا في الإلحاد في آيات اللَّه الذي هو تحريف معاني الكلم عن مواضعه.

فوقعوا بذلك في التمثيل والتعطيل والإلحاد، ودعوا إلى ذلك فقبل العامة والسذَّج والدهماء القول، فكانت فتنة عظيمة لم ينجُ منها إلا من عصم اللَّه، وامتدت سنوات طويلة، فجهدت أهل السنة حينما أرادوا رد شبهاتهم وتلبيسهم، لكن منَّ اللَّه على أهل السنة بالتعريف والتفهيم، إذ اللَّه تعالى قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

فاتبعوا قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ فنفوا التمثيل، وأخذوا بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فنفوا التمثيل مع الإثبات لا مع التعطيل، فاتبعوا الأخبار ولم يضربوا الأخبار بعضها ببعض، وساروا مع ظواهرها كما سار السلف من الصحابة والتابعين مع ظواهرها إذ لم يسأل الصحابة عن بواطن، فدل على أنهم فهموها على ظاهرها الذي لا يقتضي تمثيلًا بحال عند العقلاء، لكن الإثبات لا يوجب تشبيهًا ولا تمثيلًا إلا عند من قصر فهمه وقلَّ فقهه، فقال أهل السنة: لله يد؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] و﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقول

موسى ﷺ لآدم: «**خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِكَ**»، وسيأتي تخريجه.

وقول المؤلف عن أهل الحديث: «ولا يعتقدون تشبيهًا لصفاته بصفات خلقه»:

يعني: يعتقدون إثبات الصفات، ومع ذلك لا يعتقدون أن ثَمَّ تماثل بين اللَّه وبين خلقه، ويفوضون الكيفية كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

* * *

[٧] فَيَقُولونَ: إِنَّهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، كَمَا نَصَّ سُبحَانَهُ عَلَيْهِ في قَوْلِهِ -عَزَّ مِنْ قَائِلٍ-: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]. وَلَا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، بِحَمْلِ اليَدَيْنِ عَلَى النِّعمَتَيْنِ أَوِ القُوَّتَيْنِ، تَحرِيفَ المُعتَزِلَةِ والجَهمِيَّةِ -أَهْلَكَهُمُ الله-، وَلَا يَكَيِّفُونَهُمَا بِكَيْفٍ، أَوْ يُشَبِّهُونَهُمَا بِأَيْدِي المَخلُوقِينَ، تَشْبِيهَ المُشَبِّهَةِ -خَذَلَهُمُ اللَّه-.

وَقَدْ أَعَاذَ اللَّه تَعَالَى أَهْلَ السُّنَّةِ مِنَ التَّحْرِيفِ، وَالتَّشْبِيهِ، وَالتَّكْييفِ، وَمَنَّ عَلَيهِمْ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّفْهِيمِ، حَتَّى سَلَكُوا سَبِيلَ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ، وَتَرَكُوا القَوْلَ بِالتَّعطِيلِ وَالتَّشبِيهِ، وَاتَّبَعُوا قَوْلَ اللَّه ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].

وَكَمَا وَرَدَ القُرْآنُ بِذِكْرِ اليَدَيْنِ في قَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]. وَقَوْلِهِ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وَوَرَدَتِ الأَخْبَارُ الصِّحَاحُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِذِكْرِ اليَدِ، كَخَبَرِ مُحَاجَّةِ مُوسَى آدَمَ، وَقَوْلِهِ لَهُ: «خَلَقَكَ اللَّه بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ».

وَمِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ».

وَقَوْلِهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّه الفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ».

الشرح:

وقوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّۖ﴾ و﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ دال على أن للَّه يدين، ولا نفسرها بالنعمتين أو القوتين كما تقول الأشاعرة والماتريدية، كما قال أئمتهم من الجهمية.

وقد أخرج الترمذي (٣٣٦٨) وابن حبان (٦١٦٧) بإسناد حسن عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ...**» وفيه: «**وَقَالَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا-: وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ، فَقَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ**». . . الحديث.

وفي صحيح مسلم (١٨٢٧) عن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ؛ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**».

وعند ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٦) والفريابي في «القدر» (٤١٦) والآجري (٣٣٩) بإسنادٍ رجاله مُعدَّلون عن ابن عمر قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، قَالَ: فَكَتَبَ الدُّنْيَا وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ عَمَلٍ...**».

فهذه الأدلة كلها تؤكد أن للَّه يدين، وأن كلتيهما يمين، وليس كمثله شيء سبحانه.

ثم إن المؤلف رحمه الله أورد أخبارًا صححها تؤكد إثبات اليد للَّه تعالى.

فأورد حديث محاجة موسى ﷺ لآدم.

حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عليهما السلام عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ**». . . الحديث أخرجه مسلم (٢٦٥٢).

وأورد حديث أن النبي ﷺ قال: «**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ وَذُرِّيَّتَهُ، قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبُّ خَلَقْتُهُمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَنْكَحُونَ وَيَرْكَبُونْ، فَاجْعَلْ لَهُمُ الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةُ، فَقَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-: لَا أَجْعَلُ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدِيَّ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**».

وهذا الحديث لا يصح من جميع طرقه.

وقد أخرجه البيهقي في «الصفات» (٦٨٨) والطبراني وغيرهما.

وروي من طرق أخرى مرسلة وموصولة وصحيحها المرسل.

وقد قال ابن الجوزي في «العلل» (٣٢): «حديث لا يصح».

وأورد المؤلف أيضًا حديث «**خَلَقَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ، وَحَظَرَهَا عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ وَكُلِّ مُدْمِنِ خَمْرٍ سِكِّيرٍ**».

وهو حديث لا يصح، أخرجه ابن الأعرابي (٨٩٧) وله طرق أخرى لا تسلم فليس بصحيح كما يدعي المؤلف.

وليت المؤلف اعتاض عن ذلك بما ذكرناه قبل من الأحاديث وبما في الصحيح في حديث الشفاعة، فإن الناس يأتون آدم عليه السلام فيقولون: «**أَمَا تَرَى النَّاسَ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ**»... الحديث، أخرجه البخاري (٧٤١٠).

وفي صحيح مسلم (١٨٩) قول اللَّه تعالى عن أهل الجنة: «**أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيدِي. وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا**».

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خَلَقَ اللَّهُ عز وجل أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: آدَمَ عليه السلام، وَالْعَرْشَ، وَالْقَلَمَ، وَجَنَّاتِ عَدْنٍ، ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ...».

أخرجه الآجري في «الشريعة» ، وخرجته في شرحي لـ «شرح السنة» للمزني.

وفي «صحيح مسلم» قول موسى لآدم عليه السلام: «**وَكَتَبَ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ**» أخرجه برقم (٢٦٥٢).

فليت الإمام الصابوني أتى بهذه الأخبار بدلًا مما أورده مما هو لا يثبت سنده وهو صحيح لنفس المعنى، خاصة وهو قد قال عما أورده مما نطق به الوحي في الفقرة (٦) قبل: «الْأَخْبَار الصِّحَاح».

ولعل عذره في عدم الاستفاضة في استيعاب الصحيح أنه عمد إلى الاختصار لا الإطالة كما أشار إلى ذلك في صدر الكتاب، وكما يأتي كلامه بعد قليل، وليس هذا بعذر حقيقة، أو أنه كان يريد أن يعيد تنقيح ما كتب فعاجلته المنية أو غير ذلك، عفا اللَّه عنا وعنه ورحمه، واللَّه الموفق، فرحمه اللَّه.

* * *

[٨] وَكَذَلِكَ يَقُولونَ في جَمِيعِ الصِّفَاتِ الَّتِي نَزَلَ بِذِكْرِهَا القُرْآنُ، وَوَرَدَتْ بِهِ الأَخبَارُ الصِّحَاحُ مِنَ السَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالعَيْنِ، وَالوَجْهِ، وَالعِلْمِ، وَالقُوَّةِ، وَالقُدْرَةِ، وَالعِزَّةِ، وَالعَظَمَةِ، وَالإِرَادَةِ، وَالمشِيئَةِ، وَالقَوْلِ، وَالكَلَامِ، وَالرِّضَا، وَالسَّخَطِ، وَالحُبِّ، وَالبُغْضِ، وَالفَرَحِ، وَالضَّحِكِ، وَغَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ لِشَيءٍ مِنْ ذَلِكَ بِصِفَاتِ المَرْبُوبِينَ المَخلُوقِينَ، بَلْ يَنتَهُونَ فِيهَا إِلَى مَا قَالَهُ اللَّه تَعَالَى وَقَالَهُ رَسُولُهُ ﷺ، مِنْ غَيرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، وَلَا إِضَافَةٍ إِلَيْهِ، وَلَا تَكْييفٍ لَهُ وَلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا تَحْرِيفٍ، وَلَا تَبْدِيلٍ، وَلَا تَغْيِيرٍ» وكذلك يقولون في جميع الصفات... ولا تغيير.

الشرح:

قوله: «وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ» يعني: السلف وأصحاب الحديث، يقولون بإثبات جميع الصفات للَّه الواردة في القرآن وفي الأحاديث الصحاح؛ من إثبات سمع وبصر، وعين، ووجه، وعلم، وقوة، وقدرة، وعزة، وعظمة، وإرادة، ومشيئة، وقول، وكلام، ورضا، وسخط، وحب... إلخ.

فكل هذه صفات ثابتة في الكتاب أو السنة ذكرنا أدلتها في كتابنا «لمع الأدلة في بيان عقيدة أهل السنة»، وأفضنا في ذلك الباب «باب الأسماء والصفات» فأغنى عن الإعادة لذلك هنا. فراجع كتابنا المشار إليه.

وقوله: «مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ» لو قال: تمثيل، لكان أحسن؛ لأنه ظاهر قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ولم يقل: ليس كشبهه شيء.

وبعض أهل البدع يقولون: ليس كمثله شيء، لكن مع ذلك ينفون الصفات، أما أهل السنة فينفون عن اللَّه التمثيل مع إثباتهم للصفات لا مع

النفي شابه هؤلاء اليهود الذين قال لهم اللَّه تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨] أي حط عنا خطايانا، فقالوا: «حنطة» أو «حبة في شعرة» فحرفوا النص.

وأمرهم أن يدخلوا الباب سجدًّا فدخلوا يزحفون على أستاههم.

أخرج البخاري (٣٤٠٣) ومسلم (٣٠١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ**: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨] **فَبَدَّلُوا، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ وَقَالُوا: حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ**».

والاست: اسم من أسماء الدبر.

ولذلك صدق من قال: لام الجهمية الذين فسروا استوى بـ«استولى» كنون اليهود لما أمروا أن يقولوا: ﴿حِطَّةٞ﴾ فقالوا: «حنطة».

* * *

[٩] وَلَا إِزَالَةٍ لِلَفْظِ الخَبَرِ عَمَّا تَعْرِفُهُ العَرَبُ وَتَضَعُهُ عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ مُنْكَرٍ يُسْتَنْكَرُ، وَيُجْرُونَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّه تَعَالَى، وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ تَأْوِيلَهُ لَا يَعلَمُهُ إِلَّا اللَّه، كَمَا أَخْبَرَ اللَّه عَنِ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ أَنَّهُم يَقُولونَهُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وَآيَاتُ الكِتَابِ وَأَخبَارُ الرَّسُولِ ﷺ الصَّحِيحَةُ المُنِيرَةُ النَّاطِقَةُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا كَثِيرَةٌ، يَطُولُ الكِتَابُ بِإِحصَائِهَا، وَذِكْرِ اتِّفَاقِ أَئِمَّةِ المِلَّةِ وَعُلَمَائِهَا عَلَى صِحَّةِ تِلْكَ الأَخبَارِ الوَارِدَةِ بِها، وَأَكْثَرُهَا مُخَرَّجٌ بِالأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ في كِتَابِ «الانْتِصَارِ»، وَشَرْطُنَا في أَوَّلِ هَذَا الكِتَابِ الاخْتِصَارُ، وَالاقْتِصَارُ عَلَى أَدْنَى المِقْدَارِ، دُونَ الإِكثَارِ بِرِوَايَةِ الأَخْبَارِ، وذِكْرِ أَسَانِيدِهَا الصَّحِيحَةِ عِندَ نَقَلَةِ الآثَارِ، وَمُصَنِّفِي المَسَانِيدِ الصِّحَاحِ الكِبَارِ.

الشرح:

قوله عن أهل السنة: «وَيُجْرُونَ عَلَى الظَّاهِرِ».

يعني في ألفاظ الأسماء والصفات خلاف ما ذهب إليه مَن زلَّت قدمه في هذا الباب العظيم.

ومعنى «يُجْرُونَ عَلَى الظَّاهِرِ» أي: يمررون نصوص الصفات على ظاهرها الذي يفهمه المخاطبون -في الجملة-.

لأن هذا الظاهر حقيقة أراد اللَّه منا أن نفهمه على ظاهره إذ لم يبين لنا كيفية الصفة، لكن لا يُفهم أبدًا من هذا الظاهر تمثيلًا؛ لأن اللَّه تعالى قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]،

و﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فلا يفهم من إثبات الصفات إثبات الجارحة كالإنسان، فليس الظاهر عند السلف هو التمثيل.

قوله: «وَلَا إِزَالَة لِلَفْظِ الْخَبَرِ عَمَّا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ... إلخ»:

بعض أهل البدع يحرفون المعاني فيقولون: إن معنى ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: اليد بمعنى القدرة أو النعمة أو القوة مثلًا، وهذا لا يستقيم مع اللسان العربي، فإن القدرة والقوة لا تثنى، ونعم اللَّه كثيرة لا تحصى فحصرها في نعمتين مخالف لنص قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] وكذا يفعلون -أعني: أهل البدع- مع صفة الاستواء، يقولون: بمعنى استولى، وكذا يفعلون مع صفة المحبة والبغض والكره... فهذا وشبهه منهم تأويل منكر مستنكر.

وأما أهل السنة فيجرون مع نصوص الصفات على ظاهرها، ويفوضون الكيفيات إلى عالمها، فلا يعلم تأويل ذلك إلا اللَّه، والراسخون في العلم يقولون: آمنا به كل من عند اللَّه سبحانه.

ولم يستفض المؤلف؛ لأنه قصد الاختصار ولم يقصد الإطالة، والإطالة لها موطن آخر.

والنقل عن السلف في هذا كثير، وقد ذكرته في شرح «شرح السنة» للبربهاري، فأغنى عن إعادته هنا.

* * *

[١٠] وَيشْهَدُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ وَيَعتَقِدُونَ أَنَّ القُرآنَ كَلَامُ اللَّه، وَكِتَابُهُ، وَوَحْيُهُ، وَتَنْزِيلُهُ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ بِخَلْقِهِ وَاعتَقَدَهُ فَهُوَ كَافِرٌ عِندَهُم، وَالقُرْآنُ -الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّه وَوَحْيُهُ- هُوَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرَائِيلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا، كَمَا قَالَ ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥].

الشرح:

أهل الحديث مجمعون على أن القرآن كلام اللَّه وكتابه ووحيه، وأنه منزل غير مخلوق، فهو صفة للَّه، ومن قال بخلق القرآن قال بخلق الصفة، وعليه فقد حكم على اللَّه بأنه مخلوق، هذا لازم قوله عقلًا، وأما شرعًا، فإن اللَّه تعالى يقول: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾، ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والآيات في هذا كثيرة، فالقرآن كلام اللَّه تكلم به وأنزله على نبيه ﷺ أنزله باللسان العربي بواسطة جبريل عليه السلام، وقد ذكرنا دلائل لذلك أكثر في غير هذا الموطن، وسيذكر المؤلف دلائل لذلك من القرآن والسنة. فمن اعتقد خلاف ذلك فهو كافر عند أهل الحديث؛ لأنه مكذب للقرآن.

ولتنزيل الحكم على المعينين ضوابط.

وتكفير المعين له شروط -لاسيما في أيامنا-، فيحتاج إقامة الحجة، فقد يقول الرجل أن القرآن مخلوق، وهو جاهل عامي لا يعرف فيُعرَّف، وإلا فقديمًا قامت المناظرات والجدل وإقامة الحجة على من كان يقول هذا القول قديمًا فربما كفر المعين يومها، أما الآن لابد من البيان وإقامة

الحجة أولًا وعدم التسرع في تكفير المعين، أما التكفير العام فلا بأس به، فهو محل إجماع كما قال المؤلف. واللَّه أعلم.

واعلم أنه يترتب على القول بخلق القرآن إنكار كلام اللَّه تعالى والجزم بأن اللَّه ﷻ لم يتكلم، وهذا نقص يُنسب إلى اللَّه تعالى، ولئن كان الخرس نقصًا في المخلوق، فكيف لا يكون في حق الذي له المثل الأعلى سبحانه نقصًا.

ففي إنكار كلام اللَّه إنكار لكمال صفاته، ويلزم أن يكون المخلوق الذي هو يتكلم فيه صفة أكمل من صفة اللَّه تعالى حينئذٍ، إذ الذي يتكلم أكمل صفة من الذي لا يتكلم.

ثم القول بخلق القرآن تقليل من قداسة القرآن عند المعتقدِ، إذ لو اعتقدنا أن القرآن كلام اللَّه سيكون له قداسة أعظم مما لو لم نعتقد أنه كلام اللَّه، ولو اعتقد الناس أن القرآن كلام البشر ليس كلام اللَّه ضَعُفَت أحكامه عنده وضعفت قدسيته.

* * *

[١١] وَهُوَ الَّذِي بَلَّغَهُ الرَّسُولُ ﷺ أُمَّتَهُ، كَمَا أُمِرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. **فَكَانَ الَّذِي بَلَّغَهُم - بِأَمْرِ اللَّه تَعَالَى - كَلَامَهُ ﷻ، وَفِيهِ قَالَ ﷺ: «أَتَمنَعُونَنِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي».**

الشرح:

ذكر آية تدل على أن القرآن منزل، وحديثًا لفظه قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**هَلْ مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي ﷻ**».

وقد أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٠) وأبو داود (٤٧٣٤) والنسائي (٧٧٢٧) والترمذي بإسناد صحيح.

وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «وَإِنَّ أَحْسَنَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ».

أخرجه عبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (١٢٠) والنسائي في «مجلس إملائه» (٢٠) واللالكائي وغيرهم بإسناد صحيح.

وقد قال اللَّه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

وثَمَّ أدلة كثيرة ذكرتها في كتابي «التوضيحات الجلية» و«شرح السنة» للبربهاري و«شرح السنة للمزني» و«لمع الأدلة في بيان معتقد أهل السنة والجماعة» فليراجعها من شاء.

* * *

[١٢] وَهُوَ الَّذِي تَحفَظُهُ الصُّدُورُ، وَتَتْلُوهُ الأَلْسِنَةُ، ويُكْتَبُ في المَصَاحِفِ، كَيْفَمَا تُصُرِّفَ بِقِرَاءَةِ قَارِئٍ، وَلَفْظِ لَافِظٍ، وَحِفْظِ حَافِظٍ، وَحَيْثُ تُلِيَ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ قُرِئَ، أَوْ كُتِبَ في مَصَاحِفِ أَهْلِ الإِسْلَام، وَألوَاحِ صِبْيَانِهِم، وَغَيْرِهَا، كُلُّهُ كَلَامُ اللَّه ﷻ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّه العَظِيمِ.

الشرح:

قوله: «**وَهُوَ...**» أي: كلام اللَّه المنزل -القرآن الكريم-، وأنكرت الجهمية صفة الكلام لله.

«**الَّذِي تَحفَظُهُ الصُّدُورُ، وَتَتْلُوهُ الأَلْسِنَةُ، ويُكْتَبُ في المَصَاحِفِ...**» هذا كله من باب التأكيد، والمعنى واحد أن القرآن كلام اللَّه منزل غير مخلوق.

«**فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ**»؛ لأن لازم قوله أن صفة اللَّه مخلوقة، والموصوف يتبع الصفة، فعلى ذلك يكون اللَّه أيضًا كذلك مخلوقًا، ولذا كفَّرهم العلماء، ومنهم الصابوني -رحمه اللَّه تعالى-.

والتكفير هنا للعموم والجملة، أما للأفراد فإنه مشروط بشروط وانتفاء موانع وزوال الشبه عنه.

* * *

[١٣] سَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبدِ اللَّه الحَافِظَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُول: سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيدِ حَسَّانَ بنَ مُحَمَّدٍ يَقُول: سَمِعْتُ الإِمَامَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ يَقُول: القُرْآنُ كَلَامُ اللَّه غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ فَمَنْ قَالَ: إِنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّه العَظِيم، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يُعَادُ إِنْ مَرِضَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ، وَلَا يُدفَنُ فِي مَقَابِرِ المُسْلِمِينَ، يُسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

الشرح:

قوله: «**سَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبدِ اللَّه...**»: هو الحافظ النيسابوري صاحب المستدرك.

قال: «**سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيدِ حَسَّانَ بنَ مُحَمَّدٍ**»: هو إمام فقيه ثقة صنف على كتاب مسلم، وأثنى عليه الحاكم، وهو من شيوخه، قال الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٤٢): «هو شيخ أهل الحديث والفقه بخراسان».

وابن خزيمة محمد بن إسحاق معروف إمام الأئمة من أئمة السلف.

وقد بوب في كتابه «التوحيد» (١/ ٣٩٠) باب ذكر البيان من كتاب ربنا المنزل على نبيه المصطفى ﷺ ومن سنة نبينا محمد ﷺ... والدليل على نبذ قول الجهمية الذين يزعمون أن كلام اللَّه مخلوق، جل ربنا وعز عن ذلك، فالسند صحيح.

وسمى فرقة الجهمية: «المفترية على اللَّه الجهلة».

واستدل عليهم بقوله ﷺ: «**سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ**». أخرجه مسلم (٢٧٢٦).

فالكلام غير الخلق، فرَّق اللَّه بينهما كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وذكر قوله ﷺ: «**إِذَا نَزَلَ أَحَدُكُمْ مَنْزِلًا فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْهُ**» أخرجه مسلم (٢٧٠٨)، وفي رواية (٢٧٠٩) عن أبي هريرة أنه قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِي ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْرَبٍ لَدَغَتْنِي الْبَارِحَة، قَالَ: «**أَمَا لَوْ قُلْتَ حِينَ أَمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ تَضُرَّكَ**».

فلو كان كلام اللَّه مخلوقًا لكان النبي ﷺ أمر أن يستعاذ بمخلوق، وهل هذا يجوز؟ ويعلق ابن خزيمة فيقول:

هل سمعتم عالمًا يجيز أن يقول الداعي: أعوذ بالكعبة من شر خلق اللَّه؟ أو يجيز أن يقول: أعوذ بالصفا والمروة، أو أعوذ بعرفات ومنى من شر ما خلق اللَّه؟!

هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين اللَّه، محال أن يستعيذ مسلم بخلق اللَّه من شر خلقه.

* * *

[١٤] فَأَمَّا اللَّفْظُ بِالقُرْآنِ، فَإِنَّ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيَّ الجُرْجَانِيَّ ذَكَرَ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي صَنَّفَهَا لأَهْلِ جِيلَانَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ لَفْظَهُ بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ -يُرِيدُ بِهِ القُرْآنَ- فَقَدْ قَالَ بِخَلْقِ القُرْآنِ.

وَذَكَرَ ابنُ مَهْدِيٍّ الطَّبَرِيُّ فِي كِتَابِهِ «الاعْتِقَاد» الَّذِي صَنَّفَهُ لأَهْلِ هَذِهِ البِلَادِ: أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ القَوْلُ بِأَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللَّه سُبْحَانَهُ، وَوَحْيُهُ، وتَنْزِيلُهُ، وَأَمْرُهُ، وَنَهْيُهُ، غَيرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ قَالَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّه العَظِيم، وَأَنَّ القُرْآنَ فِي صُدُورِنَا مَحفُوظٌ، وَبِأَلسِنَتِنَا مَقْرُوءٌ، وَفِي مَصَاحِفِنَا مَكْتُوبٌ، وَهُوَ الكَلَامَ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّه ﷻ بِهِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ القُرْآنَ بِلَفْظِي مَخْلُوقٌ، أَوْ لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَاهِلٌ، ضَالٌّ، كَافِرٌ بِاللَّه العَظِيم.

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الفَصْلَ بِعَيْنِهِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ مَهْدِيٍّ لِاسْتِحْسَانِي ذَلِكَ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ اتَّبَعَ السَّلَفَ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ فِيمَا ذَكَرَهُ، مَعَ تَبَحُّرِهِ فِي عِلْمِ الكَلَامِ، وَتَصَانِيفِهِ الكَثِيرَةِ فِيهِ، وَتَقَدُّمِهِ وتَبَرُّزِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ.

الشرح:

صرح المؤلف هنا باسم الإسماعيلي الجرجاني حينما نقل عنه، وهذا أدب من الآداب في النقل عن العلماء:

أن يسميهم الناقل وأن يترحم عليهم فهذا من بركة العلم.

وقد أخرج القاضي عياض في «الإلماع» (ص ٢٢٦- ٢٢٧) بإسناد صحيح عن أبي أحمد التميمي الحنبلي قال: «يقبح بكم أن تستفيدوا منا، ثم تذكرونا ولا تترحَّموا علينا».

فإذا استفدت من عالم معلومة أو من كتاب له فاعزُ المعلومة له أو اذكر أنك استفدتها منه، فقبيح أن تنقل منه كلامًا ولا تذكره.

وقد قال السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٧٣):

«من بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله... وذكر عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم عن العباس بن محمد الدوري قال: سمعتُ أبا عبيد يقول: من ذكر العلم أن تستفيد الشيء فإذا ذكر لك قلت: خفي علي كذا وكذا، ولم يكن لي به علم حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم.

قلت -السيوطي-:

ولهذا تراني ما أذكر في شيء من تصانيفي حرفًا إلا معزوًّا إلى قائله من العلماء وإلى كتابه الذي ذكر فيه» اهـ

وراجع فصلًا ذكرته وأشبعته في كتابي «طالب العلم حقوقه وآدابه».

ونعود إلى ما قصده المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فنقول:

قد بدَّع الأئمة قديمًا من قال: مخلوق، ومنهم من كفرهم، وبدعوا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وحكموا عليه بالضلال لكونه صار بكلامه هذا يخدم قول من يقول لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن لا الألفاظ المنقولة.

والصواب: أنه لا يعجز أن يقول: القرآن منزل غير مخلوق. هذا إذا قال: «لفظي بالقرآن مخلوق» لا يريد أن القرآن مخلوق، وأما إن قصد بـ«لفظي بالقرآن مخلوق» يريد القرآن فهو والجهمية سواء، فهو كمن يقول: «القرآن مخلوق»، ذلك أن الجهمية لما اشتد نكير السلف عليهم لا سيما في

دولة المتوكل لما قهرهم ومكن لأهل السنة وصارت لأهل السنة شوكة لجأ الجهمية كأهل البدع في كل زمان يتحايلون على الباطل فيقولون الكلمة التي لا تدينهم عند هؤلاء ولا عند هؤلاء، فهذه فلسفة لا تتمشى مع وضوح العقيدة، فمن ثم بدع الأئمة من قال هذه الكلمة المحتملة.

وأما نقل صواب أهل الهوى والبدع -إن كان لهم مقولات صحيحة- ففيه تمشية لأحوالهم في الناس، ومطلوب التنفير والتحذير منهم والإشادة بضلالهم وعدم مجالستهم، وعلى هذا ففي النقل عنهم تعريف الناس بهم.

وإنما ينقل عن أهل السنة لا أهل البدعة.

لكن عذر المؤلف ذكره وهو أنه استحسن ذلك، وفي النقل لما أصاب فيه في هذا الباب حجة على أهل الكلام لكونه منهم وتبع أهل الحديث في في ذلك فهو في حقيقة الأمر من باب أن «الحق ما شهدت به الأعداء».

فإذا كان هذا هو الهدف فحسن إن شاء اللَّه.

* * *

[١٥] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ قَالَ: قَرَأتُ بِخَطِّ أَبي عَمْرٍو المُسْتَمْلِي: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ سَعِيدَ بنَ إِشْكَابٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ إِسحَاقَ بنَ إِبرَاهِيمَ بنيسَابُورَ عَنِ اللَّفْظِ بِالقُرْآنِ؟ فقَالَ: لَا يَنبَغِي أَنْ يُنَاظَرَ في هَذَا! القُرْآنُ كَلَامُ اللَّه غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتَابِهِ «الاعْتِقَاد» الَّذِي صَنَّفَهُ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَقَالَ: أَمَّا القَوْلُ في أَلفَاظِ العِبَادِ بِالقُرْآنِ؛ فَلَا أَثَرَ فِيهِ نَعْلَمُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَلَا تَابِعِيٍّ إِلَّا عَمَّنْ فِي قَوْلِهِ الغَنَاءُ وَالشِّفَاءُ، وَفي اتِّبَاعِهِ الرُّشْدُ وَالهُدَى، وَمَنْ يَقُومُ قَوْلُهُ مَقَامَ الأَئِمَّةِ الأُولَى: أَبي عَبدِ اللَّه أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ؛ فَإِنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيَّ حَدَّثَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبدِ اللَّه أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: اللَّفْظِيَّةُ جَهْمِيَّةٌ. قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. مِمَّنْ يَسْمَعُ؟!

قَالَ: ثُمَّ سَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا لَا أَحفَظُ أَسْمَاءَهُمْ يَذْكُرُونَ عَنهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: غَيرُ مَخْلُوقٍ، فَهُوَ مُبتَدِعٌ».

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرٍ: «وَلَا قَوْلَ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا يَجُوزُ أَنَّ نَقُولَهُ غَيرَ قَوْلِهِ: إِذْ لَم يَكُنْ لَنَا فِيهِ إِمَامٌ نَأتَمُّ بِهِ سِوَاهُ، وَفِيهِ الكِفَايَةُ وَالمَقْنَعُ، وَهُوَ الإِمَامُ المُتَّبَعُ -رَحْمَةُ اللَّه عَلَيهِ وَرِضْوَانُهُ-.

هَذِهِ أَلفَاظُ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيرٍ الَّتِي نَقَلْتُهَا نَفْسَهَا إِلى مَا هَاهُنَا مِنْ كِتَابِ «الاِعْتِقَاد» الَّذِي صَنَّفَهُ.

الشرح:

الإسناد الذي ذكره المؤلف فيه الانقطاع بين أبي عبد اللَّه الحافظ وأبي عمرو المستملي، وقد أخرجه البيهقي في «الصفات» (٥٨٩) الأثر عن الحاكم بسنده ومتنه لكن ذكر الذهبي في «السير» (١١/ ٣٧٦) عن أحمد ابن سلمة قال: سمعت إسحاق الحنظلي رضي الله عنه يقول: ليس بين أهل العلم اختلاف أن القرآن كلام اللَّه ليس بمخلوق. وكيف يكون شيء خرج من الرب عز وجل مخلوقًا.

وكذا عزاه إليه صاحب «معارج القبول» (١/ ٢٧٧).

ثم أورد ما ذكره الطبري وهو في «صريح السنة» (٣١) بلفظه.

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢٥) بسنده الثابت الصحيح عن أحمد بن حنبل.

* * *

[١٦] قُلْتُ: وَهُوَ -أَعْنِي: مُحَمَّدَ بنَ جَرِيرٍ- قَدْ نَفَى عَنْ نَفْسِهِ بِهَذَا الفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ في كِتَابِهِ كُلَّ مَا نُسِبَ إِلَيهِ، وَقُذِفَ بِهِ مِنْ عُدُولٍ عَنْ سَبِيلِ السُّنَّةِ، أَوْ مَيْلٍ إِلَى شَيءٍ مِنَ البِدْعَةِ، وَالَّذِي حَكَاهُ عَنْ أَحمَدَ -رَضِي اللَّه عَنهُ وَأَرْضَاهُ-: أَنَّ اللَّفْظِيَّةَ جَهْمِيَّةٌ فَصَحِيحٌ عَنهُ؛ وَإِنَّما قَالَ ذَلِكَ لأَنَّ جَهْمًا وَأَصْحَابَهُ صَرَّحُوا بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِاللَّفْظِ تَدَرَّجُوا بِهِ إِلَى القَوْلِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَخَافُوا أَهْلَ السُّنَّةِ في ذَلِكَ الزَّمَانِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِخَلْقِ القُرْآنِ، فَأَدْرَجُوهُ في هَذَا القَوْلِ ذِي اللَّبْسِ؛ لِئَلَّا يُعَدُّوا في زُمْرَةِ جَهْم الَّذِينَ هُم شَيَاطِينُ الإِنْسِ، يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلى بَعْضٍ زُخْرُفَ القَوْلِ غُرُورًا، فَذَكَرُوا هَذَا اللَّفْظَ وَأَرَادُوا بِهِ أَنَّ القُرْآنَ بِلَفْظِنَا مَخْلُوقٌ؛ فَلِذَلِكَ سَمَّاهُم أَحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَهْمِيَّةً، وَحُكِيَ عَنهُ أَيضًا أَنَّهُ قَالَ: «اللَّفْظِيَّةُ شَرٌّ مِنَ الجَهْمِيَّةِ».

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرٍ عَنْ أَحمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالقُرْآنِ غَيرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبتَدِعٌ، فَإِنَّما أَرَادَ بِهِ أَنَّ السَّلَفَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ لَمْ يَتَكَلَّمُوا في بَابِ اللَّفْظِ، ولَمْ يحوِجْهُمُ الحَالُ إِلَيْهِ، وَإِنَّما حَدَثَ الكَلَامُ في اللَّفْظِ مِنْ أَهْلِ التَّعَمُّقِ، وَذَوِي الحُمْقِ، الَّذِينَ أَتَوا بِالمُحْدَثَاتِ، وَعَتَوْا عَمَّا نُهُوا عَنْهُ مِنَ الضَّلَالَاتِ وَذَمِيمِ المقَالَاتِ، وَخَاضُوا فِيمَا لَمْ يَخُضْ فِيهِ السَّلَفُ مِنْ عُلَمَاءِ الإِسْلَامِ.

فَقَالَ الإِمَامُ: هَذَا القَوْلُ في نَفْسِهِ بِدْعَةٌ، وَمِنْ حَقِّ المُتَسَنِّنِ أَنْ يَدَعَهُ وَلَا يَتَفَوَّهَ بِهِ، وَلَا بِمِثْلِهِ مِنَ البِدَعِ المُبْتَدَعَةِ، وَيَقتَصِرُ عَلَى مَا قَالَه السَّلَفُ مِنَ الأَئِمَّةِ المُتَّبَعَةِ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللَّه غَيرُ مَخْلُوقٍ. وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ إِلَّا تَكْفِيرُ مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِهِ.

الشرح:

نفى الإمام الطبري عن نفسه القيل والقائل مما افترى عليه به، أو سبق لسانه به وأخطأ، أو شرع في القول به فكتب الحق الذي استقر أمره عليه، فأزال اللبس، فحق للمؤلف أن يمدحه، ولقد كتب المزني رَحِمَهُ اللَّهُ كما كتب الطبري، وكتب البخاري «خلق أفعال العباد» كما كتب المزني والطبري، وقد علقنا على هذا في صدر شرحنا لشرح السنة للمزني لأجل حث من أخطأ أن يرجع عن خطئه ويعترف به على الملأ كما أخطأ فيه على الملأ.

وشرح المؤلف كلام أحمد الذي حكاه عنه الطبري من أن مَن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع.

* * *

[١٧] أَخْبَرَنَا الحَاكِمُ أَبُو عَبدِ اللَّه الحَافِظُ: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ ابنُ عَبدِ اللَّه الجَرَّاحِي بِمَروٍ: ثَنَا يَحيَى بنُ سَاسَويهِ: ثَنَا عَبدُ الكَرِيمِ السُّكَّرِيُّ: قَالَ وَهْبُ بنُ زَمْعَةَ: أَخْبَرَني عَلِيٌّ البَاشَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبدَ اللَّه بنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنَ القُرْآنِ فَقَدْ كَفَرَ بِالقُرْآنِ، وَمَنْ قَالَ: لَا أُؤمِنُ بِهَذَا الكَلَامِ فَقَدْ كَفَرَ».

الشرح:

في إسناد هذا عن ابن المبارك من لم أقف له على ترجمة، لكن الكلام مستقيم من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به كله، فإن اللَّه تعالى يقول: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ﴾ [البقرة: ٨٥] فسماهم كفارًا ووعدهم بأشد العذاب.

وهذا القول الوارد عن عبد اللَّه بن المبارك قد ورد نحوه عن ابن مسعود، قال: «مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ بِآيَةٍ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلِّهِ».

ولكن أخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٨) بسند ضعيف، وله طريق آخر بلفظ نحوه عن ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٤٦) بإسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

وهو قول مستقيم ذكره ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦/ ١٩٣) وغيره.

والمؤلف يرد بهذا على الجهمية الذين قالوا -مما قالوا-: إن اللَّه ما تكلم قط، ولا يتكلم أبدًا.

فجحدوا بهذا القول علمه وأسماءه وقدرته وجميع صفاته؛ لأن من

أبطل صفة واحدة فقد أبطل الصفات كلها كما أن من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به كله . . .

وقد أخرج عبد اللَّه في «السنة» (٢) واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤٢٨) بإسناد حسن عن أبي الوزير محمد بن أعين قال: سمعت النضر بن محمد يقول: «من قال في هذه الآية ﴿أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤] مخلوق فهو كافر.

فجئت إلى عبد اللَّه بن المبارك فأخبرته، قال: صدق أبو محمد -عافاه اللَّه-، ما كان اللَّه ﷻ يأمر أن نعبد مخلوقًا».

* * *

[١٨] وَيَعتَقِدُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ وَيَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّه سبحانه فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ مُسْتَوٍ، كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُهُ فِي قَوْلِهِ ﷻ في سُورَةِ الأَعْرَافِ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس: ٣].

وَقَوْلِهِ في سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرَّعد: ٢].

وَقَوْلِهِ في سُورَةِ الفُرْقَانِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفُرقَان: ٥٩].

وَقَوْلِهِ سُبْحَانِهِ فِي سُورَةِ السَّجْدَةِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السَّجدة: ٤].

وَقَوْلِهِ في سُورَةِ طَهَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وَقَوْلِهِ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].

وَقَوْلِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦].

وَأَخْبَرَ اللَّه سُبحَانَهُ عَنْ فِرْعَوْنَ اللَّعِينِ أَنَّهُ قَالَ لِهَامَانَ: ﴿ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧].

وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ سَمِعَ مُوسَى عليه السلام يَذْكُرُ أَنَّ رَبَّهُ في السَّمَاءِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]. **يَعني في قَوْلِهِ: إِنَّ في السَّمَاءِ إِلَهًا.**

وَعلمَاءُ الأُمَّةِ وَأَعْيَانُ الأَئِمَّةِ مِنَ السَّلَفِ -رَحِمَهُمُ الله- لَمْ يَختَلِفُوا في أَنَّ اللَّه تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، وعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، يُثْبِتُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّه تَعَالَى، وَيُؤمِنُونَ بِهِ، وَيُصَدِّقُونَ الرَّبَّ جل جلاله في خَبَرِهِ، وَيُطْلِقُونَ مَا أَطْلَقَهُ سبحانه مِنَ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، ويُمِرُّونَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّه، وَيَقُولُونَ: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عِمرَان: ٧]. **كَمَا أَخْبَرَ اللَّه تَعَالَى عَنِ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ وَرَضِيَهُ مِنْهُمْ فَأَثْنَى عَلَيْهِمْ بِهِ.**

الشرح:

سرد المؤلف رحمه الله اعتقاد أهل الحديث في استواء اللَّه على عرشه، وذكر أنهم لا يختلفون في ذلك، وهي أدلة تستلزم إثبات العلو والفوقية للَّه تعالى، وذكر دلائل كثيرة تثبت أنهم في قولهم قد التزموا الحق الذي جاءت عليه الأدلة.

ثم قال: «عرشه فوق سمواته»:

دل على ذلك قوله ﷺ: «**... فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ**». أخرجه البخاري (**٧٤٢٣**) بإسنادٍ يُحسن لحال فليح بن سليمان في إسناده.

وأخرج الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨١)، وابن خزيمة في «التوحيد» وغيرهما بإسناد حسن عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: «مَا بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى أُخْرَى مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ الْكُرْسِيِّ إِلَى الْمَاءِ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَيَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ».

والصحابة يحترزون عن التكلم في مثل هذا بدون توقيف، واللَّه أعلم.

واعلم أن كلام فرعون فيه دلالة على أن موسى قد ذكر له أن اللَّه في السماء بدلالة قوله لهامان: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] فمن أثبت العلو فهو أقرب لدين محمد وموسى عليهما السلام من فرعون؛ لأن فرعون منكر وجوده سبحانه في العلو وفي غير العلو، ولا يقال: إن فرعون مذهبه التجسيم، كلا، لأن فرعون ما كان يثبت وجود اللَّه أصلًا لا جسمًا ولا غير جسم، ولذا كان يقول: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

وفي قول المؤلف عن أهل الحديث: «يُثْبِتُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّه تَعَالَى» إثبات القاعدة الأولى عند السلف، وهي إثبات ما أثبته اللَّه لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ.

قوله: «وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيُصَدِّقُونَ الرَّبَّ في خَبَرِهِ، وَيُطْلِقُونَ مَا أَطْلَقَهُ ﷻ مِنَ اسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ»:

قاعدة ثانية وهي: الإيمان بما أطلق اللَّه أنه من صفاته، فهم يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وقوله: «وَيُمِرُّونَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّه»:

قاعدة ثالثة: وهي تفويض علم كيفية الصفات إلى عالمها سبحانه.

وقد فرق بين العلو والاستواء من وجوه:

الأول: أن صفة العلو ذاتية، أما صفة الاستواء فعلية اختيارية يفعلها اللَّه بعد أن لم يكن فاعلًا، وصفة الذات ملازمة.

الثاني: العلو ثابت بدليل الشرع والعقل والفطرة، أما الاستواء علمناه بالنص، فالاستواء سمعي، أما العلو سمعي وعقلي وفطري.

الثالث: الاستواء لا يضاف إلا إلى العرش، أما العلو فهو على جميع المخلوقات.

ثم بدأ المؤلف يذكر أقوال أهل العلم مسندة في إثبات العلو والاستواء من غير كيف.

* * *

[١٩] أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى المُزَكَّى: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ دَاوُدَ بنِ سُلَيْمَانَ الزَّاهِدُ: أَخْبَرَنِي عَليُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيدٍ أَبُو الحَسَنِ الحَافِظُ -مِنْ أَصْلِهِ العَتِيقِ-: ثَنَا أَبُو يَحيَى بنُ كَيْسَبَةَ الوَرَّاقُ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الأَشْرَسِ الوَرَّاقُ أَبُو كِنَانَةَ: ثَنَا أَبُو المُغِيرَةِ الحَنَفِيُّ: ثَنَا قُرَّةُ بنُ خَالِدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. قَالَتْ: «الاستِوَاءُ غَيْرُ مَجهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ».

الشرح:

هذا الأثر أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٢٠) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٦٣).

من نفس طريق محمد بن الأشرس الأنصاري وهو متهم في الحديث تركه غير واحدٍ من أهل العلم.

والمعنى صحيح على أي حال، لكن لو صح عن أم سلمة أنها قالته لطارت به الركبان، ثم إن التأويل الذي استدعى مثل قول أم سلمة لم يكن اشتهر في زمانها رضي الله عنها، وهذا مما يدل على عدم ثبوت ذلك عنها.

* * *

[٢٠] وحَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ بنُ أَبي إِسحَاقَ المُزَكَّى ابنِ المُزَكَّى: حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ الخَضِرِ أَبُو الحَسَنِ الشَّافِعِيُّ: ثَنَا شَاذَانُ: ثَنَا ابنُ مَخْلَدِ بنِ يَزِيدَ القُهُستَانِي، ثَنَا جَعْفَرُ بنُ مَيْمُونَ قَالَ: سُئِلَ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: «الاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا ضَالًّا»، وَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ مَجْلِسِهِ.

أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ العَدْلُ: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبدُ اللَّه بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمٍ الإِسْفِرَائِينِي: ثَنَا أَبُو الحُسَينِ عَليُّ بنُ الحَسَنِ: ثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ: ثَنَا مَهْدِيُّ بنُ جَعفَرِ بنِ مَيمُونٍ الرَّمْلِيُّ، عَنْ جَعفَرِ بنِ عَبدِ اللَّه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بنِ أَنَسٍ يَعْنِي: يَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كَيفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ وَجَدَ مِنْ شَيءٍ كَوَجْدِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ، وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، وَأَطْرَقَ القَوْمُ فَجَعَلُوا يَنْتَظِرُونَ الأَمْرَ بِهِ فِيهِ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْ مَالِكٍ، فقَالَ: «الكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَإِنِّي لأَخَافُ أَنْ تَكُونَ ضَالًّا»، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَأُخْرِجَ.

أَخْبَرَنِيهِ جَدِّي أَبُو حَامِدٍ أَحمَدُ بنُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ جَدِّ وَالِدِي الشَّهِيدِ، وَهُوَ أَبُو عَبدِ اللَّه مُحَمَّدُ بنُ عَدِيِّ بنِ حَمدَوَيهِ الصَّابُونِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنِ أَبي عَوْنٍ النَّسَوِيُّ، ثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ: ثَنَا مَهْدِيُّ بنُ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيُّ: ثَنَا جَعْفَرُ بنُ عَبدِ اللَّه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، فقَالَ: يَا أَبَا عَبدِ اللَّه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كَيفَ اسْتَوَى؟! قَالَ: فَمَا رَأَينَا مَالِكًا وَجَدَ مِنْ شَيءٍ كَوَجْدِهِ مِنْ مَقَالَتِهِ... وَذَكَرَ بِنَحْوِهِ.

الشرح:

هذا الخبر صحيح، أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» واللالكائي والبيهقي وغيرهم بإسناد صحيح.

ولفظ الدارمي: عن عبد اللَّه بن وهب قال: «كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالكٌ وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعةٍ، أخرجوه، فأُخرج الرجل».

فهذه ألفاظ صحيحة عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذا سئل شيخه ربيعة عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟

قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن اللَّه الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق».

وهو قول ابن خزيمة والأئمة وأقاويل السلف في ذلك كثيرة قد ذكرتها مخرجة بنصوصها في شرحنا لـ«شرح السنة» للبربهاري (١/ ٣٠٠).

وكم حصل من بركة بمقولة مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه، فقد رد بها السلف والخلف على المؤولة من أهل البدع، فهي بمثابة الصفعة على رأس كل مؤول ومعطل في باب أسماء اللَّه وصفاته، فكم نفع اللَّه بها ونفع، نسأل اللَّه البركة في علمنا والإخلاص فيه، وتعظيم النفع منه.

فمنكر صفة الاستواء والمجيء والغضب والبغض والمحبة والمجيء

يقال له: كل هذه الصفات ثابتة، والكيف مجهول والسؤال عن كيفيتها بدعة، العقول لا تدرك كيفية ذلك. . . وهكذا، وليس كمثله شيء سبحانه كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فنثبت الصفات مع نفي المثلية.

والماتريدية فسروا كلمة «الكيف غير معقول» بأن معنى ذلك أن ظواهر الأسماء والصفات غير معقولة وغير معروفة أو أنه لا يؤمن بحقائقها، كلَّا.

وهذا الرد الذي رد به مالك يجاب به على كل من سأل عن كيفية أي صفة؛ صفة العلم، صفة القدرة، صفة المحبة، صفة البغض، صفة الإرادة، صفة السمع، صفة البصر. . . يقال: كيف سمعه؟ كيف بصره؟ كيف محبته. . . إلخ؟

يجاب عليه بمثل مقولة مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكل من يسأل سؤالًا مبتدعًا كهذا السائل عقابه كما فعل مالك مع السائل.

وما قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ببعيدة، ففيها لما سأل عمر سؤال استشكال، عاقبه ونكل به تنكيلًا عظيمًا، حتى جعل منه عبرة لقومه، فلم يزل وضيعًا في قومه حتى هلك، وكان سيد قومه.

وهذه العقوبة والتأديب يجعل البدع تموت في رءوس أصحابها، فلا يكتبون ولا ينشرون هزلهم على الملأ، فينشغل الناس بالسنة ويتركون البدعة، ثم إن في زجرهم وهجرهم وتأديبهم مصلحة لهم، إذ تندثر أقوالهم المبتدعة التي يأثمون ويؤثِّمون بتركها تنتشر، فالزاجر لأهل البدع فيه الخير لهم عن مادحهم، وعين الهوى عمياء، وصديقك من صَدقَك

لا من صَدَّقك، نسأل اللَّه العفو والغفران والتجاوز والإيمان، إنه على كل شيء قدير.

* * *

[٢١] وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ الحُسَينُ بنُ الفَضْلِ البَجَلِيُّ عَنْ الاسْتِوَاءِ، وَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ؟ فقَالَ: «أَنَا لَا أَعْرِفُ مِنْ أَنْبَاءِ الغَيْبِ إِلَّا مِقْدَارَ مَا كُشِفَ لَنَا، وَقَدْ أَعْلَمَنَا -جَلَّ ذِكْرُهُ- أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ، وَلَم يُخبِرنَا كَيْفَ اسْتَوَى».

الشرح:

أبو علي الحسين بن الفضل البجلي هو الكوفي، ورد نيسابور وأقام بها.

قال الخليلي في «الإرشاد» (٨٧٨): سمعت الحاكم أبا عبد اللَّه يقول: هو من العلماء الذين حملهم عبد اللَّه بن طاهر الذين نقلهم من العراق فأقام بنيسابور، وهو ثقة مأمون، سمع الثوري وإسرائيل وأقرانهما.

فهو بالنسبة للمؤلف شيخ شيخه، ومكانه بالنسبة للمؤلف (الصابوني) رَحِمَهُ اللَّهُ مكان من يعتنى بأقواله وتتخذ بجلالة إذ هو شيخ شيخه.

فلا يبعد أن يكون الكلام صحيحًا وربما يكون الصابوني قد سمع مثل هذا من الحاكم فيكون السند متصلًا إلى الحسين بن الفضل البجلي.

وما قاله وجهته قوية جدًّا، فإن اللالكائي قال أخبرنا أنه استوى ولم يخبرنا عن الكيفية، ولو أراد منا اعتقادًا غير الظاهر لأخبرنا به.

ولو التبس على الصحابة شيء من ظاهره كما التبس على الخلوف الذي قفوا ما ليس لهم به علم، لسألوا الرسول ﷺ، فلمَّا لم يسألوا علمنا أنهم اعتقدوا ظاهره، ولطهارة عقولهم ما استشكلوا ظاهر آيات وأحاديث الصفات، كما استشكلها أصحاب علم الكلام والفلسفة والسفسطة.

* * *

[٢٢] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ دَاوُدَ الزَّاهِدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابنُ عَبْدِ الرَّحمَنِ السَّامِي: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بنُ أَحمَدَ بنِ شَبَوَيهِ المَرْوَزِيُّ: سَمِعْتُ عَليَّ ابنَ الحَسَنِ بنِ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّه بنَ المُبَارَكِ يَقُولُ: «نَعْرِفُ رَبَّنَا فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى، بَائِنًا مِنْهُ خَلْقُهُ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الجَهْمِيَّةُ: إِنَّهُ هَاهُنَا» وَأَشَارَ إِلَى الأَرْضِ».

الشرح:

هذا الخبر صحيح عن عبد اللَّه بن المبارك، أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٣٠) عن محمد بن مقاتل، قال: سمعت ابن المبارك يقول: من قال: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه في الأرض هاهنا بل على العرش استوى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية».

والخبر أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٣) بسنده ولفظه وهو صحيح أيضًا.

ومعنى «**بائنًا من خلقه**» أي: منفصلًا ليس مختلطًا بالمخلوقات.

وقوله: «**ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه هاهنا وأشار إلى الأرض**» يعني: أن الجهمية تقول: إن اللَّه في كل مكان، فبالتالي يكون في الأرض، بينما كانوا في الأول ينكرون فقط استواءه على العرش، فنعوذ باللَّه من طرق الشيطان التي يستهوي بها العباد حتى يحطهم في ذلك المكان السحيق الذي أودى بهم إلى أن يقولوا: إن اللَّه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا أسفله ولا أعلاه ولا عن يمينه ولا عن شماله، فهل هذا إلا العدم المحض؟!

فإن هذا ليس إلا العدم المحض، واللَّه لو سئل عاقل عن تعريف العدم ما استطاع أن يُعرفه بأحسن من هذا التعريف.

* * *

[٢٣] وسَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه الحَافِظَ، في كِتَابِهِ «التَّارِيخ» الَّذِي جمَعَهُ لأَهْلِ نَيسَابُورَ، وَفي كِتَابِهِ «مَعْرِفَة الحَدِيثِ» -اللذَينِ جمَعَهُمَا، وَلَم يُسبَقْ إِلَى مِثْلِهِمَا- يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحِ بنِ هَانِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِأَنَّ اللَّه ﷻ عَلَى عَرْشِهِ، قَدِ اسْتَوَى فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِرَبِّهِ، حَلَالُ الدَّمِ، يُستَتَابُ، فَإِنَ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَأُلْقِيَ عَلَى بَعْضِ المَزَابِلِ، حَتَّى لَا يَتَأَذَّى المُسْلِمُونَ وَلَا المُعَاهَدُونَ بِنتَنِ رَائِحَةِ جِيفَتِهِ، وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا، لَا يَرِثُهُ أَحَدٌ مِنَ المُسْلِمِينَ».

إِذِ المُسْلِمُ لَا يَرِثُ الكَافِرَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ».

الشرح:

هذا الخبر أخرجه الحاكم شيخ المؤلف في «المعرفة» (ص٨٤) بإسناده إلى قوله من المسلمين.

وهو صحيح سندًا ومعنى.

ووجه تكفيره المحادة وعدم القبول لما قال اللَّه ﷻ من أنه على العرش استوى، فإذا حكمنا بردته ولم يَتب فيحصل له ما أشار إليه الإمام ابن خزيمة، وفي ذلك مصالح.

منها تنفير الناس من الصنيع كصنيعه -فإن صنيعه جعله مرتدًّا يعامل بما لا يعامل به المرتدون- وصيانة المجتمع المسلم.

وقوله: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ» من كلام المؤلف، واستدل

بقوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

وهو لفظ حديث أخرجه البخاري (٦٧٦٤) ومسلم (١٦١٤) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

وكلام ابن خزيمة رحمه الله هذا تكفير عام وتنزيله على المعين يحتاج إلى شروط وضوابط، لكن التكفير واللعن العام لا بأس به.

والواضح من كلام ابن خزيمة الشدة على أهل البدع والأهواء والزجر والتنفير عنهم والتأديب لهم، ومن كان مواليًا مناصرًا ظهيرًا لأهل البدع فكذلك يُعامل كما يُعامل أهل البدع سواء بسواء.

والسلف عاملوا الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، وغيلان القدري، وبشر المريسي بما هو مسطر في الكتب بعد إقامة الحجة عليهم. وقبل هؤلاء معبد الجهني، شيخ الجهم بن صفوان إمام الجهمية.

ومعلوم قول ابن عمر وابن عباس في معبد الجهني هو ومن معه ممن على مذهب معبد، وتصرف نافع مولى ابن عمر وطاووس معهم، كما هو فعل عمر بن الخطاب مع صبيغ بن عسل، مما ذكرته في غير هذا الموطن.

ثم إجماع أهل السنة على الشدة والزجر في المعاملة معهم، حكاه البغوي في «شرح السنة» والمؤلف في آخر الكتاب وغيرهما.

فهذا منهج السلف: الشدة والقسوة والزجر والردع للمبتدع وهو منهج معروف بيناه في غير هذا الموطن لحماية المنهج وصيانة الملة، وبه يحفظ الدين، وهو منبثق من شدة رسول اللَّه ﷺ على المخالفين، فدعك من أصحاب المنهج المائع الأفيح الذي يميع المنهج والعقيدة بحجة التسامح وسعة الصدر والرفق بالمخالف وعدم الفظاظة والغلظة في الدعوة إلى اللَّه

. . . فهذه من شقاشق الشيطان ككلام الحق الذي يُراد به باطل، ففرِّق بين البابين ولا يستهوينك أحد.

وقوله: «**حَلَالُ الدَّمِ يُسْتَتَابُ**» أي: من قِبَل ولي الأمر.

ثم قتله أيضًا يكون من قِبل الحاكم ليس هذا لآحاد المسلمين.

وقوله: «وَلَا الْمُعَاهَدُونَ»: المعاهد هو من له عهد من اليهود والنصارى وغيرهم يكون بينه وبين المسلمين، عهد دخلوا به البلدة ليؤمَّنوا، وحين ذلك تكون لهم حرمة المعاهد، اللهم إلا عند الخوارج والخونة الذين يلغون سلطة ولي الأمر لمعصيته، ويعتبرون أنفسهم أولياء الأمور، فمن أمَّنوه فهو المؤمَّن وإلا فلا، نعوذ باللَّه من شرهم، بأفعالهم تصير البلاد فوضى، والخراب على إثرهم من يوم أن خرجوا على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والمسلمين إلى يومنا هذا . . .

ومعنى «**يَكُونُ مَالُهُ فَيْئًا**» أي: لا يورث وإنما تؤخذ تركته وتوضع في بيت مال المسلمين؛ لأنه ليس بمسلم.

* * *

[٢٤] وَإِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه احْتَجَّ في كِتَابِهِ «المَبسُوط» في مَسْأَلَةِ إِعتَاقِ الرَّقَبَةِ المُؤْمِنَةِ في الكَفَّارَةِ، وَأَنَّ غَيْرَ المُؤمِنَةِ لَا يَصِحُّ التَّكْفِيرُ بِهَا بِخَبَرِ مُعَاوِيَةَ بنِ الحَكَم، وَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ الجَارِيَةَ السَّوْدَاءَ لِكَفَّارَةٍ، وَسَأَلَ رَسُولَ اللَّه ﷺعَنْ إِعْتَاقِهِ إِيَّاهَا، فَامْتَحَنَهَا رَسُولُ اللَّه ﷺ، فَقَالَ ﷺلَهَا: «مَنْ أَنَا؟» فَأَشَارَتْ إِلَيهِ وَإِلَى السَّمَاءِ - تَعْنِي: أَنَّكَ رَسُولُ اللَّه الَّذِي في السَّمَاءِ- فَقَالَ ﷺ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

الشرح:

الحديث المشار إليه أخرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي بطوله وفيه وهو يخاطب الرسول ﷺ: وَكَانَتْ لِي جَارِيةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّة، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «**ائْتِنِي بِهَا**» فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «**أَيْنَ اللَّهُ؟**» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «**مَنْ أَنَا؟**» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَة**».

والإمام الصابوني شافعي المذهب، فلذا يقول عن الشافعي: إمامنا فهو شافعي المذهب في فقهه، وعقيدته سلفية خالصة، والشافعي استنبط من قوله ﷺ: «**أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**» أن غير المؤمنة لا يجوز أن تعتق في الكفارة فلا تجزئ إلا أن تكون مؤمنة.

والحديث الذي أشار إليه الشافعي والمؤلف كأن المؤلف ينقل عن

الشافعي أنه اعتبر هذه المرأة مؤمنة باعتقادها أن اللَّه في السماء ، فوق، فهل يُقرّها رسول اللَّه ﷺ على باطل؟ وهل هناك فرق بين اعتقاد العامة واعتقاد البقية أم أن الاعتقادات واحدة؟ والكلام من أهل البدع في تفسير هذا الحديث فيه سخافة، واعلم -علمني اللَّه وإياك- أن اعتقادات العامة كاعتقادات غيرهم، وإنما سألها رسول اللَّه ﷺ سؤالًا بينًا واضحًا فصيحًا لنتعلم منها بإقرار الرسول ﷺ لها، وإن قال أهل البدع أن الرسول ﷺ كان يقصد أن يسألها هل تعتقدين أن اللَّه موجود. . . سبحان اللَّه!!.

والحديث فيه دليل على جواز السؤال عن اللَّه بـ«أين» التي هي للمكان، واللَّه في مكان يليق به لا يخضع لمقاييس البشر، ولا يعني إثبات المكان للَّه أن يكون اللَّه محدودًا، كلا! ليس بلازم، فاللَّه بكل شيء محيط.

وأنبه إلى مقولة المؤلف عن الجارية: «فأشارت إليه وإلى السماء».

ليس في الخبر أنها أشارت، وإنما فيه -كما تقدم- أنها قالت: «فِي السَّمَاءِ»، وقالت عنه: «أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ» فلعل المؤلف ذكر الحديث بالمعنى، فذكر الإشارة ولم يذكر الكلام، واللَّه أعلم.

* * *

[٢٥] فَحَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِهَا وَإِيمَانِهَا لَمَّا أَقَرَّتْ بِأَنَّ رَبَّهَا في السَّمَاءِ، وَعَرَفَتْ رَبَّهَا بِصِفَةِ العُلُوِّ وَالفَوْقِيَّةِ، وَإِنَّمَا احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ -رَحْمَةُ اللَّه عَلَيهِ- عَلَى المُخَالِفِينَ في قَوْلِهِمْ بِجَوَازِ إِعتَاقِ الرَّقَبَةِ الكَافِرَةِ في الكَفَّارَةِ بِهَذَا الخَبَرِ؛ لاعتِقَادِهِ أَنَّ اللَّه سُبحَانَهُ فَوْقَ خَلْقِهِ وَفَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، كَمَا هُوَ مُعتَقَدُ المُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، سَلَفِهِمْ وَخَلَفِهِمْ؛ إِذْ كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَرْوِي خَبَرًا صَحِيحًا ثُمَّ لَا يَقُولُ بِهِ.

الشرح:

هذا منهج الشافعي، بل هو قول أئمة الهدى إذا صح الحديث عندهم بلا معارض -من دليل آخر- يعملون به، فإن تعارض مع آخر وأمكن الجمع جمع، إذ إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، فإذا لم نستطع نُقدم الأصح، وإن علم التاريخ فالناسخ والمنسوخ، نعمل بالناسخ ونترك العمل بالمنسوخ مع صحته.

وهذه الأمور محلها باستفاضة في أبواب التعارض الظاهري في كتب أصول الفقه وقد أُلفت فيه مؤلفات تعرف بـ«المشكل» أو «درء التعارض».

ومقصود المؤلف هنا وجوب العمل بالأدلة الصريحة الواضحة المفيدة بأن اللَّه على العرش استوى في السماء.

ثم ذكر منقبة للشافعي وفضله في منهجه وعدم مخالفته لمنهج أهل السنة والجماعة، وأنه لم يكن يروي خبرًا صحيحًا ولا يقول به.

يقول لأحمد بن حنبل: «إذا صح الحديث عندكم أخبرونا نعمل به»، يبين منهجه الذي هو الاستدلال بالحديث لا بالعقل.

وتلخيص منهج السلف في أدلة العلو:

أولًا: التصريح بالفوقية للَّه ﷻ، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ

عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وحديث الجارية الذي أشارت فيه إلى جهة الفوقية حينما سألها رسول اللَّه ﷺ عن مكان اللَّه فقالت: «في السماء».

ثانيًا: إثبات النزول، وهو لا يكون إلا من أعلى، كما في أحاديث نزول اللَّه تعالى إلى السماء الدنيا، ونزول الملائكة من عنده، وهذا في أحاديث متواترة، نزوله في الثلث الأخير من الليل، وهذا معروف، ونزوله يوم القيامة.

كما في رواية النسائي (١١٨٢٤) والترمذي (٢٣٨٢) وابن حبان (٤٠٨) بسند صحيح عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٌ**».

وثَم أدلة أخرى على ذلك ذكرتها في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (١/ ٢٩١ وما بعدها).

فالنزول دليل على إثبات الفوقية للَّه تعالى، فالعرب لا تعرف النزول إلا أن يكون من علو.

وقد ورد أنه ينزل يوم عرفة، لكن الأسانيد بذلك لا تصح، إنما صح اللفظ بالدنو لا بالنزول كما بينته في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (١/ ٢٨٩).

ثالثًا: صعود الأشياء إليه سبحانه، كما قال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى عن عيسى ﷺ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، فالرفع لا يكون إلا لأعلى، ولفظة: ﴿إِلَيْهِ﴾ دليل على إثبات الفوقية. واللَّه الموفق.

وأما تفسير العلو بعلو القدر فحسب فهذا يقتضي أن تكون الأدلة التي فيها التصريح بالفوقية والمجيء والصعود والرفع لا معنى لها، وإنما هي مجرد ألفاظ لا معنى لها كما بينه الشيخ «ناصر العقل» وفقه اللَّه في شرحه للكتاب.

رابعًا: هذا الشيء الفطري فما الذي يجعل المرء يشخص ببصره ويتوجه بيديه وقلبه إلى أعلى.

كل هذه مجموع أدلة على إثبات العلو والفوقية للَّه ﷻ.

* * *

[٢٦] وَقَدْ أَخْبَرَنَا الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أَنبَأَ الإِمَامُ أَبُو الوَلِيدِ حَسَّانُ بنُ مُحَمَّدٍ الفَقِيهُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مَحمُودٍ قَالَ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ ابنَ سُلَيمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيتُمُوني أَقُولُ قَوْلًا، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافُهُ فَاعلَمُوا أَنَّ عَقْلي قَدْ ذَهَبَ».

الشرح:

أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص٥٠، ٦٩) عن الربيع بن سليمان المرادي قال: سمعتُ الشافعي وذكر حديثًا عن النبي ﷺ فقال له رجل: تأخذ به يا أبا عبد اللَّه؟ فقال: سبحان الله! أروى عن رسول اللَّه ﷺ شيئًا لا آخذ به؟ متى عرفت لرسول اللَّه ﷺ حديثًا ولم آخذ به فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب»، وسنده صحيح إلى الشافعي.

وبنحوه عقبه بلفظ: «متى سمعتني حدثتُ بحديث عن رسول اللَّه ﷺ فلم آخذ به فأنا أشهدكم أن عقلي قد ذهب» (ص٥١).

وعقبه: «كل ما قلت وكان عن الرسول ﷺ خلاف قولي مما يصح فحديث رسول اللَّه ﷺ أولى، ولا تقلدوني». أخبار ثابتة عن الشافعي.

وعند أبي نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٧) بسنده عن الشافعي قال: «إذا صح الحديث عن رسول اللَّه ﷺ فهو أولى أن يؤخذ به من غيره».

وفي رواية عنده عنه قال: «إذا صح الحديث عن رسول اللَّه ﷺ فقلت قولًا فأنا راجع عن قولي وقائل بذلك».

وكان يقول لأحمد بن حنبل: «إذا صح الحديث عندكم عن رسول اللَّه ﷺ فأخبرونا نرجع إليه»، وقد حكى ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»

(٢/ ٥١) هذا القول عن أحمد عن الشافعي أنه قال له ذلك، يشير إلى أن منهجه الاستدلال بالحديث لا بالرأي.

وقد أخرج ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص٢٤٧) قال: سمعت ابن خزيمة يقول: سمعتُ المزني يقول: سمعتُ الشافعي يقول: «إذا صح لكم الحديث فخذوا به ودعوا قولي»، وسنده صحيح مسلسل بالأئمة.

ومما ذكره وبنحوه هذا عن الأئمة الأربعة فراجع «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة» لابن عبد البر (ص١٢٨).

وقد حكى (ص٨٢) عن أبي القاسم أن أصل الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن الخبر إذا صح عن رسول اللَّه ﷺ فهو قوله ومذهبه، ولا أعلم أحدًا من أصحاب الشافعي يختلف في ذلك.

كما أخرج (ص١٢٨) بسنده عن الحسن بن صالح قال: كان النعمان ابن ثابت فهمًا عالمًا متثبتًا في علمه، إذا صح عنده الخبر عن رسول اللَّه ﷺ لم يعده إلى غيره، وهو كقول إمام الأئمة ابن خزيمة: «ليس لأحدٍ مع رسول اللَّه ﷺ قول إذا صح الخبر عنه».

أخرجه عنه البيهقي في «المدخل» (٢٩).

وفي هذا الأثر الدليل الواضح على تعظيم الشافعي للسنة، فإنه لما قال لأحمد: «إذا صح الحديث فأخبرنا به نعمل» كان يقصد بيان الأصل الذي يبني عليه الأحكام، وأنه السنة لا الكلام ولا الرأي، إنما الدليل، خلافًا لمن فهم تقليد الشافعي لأحمد وعليه رفع مذهب التقليد لأن الشافعي لم ينقص من قدره أنه يقلد أحمد في تصحيح الحديث -على حد زعمه-!

فالشافعي قال ما قال لأحمد ليخبره أنه يسير على مذهب أهل الحديث

في الاستدلال بالأحاديث الصحيحة وترك الرأي المجرد، وإلا فلا يحفظ عن الشافعي أنه غير رأيه في مسألة لكون أحمد أخبره بصحة حديث ما، ولا هو ذهب إليه ليسأله في صحة حديث من عدمه -فيما أعلم-، كما بينته في كتابي «طالب العلم حقوقه وآدابه»[1].

ومنه نتعلم أن مذهب أهل السنة إذا ثبت الحديث فواجب العمل به -لا يعارض بالرأي- إلا أن يكون منسوخًا فيعمل بالناسخ إن علم التاريخ دون العمل بالمنسوخ. وهذا ما أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يلفت النظر إليه، واللَّه الموفق.

* * *

(١) فقد فهم البعض من قول الشافعي لأحمد هذا الكلام: أن من سار يقلِّد الأئمة في تصحيح الحديث وتضعيفه لا يكون بذلك مقلدًا إنما يصير مع هذا مجتهدًا، لأن الشافعي كان كذلك، فهذه غفلة عن معنى كلام الأئمة، وكان حقه إن فهم هذا المعنى أن لا يرفع الرأس بالتقليد لاسيما وقد قال الإمام أحمد نفسه: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، واللَّه تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك...» وهذا في كتابه «أصول السنة»، فتأمل قوله: «عرفوا الإسناد وصحته»، فكأنه جمع بين المعرفة والصحةفلا يكفي المعرفة دون الصحة، أيستوي من يأخذ النتيجة النهائية لتصحيح العالم، وبين من يجمع الأسانيد وينظر في حال الرجال واختلاف الأسانيد وعلل الأخبار وأقوال الأئمة على الأحاديث، والنظر في المتعارض، مع أحكام الأئمة والتخير منها ما يوافق الحق، أيستوي هذا مع ذلك ويرفع الرأس بالتقليد ويسمى اتباعًا؟!. وإلا فقد رأيت تفسير العلماء كابن عبد البر في «الانتقاء» لمقولة الشافعي تلك، فنكسة وخساسة همة ودنوٌّ أن يذهب المرء لتصحيح فلان في الحديث وهو يمكنه أن ينظر في حجة من صحَّح أو ضعَّف... وقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**أأبيتُ سهران الدُّجى وتبيتهُ نومًا وتَبغي بَعْدَ ذاكَ لحاقي؟**».

وفقنا اللَّه لما يحب ويرضى.

[٢٧] قَالَ الحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ أَبَا الوَلِيدِ غَيرَ مَرَّةٍ يَقُولُ: حُدِّثتُ عَنِ الزَّعْفَرَانيِّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَى يَومًا حَدِيثًا، فَقَالَ السَّائِلُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه، تَقُولُ بِهِ؟ قَالَ: تَرَاني في بَيْعَةٍ أَوْ كَنِيسَةٍ؟! تَرَى عَلَيَّ زِيَّ الكُفَّارِ؟! هُوَ ذَا تَرَاني في مَسْجِدِ المُسْلِمِينَ، عَليَّ زِيُّ المُسْلِمِينَ، مَستَقبِلٌ قِبْلَتَهُمْ، أَرْوِي حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ لَا أَقُولُ بِهِ؟!.

الشرح:

هذا إسنادٌ منقطع لقول الوليد: «حُدِّثت عن الزعفراني»، ولكن أخرج أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٦) بإسنادٍ عن الحميدي قال: كنت بمصر فحُدث محمد بن إدريس الشافعي بحديث عن رسول اللَّه ﷺ فقال له رجل: يا أبا عبد اللَّه تأخذ بها؟ فقال: «إن رأيتني خرجت من الكنيسة، أو قرئ علي زنارًا؟ إذا ثبت عندي عن رسول اللَّه ﷺ حديث قلتُ به وقوَّلته إياه، ولم أزل عنه، وإن هو لم يثبت عندي لم أقوِّله إياه أترى علي زنارًا حتى لا أقول به».

ورجاله ثقات إلا شيخ أبي نعيم فلم أستطع تحديده الآن والظن به حسن.

وهذا المنهج متفق عليه بين الأئمة.

متى صح عملوا به، ومتى لم يثبت لم يقولوا به، وإن ذكره العلماء في كتبهم، لكن أنى لغير المحقق أو العاجز أن يرفع الرأس بهذا؟!

* * *

[٢٨] «قَالَ أَبُو عُثمَانَ: وَالفَرْقُ بَينَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَبَينِ أَهْلِ البِدَعِ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا خَبَرًا في صِفَاتِ الرَّبِّ رَدُّوهُ أَصْلًا، وَلَمْ يَقْبَلُوهُ أَوْ يُسَلِّمُوا لِلظَّاهِرِ، ثُمَّ تَأَوَّلُوهُ بِتَأوِيلٍ يَقصِدُونَ بِهِ رَفْعَ الخَبَرِ مِنْ أَصْلِهِ، وإِعْمَال حِيَلِ عُقُوْلِهِم وَآرَائِهِمْ فِيهِ وَيَعلَمُونَ حَقًّا يَقِينًا أَنَّ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَعَلَى مَا قَالَه؛ إِذْ هُوَ كَانَ أَعْرَفَ بالرَّبِّ ﷻ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَم يَقُلْ فِيهِ إِلَّا حَقًّا وِصِدْقًا وَوَحْيًا، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

قَالَ الزُّهْرِيُّ إِمَامُ الأَئِمَّةِ وَغَيرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ رضي الله عنه: «مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ ﷺ البَلَاغُ، وَعَلَينَا التَّسلِيمُ»[1].

الشرح:

ما أشار إليه المؤلف هو ما ثبت مما يفعله أهل البدع هو ما حصل منهم قديمًا في أيام أصحاب رسول اللَّه ﷺ حينما لم يعجبه ذكر القدم للَّه تعالى.

فأخرج معمر في «الجامع» (٢٠٨٩٥ مصنف)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٥) عن طاووس قال: سمعت رجلًا يحدث ابن عباس بحديث أبي هريرة هذا -يعني في ذكر القدم- فقام رجل فانتفض فقال ابن عباس: «ما فَرَّق من هؤلاء يجدُّون عند محكمه ويهلكون عند متشابهه».

وإسناده صحيح عن ابن عباس.

فأهل البدع لا يقبلون إلا ما يوافق أهواءهم. أما أهل السنة فإنهم يقبلون ما صح عن رسول اللَّه ﷺ على ما أراده اللَّه ورسوله ﷺ إذ هو ﷺ

---

(١) في الأصل جعل المحقق فاصل وأتممنا المتن من كتب التخريج.

أعرف باللَّه تعالى من خلقه وهو سبحانه أعلم بمراده ، ولذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]. فنزه سبحانه نفسه ثم سلَّم على المرسلين لسلامة ما اعتقدوه فيه فقال ما قال.

ثم أورد المؤلف أثر الزهري «من اللَّه الرسالة وعلى رسول اللَّه ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم» أخرجه البخاري في باب قول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] عقب حديث (٧٥٢٩) مجزومًا به.

وسبب مقولة الزهري هذه ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (٧١) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٩) قال ابن أبي عاصم: أخبرنا دحيم، أخبرنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**».

قال الأوزاعي: قلت للزهري: يا أبا بكر، ما هذا الحديث؟ قال: فقال الزهري: «من اللَّه العلم، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم».

وعند أبي نعيم زيادة، قال الزهري: «أمرُّوا أحاديث رسول اللَّه ﷺ كما جاءت».

وإسناد ابن أبي عاصم رجاله ثقات، وهو صحيح لولا تدليس الوليد بن مسلم، وقد عنعن.

ولكن قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٦١٠ - ط. دار الحديث) عقب أثر الزهري:

«هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في النوادر، ومن طريقه الخطيب.

قال الحميدي: حدثنا سفيان قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر، قول النبي ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ**» ما معناه؟ فقال الزهري: «من اللَّه العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم».

وهذا الرجل هو الأوزاعي، أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»[1] اهـ كلام الحافظ.

قلت (محمد): وكذا أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٩٥) عن الزهري عقب حديث: «**إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**» أي: إثبات العين للَّه على ما جاء في الخبر دون تأويل.

وقد حكى أبو حاتم في «العلل» (٢١١٧) قول الزهري هذا عقب ذكر حديث: «**الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ**» وأنها آخذة بحقو الرحمن.

وأخرج الخلال في «السنة» (٣١٣) من طريق الهيثم بن خارجة عن الوليد بن مسلم قال: سألت سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث؟ فقالوا: «نُمرُّها كما جاءت».

وعلقه أبو حاتم عن الهيثم به بلفظ «أمرُّوها كما جاءت بلا كيف».

والمقصود: أن مذهب السلف في آيات وأحاديث الصفات كلها: الرؤية، والنزول، واليد، والمجيء، والإتيان... إلخ تُمَرُّ كما جاءت بلا كيف.

---

(١) ولعل صوابها: «كتاب الزهد».

وهذا المذهب إلى جانب أن فيه راحة فهو المتوافق مع الشرع والعقل، وفيه السلامة والحكمة والعلم. واللَّه الموفق.

أما من ردَّ مثل هذه الأحاديث فهو ضال مبتدع في قلبه بلية يُهجر ولا يُكلَّم.

ورده هذا دليل على أنه مبتدع.

فالمؤلف ذكر فرقًا تعرف به أهل السنة من أهل البدعة، وهي سمة ظاهرة.

فالإلمام بالفوارق بين أهل الأهواء وبين البدع وأهل السنة مهمة.

وثم فوارق أخرى:

منها: نبذهم لأهل السنة في كل زمان ورميهم بالألقاب والكذب عليهم لإيهام العامة وتفريق الناس عنهم، وما ذلك إلا لعجزهم عن مجابهتهم.

ومنها: تلونهم وعدم ثباتهم على حال فيضطربون في أقوالهم؛ لأنهم قد أصابتهم فتنة، وإذا ضاقت عليهم الحيل يكذبون على أهل السنة لينفروا الناس عنهم، فيتهمونهم بما هم منه براء، كما حكى عنهم السجزي في «رسالته لأهل زبيد» (ص٣٠٨)، ونص قوله في سياق عدِّ جرائمهم: «ومنها: ما ارتكبه أهل الوقت منهم خصوصًا من كان منهم من المغاربة، وهو أن كل من كان يخالفهم نسبوه إلى سبِّ العلماء[١] لينفِّروا قلوب العوام عنه، وقَرَّفوه[٢] بأقاويل لا يقول بها ولا يعتقدها بهتًا منهم وكذبًا، كأن البهتان والكذب لا قبح لهما في العقل

(١) وما أكثر دندنتهم بذلك: يسيئون الأدب مع العلماء، يهدرون هيبة العلماء، ينكرون جميل العلماء، الإنصاف مع العلماء، الموازنة بين حسنات وسيئات العلماء، كأن هيبة أولئك الجهال -على الحقيقة- أعظم من هيبة المنهج، والمخالف لهم لا إنصاف أبدًا معه!!!

(٢) ومعنى قرَّفوه: أي: اتهموه.

وإنما علم قبحهما بالسمع[1]!!، والقائلون بخلاف قولهم ضُلَّالٌ عندهم ولا حرمة لهم» اهـ كلام السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ.

فإن ما يقول به أهل السنة عليه عشرات الأدلة، فلا حاجة منهم إلى الكذب والتدليس والتشويه، ورمي المخالف بما ليس فيه، وإنما يلجأ إلى ذلك المبتدع صاحب الهوى، لعدم وجود أدلة تكفيه ليقرر بها مذهبه الباطل، فيكمله بالكذب والحيدة، وما يأنف منه كل صاحب سمو، يرى القبائح مدائح يا ويحه!!..

يتلونون كالحرباء!!

فيقولون بحرامٍ كانوا يحلونه، ويحلون حرامًا كانوا يحرمونه، فيضطربون في أقوالهم حتى في المجلس الواحد، يقول القول ويرجع عنه، يمدح إنسانًا ويذمه في... وهذا في المسائل الثوابت لا في المتغيرات.

ومنها: كثرة التلبيس والتدليس والاستدلال بالمتشابه وترك المحكم والدفاع عن أهل البدع والثناء عليهم.

كل هذه من الفوارق الظاهرة في أهل البدعة، أما أهل السنة فهم منها براء.

وتلخيص كلام المؤلف في الفرق بين أهل السنة وأهل البدع: أنهم إذا سمعوا النص إما أن يردُّوه ولم يقبلوه، وإما أن يسلِّموا للظاهر فيشتبه عليهم تمثيل الخالق بالمخلوق في أذهانهم فيتأولوا النصوص بتحريف أو تبديل أو تعطيل، ثم يعملون حيل عقولهم وآرائهم، واللَّه المستعان.

* * *

(١) يحاجهم بعقولهم لأنهم لا يثبتون من الصفات إلا ما أثبته العقل، ولا يثبتون ما أثبته السمع (الأثر)، فكأنهم لا يرون قبح الكذب لأنه وارد في السمع لا قبح للكذب في العقل؟!! يتهكم الإمام عليهم.

[٢٨] ورَوَى يُونُسُ بنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بنِ مَعْقِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الجَعدَ بنَ دِرْهَم قَدِمَ عَلَى وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ يَسأَلُهُ عَنْ صِفَاتِ اللَّه تَعَالَى؟ فقَالَ: «وَيلَكَ يَا جَعْدُ أَنْقِصْ[1] المَسْأَلَةِ، إِنِّي لأَظُنُّكَ مِنَ الهَالِكِينَ، يَا جَعْدُ، لَو لَمْ يُخبِرْنَا اللَّه في كِتَابِهِ أَنَّ لَهُ يَدًا وَعَيْنًا وَوَجْهًا لَمَا قُلْنَا ذَلِكَ، فَاتَّقِ اللَّه». ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ جَعْدٌ أَنْ قُتِلَ وَصُلِبَ.

الشرح:

هذه القصة قصة قتل الجعد بن درهم لم أقف لها على إسنادٍ ثابتٍ مع شهرتها. وفي هذا الإسناد يونس بن عبد الصمد بن معقل.

لكن قتل أهل البدع إذا لم ينزجروا إلا بالقتل ثابت في الشريعة:

فقد قتل علي بن أبي طالب الخوارج.

ورأى جماعة من أهل العلم استتابة القدرية، فإن رجعوا وإلا يعرضون على السيف.

وقد قتل غيلان القدري لأجل بدعته.

وأخرج الفريابي في «القدر» (٢٦٢ - وما بعده) وابن بطة في «الإبانة» (١٦١١) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣٢٢)، وهو صحيح عن أبي الزبير أنه كان مع طاووس يطوف بالبيت، فمر بمعبد الجهني، فقال قائل لطاووس: هذا معبد الجهني.

فعدل إليه فقال: أنت المفتري على اللَّه القائل ما لا يعلم[2].

---

(١) وعند ابن كثير في «تاريخه»: (أقصر» وهي أصح.

(٢) وعلى فهم أهل البدع: «ويحك يا طاووس تشتم العلماء الذين «يقرءون القرآن ويتقفرون العلم» قبح اللَّه الهوى وأهله!

قال: إنه يكذب عليَّ[1].

قال أبو الزبير: فعدلت مع طاووس حتى دخلنا على ابن عباس.

فقال له طاووس: يا أبا عباس، الذين يقولون في القدر.

قال: «أَرُونِي بَعْضَهُمْ».

قلت: تصنع ماذا؟

قال: «إِذًا أَضَعُ يَدِي فِي رَأْسِهِ وَأَدُقُّ عُنُقَهُ».

وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن معه من الصحابة قتلوا الخوارج شر قتلة.

ومعاوية بن أبي سفيان قتل حجر بن عدي بن الأدبر ومن معه لأجل نحو هذا.

ومن اعترض عليه خَصَمه أَوَكان هذا تشددًا يا أهل الهوى أم اعتدالًا وسنة؟! وكل هذا قد تكلمت عليه في غير هذا الموطن نفع اللَّه به، والحمد للَّه.

ومعنى «أنقص المسألة» وفي بعض الكتب: «بعض المسألة»، وفي بعضها: «أقصر» أي: امتنع، أنقص المسألة أي: وارجع عما تقول. واللَّه أعلم بالصواب.

وقد حكى ابن كثير في «البداية» (١٣/ ١٤٨) أنه كان يتردد إلى وهب بن منبه وأنه كان كلما راح إلى وهب يغتسل ويقول: أجمع للعقل.

وكان يسأل وهبًا عن صفات اللَّه عز وجل، فقال له وهب يومًا: ويلك

---

(١) كذا يتملص أهل البدع مما قالوا متى رأوا الشوكة لأهل السنة ويتكبرون عن قبول الحق، وتراهم يتملقون لأهل السنة أحيانًا، هذا دأبهم قديمًا وحديثًا.

يا جعد أقصر المسألة إني لأظنك من الهالكين! لو لم يخبرنا اللَّه في كتابه أن له يدًا ما قلنا ذلك، وأن له عينًا ما قلنا ذلك. ثم لم يلبث أن صلب، ثم قتل. واللَّه أعلم.

وقوله له: «إني لأظنك من الهالكين» لأن هذه مسألة لا يَدخَل في مثلها بهذا الجدل إلا أهل الأهواء.

وقول وهب هذا -إن صح- فدليل على فراسته، فإن أهل البدع في بداية أمرهم يثيرون الإشكالات الجدلية والأسئلة التي تقرر مذاهبهم، لأنهم لا يجرءون على تقريرها من أول وهلة.

وقد ذكرت مناصحته رَحِمَهُ اللَّهُ لأبي شمر ذي خولان وعلقت عليها في كتابي «مناصحة الخوارج» وهذا يدل على أنه قد حُفظ من وهب لأهل البدع مناصحات، فاللَّه يرحمه ويجزيه خيرًا ونحن معه بمنِّه، فالدين النصيحة.

* * *

[٣٠] وخَطَبَ خَالِدُ بنُ عَبْدِ اللَّه القَسْرِيُّ يَوْمَ الأَضْحَى بِالبَصْرَةِ، فَقَالَ في آخِرِ خُطْبَتِهِ: «انْصَرِفُوا إِلَى مَنَازِلِكُم، وضَحُّوا بَارَكَ اللَّه لَكُمْ في ضَحَايَاكُم، فَإِني مُضَحٍّ اليَوْمَ بِالجَعْدِ بنِ دِرْهَم، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَمْ يَتَّخِذِ اللَّه إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الجَعْدُ عُلُوًّا كَبِيرًا». وَنَزَلَ عَنِ المِنْبَرِ، فَذَبَحَهُ بِيَدِهِ، وَأَمَرَ بِصَلْبِهِ.

الشرح:

هذا على شهرته لا يصح، فليترك القصاص القول به، وفي الصحيح وأقوال الأئمة كفاية.

وقد أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٢٩) بنحو من ألفاظه، وفي إسناده عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب.

قال الذهبي في «الميزان»: «شهد خالدًا ضحَّى بالجعد بن درهم لا يعرف» اهـ.

وأبوه مجهول كما قال الحافظ في «التقريب».

والجعد فيه لين، ومع هذا فقد ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٣/ ١٤٨ - ط. دار هجر): أن البخاري في «خلق أفعال العباد» وابن أبي حاتم وغير واحد ممن صنف في السنة كالطبري وابن أبي عاصم ذكروها، فليس كل ما سُطِّر في الكتب أو اشتُهر دل ذلك على صحته، ولو كان في كتب الأئمة فتنبَّه.

والآثار المروية عن السلف تحتاج إلى تثبت من أسانيدها كما أشار شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره مما ذكرته في غير هذا الموطن.

وقد حكى ضياء الدين الموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب»

(ص٤٠١) عن الإمام أحمد قال: «أربعة أحاديث يروى عن رسول اللَّه ﷺ في الأسواق ليس لها أصل: «من بشرني بخروج نيسان ضمنت له على اللَّه الجنة»، و«من آذى ذمِّيًّا فقد آذاني»، و«صومكم يوم نحركم»، و«للسائل حق وإن جاء على فرس». ».

فكم من حديث وقصة اشتهرت في الكتب وتُلقى على المنابر ويُتشدق بإلقائها في المجامع والمحافل، وحَقُّها أن تلقى في المزابل، فليس كل ما سطر أو قيل على ألسنة الدعاة صار صحيحًا، فتنبه!!

فالقصة مع استفاضتها ليست بصحيحة.

وإنما كان حالهم إذا ثبت الحديث عندهم عن رسول اللَّه ﷺ قالوا به، وإن هو لم يثبت عندهم لا يقولون به، كما أثر ذلك عن الشافعي فيما أخرجه أبو نيعم في «الحلية» (٩/ ١٠٦).

فليس كل حديث استدل به إمام يصح الاستدلال به، أو يصح لأجل ذلك، إلا أن يكون ثابتًا صحيح السند، وإلا فماذا يقول المخالف لماذا أتعب علماء العلل أنفسهم؟ فأعلُّوا كثيرًا مما استدل به الأئمة الفحول المدققين في كتبهم؟!

واللَّه ما هو إلا عجز وخساسة هِمَم تتستر خلف «لقد استدل به الأئمة»، «لقد رواه الأئمة في كتبهم واحتجوا به»، «لم يضعفوه»، ستر الَّه علينا في الدارين، إنما يستدل بالصحيح من الحديث والآثار وإن فات الأئمة الاحتجاج به، ولا يستدل بالضعيف لا من الحديث ولا من الآثار، وإن استدل به الأئمة واحتجوا به أو استأنسوا به.

وبقي من اشترط الاستدلال بالصحيح فقط؛ فينظر في شرطه هل التزم به أم لا؟...

* * *

[٣١] وَيُثْبِتُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ نُزُولَ الرَّبِّ ﷻ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، مِنْ غَيرِ تَشْبِيهٍ لَهُ بِنُزُولِ المَخْلُوقِينَ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، بَلْ يُثْبِتُونَ مَا أَثْبَتَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ، وَيَنْتَهُونَ فِيهِ إِلَيهِ، وَيُمِرُّونَ الخَبَرَ الصَّحِيحَ الوَارِدَ بِذِكْرِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكِلُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

الشرح:

انتقل المؤلف إلى إثبات صفة النزول للَّه تعالى.

أما نزول اللَّه تعالى إلى سماء الدنيا فهو ثابت عند أهل السنة، نزول حقيقي، ليس كنزول أحد من خلقه، وهو ثابت في النص في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**». أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨).

النزول معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عن الكيف بدعة.

وينزل ربنا يوم عرفة كما بينا في غير هذا الموطن.

فالذي يمثل نزول اللَّه بنزول خلقه ضال، والذي يشبهه بأي نزول ضال، والذي يقول: إن الذي ينزل هو الملَك، ضال منحرف مخرف. فهل الملك يقول: «**مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»؟

ولا يقال: إن رحمته هي التي تنزل، وما الفائدة من نزولها في الثلث الأخير، وهي حاصلة في كل وقت بها يتراحم العباد حتى البهائم؟!، لكن نثبت صفة النزول للَّه تعالى، والسلف يُمرُّون أحاديث الصفات كما جاءت

كما تقدم، ويكلون علم الكيفية على اللَّه تعالى.

ومعنى قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**يَكِلُونَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ**» أي: علم الكيفية لا يقصدون بذلك التفويض المطلق الذي يكلون فيه الحقيقة.

* * *

[٣٢] وَكَذَلِكَ يُثْبِتُونَ مَا أَنْزَلَهُ اللَّه -عَزَّ اسْمُهُ- في كِتَابِهِ مِنْ ذِكْرِ المَجِيءِ وَالإِتْيَانِ المَذْكُورَيْنِ في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. **وقَوْلِهِ -عَزَّ اسْمُهُ-:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

قَرَأْتُ في رِسَالَةِ الشَّيْخِ أَبي بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيِّ إِلَى أَهْلِ جِيلَانَ: إِنَّ اللَّه سُبحَانَهُ يَنزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، عَلَى مَا صَحَّ بِهِ الخَبَرُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. **وقَالَ:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وَنُؤمِنُ بِذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى مَا جَاءَ بِلَا كَيْفٍ، فَلَوْ شَاءَ سُبْحَانَهُ أَنَّ يُبَيِّنَ لَنَا كَيفِيَّةَ ذَلِكَ فَعَلَ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى مَا أَحْكَمَهُ، وَكَفَفْنَا عَنِ الَّذِي يَتَشَابَهُ، إِذْ كُنَّا قَدْ أُمِرْنَا بِهِ في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]».

الشرح:

انتقل المؤلف إلى إثبات صفات أخرى، فيحكي الصابوني عن اعتقاد السلف وأصحاب الحديث بأنهم يثبتون صفة المجيء والإتيان للَّه تعالى، وهما بمعنى واحد، وذكر بعض أدلة ذلك، وقد ذكرتُ الصفتين ضمن صفات الباري سبحانه في كتابي «لمع الأدلة في بيان عقيدة أهل السنة».

وذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كفَّ السلف عن المتشابه والإيمان بكل ما جاء عن اللَّه سبحانه.

وقول المؤلف: «وَنُؤمِنُ بِذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى مَا جَاءَ بِلَا كَيْفٍ» أي: يؤمنون بظاهره، وذكر المؤلف الآية.

وقد علقنا على هذا بما فيه كفاية في غير هذا الموطن، وذكرنا الحديث الوارد في ذلك. واللَّه الموفق.

فعلامة أهل الزيغ اتباع المتشابه، كذا أهل البدع تراهم.

* **فالجهمي يقول**: «اللَّه في كل مكان» ويستدل بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فيترك الأدلة -التي لا يأتي عليها الحصر- على أن اللَّه في العلو وعلى العرش استوى، آيات وأحاديث صريحة صحيحة يتركها وهي محكمة، ويتبع هذا المتشابه!!!

وأما أهل السنة الراسخون في العلم فيفسرون النص المتشابه بالنص المحكم، فيكون معنى هذه الآية: «أنه إله يعبد في السماء وهو إله يعبد في الأرض، إله هؤلاء وإله هؤلاء، وأما هو بذاته فعلى العرش استوى.

* يستدل المبتدع -فض اللَّه فاهُ- على أن اللَّه في كل مكان بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. وإنما معنى الآية هنا المعية العلمية، ولذا بدأت الآية بالعلم وختمت به؛ إشارة إلى أن المعية هنا علمية، أي: هو في كل مكان بعلمه، أما هو بذاته ففي العلو على العرش استوى كما هي مدلولات النصوص الكثيرة، فيردُّ الراسخون في العلم المتشابه إلى المحكم، يفسرونه به.

وكذا تجدهم في كل ما يذهبون إليه من مسائل يخالف المبتدع فيها أهل السنة، والمتتبع لآثارهم في ذلك يجمع ما يسع مصنفًا.

كذا في استدلالاتهم العقدية والفقهية قديمًا وحديثًا.

● فترى أشباههم في زماننا الداخل في البرلمانات الديمقراطية الكفرية يجوزها من باب جلب المصالح ودرء المفاسد حتى لا يترك الساحة للعلماني والليبرالي -على حد زعمه-.

- ويستدلون بمثل قول يوسف عليه السلام للعزيز: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٥٥].

- وأن عثمان بن أبي العاص قال لرسول اللَّه ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، قَالَ: «**أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ**». وأخرجه النسائي وأبو داود وغيرهما بسندٍ ثابت خرجته في كتاب «الإجارة».

والأول: في شرع من قبلنا مع عدم صراحته يوسف ﷺ قال ذلك للعزيز بعد أن مكنه بقوله له: ﴿إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ﴾ [يوسف: ٥٤] فاختار المكان الذي يمكنه الإصلاح فيه، وهذا واضح في سياق الآية، وإلا تعارضت الآية مع النصوص الكثيرة الناهية عن طلب الإمارة.

والثاني: في إمامة الصلاة، قد يكون وافقه لأنه أقرؤُهم، أو لمصلحة أخرى أو أن إمامة الصلاة تختلف عن إمامة الحكم... أو غير ذلك.

والمحكم في ذلك قوله ﷺ حينما قال له الصحابيان: أَمِّرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّا لَا نُوَلِّي هَذَا الْأَمْرَ مَنْ سَأَلَهُ وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ**» أخرجه البخاري (٧١٤٩).

وقوله لعبد الرحمن بن سمرة: «**لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوتِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا**» أخرجه البخاري (٦٦٢٢).

وقوله لأبي ذر حين طلب منه أن يستعمله: «**يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَة، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيامَة خِزْيٌ وَنَدَامَة**» أخرجه مسلم (١٨٢٥).

وقد عُرض المُلكُ على رسول اللَّه ﷺ وفيه برلمانات كفرية فأبى، ونزل صدر سورة فصلت في ذلك الموطن، ورضي برفض ذلك وتركها لا للعلمانيين؛ بل تركها لأهل الكفر من عبدة الأصنام، وانشغل بدعوة عامة الناس إلى التوحيد. . . ولنا في رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة.

فهذه صريحة في النهي، وفي ثاني الأحاديث تعليل المنع وهو الوكول إليها وهو توكيل من اللَّه إلى ضعف وعورة، ولذا استدل به بعض العلماء على عدم توفيق أي أحد طلبها إن آلت إليه، ثم نهي السلف وفرارهم منها. . . إلى غير ذلك.

فترى المبتدع الذي يلهث خلف الدنيا ومناصبها ويتستر بالدين ليخدع العوام يترك هذا المحكم ويذهب للمتشابه من الأدلة بدلًا من رد المتشابه للمحكم!! وكذا يفعلون في إدخال المرأة والنصراني في البرلمانات السياسية.

● وكذا الخارجي يفعل، يكفر بالمعاصي، ويكفر الحكام جزافًا، ثم يستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] كذا على ظاهرها -ولم يفعل هذا إلا الخوارج-، ويُعرض عن تفسير ابن عباس لها في أنها ليست ككفر من كفر باللَّه واليوم الآخر، وكذا تفسير غيره من السلف.

ويعرض عن سبب النزول من أنها نزلت في اليهود الذين جحدوا الحكم بما أنزل اللَّه، وكفروا وتحايلوا وكتموا الآية ودسوا إلى رسول اللَّه ﷺ من يخبر رأيه وقالوا: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ٤١] وهو قول جهابذة الأئمة في تفسير الآية أنها نزلت في اليهود لوجود صفات فيهم اقتضت الحكم عليهم بالكفر، ولم توجد هذه الصفات في المؤمنين المصلين!!.

فيتبع المتشابه لأنه يريد أن يكفِّر الحاكم ليُسوِّغ الخروج عليه ليتمتع

بالمناصب والكراسي ، فنعوذ باللَّه .

صدق فيهم ما جزم به البخاري معلقًا ووصله ابن وهب في كتاب المحاربة من «الموطأ» (٦٦) بسندٍ صحيح عن ابن عمر ﷺ قال عن الخوارج : «شِرَارُ خَلْقِ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتٍ أُنْزِلَتْ فِي الكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» .

وراجع كتابي «مناصحة الخوارج» .

والمغيبون من العامة ينخدعون بذلك ولا إفاقة إلا بعد ضياع أوقاتهم وأعمارهم وأموالهم وبلادهم ، وما لجرحٍ بميتٍ إيلام ، ثم بعد ذلك يعلم ما أقول من الحق حينما ينجلي الأمر . . . !!

راجع كتابنا «التوضيحات الجلية» الطبعة الثالثة .

- وكذا الحزبي :

يستدل بحديث «**إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فِي سَفَرٍ فَأَمِّرُوا أَحَدَكُمْ**» على تجويز التحزبات ، وتأمير الأفراد من قبل أنفسهم داخل الإمارة التي لها حاكم .

والحديث مع ضعفه وإعلاله فلا صراحة فيه بحال .

والأحاديث المحكمة في هذا الموضوع من وجهين :

تواترها في عدم الخروج على الحاكم وعدم التصرف في إمارته بما فيه مخالفة ما لم يكن واجبًا فعله -إذ الطاعة في المعروف- .

والثاني : قول أم سلمة ﷺ : «إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ بَرِئَ مِمَّنْ فَرَّقَ دِينَهُ وَاحْتَزَبَ» وغيره .

واعتراض السلف على الاقتراب من هذا كما في قصة مطرِّف بن عبد اللَّه بن الشخير مع زيد بن صوحان .

كل هذا بينته مخرج في كتابي «التوضيحات الجلية» .

- يستدل بالمتشابه ويترك عشرات النصوص المحكمة.

- - وكذا يستدل المفتون الداعي على الحكام بمثل قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ**»، وقوله ﷺ: «**تَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ...**» وهي أدلة محتملة للزجر للأئمة السوء لا في الحث على الدعاء عليهم.

ويستدل بقول عمارة بن رؤيبة رضي الله عنه حينما رأى بشر بن مروان على المنبر يوم جمعة رافعًا يديه فقال: «قَبَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الْمُسَبِّحَةِ» وكل هذا محتمل أن يكون الصحابي رضي الله عنه أخطأ فيه أو أن المقام يحتمل مثل ذلك.

يعرِّض ذاك المفتون بهذا المتشابه ويأبى الأخذ بالمحكم مثل دعاء النبي ﷺ لعمر بن الخطاب أو أبي جهل بن هشام وهما كافران أن يعزَّ اللَّه بأحدهما الدين، أو قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**». ومن النصح الدعاء لهم.

وقول أنس بن مالك الذي فيه الإجماع الصحيح عن الصحابة حيث قال: «نَهَانَا كُبَرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ النبي ﷺ قَالَ: «**لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ وَلَا تَغُشُّوهُمْ وَلَا تَبْغَضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ**».

وقول أبي الدرداء رضي الله عنه: «إِيَّاكُمْ وَلَعْنَ الْوُلَاةِ، فَإِنَّ لَعْنَهُمُ الْحَالِقَةُ، وَبُغْضَهُمُ الْعَاقِرَةُ. قِيلَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ إِذَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ مَا لَا نُحِبُّ؟ قَالَ: اصْبِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مِنْهُمْ حَبَسَهُمْ عَنْكُمْ بِالْمَوْتِ».

وقول أبي إدريس الخولاني: «إِيَّاكُمْ وَالطَّعْنَ عَلَى الْأَئِمَّةِ؛ فَإِنَّ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْحَالِقَةُ، حَالِقَةُ الدِّينِ لَيْسَ حَالِقَةُ الشَّعْرِ، إِلَّا أَنَّ الطَّعَّانِينَ هُمُ الْخَائِبُونَ، وَشِرَارُ الْأَشْرَارِ».

وقول عمرو البكالي الصحابي رضي الله عنه: «إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمِيرٌ، فَأَمَرَكَ بِالصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَهُ، وَحُرِّمَ عَلَيْكَ سَبُّهُ».

مع كلام الفضيل بن عياض الذي قبَّل ابن المبارك جبهته لما سمعه وهو يقول: «لو أن لي دعوة مستجابة ما صيرتها إلا في الإمام، فإنها متى كانت فيه عمت»، وإقرار أحمد بن حنبل وغيره لذلك.

ثم ذكر أئمة السلف ذلك في عقائدهم حتى لا يكاد يخلو منه كتاب، ومنهم من حكاه إجماعًا على تجويزه الدعاء للأمراء، وهو في كلام الصابوني في «اعتقاد السلف» والنووي وغيرهما.

فيذهب ذاك المفتون الذي يتبع المتشابه إلى ما ذكرناه من شُبَه تقدمت ويترك هذا المحكم الواضح الذي فيه المصالح، وقد ذكرنا أدلة أهل العلم هذه وناقشناها أسانيدَ ومتونًا في كتابنا «غُصَّة الخوارج المارقين في بيان منزلة الدعاء للأمراء والسلاطين» فمن أراد المزيد فليرجع إليها.

كما يستدل من يُجوِّز التهييج على الحكام علانية بذكر معائبهم والتشهير بأخطائهم على المنابر وفي المجامع والميادين..

ببعض حالات من بعد الصحابة كنصيحة أبي سعيد الخدري لمروان يوم العيد أن الصلاة قبل الخطبة.

أو مخالفة علي بن أبي طالب لعثمان علانية في التمتع في الحج.

أو تنبيه ابن عمر الناس والحجاج على المنبر أنه قد أخطأ لما ادعى أن عبد اللَّه بن الزبير حرف كتاب اللَّه.

ومثل ذلك من الأدلة المحتملة التي يمكن الجواب عنها على الأقل أنها تصلح في مثلها وفي مثل حالاتها فقط. كذا يذهبون إلى الاستدلال بالمتشابه.

وتراه يعرض عن..

قوله ﷺ الصريح: «**مَنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِ لَهُ عَلَانِيَةً، وَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ وَلْيَخْلُ بِهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْهُ وَإِلَّا قَدْ أَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ**» وهو صحيح، وهذا صريح لا يحتج بقول أحدٍ معه.

وقول ابن عباس لسعيد بن جبير عن نصيحته وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر للحاكم: «فَإِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَفِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، وَلَا تَعِبْ إِمَامَكَ وَلَا تَغْتَبْ إِمَامَكَ»، و«لا تعنِّف إمامك»، «لا تؤنِّب إمامك».

وكذا قول عبد اللَّه بن أبي أوفى رضي الله عنه لسعيد بن جُمهان حينما دخل عليه وعبد اللَّه مكفوف البصر وذكر له ظلم السلطان فقال بعد أن لعن الخوارج: «ويحك يا ابن جمهان عليك بالسواد الأعظم عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فأنه في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه فإنك لست بأعلم منه».

وكذا كانت طريقة ابن عمر مع الحجاج في مواقف.

وكذا كانت طريقة أبي شريح العدوي رضي الله عنه مع عمرو بن سعيد الذي كان يبعث البعوث لحرب ابن الزبير رضي الله عنه في الحرم.

وكذا كانت طريقة عبد الرحمن بن عوف مع عمر حينما نبهه على عدم النصيحة في الحج لأنه يجمع رعاع الناس.

وكذا كانت طريقة سعد بن أبي وقاص لرسول اللَّه ﷺ قال: «فَسَارَرْتُهُ».

وكذا كانت طريقة أسامة بن زيد مع عثمان رضي الله عنهما.

وكذا هي طريقة أبي موسى مع عمر رضي الله عنهم...

وقد بسطت ذلك تحريرًا وتخريجًا، رواية ودراية في كتابي «عقيدة المسلم الصغير» وغيره.

فالمفتون ببعض ما عند الخوارج المتَّبع لما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله يتبع المتشابه يستدل بهذا ويجوِّز النصح علنًا ويترك الصريح المحكم في الباب.

فيكون من جراء فعله نشر الضغينة والبغض في قلوب الناس لحكامهم، وقد نهى كبراء أصحاب النبي ﷺ عن بغضهم كما حكاه عنهم أنس بن مالك فيما تقدم.

ثم الوقيعة بين الحاكم والمحكوم وخلع اليد من الطاعة والتفريق بين أفراد الأمة... إلخ، ثم دخول العامة في ذاك الباب ثم هلم للفساد جرًّا...

ثم الفساد الديني والدنيوي والاقتصادي والسياسي...

وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

كما يستدل الخارجي على الحاكم -المتبع للمتشابه الزائغ- بمثل فعل الحسين بن علي وعبد اللَّه بن الزبير ومن معهما ثم بأقوال شاذة لبعض العلماء أخطئوا فيها، ويستأنس بقولٍ لابن حزم والجويني وغيرهما، والأدلة المتواترة التي تأمر بعدم الخروج على الحكام لظلم وقع منهم أو جور في أفعالهم واضحة، يترك الأدلة الآمرة بالصبر عليهم وهي كثيرة جدًّا، في قول رسول اللَّه ﷺ، وفي قول أصحابه الذي ملأت أقوالهم الأرض أمانًا عبر القرون والعصور، ثم إجماعات قبل مثل ابن حزم فقد وجدتُ تسعة أو عشرة من الأئمة نقلوا الإجماع على حرمة الخروج على أمراء الجور ثم نُقل إجماع في زمانه ثم من بعده كذلك.

كل هذا لا يرضيهم، ويرضيهم أن فلانًا من الأفاضل قد خرج -دعوى مع أن الفساد قد حصل من خروجه- فليبدعهم من يبدِّعنا لقولنا بجواز الخروج.

والسعيد من وُعظ بغيره، والتعيس من وعظ بنفسه.

يا أهل البدع والهوى -الحسين بن علي وعبد اللَّه بن الزبير أجل من حُكي عنهما الخروج- ولكن لم يصح عنهما؛ فعند التحرير لقد جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٦/ ٣٤٠) بأن الحسين كان قد رجع منصرفًا وطلب أن يُردَّ إلى يزيد ابن عمه، أو أن يُردَّ على منزله بالمدينة، أو أن يسير إلى الثغر فمنعه هؤلاء، وأنه لم يقاتل على ولاية بل قُتل وهو يطلب الدفع عن نفسه لئلا يؤسر ويظلم»، فلِمَ يُؤخذ بقوله الذي رجع عنه، ولا يؤخذ بقوله الذي رجع إليه؟ لماذا يؤخذ بفعل -إن كان- ولم يحصل منه منفعة لا في دين ولا في دنيا، ولا يؤخذ بقول من أنكر عليه مثل ابن عمر وابن عباس وآل بيت النبوة؟ وهل ظهر له المفسدة من منازعته -كما ظهر لهؤلاء الذين ما زالوا يدافعون عن الفعل؟! هلا قلتم يا أهل الهوى: لا يُحتج بفعل أحدٍ مع وجود نص لرسول اللَّه ﷺ؟!

لقد حررتُ في غير موطن: أن ابن الزبير ما خرج أصلًا، قد بايع له أهل العروض والعراق وعامة أهل الشام، كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٣٣) بسندٍ صحيح.

بل عند ابن سعد في «طبقاته» (٥/ ٢٩) بالسند الصحيح: أن مروان لما رأى الناس بايعوا لابن الزبير خرج يريد أن يبايع ابن الزبير بمكة، ويأخذ منه أمانًا لبني أمية ومعه عمرو بن سعيد بن العاص، لكنه أثناه عبيد اللَّه بن زياد عن ذلك . . . في قصة طويلة.

فمن الذي خرج على الآخر أصلًا: ابن الزبير الذي كانت له الغلبة أم مروان؟ ومن هنا أخطأ من قال: إن ابن الزبير قد خرج أصلًا، فسقط الاستدلال من أصله، لكن أنى للمبتدع أن يوفق للتحرير، وهو إنما يسعى لإيجاد متشابه يتعلَّق به! فسبحان اللَّه لا عقل ولا علم، ولا سلامة نظر فضلًا عن دقة بصر، عياذًا باللَّه!!

سلمنا جدلًا! هل يستدل بفعل صحابي أو قوله مع رسول اللَّه ﷺ؟!

إذا خالف الصحابي نصًّا يُقال: إن المسألة خلافية؟!

إذًا فلقول ابن عباس وجهة نظر قوية في حل نكاح المتعة ولم يرجع عن هذا الرأي -فيما نعلم- بسندٍ صحيح؟! فلماذا ينكر على الشيعة حل نكاح المتعة؟! وإنما يفتضح الباحث عن الزلات.

وقد أفضت في ذكر نصوص كلام الأئمة وأدلتهم في كتابي «التوضيحات الجلية» و«عقيدة المسلم الصغير» و«شرح السنة للبربهاري» و«شرح السنة للمزني».

وهكذا الزائغ المتبع للمتشابه تجده يسير في مسائل الفقه والعقيدة والمنهج. واللَّه المستعان.

وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

كذا تجد هؤلاء الزائغين هذه أمثلة لأفعالهم تجدها كما يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أما أمثلة الراسخين في العلم فإن لهم مسالك، فيأخذون بكل الأدلة ويردُّون المتشابه إلى المحكم ويفهمونه بفهم سلف الأمة ثم يدعون ما يريبهم إلى ما لا يريبهم، إذ الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور متشابهات.

فلماذا لم يستدل لعدم تسويغ الخلاف باستنكار ابن عباس وابن عمر وغيرهما وآل بيت النبوة على الحسين وابن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وهم من العلم بمكان لا يخفى.

واللَّه لو كان ابن الزبير والحسين موجودين لحاربا من يقول بقولهما اليوم بالسيف؛ لأنه يحدث مفسدة في الأمة وهو ينشر مذهب التكفير.

كذا يفعل الزائغون الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، لا يسلكون مسلك الراسخين في العلم الذين يردون المتشابه إلى المحكم.

حتى إنهم ليقعِّدون بذلك قواعد هي في الحقيقة هي دفاع عن أهل البدع فيتبعون متشابه ويتركون الصريح في التعامل مع المخالف من الشدة والغلظة إن لم يجد معهم الرفق.

وهو عين ما فعله عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل.

وما فعله أو قاله ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ونافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما مع القدرية، وطاووس رحمه الله معهم.

وخباب بن الأرت رضي الله عنه مع ولده يوم أن جلس مع العمالقة.

ثم إجماعات للعلماء على ذم المبتدع وزجره والتحذير منه والتضييق عليه وغير ذلك من عقوبة.

يتركون ذم النبي ﷺ للمخالف من غير ذكر محاسن وكذا أصحابه وكذا أئمة الجرح والتعديل...

ثم يلتمسون محاسن للمبتدع المنحرف عن منهج أهل السنة، بما ذكره بعض العلماء في تراجم المبتدعين وموطن الترجمة غير موطن الرد.

فنعوذ باللَّه من الهوى والزيغ، كما نسأله أن يجعلنا من الراسخين في العلم المخلصين المحسنين.

فالمؤلف -رحمه اللَّه تعالى- يبين طريقة أهل البدع أنهم يذهبون إلى المتشابه ويدعون المحكم بخلاف ما دعى اللَّه تعالى الناس إليه.

* * *

[٣٣] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ زَكَرِيَّا الشَّيْبَانِي، سَمِعْتُ أَبَا حَامِدِ بنِ الشَّرقِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمْدَانَ السُّلَمِيَّ وَأَبَا دَاوُدَ الخَفَّافَ يَقُولانِ: سَمِعْنَا إِسْحَاقَ بنَ إِبرَاهِيمَ الحَنْظَلِيَّ، يَقُولُ: قَالَ لِيَ الأَمِيرُ عَبْدُ اللَّه بنُ طَاهِر: يَا أَبَا يَعقُوبَ، هَذَا الحَدِيثُ الَّذِي تَروِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «يَنزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» كَيفَ يَنزِلُ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَعَزَّ اللَّه الأَمِيرَ! لَا يُقَالُ لأَمْرِ الرَّبِّ: كَيْفَ؟ إِنَّما يَنزِلُ بِلَا كَيْفٍ.

الشرح:

هذا خبر أخرجه أيضًا البيهقي في «الصفات» (٩٥٣) بإسناد صحيح وعقبه بقول الخطابي: هذا الحديث وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان السلف على الإيمان بها وإجرائها على ظاهرها ونفي السؤال عن الكيفية.

والجزء المرفوع في النزول للَّه تعالى صحيح تقدم تخريجه.

وهذا يبين ما كان عليه السلف.

وهذا بخلاف ما عزاه النووي في شرح مسلم (١٢/ ٢١١) لما قال: «نعتقد أن ظاهرها غير مراد وأن لها معنى يليق باللَّه تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف وطوائف من المتكلمين».

فإن ما ذكره إسحاق بن راهويه هنا هو المعروف عن السلف وهو أن ظاهر آيات وأحاديث الصفات مراد.

راجع شرح مسلم عقب حديث (١٨٢٧).

وكرر النووي هذا في عدة مواطن وهو خطأ يجدر التنبيه عليه ليحذره

القارئ، وإن كان هناك كتاب للنووي جزم فيه بالرجوع إلى مذهب السلف في مثل هذا. واللَّه الموفق.

وقد أخرج البيهقي في «الصفات» (٥٩٠) بإسناده زيادة قال إسحاق بن راهويه: «دخلت على عبد اللَّه بن طاهر فقال لي: يا أبا يعقوب، تقول: إن اللَّه ينزل كل ليلة؟ فقلت: أيها الأمير إن اللَّه تعالى بعث إلينا نبيًّا، نُقل إلينا عنه أخبار بها تحلل الدماء، وبها تحرم، وبها تحل الفروج، وبها تحرم، وبها نبيح الأموال وبها نحرم، فإذا صح ذا صح ذاك، وإن بطل ذا بطل ذاك، قال: فأمسك عبد اللَّه.

وأخرج البيهقي في «الصفات» (٩٥١) بسندٍ صحيح عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: جمعني وهذا المبتدع -يعني إبراهيم بن أبي صالح- مجلس الأمير عبد اللَّه بن طاهر، فسألني الأمير عن أخبار النزول فسردتها.

فقال إبراهيم: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء.

فقلت: آمنت برب يفعل ما يشاء.

قال: فرضي عبد اللَّه كلامي وأنكر على إبراهيم. هذا معنى الحكاية.

وهل يخلو العرش من ربنا أم لا يخلو إذا نزل؟

حكى شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٢/ ٦٣٩) عن جمهور أهل السنة أنه سبحانه ينزل ولا يخلو منه العرش كما نقل ذلك عن إسحاق بن راهويه وحماد بن زيد وغيرهما ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد يقول:

«وهم متفقون على أن اللَّه ليس كمثله شيء، وأنه لا يُعلم كيف ينزل

ولا تمثل صفاته بصفات خلقه».

وصوب هذا القول في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٣١) وزاد:

«وإن كان طائفة ممن يدعي السنة يظن خلو العرش منه، وقد صنف أبو القاسم عبد الرحمن بن منده[١] في ذلك مصنفًا[٢] وزيَّف قول من قال: ينزل ولا يخلو منه العرش وضعَّف ما قيل في ذلك عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مسدد، وطعن في هذه الرسالة وقال: إنها مكذوبة على أحمد، وتكلم في راويها البردعي أحمد بن محمد، وقال: إنه مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد.

وطائفة تقف لا تقول: يخلو، ولا: لا يخلو، وتنكر على من يقول ذلك، منهم الحافظ عبد الغني المقدسي» اهـ.

ونسب رَحِمَهُ اللَّهُ ما صوَّبه للسلف كما في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤٣)، حيث قال: «والصواب قول السلف أنه ينزل ولا يخلو منه العرش، وروح العبد في بدنه لا تزال ليلًا ونهارًا إلى أن يموت ووقت النوم تعرج وقد تسجد تحت العرش وهي لم تفارق جسده، وكذلك أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالف لأحكام الأبدان، فكيف بالملائكة؟ فكيف برب العالمين؟ والليل يختلف فيكون ثلثه بالمشرق قبل أن يكون ثلثه بالمغرب، ونزوله الذي أخبر به رسوله ﷺ

(١) أي: عبد الرحمن بن أبي عبد اللَّه محمد بن منده، وليس هو بابن منده صاحب كتاب «الإيمان» و«التوحيد»، هذا الأب كنيته: أبو عبد اللَّه، أما الابن فكنيته: أبو القاسم.

(٢) واسم الكتاب: «الرد على من زعم أن اللَّه في كل مكان وعلى من زعم أن اللَّه ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير النزول» راجع «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٨١).

إلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم لا يشغله شأن عن شأن، وكذلك قربه من الداعي المتقرِّب إليه والساجد لكل واحد بحسبه حيث كان وأين كان، والرجُلان يسجدان في موضع واحد، ولكل واحدٍ قرب يخصه لا يشركه فيه الآخر» اهـ، وجزم (٥/ ٢٦٧) بأن هذا أقرب للعقل.

وراجع (٥/ ٣٢١، ٣٦٦) وغير ذلك من كتبه. واللَّه الموفق.

وسواء ثبت هذا القول عن أحمد بن حنبل أم لا فهو مذهب السلف وهو الحق وإن شوَّش عبد الرحمن بن أبي عبد اللَّه بن منده بغيره.

* * *

[٣٤] «حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بنَ إِبرَاهِيمَ العَدْلُ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ ابنُ عَبْدِ الرَّحمَنِ القَاضِي: حَدَثَنِي جَدِّي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بنُ مَحبُوبٍ: حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ حَموَيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحمَنِ العَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سَلَّامٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّه بنَ المُبَارَكِ عَنْ نُزُولِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّه: يَا ضَعِيفُ، في كُلِّ لَيْلَةٍ يَنزِلُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحمَنِ، كَيفَ يَنزِلُ؟ أَلَيسَ يَخْلُو ذَلِكَ المَكَانُ مِنْهُ؟! فَقَالَ عَبْدُ اللَّه: يَنزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ.

وَفي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِهَذِهِ الحِكَايَةِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّه بنَ المُبَارَكِ قَالَ لِلرَّجُلِ: إِذَا جَاءَكَ الحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ فَاخْضَعْ لَهُ».

الشرح:

هذا الخبر أخرجه البيهقي في «الصفات» (٩٥٦) وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٧٣) وعندهما ألفاظ زائدة.

والخطابي المتوفى سنة (٣٨٨) قال في «معالم السنن» (٤/ ٣٣١):

«وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن باطنه، وهو من جملة المتشابه الذي ذكره اللَّه تعالى في كتابه فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى اللَّه ﷻ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: آمنا به كل من عند ربنا» اهـ كلام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومعنى «فاخضع له» أي: اعمل به ولا تتجاوزه وسلِّم تسليمًا له.

[٣٥] «سَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه الحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا زَكَرِيَّا يَحيَى بنُ مُحَمَّدٍ العَنْبَرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بنَ أَبي طَالِبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحمَدَ بنَ سَعِيدِ بنِ إِبرَاهِيمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه الرِّبَاطِيَّ يَقُولُ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ الأَمِيرِ عَبْدِ اللَّه بنِ طَاهِرٍ ذَاتَ يَوْم، وَحَضَرَ إِسحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ - يَعنِي: ابنَ رَاهَوَيْهِ- فَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ النُّزُولِ، أَصَحِيحٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ قُوَّادِ عَبْدِ الله: يَا أَبَا يَعقُوبَ، أَتَزْعُمُ أَنَّ اللَّه يَنزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: كَيْفَ يَنزِلُ؟ فَقَالَ لَهُ إِسحَاقُ: أَثْبِتْهُ فَوْقَ حَتَّى أَصِفَ لَكَ النُّزُولَ، فقَالَ الرَّجُلُ: أَثْبَتُّهُ فَوْقَ. فَقَالَ إِسحَاقُ: قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. فَقَالَ الأَمِيرُ عَبْدُ الله: يَا أَبَا يَعقُوبَ، هَذَا يَوْمَ القِيَامَةِ، فَقَالَ إِسحَاقُ: أَعَزَّ اللَّه الأَمِيرَ! وَمَنْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ يَمْنَعُهُ اليَوْمَ؟!

وَخَبَرُ نُزُولِ الرَّبِّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، خَبَرٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، مُخَرَّجٌ في الصَّحِيحَيْنِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَغَرِّ وَأَبي سَلَمَةَ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ».

الشرح:

هذا إسناد صحيح بالقصة.

وقد أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٢٩). وفيه أدب من آداب مخاطبة الأمراء في قوله: «أعز اللَّه الأمير» والنصح لهم والدعاء لهم بما يفتح قلوبهم لسماع النصح، وتنقيب جيد من إسحاق بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٣٦] «أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ زَاهِرُ بنُ أَحمَدَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسحَاقَ إِبرَاهِيمُ بنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ.

ح حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنِ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مَكِّيُّ بنُ عَبْدَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابنُ يَحيَى قَالَ: وَمِمَّا قَرَأتُ عَلَى ابْنِ نَافِعٍ: وَحَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ مَالِكٍ.

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ زَكَرِيَّا: أَخْبَرَنَا أَبُو القَاسِمِ عُبَيدُ اللَّه بنُ إِبرَاهِيمَ ابنِ بَالَوَيهِ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ يَحيَى، قَالَ: قَرَأتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبي عَبْدِ اللَّه الأَغَرِّ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا -تَبَارَكَ وتَعَالَى- في كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَستَغفِرُنِي فَأَغفِرَ لَهُ؟». وَلِهَذَا الحَدِيثِ طُرُقٌ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ح ورَوَاهُ يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، وَغَيرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَمَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَمالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَعُبَيدُ اللَّه بنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

وَعَبْدُ الأَعَلَى بنُ أَبي المُسَاوِرِ، وَبَشِيرُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرُوِيَ هَذَا الخَبَرُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ.
رَوَاهُ نَافِعُ بنُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ».

الشرح:

أطال المؤلف النفَس في سياق طرق حديث أبي هريرة في نزول اللَّه تعالى إلى السماء الدنيا ليؤكد صحته، وهو صحيح بلا شك، بل الأحاديث فيه متواترة، كما قال غير واحد من أهل العلم منهم عبد الغني المقدسي في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص١٠٣) والذهبي في «العلو» عقب رقم (٢١٨) وغيرهما.

وقال شيخ الإسلام في «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٦١٣): «أحاديث النزول متواترة عن النبي ﷺ رواها أكثر من عشرين نفسًا من الصحابة بمحضر بعضهم من بعض، والمستمع منهم يصدق المحدِّث بها ويقرّه ولم ينكرها منهم أحد».

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٢٨): «حديثٌ ثابتٌ من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته».

قد رواه عدد عن النبي ﷺ غير أبي هريرة.

ورواه عدد كثير من حديث أبي هريرة تعددت طرقه.

وقال ابن عبد البر: «حديث منقول من طرق متواترة ووجوه كثيرة من أخبار العدول عن النبي ﷺ».

ثم ساق المؤلف طرق أبي هريرة على هذا النحو دون أن يذكر ألفاظها، فقال:

رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

أخرجه مسلم (٧٥٨) وغيره.

ولفظه: «**هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرْ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ**».

قوله: «ورواه يزيد بن هارون وغيره من الأئمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة»:

أخرجه الدارمي (١٤٧٨) وابن أبي عاصم (٤٩٥، ٤٩٦) وإسماعيل ابن جعفر بن أبي كثير الأنصاري في جزء حديث علي بن حجر السعدي (١٧٧) بلفظ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى نِصْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ: مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، أَوْ يَنْصَرِفَ الْقَارِئُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ**»، وإسناده حسن، وسيسوق المؤلف سنده بعدُ، ولم يسق لفظه فذكرناه هنا.

والكلام الذي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة لا يضر لاسيما وأن ثَم متابعة من يحيى بن أبي كثير وهي السابقة، وأخرى من الزهري عند مسلم (٧٥٨) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٤٠) وابن ماجه (١٣٦٦) وغيرهم.

ثم قال: «ومالك -يعني رواه- عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة».

أشار إلى هذه الرواية ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٢٨) ولم يذكر لفظها ولا استبعد أن يكون ذكر الأعرج خطأً أو تصحيفًا من الناسخ على

ما جرى في الكلام على رواية الجادة.

ثم قال: «ومالك -يعني رواه- عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة».

ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» أنه من رواية عبد اللَّه بن صالح عن مالك، وعبد اللَّه بن صالح كاتب الليث ضعيف.

ولذا قال ابن عبد البر على هذه الرواية: «لا يصح» يعني ذكر ابن المسيب فيه عن أبي هريرة.

ثم قال المؤلف: «وعبيد اللَّه بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة»:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٩٩) من طريق يحيى القطان عن عبيد اللَّه بن عمر به.

ورواه ابن أبي عاصم (٤٩٨) وغيره من طريق حماد بن سلمة وغيره عن عبيد اللَّه بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: «**إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ شَطْرُهُ يَنْزِلُ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ**».

والخلاف في ذكر سعيد المقبري عن أبي هريرة من عدمه لا يضرَّ، فكلاهما على شرط الصحيح، فهو صحيح.

ثم قال المؤلف: «وعبد الأعلى بن أبي المساور وبشير بن سلمان عن أبي حازم عن أبي هريرة»:

الذي وقفت عليه عند إسحاق بن راهويه (٢١٥) قال: أخبرنا عيسى بن

يونس نا عبد الأعلى نا أبو حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ لَيْلَةٍ إِلَّا وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ فِيهَا فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَنَادَى مُنَادِيهِ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَاغْفِرَ لَهُ؟ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**». وسيأتي سياق المؤلف لرواية أبي حازم عن أبي هريرة ولفظه الآتي هناك فيه زيادة ليست هنا يأتي التعليق عليها عند فقرة (٣٩).

لكن هذا إسنادٌ ضعيف جدًّا ومتنه منكر؛ فعبد الأعلى وهو ابن أبي المساور متروك، والنكارة تأتيه من أن المنادي ليس هو اللَّه تعالى لفظة: «فينادي مناديه» التي تخدم مذهب أهل البدع في نفي صفة الكلام عن اللَّه تعالى.

وأما رواية بشير بن سليمان التي تابع فيها عبد الأعلى فلم أقف عليها مسندة حتى يتبين لي لفظها، ولم أعرف من روى عنه هذه الرواية. واللَّه أعلم.

ومثل ذلك في النكارة ما أورده القرطبي في «التذكرة» -وعزاه للنسائي كذا!!- عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعًا: «**يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِي شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَ لَهُ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى**».

وعزا تصحيحه لعبد الحق الإشبيلي، وفرح بذلك القرطبي لمذهبه الباطل -عفا اللَّه عنه- في نفي صفة الكلام عن اللَّه، والصوت وأول به كل الأحاديث الصريحة التي استدل بها أهل السنة على إثبات صفة الكلام والصوت للَّه تعالى على ما يليق به، فقال القرطبي عقبه:

«كل حديث اشتمل على ذكر الصوت أو النداء فهذا التأويل».

وسياق النسائي منكر لأمور ذكرتها عند تعليقي عليه في «الفوائد النيرة» (٢/ ٦٠٢) وتصحيح أبي محمد عبد الحق لهذا ليس بجيد.

ومثله في النكارة ما رواه أبو داود في «المراسيل» (٧٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٦) ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٤٨) بإسناد مرسل عن عبيد بن السباق أنه بلغه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ الْعُلْيَا: أَلَا نَزَلَ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ، فَيَسْجُدُ لَهُ أَهْلُ السَّمَوَاتِ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ بِذَلِكَ فَلَا يَمُرُّ بِأَهْلِ سَمَاءٍ إِلَّا وَهُمْ سُجُودٌ**».

ولو سلمنا بصحة رواية «يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي وَيَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَ لَهُ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى» فأي منافاة بين هذا وبين قوله: «يَنْزِلُ رَبُّنَا فَيَقُولُ»، أليس «يأمر مناديًا» فيها إثبات لصفة الكلام؟!

ولكن..

هل يسوغ أن يقال: إن المنادي يقول: أنا الملك؟!

ويقول: «لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي»؟!

ويقول: «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»؟!

وأيُّ بُعد أن يأمر مناديًا ينادي: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُسْتَجَابَ لَهُ»، ثم يقول هو سبحانه: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَسْتَجِيبَ لهَ»؟

وهل الأبلغ في الكلام والإحسان أن يأمر مناديه يقول ذلك، أو يقوله هو سبحانه؟! وراجع «تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم.

كذا ساق المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ طرق حديث أبي هريرة، وثم طرق لم يذكرها

لحديث أبي هريرة.

منها: ما رواه مالك عن الزهري عن أبي سلمة وأبي عبد اللَّه الأغر عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلْنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**».

أخرجه مالك والبخاري (١١٤٥) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٤١) وأبو داود (١٣١٥، ٧٤٣٣) والترمذي (٣٤٩٨) والبيهقي (٣/ ٣) وغيرهم.

ومنها: ما رواه مالك عن الزهري عن أبي عبد اللَّه الأغر -وحده- عن أبي هريرة بلفظه. أخرجه البخاري (٧٤٩٤).

ومنها: ما رواه يعقوب بن عبد الرحمن القارئ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ**».

أخرجه مسلم (٧٥٨) وأحمد، وسيرويه المؤلف بعد من رواية معمر عن سهيل -إن شاء الله-.

ومنها: ما رواه محاضر أبو المورع حدثنا سعد بن سعيد قال: أخبرني سعيد بن مرجانة قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَنْزِلُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ لِثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ يَسْأَلْنِي فَأُعْطِيَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ،**

وَلَا ظَلُومٍ».

أخرجه مسلم (٧٥٨)، وسيشير المؤلف إليه ويسوق لفظه بعد.

وللخبر طرق أخرى.

ثم قال المؤلف:

«وروي هذا الخبر من غير طريق أبي هريرة.

رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه».

قلت «محمد»: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٧) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٥٩) والدارقطني في «النزول» (٤) وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟**». وإسناده رجاله ثقات.

وباقي الطرق الواردة من غير طريق أبي هريرة سيسردها المؤلف، وإنما ذكرت حديث جبير بن مطعم لأن المؤلف لم يسقه

* * *

[٣٧] وَمُوسَى بنُ عُقْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ يَحيَى، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ.

وَعَبْدُ الرَّحمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّه.

وَعُبَيدُ اللَّه بنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ».

وَشَرِيكُ، عَنْ أَبِي إِسحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْد اللَّه بن مسعود، وَمُحَمَّدُ ابنُ كَعْبٍ، عَنْ فُضَالَةَ بنِ عُبَيدٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ.

وأَبُو الزُّبَيرِ، عَنْ جَابِرٍ.

وَسَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.

وَعَنْ أُمِّ المُؤمِنِينَ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما.

الشرح:

ثم قال: «وموسى بن عقبة عن إسحاق عن يحيى عن عبادة بن الصامت»:

قلت: أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧١٧) والطبراني في «الأوسط» (٦٠٧٩) من طريق إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعًا، وفي إسناده إسحاق بن يحيى وهو مجهول، وسيسوق المؤلف لفظها قريبًا فقرة رقم (٤٠) بزيادة في المتن ليست في الأحاديث، فلا أكرر لفظه هنا.

ثم قال: «وعبد الرحمن بن كعب بن مالك -يعني رواه- عن جابر بن عبد اللَّه»:

قلت: أخرجه الدارقطني في «النزول» (٧).

وفي إسناده محمد بن إسماعيل الجعفري منكر الحديث يتكلمون فيه. قاله أبو حاتم فيما حكاه الحافظ عنه في «اللسان».

وعبد اللَّه بن سلمة حكى الذهبي في «الميزان» عن الدارقطني تضعيفه، وعن أبي نعيم أنه متروك.

ثم قال: «وعبيد اللَّه بن أبي رافع -يعني رواه- عن علي بن أبي طالب»:

قلت: وقد روي عن علي بن أبي طالب على وجوه:

الأول:

رواه محمد بن إسحاق عن سعيد المقبري[1] عن عطاء مولى أم صبية -وتصحف: حبيبة- عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ:

«إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، هَبَطَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَا يَزَالُ بِهَا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَا مِنْ مَرِيضٍ يُسْتَشْفَى فَيُشْفَى؟ أَلَا مِنْ مُذْنِبٍ يَسْتَغْفِرُ فَيُغْفَرَ لَهُ؟».

كذا «يَقُولُ قَائِلٌ».

وهذا إسنادٌ ضعيف جدًّا، ومتن منكر؛ لحال عطاء، فإنه مجهول، ولم يرو عنه إلا المقبري، وابن إسحاق عنعن وهو مدلس.

وقد أشرت إلى نكارته هذه في «الفوائد النيرة» (٢/ ٦٠٢)، وقد فاتني أن أُعِلَّه ثَمَّ بعلة ثالثة وهي الاضطراب، حيث رواه محمد بن إسحاق على وجوه لا يتحمل مثله مثلها، فرواه مرة عن عمه عن عبيد اللَّه بن رافع مولى رسول اللَّه ﷺ عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعًا.

---

(١) وعلى المقبري خلاف.

أخرجه الدارقطني في «النزول» (١).

ورواه أحمد (٦٠٧) (٢/ ٤٣ - ط. الرسالة) من طريقه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة وعن عبيد اللَّه بن أبي رافع عن أبيه عن علي.

ورواه ابن إسحاق عن عمه موسى بن سيار عن عبيد اللَّه بن أبي رافع عن علي عن رسول اللَّه ﷺ ليس فيه والد عبيد اللَّه.

أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٤٩ - ط. طيبة) واللفظ المذكور لم تتفق الروايات عليه بل هناك ألفاظ مغايرة.

قوله: «وَشَرِيكُ، عَنْ أَبِي إِسحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْد اللَّه بن مسعود»:

هذا الوجه رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٥٧).

هذا إسنادٌ ضعيف لحال شريك وهو النخعي سيئ الحفظ، وأبو إسحاق هو الهجري -صُرِّح به عند اللالكائي- ليس هو السبيعي.

وفي رواية الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٠) عن عمرو بن عون الواسطي أنبأ خالد -يعني: ابن عبد اللَّه عن الهجري- عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعًا بلفظ: «**إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَيَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَبْسُطُ يَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ**» والهجري منكر الحديث كما قال البخاري والنسائي وأبو حاتم.

ولكن روى هذا الحديث أحمد (٣٦٧٣، ٣٨٢١ - ط. الرسالة) وفيه -أبو إسحاق الهمداني-.

فقد رواه هو وأبو يعلى (٥٣١٩) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن مسلم ثنا أبو إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عن رسول اللَّه ﷺ قال:

«إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْبَاقِي يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ، ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى سُؤْلَهُ؟ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَسْطَعَ الْفَجْرُ».

فالإسناد رجاله مُعَدَّلون وهو ثابت لولا عنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس.

وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٦٥) من طريق ابن مسعود بنحو من ألفاظه وإسناده منقطع.

وفي الإسناد اختلاف نبه عليه أبو نعيم.

وعلى كلٍّ، هذا الحديث يحسن فيه القدر المشترك في الأحاديث السابقة.

قوله: «وَمُحَمَّدُ بنُ كَعْبٍ، عَنْ فُضَالَةَ بنِ عُبَيدٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ»:

أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨) من طريق زيادة بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ قال:

«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ فِي ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ يَفْتَحُ الذِّكْرَ، فَيَنْظُرُ اللَّهُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَمْ يَرَهْ غَيْرُهُ، فَيَمْحُو مَا يَشَاءُ، وَيَثْبُتُ مَا يَشَاء». فذكر حديثًا بسياق طويل.

وزيادة بن محمد هو الأنصاري منكر الحديث.

وقد قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» عقب إخراجه (٢١): «هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد لم يتابعه عليه أحد». ثم ذكر كلام بعض أهل العلم في زيادة هذا.

قوله: «وأَبُو الزُّبَيرِ، عَنْ جَابِرٍ»:

هذه الرواية أخرجها ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٨٤٠) وابن منده في «التوحيد» (٨٨٥) والبغوي في «شرح السنة» (٧٥١) عن أبي بكر مرزوق مولى طلحة، وابن حبان (٣٨٥٣) عن هشام الدستوائي، كلاهما عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ بلفظ:

«إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ فَيُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا ضَاحِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ أُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«فَمَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرُ عَتِيقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ»**.

ومرزوق هذا قد توبع من هشام الدستوائي، فالإسناد ثابت لولا عنعنة أبي الزبير وهو مدلس.

وقد قال ابن منده عقبه: «هذا متصل حسن».

وسيشير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى سند هذا الوجه ويعزوه لابن خزيمة قريبًا.

وسنذكر هناك الاختلاف في إسناده على هشام الدستوائي، ونذكر الراجح ثَمَّ -إن شاء الله- لأن المؤلف أشار إلى الخلاف هناك، تحت الفقرة رقم (٤٣).

قوله: «وَسَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ»:

أي: أن سعيدًا رواه عن ابن عباس موقوفًا.

وهذه الرواية أخرجها الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٤) ثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبو عوانة عن طارق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ هَبَطَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ: هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَيُتَابَ عَلَيْهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى؟**».

وهذا إسنادٌ حسن رجاله ثقات إلا طارق، وهو ابن عبد الرحمن البجلي حسن الحديث، ومثل هذا لا يقوله ابن عباس من رأيه، فله حكم المرفوع، واللَّه أعلم.

قوله: «وَعَنْ أُمِّ المُؤمِنِينَ عَائِشَةَ»:

أي: هو مروي أيضًا عن عائشة، ولكن لا يصح.

أخرجه الترمذي (٧٣٩) وابن ماجه (١٣٨٩) وغيرهما من طريق حجاج بن أرطأة عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة قالت:

«فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً فَخَرَجْتُ، فَإِذَا هُوَ بِالبَقِيعِ، فَقَالَ: «**أَكُنْتِ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ**»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ**».

وقال الترمذي:

«سمعتُ محمدًا -يعني البخاري- يضعف هذا الحديث، وقال يحيى ابن أبي كثير: لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير».

ولكن صح عن عائشة أنها قالت: «**مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمِ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟**»، وقد خرجته في شرحي على «شرح السنة» للبربهاري (١/ ٢٨٩).

وسيشير المؤلف إلى خبر عائشة فيما سيأتي.

قوله: «وَأُمِّ سَلَمَةَ»:

يعني أن حديث النزول روته أم سلمة رضي الله عنها.

أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٧) ثنا موسى بن إسماعيل أبو سلمة وعلي بن عثمان اللاحقي قالا: حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عاصم بن أبي النجود قال: قالت أم سلمة رضي الله عنها:

«نِعْمَ الْيَوْمُ يَوْمُ عَرَفَةَ، يَنْزِلُ فِيهِ رَبُّ الْعِزَّةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا».

وهذا إسنادٌ رجاله معدلون، إسناده حسن لحال عاصم لولا عنعنة مغيرة، وهو ابن مقسم الضبي، وهو مدلس وقد عنعن.

إلا أن عاصمًا لم يسمع من أم سلمة.

وله طريق آخر يتقوى به أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٦٨) ثنا محمد بن أحمد بن علي بن حامد الطبري قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: ثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثني عقبة قال: ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أم سلمة قالت: «نِعْمَ الْيَوْمُ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، قِيلَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَيُّ يَوْمٍ هُوَ؟ قَالَتْ: يَوْمُ عَرَفَةَ».

وهو في «النزول» للدارقطني (٩٦)، وذكرتُ علته في شرحي على «شرح السنة» للبربهاري.

وله طريق آخر سيورده المؤلف قريبًا ، لكن من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة ، وفي سماع مخرمة من أبيه نزاع ذكرته في غير هذا الموطن .

واحتمال التقوية بهذه الطرق عن أم سلمة فيه بُعد، ولكنه صحيح عن غيرها رضي الله عنها ، كما تقدم .

والشواهد التي أوردناها قبل فيها ما هو صحيح بذاته بغير هذا ، واللَّه أعلم .

* * *

[٣٨] كُلُّهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ اللَّه كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الأَخِيرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَدْعُونِي فَأَستَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَستَغفِرُنِي فَأَغْفِرَلَهُ؟». فبذَلِكَ كَانُوا يُفَضِّلُونَ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيلِ عَلَى أَوَّلِهِ.

وَهَذِهِ الطُّرُقُ كُلُّهَا مُخَرَّجَةٌ بِأَسَانِيدِهَا فِي كِتَابِنَا الكَبِيرِ المَعرُوفِ ب: «الانْتِصَارِ»، هَذَا لَفْظ أَبِي سَلَمَةَ وَالأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحيَى بنِ أَبي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثَاهُ يَنزِلُ اللَّه - تَبَارَكَ وتَعَالَى - إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُعطَى؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُستَجَابَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُستَغفِرٍ فَيُغفَرَ لَهُ؟ حَتَّى يَنفَجِرَ الصُّبْحُ».

وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، زِيَادَةٌ فِي آخِرِهِ، وَهِيَ: «ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَيْهِ فَيَقُولُ: مَنْ يُقرِضُ غَيرَ عَدُومٍ وَلَا ظَلُومٍ؟».

الشرح:

قوله: «كُلُّهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ اللَّه كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ»: تقدم أن بعضه موقوف ليس بمرفوع إلى رسول اللَّه ﷺ، فكان الحق أن يفصِّل المؤلف.

قوله: «فبذَلِكَ كَانُوا يُفَضِّلُونَ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيلِ عَلَى أَوَّلِهِ»:

هذه زيادة مدرجة من بعض الرواة في حديث أبي هريرة السالف من

طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي عبد اللَّه الأغر عن أبي هريرة كما عند أحمد (٧٥٩٢ - رسالة) وأبي يعلى في «المسند» (٦١٥٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٠٢).

وتحديدًا هي من كلام الزهري كما عند ابن خزيمة في «التوحيد» (ص٣٠١)، والحقيقة أنهم كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله، لم يقل الزهري وغيره هذا من رأيه وإنما استنبطها من حديث جابر بن عبد اللَّه عن رسول اللَّه ﷺ قال: «... **فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ**». أخرجه مسلم (٧٥٥).

وبقية الأسانيد والألفاظ التي ذكرها المؤلف تقدم تخريجها.

وما لم يسق هو لفظه هنا ذكرنا لفظه فيما تقدم، وللَّه الحمد.

* * *

[٣٩] وَفِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «إِنَّ اللَّه يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي ثُلُثِ اللَّيلِ الآخِرِ فَيُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُستَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَبْقَى شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ، إِلَّا عَلِمَ بِهِ، إِلَّا الثَّقَلَانِ الجِنُّ وَالإِنْسُ، قَالَ: وذَلِكَ حِينَ تَصِيحُ الدُّيُوكُ، وتَنهَقُ الحَمِيرُ، وتَنبَحُ الكِلَابُ».

الشرح:

رواية أبي حازم عن أبي هريرة هذه تقدم تخريجها، وذكر لفظها، لكن فيها هناك: «فَيُنَادِي مُنَادِيَهُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟» وفيه دليل على أن اللَّه ليس هو الذي ينادي، ولكن ذكرنا هناك ضعف السند ونكارة المتن، أما هنا ففيها «فَيُنَادِي: هَلْ مِنْ سَائِلٍ...».

ولم أقف على هذا الحديث بهذا السياق.

* * *

[٤٠] وَفِي رِوَايَةِ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ يَحيَى، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ زِيَادَاتٌ حَسَنَةٌ: وَهِيَ الَّتِي أَخْبَرَنَا بِهَا أَبُو يَعْلَى حَمزَةَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ المُهَلَّبِي قَالَ: أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّه بنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِي قَالَ: أَنْبَأَ أَبُو عُثْمَانَ مُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بنِ أَبِي سُوَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحمَنِ -يَعنِي: ابنَ المُبَارَكِ- قَالَ: حَدَّثَنَا فُضَيلُ بنُ سُلَيمَانَ، عَنْ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ، عَنْ إِسحَاقَ بنِ يَحيَى، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَنزِلُ اللَّه -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا حَتَّى يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَخِيرِ فَيَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ! أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ! أَلَا مُقَتَّرٌ عَلَيهِ رِزقُهُ فَيَدْعُونِي فَأَرْزُقَهُ! أَلَا مَظْلُومٌ يَذكُرُنِي فَأَنْصُرَهُ! أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّهُ! قَالَ: فَيَكُونُ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الصُّبْحُ، وَيَعْلُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ».

الشرح:

قوله: «زِيَادَاتٌ حَسَنَةٌ» يعني في الألفاظ، لكن لا يصح سندها، فلا نفع من حسنها. واللَّه الموفق.

وقد تقدم في الفقرة (٣٧) تخريج هذه الرواية والحكم بعدم صحتها قبل. واللَّه الموفق.

* * *

[٤١] «وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، مِنْ طَرِيقِ مَرْزُوقٍ أَبِي بَكْرٍ، الَّذِي خَرَّجَهُ مُحَمَّدُ بنُ إسحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ مُختَصَرَةً».

الشرح:

تقدم تحت الفقرة رقم (٣٧) تخريج هذه الرواية وذكر لفظها والحكم على سندها قبلُ.

* * *

[٤٢] وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، الَّذِي خَرَّجَهُ الحَسَنُ بنُ سُفْيَان فِي مُسنَدِهِ.

الشرح:

تقدم حديث جابر وتخريجه وذكر لفظه، لكني لم أقف على رواية أيوب عن أبي الزبير عن جابر.

وظاهرها فيه عنعنة أبي الزبير أيضًا وهو مدلس، واللَّه أعلم.

* * *

[٤٣] ومِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺقَالَ: «إِنَّ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ يَنزِلُ اللَّه فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيُبَاهِي بِأَهْلِ الأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ، وَيَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا ضَاحِينَ، جَاءُوا مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، يَرْجُونَ رَحْمَتِي وَلَمْ يَرَوا عَذَابي، فَلَمْ يُرَ يَومٌ أَكْثَرُ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ».

ورَوَى هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، عَنْ يَحيَى بنِ أَبي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بنِ أَبِي مَيمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ رِفَاعَةَ الجُهَنِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺقَالَ: «إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيلِ، أَوْ شَطْرُ اللَّيْلِ، أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنزِلُ اللَّه إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي، مَنْ يَستَغفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ مَنْ يَدعُونِي أَستَجِيبُ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلْنِي أُعْطِهْ؟ حَتَّى يَنفَجِرَ الصُّبْحُ».

الشرح:

أورد المؤلف روايتين رواهما هشام الدستوائي وهما رواية هشام عن أبي الزبير عن جابر، وهذه قد رواها محمد بن مروان العقيلي عن هشام عن أبي الزبير به أخرجه ابن حبان (٣٨٥٣).

وأورد أيضًا الرواية الأخرى رواية هشام عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن رفاعة بن عرابة الجهني، وهذه رواها جماعة عن هشام هكذا الطيالسي -وهذ الرواية في «مسنده» (١٣٨٨)- ووهب بن جرير، ويزيد بن هارون، وعبد اللَّه بن بكر السهمي، وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية، ويحيى بن سعيد القطان. انظر: «الزهد» لابن المبارك (٩١٩) ومسند أحمد (١٦٢١٥، ١٦٢١٨ - رسالة) و«الشريعة» للآجري (٧١٠)، و«النزول» للدارقطني (٦٨).

وتوبع هشام على هذا الوجه.

تابعه حرب بن شداد، وشيبان، وأبان بن يزيد العطار، والأوزاعي - في وجه- عنه[1] - وهو المحفوظ- كما سيأتي تحريره- وهذا الوجه سيرويه المؤلف بعد بسنده.

انظر «الشريعة» للآجري (٧٠٨) و«صحيح ابن حبان» (٢١٢)، و«التوحيد» لابن خزيمة و«الإبانة» لابن بطة (١٦٧)، و«النزول» للدارقطني (٧٠، ٧١).

وثم وجهان آخران لم يشر إليهما المؤلف كلاهما عن هشام:

الأول: رواية عبد اللَّه بن المبارك عنه عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة عن رفاعة الجهني... هكذا بدون ذكر عطاء بين هلال ورفاعة.

أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧١١) وأبو طاهر البالسي في «جزئه» (٤٧) ولفظه:

«إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ -أو قال: ثُلثُهُ- يَنْزِلُ اللَّهُ ﷻ إِلَى السَّمَاءِ فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عِبَادِي غَيْرِي: مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

---

(١) فقد روي عنه على ثلاثة أوجه، هذا أحدها، والثاني: عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة كرواية الوجه الأخير الذي يأتي تخريجه، والثالث: عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أحمد (١٦٢١٦) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٣٩).

لكني رأيت الخبر في «مسند عبد اللَّه بن المبارك» (٤٢) بإثبات عطاء بن يسار فيغلب على ظني أن ثَمَّ سقط، لكن هل يكون السقط في الكتابين؟! محتمل بسبب ما يقع فيه الناسخون من أوهام وأخطاء.

الثاني: رواية خالد بن الحارث، وأبو عامر -وأظنها أبو عاصم- وأبو عمر الحَوضِي حفص بن عمر النَّمَري وعبد الصمد بن سليمان كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِذَا بَقِيَ ثُلُثُ اللَّيْلِ -أو قال: مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ- يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْتَرْزِقُنِي فَأَرْزُقَهُ، مَنْ يَسْتَكْشِفُ الضُّرَّ أَكْشِفُ عَنْهُ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ**».

أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٩) وأحمد (١٠٧٥٦ - رسالة) والنسائي في «الكبرى» (١٠٢٣٧).

وتابعهم الأوزاعي -في وجه عنه- كما عند النسائي (١٠٢٣٨).

والصواب واضح جدًّا وهو رواية الوجه الثاني رواية الجماعة عن هشام، لاسيما وقد توبع على هذا.

ولذا قال الدارقطني في «النزول» (٦٥):

«روى هذا الحديث جماعة منهم هشام الدستوائي وعبد الرحمن الأوزاعي وأبان العطار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن رفاعة بن عرابة الجهني عن النبي ﷺ وهو المحفوظ». اهـ.

وعليه، فالحديث إسناده صحيح. واللَّه الموفق.

[٤٤] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّد المَخْلَدِيُّ: أَنَا أَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ: ثَنَا مُحَمَّدُ ابنُ يَحيَى: ثَنَا عُبَيدُ اللَّه بنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبي إِسحَاقَ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الأَغَرِّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَيهِمَا أَنَّهُمَا سَمِعَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّه يُمْهِلُ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأَوَّلِ، هَبَطَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، فيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ؟ هَلْ مِنْ مُستَغفِرٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

الشرح:

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (٧٥٨) مكرر.

وهذا المتن رُوي فيه النزول بلفظ: «**حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ**».

وفي رواية: «**حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**».

وفي أخرى: «**إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثَاهُ**».

وفي أخرى: «**حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**».

والأصح عند بعض العلماء كالترمذي الرواية التي فيها «**حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ**».

وجمع بعض العلماء بين الروايات لثبوتها من ناحية الأسانيد، فقال البدر العيني في «شرح سنن أبي داود» (٥/ ٢٢٣): «يحتمل الجمع بأن الحديثين أن يكون النزول الذي أراده النبي ﷺ وعناه -واللَّه أعلم بحقيقته- عند مضي الثلث الأول، والقول: «**مَنْ يَدْعُونِي... إلى آخره**» في الثلث الأخير»[1].

---

(١) وللبدر العيني -عفا اللَّه عنه- تأويل بعيد عما قال أهل السنة فليحذر منه في بعض الصفات، لم أذكره هنا.

[٤٥] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ: ثَنَا أَبُو العَبَّاسِ الثَّقَفِيُّ: ثَنَا الحَسَنُ ابنُ الصَّبَّاحِ: ثَنَا شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ أَبِي إِسحَاقَ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الأَغَرِّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّه يُمْهِلُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، هَبَطَ إِلَى هَذِهِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِ السَّمَاءِ فَفُتِحَتْ فَقَالَ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأُجِيبَهُ؟ هَلْ مِنْ مُستَغفِرٍ فَأَغفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُضطَرٍّ أَكْشِفُ عَنْه ضُرَّهُ؟ هَلْ مِنْ مُستَغِيثٍ أُغِيثُهُ؟ فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ، فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنَ الدُّنيَا».

الشرح:

في هذا المتن زيادات كـ«ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِ السَّمَاءِ فَفُتِحَتْ».

و«هَلْ مِنْ مُضَطَّرٍّ أَكْشِف عَنْهُ ضُرَّهُ؟».

و«هَلْ مِنْ مُسْتَغِيثٍ أُغِيثهُ؟».

و«فَلَا يَزَالُ مَكَانَهُ».

وورد عند مسلم (٧٥٨): «فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيْءَ الْفَجْرُ».

وأخرجه من نفس الطريق الدارقطني في «النزول» (٥٥) ثنا أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن زياد الفقيه نا عباس بن محمد بن حاتم بن شبابة نا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه... فذكره.

وفيه زيادة أخرى: «ثُمَّ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ».

وقال الدارقطني:

«زاد فيه يونس بن أبي إسحاق زيادة حسنة».

وأقول: ما زاده يونس عن أبيه -وعنعن وهو مدلس- خالفه فيه جماعة رووه عن أبي إسحاق لم يذكروا فيه هذه الزيادات شعبة بن الحجاج، وأبو عوانة، ومعمر، وجابر بن يحيى الحضرمي، ومحمد بن الفضل بن عطية، وسليمان بن قرم، وإسرائيل راجع هذا الوجه عند مسلم في «صحيحه»، والدارقطني في «النزول» (٥٤، ٥٦ إلى ٦١) وابن خزيمة (٢٥٣)، فلا يتحمل يونس مثل ذلك.

* * *

[٤٦] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ: أَنْبَأَ أَبُو العَبَّاسِ -يَعنِي: الثَّقَفِيَّ-: ثَنَا مُجَاهِدُ ابنُ مُوسَى وَالفَضْلُ بنُ سَهْلٍ، قَالَا: ثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ: ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسحَاقَ، عَنِ الأَغَرِّ، أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا فَقَالَ: أَلَا هَلْ مِنْ مُستَغفِرٍ يُغفَرُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعطَى سُؤلَهُ؟ أَلَا هَلْ مِنْ تَائِبٍ يُتَابُ عَلَيهِ؟».

الشرح:

هذا إسنادٌ ضعيف لحال شريك النخعي وهو سيئ الحفظ.

لكن المتن صحيح لا إشكال فيه.

* * *

[٤٧] حَدَّثَنَا الأُسْتَاذُ أَبُو مَنصُورِ بنُ حَمْشَادٍ: ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ إِسمَاعِيلُ بنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ بِبَغْدَادَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنصُورٍ الرَّمَادِيُّ: ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «يَنْزِلُ اللَّه تَعَالَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا المَلِكُ، ثَلَاثًا، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَدْعُونَي فَأَستَجِيبَ لُه؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ».

الشرح:

هذا السند رواه مسلم (٧٥٨) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القارئ عن سهيل به.

وفيه: «**حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**» كما تقدم ذكره في تخريجنا، وستأتي الإجابة التي فيها الجمع بين الروايات: «**ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ**»، و«**ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ**» أو «**شَطْرُ اللَّيْلِ**». ، كما تقدم أيضًا ذكر كلام البدر العيني رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك قبل.

* * *

[٤٨] سَمِعْتُ الأُستَاذَ أَبَا مَنصُورٍ عَلَى إِثْرِ هَذَا الحَدِيثِ الَّذِي أَمْلَاهُ عَلَيْنَا يَقُولُ: سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْهُ فَقَالَ: يَنزِلُ بِلَا كَيْف.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنزِلُ نُزُولًا يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، بِلَا كَيْفٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نُزُولُهُ مِثْلَ نُزُولِ الخَلْقِ بِالتَّخَلِّي وَالتَّمَلِّي؛ لأَنَّهُ ﷻ مُنَزَّهٌ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الخَلْقِ، كَمَا كَانَ مُنَزَّهًا أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مِثْلَ ذَوَاتِ المَخْلُوقِينَ، فَمَجِيئُهُ، وَإِتْيَانُهُ، وَنُزُولُهُ، عَلَى حَسْبِ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ وَكَيْفٍ.

الشرح:

رواه الإمام البيهقي في «الأسماء والصفات» عقب (٩٥٦) عن المؤلف فقال: قرأت بخط الأستاذ أبي عثمان رحمه الله في كتاب الدعوات عقيب حديث النزول قال الأستاذ أبو منصور -يعني الحمشاذي على إثر الخبر: وقد اختلف العلماء في قوله: «**يَنْزِلُ اللَّهُ**» فسئل أبو حنيفة عنه فقال: . . . فذكره، وذكر قولًا خطئًا عن حماد بن زيد ثم قال: وقال بعضهم: «**وَيَنْزِلُ... إلخ**».

وهذا السند منقطع بين المؤلف وبين أبي حنيفة.

ومذهب أهل السنة:

أن اللَّه تعالى ينزل نزولًا حقيقيًّا ليس كمثله شيء بلا كيف كما ورد عن أبي حنيفة، وتمرر مثل هذه الأحاديث كما جاءت كما نص العلماء على ذلك.

وقوله: «مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نُزُولُهُ مِثْلَ نُزُولِ الخَلْقِ بِالتَّخَلِّي وَالتَّمَلِّي»:

بدأ بالتخلي والتملي، فالتخلي التخلية أن لا يتصور أن اللَّه تعالى

يخلى منه مكان.

والمعنى ما يلزم في نزول المخلوقات لا يلزم في حق اللَّه تعالى إذ ليس كمثله شيء.

ومعنى التملي ألا تتصور أن اللَّه ﷻ يملأ مكانًا دون مكان؛ لأن هذه التصورات والخيالات الطفولية لا تليق باللَّه ﷻ ولا يجوز أن يحكم بها على صفات اللَّه تعالى كما أشار إلى نحوه الشيخ ناصر العقل -وفقه الله- في شرح الكتاب.

* * *

[٤٩] وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ في كِتَابِ «التَّوْحِيدِ» الَّذِي صَنَّفَهُ، وسَمِعْتُهُ مِنْ حَفِيدِهِ أَبي طَاهِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَابُ ذِكْرِ أَخْبَارٍ ثَابِتَةِ السَّنَدِ، رَوَاهَا عُلَمَاءُ الحِجَازِ، وَالعِرَاقِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺفي نُزُولِ الرَّبِّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ، مِنْ غَيْرِ صِفَةِ كَيْفِيَّةِ النُّزُولِ، مَعَ إِثْبَاتِ النُّزُولِ، فَنَشْهَدُ شَهَادَةَ مُقِرٍّ بِلِسَانِهِ، مُصَدِّقٍ بِقَلْبِهِ، مُسْتَيْقِنٍ بِمَا في هَذِهِ الأَخْبَارِ مِنْ ذِكْرِ النُّزُولِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ نَصِفَ الكَيْفِيَّةَ؛ لأَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺلَمْ يَصِفْ لَنَا كَيْفِيَّةَ نُزُولِ خَالِقِنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَأَعْلَمَنَا أَنَّهُ يَنزِلُ، وَاللَّه عَزَّ وَجَلَّ وَلَّى نَبِيَّهُ ﷺبَيَانَ مَا بِالمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ الحَاجَةُ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ، فَنَحْنُ قَائِلُونَ مُصَدِّقُونَ بِمَا في هَذِهِ الأَخْبَارِ مِنْ ذِكْرِ النُّزُولِ غَيرَ مُتَكَلِّفِينَ لِلنُّزُولِ بِصِفَةِ الكَيْفِيَّةِ؛ إِذِ النَّبِيُّ ﷺلَمْ يَصِفْ لَنَا كَيْفِيَّةَ النُّزُولِ. اهـ.

الشرح:

التبويب الذي بوب ابن خزيمة في «صحيحه» (باب ٣١، ص٢٠٠) «باب ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي المصطفى في نزول الرب -جل وعلا- إلى السماء الدنيا كل ليلة.

وذكر ابن خزيمة هناك هذه الألفاظ بنحو مما قاله المصنف وزاد -أعني ابن خزيمة-:

«وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن اللَّه -جل وعلا- فوق سماء الدنيا، الذي أخبرنا نبينا ﷺ أنه ينزل إليها.

إذ محال في لغة العرب أن تقول: ينزل من أسفل إلى أعلى.

ومفهوم الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل. اهـ

[٥٠] «أَخْبَرَنَا الحاكم أَبُو عَبْد اللَّه الحافظ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّد الصيدلاني، حَدَّثَنَا علي بن الحُسَين بن الجنيد، حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ صَالِحٍ المِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابنُ وَهْبٍ: أَنْبَأَنَا مَخْرَمَةُ ابنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

ح وَأَخْبَرَنَا الحَاكِمُ: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ يَعقُوبَ الأَصَمُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بنُ مُنقِذٍ: حَدَّثَنَا ابنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةُ بنُ بُكَيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ المُنْكَدِرِ يَزْعَمُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: «نِعْمَ اليَومُ، يَوْمٌ يَنزِلُ اللَّه تَعَالَى فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالُوا: وَأَيُّ يَوْمٍ؟ قَالَتْ: يَوْمُ عَرَفَةَ».

الشرح:

هذا إسنادٌ منقطع بين مخرمة بن بكير وأبيه.

فقد حكى العلائي في «جامع التحصيل» (رقم ٧٤٢) عن أحمد قال: «لم يسمع من أبيه شيئًا، إنما روى من كتاب أبيه وكذلك قال ابن معين نحوًا منه.

وقال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر.

وقال موسى بن سلمة: أتيتُ مخرمة فقال: لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه ثم قال العلائي:

«قلت: أخرج له مسلم عن أبيه عدة أحاديث وكأنه رأى الوجادة سببًا للاتصال، وقد انتُقد ذلك عليه.

له طريق آخر أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٧) عن أم سلمة قالت... فذكرته مختصرًا.

وإسناده منقطع بين عاصم بن أبي النجود وأم سلمة.

وله طريق آخر عن أبي صالح عن أم سلمة، ولم يسمع منها أيضًا.

كما بينته في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (١/ ٢٩٠).

فالحديث لا يصح. واللَّه الموفق.

وإنما الذي صح في هذا الباب ما رواه مسلم (١٣٤٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو، ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمِ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟**».

وله طريق آخر أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» خرجته في شرحي لـ«شرح السنة» (١/ ٢٨٩).

وهذا القول الوارد عن أبي حنيفة هو قول أهل السنة قاطبة لم يختلفوا في ذلك.

* * *

[٥١] وَرَوَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَنزِلُ اللَّه تَعَالَى في النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، لَيْلًا إِلَى آخِرِ النَّهَارِ مِنَ الغَدِ، فَيُعتِقُ مِنَ النَّارِ بِعَدَدِ شَعرِ مَعْزِ كَلْبٍ، وَيُكْتَبُ الحَاجُّ، وَيُنْزِلُ أَرْزَاقَ السَّنَةِ، وَلَا يَتْرُكُ أَحَدًا إِلَّا غَفَرَ لَهُ، إِلَّا مُشْرِكًا، أَوْ قَاطِعَ رَحِمٍ، أَوْ عَاقًّا، أَوْ مُشَاحِنًا».

الشرح:

تقدم تخريجه وبيان أنه ضعيف عن عائشة رضي الله عنها فيما تقدم.

وأخرجه الترمذي (٧٣٩) كما تقدم وذكرنا تضعيف البخاري له هناك، وليلة النصف من شعبان.

واعلم أن الأحاديث التي تخصص ليلة النصف من شعبان بصيام أو قيام أو فضيلة لا دليل عليها ولا صحة لأسانيدها، وليس مجال الاستفاضة في سردها هنا. واللَّه الموفق.

* * *

[٥٢] أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرِ بنُ خُزَيمَةَ: ثَنَا جَدِّي الإِمَامُ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ عُلَيَّةَ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ.

ح قَالَ الإِمَامُ: وَحَدَّثَنَا الزَّعْفَرَانِيُّ: ثَنَا عَبْدُ اللَّه بنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ: ثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ.

وَحَدَّثَنَا الزَّعْفَرَانِيُّ: ثَنَا يَزِيدُ -يَعنِي: ابْنَ هَارُونَ-: أَنَا الدَّسْتُوَائِيُّ.

ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّه بنِ مَيمُونٍ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ: ثَنَا الوَلِيدُ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ -جميعًا- عَنْ يَحيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ: حَدَّثَنِي رِفَاعَةُ بنُ عَرَابَةَ الجُهَنِيُّ.

ح قَالَ الإِمَامُ: وَحَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ زِيَادُ بنُ أَيُّوبَ: ثَنَا مُبَشِّرُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الحَلَبِيُّ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي يَحيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ: حَدَّثَنِي رِفَاعَةُ بنُ عَرَابَةَ الجُهَنِيُّ، قَالَ: «صَدَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ مِنْ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَسْتَأْذِنُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ يَأْذَنُ لَهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا بَالُ شِقِّ الشَّجَرِ الَّذِي يَلِي رَسُولَ اللَّه ﷺ أَبْغَضَ إِلَيْكُم مِنَ الشِّقِّ الآخَرِ؟ فَلَا يَرَى مِنَ القَوْمِ إِلَّا بَاكِيًا، قَالَ: يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: إِنَّ الَّذِي يَسْتَأْذِنُكَ بَعْدَهَا لَسَفِيهٌ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّه وَأَثْنَى عَلَيهِ، وَكَانَ إِذَا حَلَفَ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّه، مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ يُؤمِنُ بِاللَّه وَاليَوْمِ الآخِرِ، ثُمَّ يُسَدِّدُ، إِلَّا سُلِكَ بِهِ فِي الجَنَّةِ، وَلَقَدْ وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي الجَنَّةَ سَبْعِينَ أَلفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ تَدْخُلُوهَا حَتَّى تَتَبَوَّءُوا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَذُرِّيَّاتِكُم مَسَاكِنَكُم فِي الجَنَّةِ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ -أَوْ قَالَ: ثُلُثَاهُ- يَنْزِلُ اللَّه -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، ثُمَّ يَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ

عِبَادِي غَيْرِي، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأُجِيبَهُ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ». هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ الوَلِيدِ.

الشرح:

رواية الوليد بن مسلم هذه أخرجها ابن حبان (٢١٢) وقد تقدم تخريجها ضمن الحديث بطوله.

وهذا إسنادٌ صحيح، والوليد بن مسلم عنعن، وهو مدلس، لكنه متابع كما تقدم بيانه.

ورواية مبشر بن إسماعيل الحلبي عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير عند ابن خزيمة في «التوحيد» (٣٧).

قوله: «صَدَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ»:

أي: رجعنا من مكة، والصدور ضد الورود.

قوله: «فَجَعَلُوا يَسْتَأْذِنُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلَ يَأْذَنُ لَهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا بَالُ شِقِّ الشَّجَرِ الَّذِي يَلِي رَسُولَ اللَّه ﷺ أَبْغَضَ إِلَيْكُم مِنَ الشِّقِّ الآخَرِ؟!»:

يعني أنه أنكر عليهم الاستئذان ولأنهم كانوا يستأذنون رسول اللَّه ﷺ من الجهة المعاكسة للشجرة فينصرفون من الجهة الأخرى التي ليس فيها النبي ﷺ، فلما قال رسول اللَّه ﷺ ذلك أحسوا بالخطأ فلا يرى من القوم إلا باكيًا فحينها قال أبو بكر رضي الله عنه: «إن الذي يستأذنك بعدها لسفيه»؛ لأنه يعود بعد أن وعظ النبي ﷺ.

«فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّه وَأَثْنَى عَلَيهِ، وَكَانَ إِذَا حَلَفَ قَالَ: وَالَّذِي

نَفْسِي بِيَدِهِ، أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّه، مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ يُؤمِنُ بِاللَّه وَاليَوْمِ الآَخِرِ... إلخ»:

فمن سلك مسلك السداد ففعل الأوامر واجتنب النواهي مع الإيمان أدخله اللَّه الجنة. واللَّه الموفق.

والحديث أورده المؤلف ليثبت به صفة النزول للَّه تعالى.

* * *

[٥٣] قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ: قُلْتُ: فَلَمَّا صَحَّ خَبَرُ النُّزُولِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَقَرَّ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَقَبِلُوا الخَبَرَ، وَأَثْبَتُوا النُّزُولَ عَلَى مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا تَشْبِيهًا لَهُ بِنُزُولِ خَلْقِهِ، وَلَمْ يَبْحَثُوا عَنْ كَيْفِيَّتِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَيهَا بِحَالٍ، وَعَلِمُوا، وَتَحَقَّقُوا، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ صِفَاتِ اللَّه سبحانه لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ الخَلْقِ، كَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَا تُشبِهُ ذَوَاتِ الخَلْقِ، تَعَالَى اللَّه عَمَّا يَقُولُ المُشَبِّهَةُ والمُعَطِّلَةُ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَلَعَنَهُمْ لَعْنًا كَثِيرًا.

الشرح:

هذا كلام رائق يعلوه النور من إمام سلفي يبين منهج أهل السنة منهج السلف، وشيخ الإسلام هو المصنف، وتسميته بشيخ الإسلام من النساخ لا المؤلف، ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن الحديث إذا صح وجب قبول ما فيه من العالم وغير العالم.

والسلف أثبتوا النزول للَّه تعالى لأنهم لما رووا أحاديث النزول وغيرها من أحاديث الصفات.

قالوا: أمرُّوها كما كانت.

ولأن الصحابة لم يسألوا عن ظواهر آيات وأحاديث الصفات فدل على أنهم أمَرُّوها كما جاءت عن نبيهم ﷺ.

ولا يُفهم أبدًا أنهم فهموها على ظاهرها من التمثيل مع قراءتهم لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومخالفهم في ذلك معطِّل لحقيقة آيات وأحاديث الصفات، واللَّه المستعان.

ونحو ذلك حكاه عنه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٧٧٧) عن حنبل ابن إسحاق قال: سألت أبا عبد اللَّه بن محمد بن حنبل عن الأحاديث التي تُروى عن رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»؟

فقال أبو عبد اللَّه: نؤمن بها ونصدق بها، ولا نردُّ شيئًا منها إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نَردُّ على رسول اللَّه ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق.

حتى قلت لأبي عبد الله: ينزل اللَّه إلى سماء الدنيا؟

قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟

فقال لي: اسكت عن هذا، ما لك ولهذا؟ أمضِ الحديث على ما روي بلا كيفٍ ولا حدٍّ إنما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب.

قال اللَّه ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب.

فإن قيل: ما وجه اختصاص نزول اللَّه تعالى في هذا الوقت؟

فالجواب -اللَّه أعلم بالصواب-: أنه وقت هدوء الأصوات وانقطاع الحركات واشتغال كثير من الخلق بالنوم والغفلة في هذا الوقت، ووقت انتشار الأنوار ووقت نشور الخلائق من الموت الذي هو النوم.

فيكون وقتًا شريفًا أقرب إلى الإجابة والمغفرة» ذكر نحوه البدر العيني رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٠٢) عن الجمع بين الروايات المختلفة في وقت نزوله:

«يحتمل أن يكون نزوله في بعض الليالي حتى يبقى ثلث الليل الآخر وفي

بعضها حتى يذهب ثلث الليل الأول حتى لا يكون بين الخبرين تهاتر ولا تضاد». اهـ

* * *

[٥٤] وَقَرَأْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّه بنِ أَبي حَفْصٍ البُخَارِيِّ -وَكَانَ شَيْخَ بُخَارَى فِي عَصْرِهِ بِلَا مُدَافَعَةٍ- وَأَبُو حَفْصٍ هَذَا كَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِي، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّه -أَعْنِي: ابْنَ أَبي حَفْصٍ هَذَا- سَمِعْتُ عَبْدُ اللَّه بنُ عُثْمَانَ -وَهُوَ عَبْدَانُ، شَيْخُ مَرْوٍ- يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ الحَسَنِ الشَّيْبَانيَّ يَقُولُ: قَالَ حَمَّادُ بنُ أَبي حَنِيفَةَ:

قُلْنَا لِهَؤُلَاءِ: أَرَأَيْتُمْ قَوْلَ اللَّه ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]؟ وَقَوْلَهُ ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فَهَلْ يَجِيءُ رَبُّنَا كَمَا قَالَ؟ وَهَلْ يَجِيءُ المَلَكُ صَفًّا صَفًّا؟ قَالُوا: أَمَّا المَلَائِكَةُ فَيَجِيئُونَ صَفًّا صَفًّا، وَأَمَّا الرَّبُّ تَعَالَى فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَا عَنَى بِذَلِكَ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ جِيئَتُهُ؟! فَقُلْنَا لَهُمْ: إِنَّا لَمْ نُكَلِّفْكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا كَيْفَ جِيئَتُهُ، وَلَكِنَّا نُكَلِّفُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِمَجِيئِهِ، أَرَأَيْتُم مَنْ أَنْكَرَ أَنَّ المَلَائِكَةَ لَا تَجِيءُ صَفًّا صَفًّا، مَا هُوَ عِنْدَكُمْ؟ قَالُوا: هُوَ كَافِرٌ مُكَذِّبٌ. قُلْنَا: فَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ أَنَّ اللَّه سُبْحَانَهُ لَا يَجِيءُ فَهُوَ كَافِرٌ مُكَذِّبٌ.

الشرح:

أبو عبد اللَّه بن أبي حفص البخاري الذي قرأ الصابوني كتابه.

هو محمد بن أحمد بن محمد بن خاقان الرئيس أبو عبد اللَّه بن أبي حفص القارئ الفقيه رئيس المطوعة بخراسان سمع أباه وعبد اللَّه بن محمد بن يعقوب البخاري وطائفة، وأملى وهو شاب.

قال الحاكم: نثر يوم الإملاء من أنواع النثارات حتى تحير الناس.

ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/ ٤١٨)، وما حكاه هذا يؤيد مذهب أهل السنة والجماعة -رحم اللَّه أمواتهم وحفظ أحياءهم وجعلنا منهم إنه كريم ودود.

وهذه القصة تبين الشدة -وإن شئت قلتَ الاعتدال- الذي كان عليه السلف على من يخالف السنة ويخالف الهدي، وقد أشرنا قبل إلى شدة السلف عليهم فأغنى عن الإعادة.

* * *

[٥٥] قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّه بنُ أَبي حَفْصٍ البُخَارِيُّ أَيضًا فِي كِتَابِهِ: ذَكَرَ إِبرَاهِيمُ بنُ الأَشْعَثِ قَالَ: سَمِعْتُ الفُضَيْلَ بنَ عِيَاضٍ يَقُولُ: «إِذَا قَالَ لَكَ الجَهْمِيُّ: أَنَا لَا أُؤمِنُ بِرَبٍّ يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ. فَقُلْ أَنْتَ: أَنَا أُؤمِنُ بِرَبٍّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ».

الشرح:

وهذه حجة مفحمة قوية ذكرها فكأنه يقول: «إذا آمنت برب يفعل ما يشاء فآمن برب قال لك رسوله ﷺ: **«إِنَّهُ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ»**.

وهذا الأثر الذي ذكره المؤلف أخرجه اللالكائي في «شرح أصول أهل السنة» (٧٧٥) ثنا أحمد أخبرنا عمر قال: ثنا أحمد بن الحسن قال: ثنا أحمد بن علي الأبار قال: ثنا أبو محمد البلخي قال: قال الفضيل... فذكره.

وأخرج عقبه هو وأبو يعلى الفراء في «إبطال التأويلات» (٢٣) بإسناده عن يحيى بن معين قال: إذا سمعت الجهمي يقول: أنا كفرت برب ينزل. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يريد.

وهذا كما قال السني للمعتزلي حينما قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء، يقصد نفي أن اللَّه خالق الشر -وهو بذلك مخالف لقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]- فعاجله السني فقال: سبحان من لا يكون في ملكه إلا ما يشاء. وهذه حجة مُلزمة قوية وذكرنا مناظرته له في موطن آخر.

* * *

[٥٦] وَرَوَى يَزِيدُ بنُ هَارُونَ فِي مَجْلِسِهِ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللَّه فِي الرُّؤْيَةِ، وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «إِنَّكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّكُمْ كَمَا تَنْظُرُونَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ فِي مَجْلِسِهِ: يَا أَبَا خَالِدٍ[1]، مَا مَعنَى هَذَا الحَدِيثِ؟ فَغَضِبَ، وَحَرِدَ، وَقَالَ: «مَا أَشْبَهَكَ بِصَبِيغٍ، وَأَحْوَجَكَ إِلَى مِثْلِ مَا فُعِلَ بِهِ، وَيْلَكَ! وَمَنْ يَدْرِي كَيْفَ هَذَا؟! وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَاوِزَ هَذَا القَوْلَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الحَدِيثُ، أَوْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ بِشَيءٍ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ، وَاسْتَخَفَّ بِدِينِهِ؟ إِذَا سَمِعْتُمُ الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ فَاتَّبِعُوهُ، وَلَا تَبْتَدِعُوا فِيهِ، فَإِنَّكُم إِنِ اتَّبَعْتُمُوهُ، وَلَمْ تُمَارُوا فِيهِ سَلِمْتُمْ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا هَلَكْتُمْ».

الشرح:

رواية يزيد بن هارون هذه القصة لم أقف عليها مسندة، وقد أخرجها أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة» (٧٥): أخبرنا أبو بكر الصابوني، أنا والدي إسماعيل الصابوني، قال: روى يزيد بن هارون . . . فذكره وفيه انقطاع، ومعنى (حرد): أي: غضب واغتاظ . .

والحديث «إِنَّكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَى رَبِّكُمْ» ثابت صحيح، رواه البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد اللَّه، قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي البَدْرَ - فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ» . . . الحديث، وفي رواية البخاري (٧٤٣٥): «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيَانًا».

---

(١) وهي كنية يزيد بن هارون.

والأدلة على ذلك كثيرة في القرآن والسنة، وهي متواترة ذكرناها في غير هذا الموطن.

والواضح أن السلف كانوا يغضبون من مثل هذا لأنهم كانوا يكفُّون عن الخوض في مثل هذا، ولحمل الناس على الحرص على المنافع، فإن اللَّه إذا أراد بعبده خيرًا فتح له باب العمل، وإذا أراد به سوءًا فتح له باب الجدل ومنعه العمل، وعقوبات الصحابة لمن فعل ذلك كثير.

وليس موقف ابن عباس مع أبي هريرة ببعيد لما ذكر له حديث الوضوء مما مست النار.

ونعم التأديب من العلماء قديمًا لطلبتهم في هذا مما ذكرت بعضه في كتابي «طالب العلم حقوقه وآدابه».

ومنهم يتعلم المتعلمون ويتأدب المتأدبون والمؤدِّبون؟

ثم ذكر قصة تأديب عمر رضي الله عنه لصبيغ لكونه كان يسأل عن متشابه القرآن وهو علامة الزيغ فقال:

[٥٧] وَقِصَّةُ صَبِيغٍ -الَّذِي قَالَ يَزِيدُ بنُ هَارُونَ لِلسَّائِلِ: مَا أَشْبَهَكَ بِصَبِيغٍ، وَأَحْوَجَكَ إِلَى مِثْلِ مَا فُعِلَ بِهِ- هِيَ مَا رَوَاهُ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أَنَّ صَبِيغًا التَّمِيمِيَّ أَتَى أَمِيرَ المؤمِنِينَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المؤمِنِينَ، أَخْبِرْنِي عَنْ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [الذاريات: ١]؟ قَالَ: هِيَ الرِّيَاحُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ ﴿فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾ [الذاريات: ٢] قَالَ: هِيَ السَّحَابُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَن ﴿فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [الذاريات: ٤]؟ قَالَ: الملَائِكَةُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ ﴿فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا﴾ [الذاريات: ٣]؟ قَالَ: هِيَ السُّفُنُ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُهُ مَا قُلْتُهُ. قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ مِائَةَ سَوْطٍ، ثُمَّ جَعَلَهُ فِي بَيْتٍ، حَتَّى إِذَا بَرِئَ دَعَا بِهِ، ثُمَّ ضَرَبَهُ مِائَةَ سَوْطٍ أُخْرَى، ثُمَّ حَمَلَهُ عَلَى قَتَبٍ، وَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أَنْ حَرِّمْ عَلَيْهِ مُجَالَسَةَ النَّاسِ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى أَتَى أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ، فَحَلَفَ بِالأَيْمَانِ المُغَلَّظَةِ، مَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا كَانَ يَجِدُهُ شَيْئًا، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ يُخبِرُهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: مَا إِخَالُهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ، خَلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُجَالَسَةِ النَّاسِ».

الشرح:

هذا الطريق أخرجه البزار في «المسند» (٢٩٩) ثنا إبراهيم بن هانئ قال: نا سعيد بن سلام العطار قال: أبو بكر بن أبي سبرة عن يحيى بن سعيد عن سعيد به.

وهذا ضعيف ليس بصحيح من هذا الوجه، ووهم من صححه من هذا الوجه أو بجميع ألفاظه بهذا السياق الذي فيه رفع تفسير: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾

و﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾ و﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ و﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾.

وهو ما أشار إليه البزار بعد إخراجه حيث قال:

«لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه، إلا من هذا الوجه، وإنما أُتي من أبي بكر بن أبي سبرة فيما أحسب لأن أبا بكر لين الحديث، وسعيد بن سلام لم يكن من أصحاب الحديث، وإنما ذكرت هذا الحديث إذ لم أحفظه عن رسول اللَّه ﷺ إلا من هذا الوجه، فذكرته وبينتُ العلة فيه.

وتعقبه ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٦) فقال:

قلت (أي: ابن كثير): «المستغرب من هذا السياق رفع هذا التفسير إلى الرسول ﷺ وإلا فقصة صبيغ بن عسل التميمي مع عمر مشهورة.

وكأنه، واللَّه أعلم، إنما ضربه لما ظهر له حاله أنه سأل سؤال استشكال لا سؤال استرشاد واستدلال»!.

ويبين هذا أن ابن عباس وغيره كانوا يسألون عمر رضي الله عنه كثيرًا، وما كان عمر يضرب رجلًا يسأله ليتعلم، وقد سأله ابن عباس عن المرأتين اللتين قال اللَّه عنهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وهو سؤال أقل أهمية من سؤال صبيغ، لولا أنه علم من حالة صبيغ أنه يتتبع المتشابه فيشكل به على الناس فعل الذين في قلوبهم زيغ فضربه لذلك.

وقصة صبيغ صحيحة وإن كان في مفاريدها بعض الألفاظ فيها نظر.

فأخرج الآجري في «الشريعة» (٢٠٦٤) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٦) بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال: «أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّا لَقِينَا رَجُلًا يَسْأَلُ عَنْ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ أَمْكِنِّي مِنْهُ، قَالَ: فَبَيْنَمَا عُمَرُ ذَاتَ يَوْمٍ يُغَدِّي النَّاسَ إِذْ

جَاءَهُ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَعِمَامَةٌ فَتَغَدَّى حَتَّى إِذَا فَرَغَ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١] ، ﴿فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات: ٢] فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ هُوَ؟

فَقَامَ إِلَيْهِ وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ يَجْلِدُهُ حَتَّى سَقَطَتْ عِمَامَتُهُ، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ وَجَدْتُكَ مَحْلُوقًا لَضَرَبْتُ رَأْسَكَ، أَلْبِسُوهُ ثِيَابًا وَاحْمِلُوهُ عَلَى قَتَبٍ ثُمَّ أَخْرِجُوهُ حَتَّى تَقْدُمُوا بِهِ بِلَادَهُ، ثُمَّ لِيَقُمْ خَطِيبًا ثُمَّ لِيَقُلْ: إِنَّ صَبِيغًا طَلَبَ الْعِلْمَ، فَأَخْطَأَ. فَلَمْ يَزَلْ وَضِيعًا فِي قَوْمِهِ حَتَّى هَلَكَ، وَكَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ».

فهذه أصح الألفاظ الواردة في قصة صبيغ مع عمر رضي الله عنه.

قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٠٧):

«وكأنه واللَّه أعلم إنما ضربه لما ظهر له حاله أن سؤاله سؤال استشكال لا سؤال استرشاد واستدلال، كما قد يفعله كثير من المتفلسفة الجهال والمبتدعة الضلال، فنسأل اللَّه العافية في هذه الدنيا وفي المآل.

فصحة سند هذا عن عمر وصبيغ مشهورة، ومنه أخذ العلماء أصول التعامل مع أهل البدع والأهواء عند أهل السنة.

وفيه فوائد تحتاج إلى مصنف مستقل يتناول فيه الأثر دراية ورواية، لعل اللَّه أن ييسر لذلك، وهذا هو الذي ينبغي أن يعامل به أهل الأهواء والبدع: الغلظة عليهم كما فعل المحدَّث الملهَم رضي الله عنه، ويجدي معهم كثيرًا كما حصل.

وقد استشكل الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٨٣) هذا حيث ضربه عمر فقال:

فإن قال قائل: فمن يسأل عن تفسير «الذاريات ذروًا والحاملات وقرًا» استحق الضرب والتنكيل به والهجرة؟

قيل له: لم يكن ضرب عمر له بسبب هذه المسألة، ولكن لما تأدَّى إلى عمر ما كان يسأل عنه من متشابه القرآن من قبل أن يراه، علم أنه مفتون، قد شغل نفسه بما لا يعود عليه نفعه، وعلم أن اشتغاله بطلب علم الواجبات من علم الحلال والحرام أولى به، وتطلُّب علم سنة النبي ﷺ أولى به، فلما علم أنه مُقبل على ما لا ينفعه سأل عمر اللَّه تعالى أن يمكنه منه حتى يُنكِّل به وحتى يُحَذِّر غيره لأنه راع يجب عليه تفقد رعيته في هذا وفي غيره فأمكنه اللَّه تعالى منه».

وقد حصل من ذلك أنها صارت دليلًا لمذهب أهل السنة في هذا الباب، فيستدل بها الأول والآخر، وينزجر بها الأول والآخر . . . حتى كأنها علم لهم.

والحاصل: أن صبيغًا لو كان جاء يسأل يستفهم فحسب ما عامله عمر بهذه المعاملة، وإنما بلغ عمر أنه يثير شبهات على العامة، ونُهي ولم ينتهِ فلذا عاقبه بهذه العقوبة، واللَّه أعلم.

* * *

[٥٨] ورَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ قَطَنِ بنِ كَعْبٍ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي عِجْلٍ، يُقَالَ لَهُ: فُلَانٌ -خَالِدُ بنُ زُرْعَةَ- يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ صَبِيغَ بنَ عِسْلٍ بِالبَصْرَةِ، كَأَنَّهُ بَعِيرٌ أَجْرَبُ، يَجِيءُ إِلَى الحِلَقِ، فَكُلَّمَا جَلَسَ إِلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَهُ؛ نَادَاهُمْ أَهْلَ الحَلْقَةِ الأُخْرَى: عَزْمَةُ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ.

الشرح:

هذا الطريق أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٩، ١١٤٠) من طريق حماد بن زيد به.

وخالد بن زرعة وأبيه لا أعرفهما.

وتقدم قبل -فيما صح- أنه لم يزل وضيعًا في قومه حتى هلك، بينما فيما أورده المؤلف قبل أن عمر شهد له بالصدق وخلى بينه وبين الناس- وتقدم أنه لم يثبت.

لكن ينبغي أن يتعامل هكذا مع جميع أهل البدع حتى لا يتضرر الناس بهم، وهذه المعاملة فيها مصلحة لأهل البدع أنفسهم، فإن في اتباع الناس لهم الضرر عليهم لو كانوا يعلمون، ففي ذلك فوائد:

منها: تأدب أهل البدع وعدم الكلام في الدين بغير علم وليسكت الرويبضة، فإن عدم تأديب مثل هؤلاء ربما أدى إلى تطاول المفتونين كل يجري على وفق هواه، كل يسعى للضلال وركوب الشبهات، ولا نكير.

* * *

[٥٩] وَرَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ أَيْضًا، عَنْ يَزِيدَ بنِ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيمَانَ بنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، يُقَالَ لَهُ: صَبِيغٌ، قَدِمَ المدِينَةَ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ القُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَبَعَثَ إِلَيهِ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيهِ جَلَسَ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّه صَبِيغٌ. قَالَ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّه عُمَرُ؛ ثُمَّ أَهْوَى إِلَيهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ العَرَاجِينِ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهُ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ المؤمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّه ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي.

الشرح:

أخرجه الدارمي في «السنن» (١٤٤، ١٤٦) والآجري في «الشريعة» (١٥٣) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٨) والهروي في «ذم الكلام» (٧١٨) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٤١١) من طريق حماد بن زيد به.

وإسناده ضعيف، فإن رواية سليمان بن يسار عن عمر منقطعة.

لكن أصل القصة صح كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وقوله: «**أعد له عراجين النخل**» أي: الشماريخ التي يكون فيها البلح.

* * *

[٦٠] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحمَنِ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَينِ بنِ مُوسَى السُّلَمِيُّ: أَنَا مُحَمَّدُ بنُ مَحمُودٍ الفَقِيهُ المَرْوَزِيُّ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُمَيْرٍ الرَّازِيُّ: ثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحيَى بنُ أَيُّوبَ العَلَّافُ التُّجِيبِيُّ بِمِصْرَ: ثَنَا يُونُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى: ثَنَا أَشْهَبُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ: سَمِعْتُ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ يَقُولُ: إِيَّاكُمْ وَالبِدَعَ. قِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه، وَمَا البِدَعُ؟ قَالَ: أَهْلُ البِدَعِ الذِينَ يَتَكَلَّمُونَ في أَسْمَاء اللَّه وَصِفَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، لَا يَسْكُتُونَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ.

الشرح:

الأثر أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٨٥٨) أخبرنا محمد بن الحسين وأبو القاسم في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١١٤) كلاهما من طريق محمد بن محمود الفقيه.

وهذا الأثر عن مالك علقه الإمام البغوي فقال: قال مالك بن أنس: «إِيَّاكُمْ وَالْبِدَعَ...» فذكره.

والكلام سواء صح عن مالك أم لا فما من أحد لم يسكت كما سكت أصحاب رسول اللَّه ﷺ والتابعون لهم بإحسان إلا ركب ركوب الأهواء والبدع. واللَّه الموفق.

ومقصود الإمام مالك أنه يجب على المعتقد أن يسكت عما سكت عنه الصحابة والتابعون لا يسألون عن كيفية الأسماء والصفات إنما يُمرُّونها كما جاءت.

وفي الكلام الوارد عن مالك هذا تبيين معرفة أهل البدع في قواعد:

الأولى: أن أهل البدع هم الذين يتكلمون في أسماء اللَّه وصفاته وعلمه وقدرته -يعني بغير علم أو بغير هدي السلف في هذا الباب، فالسلف ما خاضوا في ذلك، وكانت اعتقاداتهم سليمة مستقيمة.

الثانية: أنهم لا يسكتون بل يخوضون، وكلما احتج عليهم خاضوا أكثر... وهكذا لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون.

الثالثة: أنهم لا يتبعون الصحابة والتابعين في ذلك؛ لأنهم لو اتبعوهم لسكتوا كما سكت أولئك وتراهم هكذا في جميع أمورهم البدعية.

وفي الأثر المشهور عن الإمام مالك حينما قال للسائل: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا صاحب بدعة، وأمر به فأخرج»، وهو ثابت عن مالك خرجناه فيما تقدم تحت فقرة رقم (٢٠)، فيه القواعد الثلاثة وزيادة.

الرابعة: عدم التزام الأدب في التعلم حيث إن من الأدب التزام ما التزم أهل الأدب والعلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان..

الخامسة: يُفوِّتون على أنفسهم السؤال عن المنافع إذ القلب لا ينشغل إلا بأحدهما الحق أو الباطل وعدم المنفعة...

السادسة: فيها قاعدة في التعامل مع أهل البدع من عدم المجالسة لهم وإقصائهم وإخزائهم والتضييق عليهم والتحذير منهم وإهانتهم...

وهذا مجمع عليه... إلى غير ذلك من القواعد المعروفة عند السلف في التعامل مع أهل البدع تجد بعضه في ثنايا كتابنا «ذم أصحاب الأهواء والبدع وفقه التعامل معهم».

* * *

[٦١] أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَينِ أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الزَّاهِدُ الخَفَّافُ: أَنَا أَبُو نُعَيْم عَبْدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَدِيٍّ الفَقِيهُ: ثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيمَانَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «لأَنْ يَلقَى اللَّهَ العَبْدُ بِكُلِّ ذَنْبٍ مَا خَلَا الشِّرْكَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَلقَاهُ بِشَيءٍ مِنَ الأَهْوَاءِ».

الشرح:

هذا الأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» (ص١٣٧) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١) والهروي في «ذم الكلام» (١٦) وغيرهم عن الشافعي وهو صحيح عنه.

وإنما قال الشافعي ذلك لأن الأهواء رأس كل بلية، بل ربما أدى الهوى إلى الشرك والعياذ باللَّه.

وقد قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠]، فإما الاستجابة لرسول اللَّه ﷺ وإما ضد ذلك، وهو الهوى.

بل إذا تأملت في البدع التي طرأت على المسلمين في كل زمان لن تجدها إلا من أثر الأهواء والعياذ باللَّه.

ولذلك حذر السلف من مجالستهم والسماع منهم.

فقال ابن عباس: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مُمْرِضَةٌ لِلْقُلُوبِ»، وخرجناه في موطن آخر وهو صحيح عنه.

فكلام الشافعي صحيح -رحمه اللَّه تعالى-.

وهو يدل على أن السلف كانوا يرون أن البدع والأهواء أشد من المعاصي كلها التي هي دون الشرك.

وحق لهم ذلك فإن البدع تضرُّ أكثر من ضرر المعاصي.

فصاحب الهوى والبدع لا يتوب منها لأنه لا يرى أنه مخالف مخطئ، بخلاف العاصي فإنه يرى أنه مخطئًا بل قَلَّ مبتدع أن يتوب، إن اللَّه تعالى حجب عنه التوبة كما قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ**»، وهو حديث حسن خرجته في كتابي «ذم أصحاب الأهواء والبدع» يسَّرَ اللَّهُ إخراجه، وقد قال رسول اللَّه ﷺ عن الخوارج: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ثُمَّ لَا يَعُودُون حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**»، مع ذكره ﷺ لعبادتهم وصيامهم وقراءتهم، بينما قال عن شارب خمر مصرٍّ عليها وهو عبد اللَّه -الملقَّب بحمار-: «**إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**»!!.

ويستمر صاحب الهوى في دعوته للبدع حتى وقت الشدائد والسكرات إلى أن يموت بخلاف العاصي فإنه ربما يحذِّر من المعاصي وهو واقع فيها معترف بها يحذِّر أحبابه وذويه منها.

فالعاصي يمنع أحبابه وأبناءه وحشمه من المعاصي بخلاف المبتدع، فإنه يكون حريصًا على تطبيع هؤلاء على ما هو عليه، ويُرغِّبهم فيه بكل ما يملك ويتفانى في ذلك.

وأيضًا فإن صاحب الهوى المبتدع يجادل وينافح إذا دُعي إلى السنة ويأتي بالشبه ويدلس ويلبِّس على غيره وربما يكذب لينتصر ويظهر، بخلاف العاصي فإنه ينكسر عند دعوته للطاعة والتوبة والإنابة.

وأيضًا صاحب الهوى المبتدع يحتقر أهل السنة من أهل العلم ولا يحترمهم، وربما ينقِّص من أقدارهم ويحقِّر من شأنهم ويحذر الناس

منهم، بخلاف العاصي فلا يفعل شيئًا من هذا، بل تجده يحترم أهل العلم والسنة ويدعو لهم ويرفع من شأنهم ويعترف بالتقصير أمامهم ويطلب منهم الدعاء ويحث أحبابه وأهله وحشمه على اتباعهم، ويشيد بصنيعهم معترفًا لهم بالفضل عليه وعلى غيره. . . إلى آخر الفوارق الكثيرة التي ذكرتها في كتابي «ذم أصحاب الأهواء والبدع»، والتي هي وجه تقبيح السلف للبدع والأهواء أكثر مما قبَّحوا المعاصي والتي أشار إليها الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

«لأن يلقى اللَّه العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك، أحب إليَّ من أن يلقاه بشيء من الأهواء».

فرحم اللَّه السلف رحمة واسعة وألحقنا بهم بجوار نبينا ﷺ في جناته جنات النعيم.

واشف أمراضنا واقض حوائجنا وتولَّ أمورنا كلها يا أرحم الراحمين.

واعلم -علمني اللَّه وإياك- أن الشهوات مرض عارض يذهب ويأتي، ولذا غالبًا يندم المرء بعد المعصية التي من أثر الشهوات، بخلاف المرض الذي من الشبهات فإنه مرض متأصِّل ثابت عند المرء لا يندم بعده بل يُعجب بعمله.

وأيضًا مرض الشهوة على البدن أما مرض الشبهة فهو على القلب -وهذا أخطر-، وصاحبها متعمد أو مقلد بتقصير عن بحث كبعض العوام، بخلاف صاحب الشهوة التي منها المعاصي، وكم تحصل التوبات بسبب المصائب التي تلحق بالإنسان بسبب معاصيه، بخلاف صاحب الهوى والبدع فإن المصائب والكوارث تحمله على الازدياد من الابتداع لظنِّه أنها قربة يتقرب بها إلى اللَّه تعالى فيتمادى في البدع. واللَّه الموفق.

ثم إنَّ تمادي صاحب الهوى المبتدع غالبًا يكون سببًا للعقوبة العاجلة وهي توارد الشبه عليه والحرمان من الهداية والحيلولة بينه وبين التوبة.

أما العاصي فإنه يبتعد أحيانًا وربما يحدث توبة فيعينه اللَّه تعالى إذ الطاعة تحدث طاعة، والبدعة تورث بدعًا وشبهًا وزيادة تلبيسٍ وتعصب وستر للحق... إلخ.

وفقنا اللَّه تعالى والقارئين لما يحب ويرضى.

إن أخطر ما في البدعة مما ليس في المعصية: أن ذنوب المبتدع يُخشى أن تتكاثر بعد توبته، ولذلك استدل بعض أهل العلم بقوله ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**» أخرجه مسلم (١٠١٧).

فهذا المبتدع سنَّ سنة سيئة، فإذا تاب المبتدع المخالف بقيت الذنوب تتكاثر عليه لكونه كان سببًا في ارتكابها، بخلاف المعصية ففي كثير من الأحوال ينتهي أثرها ولا يتشعب وزرها كالبدعة، فإذا مات العاصي انزجر الناس عن المعصية، بخلاف المبتدع -لاسيما إذا وقع في البدع وكان مطاعًا يُنسب إلى الدين والعلم- فإن موته يحفِّز الناس أن يسيروا على خطاه ويقتدوا به، وهذا واضح، فتُعدُّ عليه سيئات بعد توبته، اللَّه أعلم بحالها.

وهذا وجه كلام الشافعي: «لئن يلقى اللَّهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك أحب إليَّ من أن يلقاه بشيء من الأهواء».

* * *

[٦٢] «أَخْبَرَني أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الحِيرِيُّ: ثَنَا أَبُو الأَزْهَرِ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ بُرْقَانَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ عَنْ شَيءٍ مِنَ الأَهْوَاءِ؟ فَقَالَ: «اِلْزَمْ دِينَ الصَّبِيِّ فِي الكُتَّابِ، وَالأَعْرَابِيِّ، وَالْهُ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ».

الشرح:

في رواية قبيصة عن سفيان مقال، لكن تابعه محمد بن يوسف الفريابي عند الدارمي (٣١٤) والآجري في «الشريعة» (٢٠٥٠) وعبد الرحمن بن مهدي عند اللالاكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٥٠).

وإسناده صحيح لولا علة سماع جعفر بن برقان من عمر بن عبد العزيز، فبين وفاتهما ١٣٥ عامًا، فما يسمع منه.

ثم إن الأمر بلزوم دين الصبي في الكُتَّاب والأعرابي... هكذا على أي حال ليس بمستقيم.

وإنما -إن صح عن عمر بن عبد العزيز- فمقصوده لزوم السائل الفطرة التي لم تشبها شائبة من شوائب أصحاب الأهواء والبدع والقلوب المريضة.

وقد حكى الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٢٤) و«السير» (١٤/ ١٩) وغيره عن أبي عبيد اللَّه الحسن بن العباس الرستمي فقيه أصبهان قال: حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه قال: دخلت على أبي المعالي الجويني في مرضه فقال: «اشهدوا عليَّ أني قد رجعتُ عن كل مقالة تخالف السلف، وإني أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور» وراجع

تتمة ترجمته.

وقد أرشد عمر بن عبد العزيز للبقاء على دين الصبي لأنه على الفطرة التي لم تشبها شائبة، ولأن اللَّه تعالى يتولى الصبي ويعذره بجهله إن كان جاهلًا، ولذا لا يقع الصبي في البلايا الكبار التي تقع من أهل الأهواء والبدع الذين خاضوا وماجوا في الأهواء والبدع.

ثم إن دين الصبي والأعرابي الذي أشار إليه عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد بعيد عن التكلف الذي نهى عنه رسول اللَّه ﷺ في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ».

أخرجه البخاري (٧٢٩٣).

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

وبه استدل ابن مسعود على المنع من الكلام بغير علم كما في صحيح البخاري[1] وسيأتي في كلام المؤلف.

والعوام بُعداء عن الجدل والخوض فيما لا علم لهم به، فتراهم يُسلِّمون للعقيدة الصحيحة ويسلِّمون لأمر رسول اللَّه، ويحبون الأحاديث، وتنفتح قلوبهم لأحاديث رسول اللَّه ﷺ متى سمعوها، ومن جرَّب دعوتهم رأى ذلك واضحًا.

وكذا الأعرابي الذي يعيش في البادية ليس عنده ما عند أهل الأهواء من الشبه والشكوك التي عند أهل الأهواء والبدع، وإن كان المطلوب أخذ

---

(١) حينما قال: «مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ العِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]»» ويأتي تخريج الأثر فيما يأتي تحت الفقرة رقم (٧٠) إن شاء اللَّه.

السنة والعقيدة والمنهج من أهل العلم الذين يميزون بخلاف العامة فإنهم أحيانًا يقبلون كل شيء بغير تمييز، ولذا يتترس بهم أهل الأهواء أحيانًا، فيزجون بهم في مستنقعاتهم ويضحكون عليهم حينما يلبِّسون عليهم، فتجدهم يقدحون في علماء أهل السنة بحجة الدفاع عن أهل العلم -كذا- [وهم يقصدون أهل البدع الذين هم عندهم علماء]، فيقدح الواحد منهم في أهل العلم بحجة الدفاع عن أهل العلم!! ويجرح آخرين بحجة غلق باب الجرح والتعديل، ويدفع ظلم الحكام بالمظاهرات، وذكر عيوبهم، وهو مبدأ الخروج والخراب للديار، وذلك لأنه لا تمييز عنده.

ولذلك حكى عنهم -أعني عن أهل البدع- الإمام السجزي في «سالته لأهل زبيد» (ص٣٠٨) قدحهم في كل من خالفهم بحجة «سب العلماء»!!، ويقصدون بالعلماء من يراهم أهل الجهل والتعصب علماء؛ لأن هذا تمجُّه الأنفس الطيبة، ويقوِّلون كل من خالفهم أو يتهمونهم بأشياء لا يقولون بها، ولا هي لهم مذهبٌ، والعوام هم الذين يتشرَّبون هذا؛ لأنهم ليسوا من أهل البحث والتنقيح والتثبت من أين وكيف . . . فيصدِّقون ذلك لحسن ظنهم بكل دعوة تُنسَب إلى الدين والعلم والإسلام، واللَّه من وراء أهل البدع محيط.

فمقصود عمر بن عبد العزيز -إذا صحَّ قوله هذا- الالتزام بعقيدة الصبي التي لم تشبها شائبة هوى أو بدع ولم تتشرَّب تعصبًا . . . .

* * *

[٦٣] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ أَبَا يَحيَى البَزَّارَ يَقُولُ: سَمِعْتُ العَبَّاسَ بنَ حَمْزَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحمَدَ بنَ أَبِي الحَوَارِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: «كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّه بِهِ نَفْسَهُ في كِتَابِهِ، فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ».

الشرح:

هذا الأثر عن ابن عيينة أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٣٦) ولفظه: «فتلاوته تفسيره لا كيف ولا مثل».

وأخرجه ابن منده في «التوحيد» (٨٩٥) وهو أثر صحيح عنه.

وفي رواية عند ابن منده عقب هذه (٨٩٧) عنه - أي: ابن عيينة- قال: «هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول اللَّه ﷺ في الصفات والنزول والرؤية حق نؤمن بها ولا نفسرها إلا كما فُسِّر لنا من فوق».

وهو كلام رايق حسن فهي أخبار غيبية لا يجوز تفسيرها إلا إذا فسرها عالم الغيب أو رسوله ﷺ.

إذ قد قال سبحانه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

وهذا هو مذهب السلف حكاه عنهم غير واحد من أهل العلم، فإن الذهبي في كتابه «العرش» (١/ ١٨٧) كغيره من الأئمة يقول: «كان منهجهم في سائر الصفات -بما في ذلك الاستواء- أنهم يصفون اللَّه بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ نفيًا وإثباتًا، وطريقتهم في الإثبات أنهم يثبتون ما أثبته اللَّه من الصفات من غير تكييف لها

ولا تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل».

والمقصود بتلاوته والسكوت عنه أنه على حقيقته لا نبحث عما وراء الألفاظ إذا كان البحث عما وراء الألفاظ يشكل ، ولا نتعمق إلا بقدر ما تدركه مدارك الناس كما أشار الشيخ ناصر العقل في «شرحه للكتاب» وفي كلام سفيان بن عيينة رضي الله عنه هذا منع التأويل الممنوع. واللَّه الموفق.

* * *

[٦٤] أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ الخَفَّافُ: ثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ أَبِي الحَارِثِ: ثَنَا الهَيثَمُ بنُ خَارِجَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الوَلِيدَ بنَ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ الأَوْزَاعِيَّ، وسُفْيَانَ، ومَالِكَ بنَ أَنَسٍ، عَنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ وَالرُّؤيَةِ، فَقَالَوا: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ».

الشرح:

هذا الأثر أخرجه الخلال في «السنة» (٣١٣) وابن منده في «التوحيد» (٨٩٤) بإسناد حسن من طريق الهيثم به. وقال الترمذي عقب حديث ذبح الموت: بين الجنة والنار، عقب حديث (٢٥٥٧): «قد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا ما يذكر فيه أمر الرؤية أن الناس يرون ربهم وذكرُ القدم وما أشبه هذه الأشياء، والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا:

تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال: كيف؟

وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال: كيف.

وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه» اهـ.

وكلام أولئك ككلام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ فيما تقدم.

«على اللَّه البيان وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم».

ولا يفهم أبدًا من قولهم: «أمروها كما جاءت» أنها ليس لها معان، بل

نُمِرُّها كما جاءت على أنها تحتمل الكمال المطلق للَّه تعالى، لا نتَكلَّف ونصرفها عن معانيها، ولا نسأل عن الكيفية، واللَّه الموفق.

* * *

[٦٥] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الحَسَنِ الكَارِزِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّام يَقُولُ: «المُتَّبِعُ لِلسُّنَّةِ كَالقَابِضِ عَلَى الجَمْرِ، وَهُوَ اليَومَ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ ضَرْبِ السَّيْفِ فِي سَبِيلِ اللَّه».

الشرح:

إسناده صحيح.

وقد أخرجه الخطيب البغدادي (١٢/ ٤٠٧، ١٤/ ٣٩٢) وابن عساكر في «تاريخه» (٤٩/ ٧٩) من طريق أبي الحسن الكارزي به.

هذا يقوله القاسم بن سلام في زمانه: يتوجع من ترك الناس للسنة وعدم اتباعها فكيف لو رأى زماننا ونظر في أحوالنا...؟

ووجه ذلك: أن المتبع للسنة الداعي إليها يدافع عن الدين بالحجة والبرهان ضدّ أهل الأهواء والبدع والشبهات والكفار والملبِّسين.

والمجاهد يدافع عن الدين والعرض... بالسيف.

والأول في حاجة إلى علم، وقوة تحمل، وقد يكون مدافعًا ضد جهال ومنافقين وكفرة وملحدين وزنادقة ومبتدعين.

ولا شك أن الدفاع ضد بعض هؤلاء أعظم وأقوى، والحاجة إليه ماسَّة وهم أشد على السني من الكفار الذين عُلم كفرهم وعداوتهم للإسلام.

فهذا وجه كلام الإمام القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأيضًا فإن المجاهدة بالسنان يمكن أن يقوم به كثير، بخلاف المجاهد بالحجة المستمسك بالسنة الذي وصفه رسول اللَّه ﷺ بالقابض على

الجمر، فهو في حاجة إلى عدَّة من علم وقوة تحمل وصبر ومصابرة ونشر خير، وفي حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالقَابِضِ عَلَى الجَمْرِ**» أخرجه الترمذي (٢٢٦٠) وغيره، وهو حديث قوي لشواهد التي بينتها في «الفوائد النيرة» برقم (١٣٥٤).

فالحمولة التي على القابض على دينه في هذه الأيام أكثر مما على المجاهد للكفار بالسيف، ذاك الجهاد الذي هو ذروة سنام الإسلام.

هذا وجه كلام القاسم بن سلام رحمه اللَّه رحمةً واسعة.

* * *

[٦٦] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ: ثَنَا أَبُو العَبَّاسِ المَعْقِلِيُّ: ثَنَا أَحمَدُ ابنُ عَبْدِ الجَبَّارِ العُطَارِدِيُّ: حَدَّثَنِي أَبي: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحمَنِ الضَّبِّيُّ، عَنِ القَاسِمِ أَبِي عُروَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، فَجَعَلتُ أَنظُرُ إِلَيهِ نَظَرًا شَدِيدًا، فَقَالَ: إِنَّكَ لَتَنظُرُ إِليَّ نَظَرًا مَا كُنتَ تَنظُرُهُ إِليَّ وَأَنَا بِالمدِينَةِ، فَقُلْتُ: لِتَعَجُّبِي! فَقَالَ: وَمِمَّ تَعْجَبُ؟ قَالَ: قُلتُ: لِمَا حَالَ مِنْ لَونِكَ، وَنَحَلَ مِنْ جِسمِكَ، ونَفَى مِنْ شَعَرِكَ، قَالَ: كَيفَ لَو رَأَيتَنِي بَعدَ ثَلَاثَةٍ في قَبرِي، وَقَدْ سَالَتْ حَدَقَتَايَ عَلَى وَجْنَتَيَّ، وَسَالَ مِنخَرَايَ في فَمِي صَدِيدًا، كُنتَ لِي أَشَدَّ نُكْرَةً؛ حَدِّثنِي حَدِيثًا كُنتَ حَدَّثتَنِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّه بنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ: قُلتُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَرْفَعُ الحَدِيثَ إِلى رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيءٍ شَرَفًا، وَأَشْرَفُ المَجَالِسِ مَا اسْتُقبِلَ بِهِ القِبْلَةُ، لَا تُصَلُّوا خَلفَ نَائِمٍ وَلَا مُتَحَدِّثٍ، وَاقتُلُوا الحَيَّةَ وَالعَقْرَبَ، وَإِنْ كُنتُمْ في صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَستُرُوا الجُدُرَ بِالثِّيَابِ، وَمَنْ نَظَرَ في كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيرِ إِذْنِهِ فَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ، أَلَا أُنَبِّئُكُم بِشِرَارِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: «الذِي يجْلِدُ عَبْدَهُ، وَيَمنَعُ رِفْدَهُ، ويَنزِلُ وَحْدَهُ. أَفَلَا أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ الذِي يُبغِضُ النَّاسَ وَيُبغِضُونَهُ. أَفَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ الذِي لَا يَقِيلُ عَثرَةً، وَلَا يَقبَلُ مَعذِرَةً، وَلَا يَغفِرُ ذَنبًا، أَفَلَا أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ الذِي لَا يُرجَى خَيرُهُ، وَلَا يُؤمَنُ شَرُّهُ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّه، وَمَنْ أَحَبَّ أَنَّ يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ فَليَكُنْ بِمَا فِي يَدِ اللَّه أَوْثَقُ مِنْهُ بِمَا فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّه، إِنَّ عِيسَى عليه السلام قَامَ فِي قَومِهِ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَكَلَّمُوا بِالحِكمَةِ عِنْدَ الجُهَّالِ فَتَظلِمُوهَا، وَلَا تَمنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَظلِمُوهُمْ،

وَلَا تَظلِمُوا، وَلَا تُكَافِئُوا ظَالِما فَيَبطُلَ فَضْلُكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ. الأَمْرُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشْدُهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَاجتَنِبُوهُ، وَأَمْرٌ اختُلِفَ فِيهِ فَكِلُوهُ إِلَى اللَّه ﷻ».

الشرح:

هذا إسنادٌ لا يصح، بل ضعيف جدًّا.

عبد الرحمن بن قيس الضبي متروك كذبه أبو زرعة وغيره.

وشرحه مما لا يفيد كثيرًا.

وإن كان أي ضعيف وأي موضوع فيه أشياء في ظاهرها حسنة توافقها أحاديث صحيحة فالانشغال بشرح الآثار والأحاديث الصحيحة أولى من هذا، واللَّه أعلم.

* * *

[٦٧] قَالَ الإِمَامُ الزُّهْرِيُّ - إِمَامُ الأَئِمَّةِ فِي عَصْرِهِ وَعَينُ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ فِي وَقْتِهِ- : «عَلَى اللَّه البَيَانُ، وَعَلَى الرَّسُولِ البَلَاغُ، وَعَلَينَا التَّسلِيمُ».

وعَنْ بَعضِ السَّلَفِ : «قَدَمُ الإِسْلَامِ لَا يَثبُتُ إِلَّا عَلَى قَنطَرَةِ التَّسلِيمِ».

الشرح :

أما قول الزهري فقد تقدم أنه صحيح وتقدم التعليق عليه تحت الفقرة (٢٨)، والزهري إمام زمانه متوفى سنة ١٢٥هـ.

وأما ما نقله المؤلف عن السلف، فما وجدته مسندًا.

لكنه كلام رايق حسن.

وواضح في أقوالهم وسلوكهم. واللَّه الموفق.

فكلام اللَّه تعالى بيِّن في الأسماء والصفات لا يحتاج إلى تأويل، وقد بلَّغ الرسول ﷺ كما أمره ربه وقد قال: «**اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ**» كما في صحيح مسلم (٢٢١).

وقال ﷺ لأصحابه: «**وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟**».

قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ.

فَقَالَ: بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ «**اللَّهُمَّ، اشْهَدْ، اللَّهُمَّ، اشْهَدْ**».

أخرجه مسلم (١٢١٨) في حديث جابر رضي الله عنه في حجة النبي ﷺ حجة الوداع.

فكيف يَستشكل المسلم شيئًا من الوحيين بعد بيان رسول اللَّه ﷺ وإشهاده الناس على ذلك.

وإنما يستشكل أحاديثَ الصفات أهلُ البدع الذين لا يطيقون سماع آيات وأحاديث الصفات لكونها تخالف أهواءهم.

كما أخرج معمر في «الجامع» (٢٠٨٩٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥٥٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٥) بسندٍ صحيح عن طاووس عن ابن عباس قال: حدَّث رجل بحديث أبي هريرة في صفة للَّه تعالى فانتفض، قال ابن عباس: «مَا بَالُ هَؤُلَاءِ يَجِدُّونَ عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلَكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ».

وفي رواية معمر: أنه ذكر ما يلقى الخوارج عند القرآن فقال: «يُؤْمِنُونَ عِنْدَ مُحْكَمِهِ وَيَهْلَكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ».

والمعنى: يهتمون لفهم المحكم، أما المتشابه فلا يهتمون لفهم المعاني الصحيحة المطلوبة كما فهمها السلف فيؤمنون بها مع التنزيه فيلتبس عليهم فيضلون.

* * *

[٦٨] أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرِ بنُ خُزَيمَةَ: حَدَّثَنَا جَدِّي الإِمَامُ: حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ نَصْرٍ: ثَنَا أَبُو يَعقُوبَ الحُنَينِيُّ: ثَنَا كَثِيرُ بنُ عَبْدِ اللَّه المُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّه، وَمَنِ الغُرَبَاءُ؟ قَالَ: الذِينَ يُحيُونَ سُنَّتِي مِنْ بَعْدِي، ويُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللَّه».

الشرح:

حديث ضعيف منكر.

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٥٢، ١٠٥٣) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٩٠٢) من طريق كثير بن عبد اللَّه المزني عن أبيه عن جده قال: قال رسول اللَّه ﷺ... فذكره.

لكن صح أن النبي ﷺ قال: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»، أخرجه البخاري (١٨٧٦) ومسلم (١٤٥).

وقد روي عن عدد من الصحابة ذكرهم ابن رجب الحنبلي في رسالة بعنوان «كشف الكربة في وصف أهل الغربة».

وقد ورد في تفسير الغرباء ألفاظ: «النُّزَّاع من القبائل» و«الَّذِينَ يصلحون إذا فسد الناس» و«لا يمارون في دين اللَّه ولا يكفرون أحدًا من أهل التوحيد بذنب» و«الذين يحيون سنتي ويعلِّمونها عباد اللَّه»، و«يصلحون ما أفسد الناس»، و«الفرارون بدينهم»، و«الذين يمسكون بكتاب اللَّه حين يُترك، ويعملون بالسنة حين تطفو» و«قوم يصلحون حين يفسد الناس».

ومع أنه لا يصح أي سند في تفسير أي من هذه الزيادات إلا أن المعاني مستقيمة -في جملتها-، ويصح أن يتصف بها أولئك الغرباء.

فالذي يحيي سنة رسول اللَّه ﷺ من بعده ويعلِّمها عباد اللَّه لا شك في اتصافه بما ذُكر ويكون كذلك في بعض أقواله. واللَّه الموفق.

* * *

[٦٩] أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الحَسَنِ الكَارِزِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّام يَقُولُ: «المُتَّبِعُ لِلسُّنَّةِ كَالقَابِضِ عَلَى الجَمْرِ، وَهُوَ اليَومَ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ ضَرْبِ السَّيْفِ فِي سَبِيلِ اللَّه».

الشرح:

هذا الأثر إسناده قوي، وأبو الحسن هذا هو محمد بن محمد بن الحسن الكارزي أبو الحسن المعدل سمع كتابي «الأموال» و«غريب الحديث» لأبي عبيد من علي بن عبد العزيز، قال ابن عساكر: رحل وسمع بدمشق مجاهر بن محمد بن أحمد، وذكر في الرواة عنه جماعة، وله ترجمة حسنة هناك. راجع ترجمته في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٥٠٢٢) و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٨٤١) و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» (٣/ ٢١٤).

وقد أخرج الأثر الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٤/ ٣٩٢) من طريق أبي الحسن الكارزي.

وعُدَّ هذا القول من أبي عبيد حكمة يقوله القاسم بن سلام المتوفى (٢٢٤) وهو من الآخذين عن تبع الأتباع.

فكيف لو أدرك زماننا بعد أحد عشر قرنًا من الزمان، ورسول اللَّه ﷺ يقول: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ» أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

ووجه قوله أن المرء في زمن الفتن يحتاج إلى مجاهدة النفس ليكون على السنة كما أن المجاهد يحتاج إلى بذل ومجاهدة نفس حتى يقبل على

ما فيه إزهاق روحه وإنهاء دنياه فيقتل، وتتزوج الزوجة ربما على فراشه، ويقسم المال، ونظرًا لأن مجاهدة النفس للقيام بالسنة يحتاج إلى عُدَّة أعظم وأكثر من عدة المجاهد.

فعدة المجاهد يُحصِّلُها الكثير من الناس بخلاف عُدَّة المتبع للسنة لكونهم لا يجدون على الحق أعوانًا في كثير من الأزمان.

ولذلك يقول رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ**».

وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد اللَّه البجلي رضي الله عنه.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**الْعِبَادَةُ فِي الْهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**».

أخرجه مسلم (٢٩٤٨) من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه.

فمن أجل ذلك قال أبو عبيد القاسم بن سلام ما قال ليحث على التمسك بالسنة لاسيما في زمن الإعراض عنها.

فإن اللَّه تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ويقول: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، ويقول: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، والإصلاح بين الناس وبين اللَّه أولى، والناس يهلكون إذا كثر الخبث، ولا يكثر الخبث مادام في الناس المصلحون.

والمقصود: أن أبا عبيد إنما قال ذلك لأن المتبع للسنة يحتاج إلى مجاهدة نفس وتخطي عقبات الشكوك والتلبيس والتشويش الذي يُحدِثه أهلُ الأهواء ويلقون زبالة أفكارهم على المرء ليثنوه عما هو مستمسك به.

والمتبع للسنة في أيامنا يحتاج أضعاف أضعاف ما يحتاجه المتبع للسنة في زمن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، واللَّه المستعان، وقانا اللَّه من الفتن.

* * *

[٧٠] وَرُوِيَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّه ابنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ مَنْ عَلِمَ شَيئًا فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعلَمْ فَلْيَقُلْ: اللَّه أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ العِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعلَمُ: اللَّه أَعْلَمُ. قَالَ اللَّه ﷻ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]»

الشرح:

أخرجه البخاري (٤٧٧٤) ومسلم (٢٧٩٨).

وسياقه بلفظه:

«عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يُحَدِّثُ فِي كِنْدَةَ، فَقَالَ: يَجِيءُ دُخَانٌ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَأْخُذُ بِأَسْمَاعِ المُنَافِقِينَ وَأَبْصَارِهِمْ، يَأْخُذُ المُؤْمِنَ كَهَيْئَةِ الزُّكَامِ، فَفَزِعْنَا، فَأَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، وَكَانَ مُتَّكِئًا فَغَضِبَ فَجَلَسَ، فَقَالَ:

مَنْ عَلِمَ فَلْيَقُلْ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلِ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ العِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: لَا أَعْلَمُ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]» . . . الحديث.

ومعنى ﴿ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ الذين يقومون بالعمل تصنعًا ورياءً وبغير رغبة، فالقول لما لا يعلم نوع من التكلف المنهي عنه.

ومراد المؤلف الصابوني من إيراد كلام ابن مسعود: النهي عن التكلف والأمر بالتسليم لما جاء عن اللَّه وعن رسوله في أبواب الصفات من غير تحريف ولا تأويل.

وهذا من ابن مسعود تأديب للقائل في تفسير كتاب اللَّه بما لا علم عنده به، وكأنه يرشد الدعاة والمعلمين والمربين إلى أن من العلم الذي يتعلمه

المرء أن يتعلم أن لا يقفو ما لا علم له به، ويردَّ كل ما لم يعلمه إلى عالمه، ويسأل أهل الذكر، وأما الأدلة الحاثة على عدم القول في الدين بغير علم فكثيرة.

منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال عيسى ﷺ: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]. والملائكة قالوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

ولما سئل رسول اللَّه ﷺ عن الروح سكت، فلما انجلى عنه قال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

أخرجه البخاري (١٢٥)، ومسلم (١٧٩٤).

وكثيرًا ما كان يُسأل الصحابة عن أشياء فيقول الواحد منهم: «لا أدري» ويأمر بسؤال غيره.

وقد بسطت هذا المبحث في كتابي «طالب العلم حقوقه وآدابه» فأغنى عن إعادته هنا.

وقد قال أنس رضي الله عنه: «كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَالَ: «نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ» أخرجه البخاري (٧٢٩٣).

فقد ذم المؤلفُ أولئك المتكلفين الذين يقفون ما ليس لهم به علم فيتكلمون في آيات وأحاديث الصفات فيؤولونها على غير مرادها اعتداءً وتكلُّفًا.

فإياك -بارك اللَّه فيك- والتكلف ، فكم يورِّط التكلُّف صاحبه ويحمله على القول بغير علم، وهذا يجر إلى مفاسد قد يروح ضحيتها أقوام فقد تعيش المرأة مع زوجها في الحرام، أو يفرق بينهما فتشرد الأولاد لفتوى خاطئة بتكلُّف من صاحبها الذي لم يكن لديه علم . . . وهكذا فالتكلف منه ضرر بالغ، عَدُّه وذِكرُ أسبابِه وعلاجِه وأمثلتِه ونهيِ السلف عنه يحتاج إلى مؤلَّفٍ، وما أوردنا هاهنا كفاية -إن شاء اللَّه- إذ المقام لا يحتمل أكثر. واللَّه الموفق، فأسأله التوفيق.

وقد حكى الذهبي في «السير» (٨/ ١٠٨) عن ابن وهب قال: «لو شئت أن أملأ ألواحي من قول مالك: «لا أدري» لفعلتُ».

* * *

[٧١] عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ قَالَ: دَخَلتُ عَلَى عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، فَجَعَلتُ أَنظُرُ إِلَيهِ نَظَرًا شَدِيدًا، فَقَالَ: إِنَّكَ لَتَنظُرُ إِلَيَّ نَظَرًا مَا كُنتَ تَنظُرُهُ إِلَيَّ وَأَنَا بِالمدِينَةِ، فَقُلْتُ: لِتَعَجُّبِي!

فَقَالَ: وَمِمَّ تَعْجَبُ؟ قَالَ: قُلتُ: لِمَا حَالَ مِنْ لَونِكَ، وَنَحَلَ مِنْ جِسمِكَ، ونَفَى مِنْ شَعَرِكَ.

قَالَ: كَيفَ لَو رَأَيتَنِي بَعدَ ثَلَاثَةٍ في قَبرِي، وَقَدْ سَالَتْ حَدَقَتَايَ عَلَى وَجْنَتَيَّ، وَسَالَ مِنخَرَايَ في فَمِي صَدِيدًا، كُنتَ لِي أَشَدَّ نُكْرَةً؛ حَدِّثنِي حَدِيثًا كُنتَ حَدَّثتَنِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّه بنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ: قُلتُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّه بنُ عَبَّاسٍ ﷺ يَرْفَعُ الحَدِيثَ إِلى رَسُولِ اللَّه ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيءٍ شَرَفًا، وَأَشْرَفُ المَجَالِسِ مَا اسْتُقبِلَ بِهِ القِبْلَةُ، لَا تُصَلُّوا خَلفَ نَائِمٍ وَلَا مُحْدِثٍ، وَاقتُلُوا الحَيَّةَ وَالعَقْرَبَ، وَإِنْ كُنتُمْ في صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَستُرُوا الجُدُرَ بِالثِّيَابِ، وَمَنْ نَظَرَ في كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيرِ إِذْنِهِ فَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ.

أَلَا أُنَبِّئُكُم بِشِرَارِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّه.

قَالَ: الذِي يجْلِدُ عَبْدَهُ، وَيَمنَعُ رِفْدَهُ، ويَنزِلُ وَحْدَهُ.

أَفَلَا أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ الذِي يُبغِضُ النَّاسَ وَيُبغِضُونَهُ.

أَفَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟ الذِي لَا يَقِيلُ عَثرَةً، وَلَا يَقبَلُ مَعذِرَةً، وَلَا يَغفِرُ ذَنبًا.

أَفَلَا أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ؟

الذِي لَا يُرجَى خَيرُهُ، وَلَا يُؤمَنُ شَرُّهُ.

مَنْ أحبَّ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّه، وَمَنْ أَحَبَّ أَنَّ يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ فَلْيَكُنْ بِمَا فِي يَدِ اللَّه أَوْثَقُ مِنْهُ بِمَا فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَمَنْ أحَبَّ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّه.

إِنَّ عِيسَى عليه السلام قَامَ فِي قَوْمِهِ فَقَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَكَلَّمُوا بِالحِكمَةِ عِنْدَ الجُهَّالِ فَتَظلِمُوهَا، وَلَا تَمنَعُوهَا أَهْلَهَا فَتَظلِمُوهُمْ، وَلَا تَظلِمُوا، وَلَا تُكَافِئُوا ظَالِما فَيَبطُلَ فَضْلُكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ. الأَمْرُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرٌ بَيِّنٌ رُشْدُهُ فَاتَّبِعُوهُ، وَأَمْرٌ بَيِّنٌ غَيُّهُ فَاجتَنِبُوهُ، وَأَمْرٌ اختُلِفَ فِيهِ فَكِلُوهُ إِلَى اللَّه عز وجل».

الشرح:

أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٦٧٥) والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٤٠).

والبيهقي في الكبرى (٢/ ٣٩٦) مختصرًا من طريق هشام بن زياد أبو المقدام عن محمد بن كعب القرظي عن عمر بن عبد العزيز به.

وقال: «هشام بن زياد أبو المقدام عن محمد بن كعب وهو متروك.

وقال ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٨): «ذكر البيان على توهين خبر محمد بن كعب: «لَا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ وَلَا الْمُتَحَدِّثِ» ولم يرو ذلك الخبر أحد يجوز الاحتجاج بخبره».

وله طريق عند أبي داود (٦٩٤) مختصرًا بإسنادٍ فيه انقطاع وجهالة.

وحكى الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٩٦) عن الخطابي قال:

«وهذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ، وبسط القول فيه وقد صح أن رسول اللَّه ﷺ صلى وعائشة رضي الله عنها نائمة معترضة بينه وبين القبلة».

وقال أبو داود عقب إخراجه برقم (١٤٨٥) أيضًا مختصرًا: «روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب، كلها واهية».

وقال العقيلي في «الضعفاء» عقب إخراجه: «ليس لهذا الحديث طريق يثبت» اهـ.

قلت (محمد): ومما يدل على نكارة لفظة النهي عن الصلاة خلف النائم -وهو ما أشار إليه الخطابي قبل- ما رواه البخاري (٣١٢) ومسلم (٥١٢) واللفظ لمسلم عن عائشة قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلَّهَا وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ».

وقد أخرج عبد الرزاق (٢٤٩١) والطيالسي (٢٦٧٦) والبزار (٤٩٥٢) من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق عن مجاهر عن ابن عباس عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**نُهِيتُ أَنْ أُصَلِّيَ خَلْفَ النِّيَامِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ**».

وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق فيه كلام شديد ورواية البخاري له تعليقًا ومسلم روى له متابعة.

واضطرب في الحديث، فمرة يرويه عن مجاهد مرسلًا، وأخرى عن مجاهد أو عن عكرمة عن ابن عباس به.

وقد حسنه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بشاهد له في «الإرواء» (٢/ ٩٦) عند الطبراني في «الأوسط» (٥٢٤٦) و«الكبير» (٢٠/ ٤١) عن محمد بن الفضل السقطي عن سهل بن صالح الأنطاكي عن شجاع بن الوليد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا مختصرًا، وإسناده حسن لولا أنه غير محفوظ.

فقد اختلف فيه على محمد بن عمرو فرواه شجاع بن الوليد على هذا

الوجه، وفي شجاع بعض الكلام.

فخالفه محمد -ويغلب على ظني أنه ابن عبيد بن أبي أمية وهو ثقة حافظ- فرواه عن محمد بن عمرو عن أبي أمية عن ابن عباس به.

وأبو أمية هو عبد الكريم كما هو مصرح باسمه عند أبي موسى الأصبهاني في كتابه «نزهة الحفاظ» (ص٨٩).

رواه من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي عنه عن محمد بن عمرو عن عبد الكريم عن ابن عباس.

فهذه متابعة قوية تؤيد أن المحفوظ هو رواية السند الذي فيه عبد الكريم وهو غير ثابت لحال عبد الكريم.

إلا أن ابن أبي شيبة (٢/ ٦١) روى الحديث عن وكيع عن سفيان عن عبد الكريم أبي أمية عن مجاهد: «أن النبي ﷺ نهى أن نصلي خلف النوَّام والمتحدثين» هكذا مرسلًا، فلعل المحفوظ من الخلاف على عبد الكريم هو المرسل، وهو ضعيف على أي حال.

فالحديث بجملته لا يصح كما قال غير واحدٍ من أهل اعلم.

وقد قال ابن المنذر في «الأوسط» (٧/ ٣٧٢) بعد سياق بعضها: «كلها أخبار واهية».

وأشار إلى الإعلال كغيره بالوارد عن عائشة من أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل وهي معترضة، وقال المزي في «التحفة» (٥/ ٢٣٤): «روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية».

ولو صح فإما يحمل على أن النهي للكراهة أو مكان حجرة النبي ﷺ كان ضيقًا وثم توجيه وعليه تعقُّب.

وبالجملة: فيه فقرات منكرة. واللَّه الموفق.

وثم بعض المقاطع يمكن أن يكون لمعناها شواهد مثل قوله في الحديث: «وَلَا تَسْتُرُوا الْجُدُرَ بِالثِّيَابِ».

يشهد لها قوله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحَجَارَةَ وَالطِّينَ**».

وقد تناولت المتعلق بحكم كسوة الجدر في كتابي «تدبير الأبنية والعمران في ضوء الشريعة الإسلامية» فمن رامه فليرجع إليه، فأغنى عن إعادة المبحث الطويل هنا.

فإن قال قائل: لِمَ أدخل الأئمة مثل هذه الآثار المشتملة على الرقائق والفقه في كتب العقائد؟

فالجواب:

لأنها تتعلق بالسلوك والطرق المنهجية الثابتة عن أهل السنة والجماعة.

ثم إن السلف -رحمهم الله- يرون أن مسألة السلوك والآداب وأساليب التعامل مع الناس ومع الآخرين في الأمور من مناهج الدين بصرف النظر عن جزئياتها التي يُختلف عليها، فقواعد الآداب من مناهج الدين، وقواعد السلوك من مناهج الدين، وقواعد التعامل مع الآخرين، والتعامل مع الأشياء، والتعامل مع المتغيرات ومع الأحداث كلها من مناهج الدين.

وجانب أسس الأخلاق -وهو أهم هذه الأمور- أيضًا من مناهج الدين، فلذلك كانوا يورِدون بعض هذه الأشياء على سبيل الاستشهاد بما ترجع إليه أصولها.

ولذلك ورد في آخر أثر عمر بن عبد العزيز، وما أورده له أيضًا زائره - وهو محمد بن كعب القرظي- بعض القضايا المنهجية التي فيها إشارة إلى ما ذكرته، أفاد نحوه الشيخ ناصر العقل في شرحه للكتاب.

واللَّه الموفق.

والحاصل: أن ما ذكروه في كتب العقائد مما يتعلق بالرقائق إنما لكونه منهجًا، ومنهج الأنبياء إجمالًا لا يختلف وما في كتبهم العقدية من المسائل الفقهية، إنما لأن أهل البدع خالفوها فصارت علمًا على أهل السنة. واللَّه الموفق.

* * *

[٧٢] وَيُؤمِنُ أَهْلُ الدِّينِ وَالسُّنَّةِ بِالبَعْثِ بَعدَ المَوْتِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَبِكُلِّ مَا أَخْبَرَ اللَّه سُبحَانَهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ مِنْ أَهْوَالِ ذَلِكَ اليَوْمِ الحَقِّ، وَاخْتِلَافِ أَحْوَالِ العِبَادِ فِيهِ وَالخَلْقِ، فِيمَا يَرَوْنَهُ وَيَلْقَوْنَهُ هُنَالِكَ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ الهَائِلِ: مِنْ أَخْذِ الكُتُبِ بِالأَيْمَانِ والشَّمَائِلِ، وَالإِجَابَةِ عَنِ المَسَائِلِ، إِلَى سَائِرِ الزَّلَازِلِ وَالبَلَابِلِ المَوْعُودَةِ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ العَظِيمِ، وَالمَقَامِ الهَائِلِ مِنَ الصِّرَاطِ وَالمِيزَانِ، وَنَشْرِ الصُّحُفِ الَّتِي فِيهَا مَثَاقِيلُ الذَّرِّ مِنَ الخَيْرِ وَالشَّرِّ وَغَيْرِهَا.

الشرح:

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر اعتقاد المسلمين الذين يلزمهم بنسبتهم إلى الإسلام والسنة، أنهم يؤمنون بالبعث بعد الموت خلقًا جديدًا، ثم يحشرون إلى الحساب يوم القيامة، ينفخ في الصور نفخة واحدة فإذا هم من الأجداث إلى ربهم قيام ينظرون.

ثم أجمل المؤلف إجمالًا بالإيمان بما في هذا اليوم من أهوال هي حقٌّ ذكرها اللَّه في كتابه ونبيه ﷺ في سنته.

أهوال تذهل كل مرضعة عما أرضعتْ وتضع فيها كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب اللَّه شديد.

وفي ذلك اليوم مرورٌ على الصراط، فمنهم ناجٍ مسلَّم، وناج مخدوش، ومكدوس في نار جهنم، حتى يمر آخرهم يُسحب سحبًا على الصراط، فالجسر ضحض مزلة، فيه خطاطيف وكلاليب وحسك كالتي تكون بنجد فيها شويكة يقال لها: السعدان، فيمر المؤمنون كطرف العين

وكالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب.

والنبي ﷺ قائم على الصراط يقول: «سَلِّمْ سَلِّم».

فناس يزاد بهم عن حوض محمد ﷺ أولئك الذين أحدثوا بعد رسول اللَّه ﷺ أو ارتدوا القهقرى من بعده، وحادوا عن طريقه ﷺ، والذين صدَّقوا الأئمة في كذبهم وأعانوهم على ظلمهم.

وفي هذا اليوم تنشر الصحف فمِن آخذٍ كتابه بيمينه ومِن آخذ بشماله، فالأول يقول: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] فرح مسرور لعيشته الراضية.

والثاني يقول: ﴿يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٥ - ٢٧] (ياليتها كانت الموتة الأخيرة، وما كان بعدها بعث) ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩].

ثم ينادى على من لا يعصون اللَّه ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠ - ٣٢].

جزاءً له لكونه ﴿كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٣٣] ولا يحض على طعام المسكين، فيا ويله يا ويله ليس له طعام إلا من غسلين ولا حميم له يحميه أو يرفق به أو يواسيه... عياذًا باللَّه من عذابك عياذًا، في القبر وفي الآخرة، اللهم أدخلنا الجنة بلا مناقشة حساب ولا سابقة عذاب.

من يتخيل يوم تزلزل الأرض جميع زلازلها وبراكينها وتخرج ما في أثقالها.

فالأرض قد بُدِّلت والسماء غُيِّرت وتشقَّقت ووقعت النجوم على

الأرض وتناثرت وانكدرت، وكورت الشمس والقمر، ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] تمر وتجري كالقطن المنفوش.

وجيء بجهنم لها سبعون ألف زمام على كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها.

﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٣ - ٢٤]، ﴿وَيَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، ﴿لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٨، ٢٩].

ماذا وكل إنسان ألزمه اللَّهُ طائره في عنقه كتابًا يلقاه منشورًا، فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمر مثقال ذرة شرًّا يره.

فاللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك وبمخافتك من عقوبتك، ونعوذ بك منك لا نحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، رحماك وعفوك الذي عفوت به عمن يخطئون بالليل والنهار، فإنك تغفر الذنوب جميعًا.

والإمام الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد الإيمان بهذه الأشياء ليبين منهج السلف وأصحاب الحديث في ذلك خلاف مذاهب أهل الأهواء الذين يؤوِّلون هذه الأشياء على غير حقيقتها أو ينكرون بعضها.

وقد أمر اللَّه تعالى نبيه ﷺ أن يقسم على البعث والساعة في مواطن:

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣].

وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣].

وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧].

كل الإنسان يذوب إلا عجب الذنب وهو عظم في أسفل الظهر يركب منه الإنسان يوم البعث لا يذوب ويتآكل كما في صحيح البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**لَيْسَ مِنَ الإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الخَلْقُ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

وإن كان بعض الناس لا تأكلهم الأرض تمامًا كالأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- وبعض الشهداء تبقى أجسادهم لا تأكلها الأرض لمدة طويلة كما حصل كعبد اللَّه بن حرام الأنصاري، فقد أخرجه ولده بعد دفنه بستة أشهر لم يتغير إلا هنيهة في أذنه.

وفي هذا رد على الضُّلَّال الذين من الفلاسفة والدهريين.

* * *

[٧٣] وَيُؤمِنُ أَهْلُ الدِّينِ وَالسُّنَّةِ بِشَفَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ لِمُذْنِبِي أَهْلِ التَّوْحِيدِ، وَمُرْتَكِبِي الكَبَائِرِ، كَمَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ.

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بنُ حَمدُونَ: أَنْبَأَ أَبُو حَامِدِ بنُ الشَّرْقِيِّ: ثَنَا أَحمَدُ بنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ: ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».

الشرح:

قوله: «ويؤمن أهل الدين والسنة... إلخ»:

هذا معتقد أهل السنة والجماعة.

ثم استدل المؤلف بقوله ﷺ: «**شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**».

ورواه بإسناده وهو حديث صحيح خرجته في «الفوائد النيرة» (٧٩١) وقد صححه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» على شرط الشيخين. وله شواهد ذكرتها في الموطن المشار إليه آنفًا.

وأما إسناد المؤلف وإن كان فيه ضعف من قِبَل رواية معمر عن ثابت فهذا لا يضر بصحة المتن؛ لكونه قد رُوِي من طرق أخرى. واللَّه الموفق.

ثم روى أسانيد أخرى ذكرها تدل على إثبات الشفاعة وقد تعرضت لجملة من هذه الأحاديث وذكرت أنواع الشفاعات في كتابي «التوضيحات الجلية». واللَّه الموفق.

فيخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة خردل من إيمان كما في «صحيح البخاري» (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

وقول المؤلف بالشفاعة لمذنبي أهل التوحيد ومرتكبي الكبائر، هل

يقصد المغايرة بين من يرتكب الكبائر وبين المذنبين، أم أنه عطف الخاص على العام؟

لأن الذنوب كلها سواء كانت كبائر أو صغائر من تاب منها تاب اللَّه عليه، ومن مات بغير توبة فإنه في المشيئة ما دامت الذنوب دون الشرك، الأمر محتمل لهذا وذاك.

ثم إن في تحديد عد الكبائر نزاع ذكرناه في غير هذا الموطن. واللَّه الموفق.

* * *

[٧٤] وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ زَاهِرُ بنُ أَحمَدَ: أَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُسَيَّبِ الأَرْغِيَانِيُّ: ثَنَا الحَسَن بنُ عَرَفَةَ: ثَنَا عَبْدُ السَّلَام بنُ حَرْبٍ المُلَائِيُّ، عَنْ زِيَادِ بنِ خَيْثَمَةَ، عَنْ نُعمَانَ بْنِ قُرَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «خُيِّرتُ بَينَ الشَّفَاعَةِ، وَبَينَ أَنْ يَدْخُلَ شَطْرُ أُمَّتِي الجَنَّةَ، فَاخْتَرتُ الشَّفَاعَةَ؛ لِأَنَّها أَعَمُّ وَأَكْفَى، أَتَرَوْنَها لِلمُؤمِنِينَ المُتَّقِينَ؟ لَا، وَلَكِنَّهَا لِلمُذْنِبِينَ المُتَلَوِّثِينَ الخَطَّائِينَ».

الشرح:

هذا الإسناد فيه نعمان بن قراد وهو مجهول.

وأما المتن فصحيح خرجته في «الفوائد النيرة» (٧٩٥)، وهو صحيح لشواهده، وهو صريح في إثبات الشفاعة لعصاة الموحدين.

وهو حجة قوية ملزمة على الخوارج والمعتزلة الذين يكفرون بالمعاصي، فلو كان الناس يكفرون بمجرد التلوث بالمعاصي ما أدركتهم شفاعة نبينا ﷺ إذ أن الكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

وفيه عظم رحمته ﷺ ورأفته وشفقته بالأمة، حيث اختار لهم ما يكون أعظم لهم وقد قال اللَّه تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وفي الحديث بيان لعظم مكانته ﷺ حيث يخير بين أمرين لأمته ﷺ، وقد خير في المعراج بين الخمر واللبن، فاختار اللبن، فأصاب ﷺ الفطرة، ولو اختار الخمر لغوت الأمة، كما في «صحيح البخاري» (٣٣٩٤) ومسلم (١٦٨).

وفيه منقبة لهذه الأمة حيث رجا ﷺ أن يكون أكثر من نصف الأمة في الجنة.

بل ورد في حديث ابن مسعود عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**أَهْلُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِشْرُونَ وَمِائَةُ صَفٍّ أَنْتُمْ مِنْهَا ثَمَانُونَ صَفًّا**». أخرجه أحمد (١/ ٤٥٣) وغيره وهو حديث صحيح لشواهده التي بينتها في «الفوائد النيرة» برقم (٨٨٤)، فالحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات.

* * *

[٧٥] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ: أَنَا أَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ: ثَنَا قُتَيْبَةُ ابنُ سَعِيدٍ: ثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ عَمْرِو بنِ أَبِي عَمْرٍو.

ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرِ بنِ خُزَيمَةَ: أَنَا جَدِّي الإِمَامُ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ: ثَنَا عَلِيُّ بنُ حُجْرٍ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ جَعفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ أَلَّا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَى مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ، إِنَّ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه خَالِصًا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ».

الشرح:

هذا الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» برقم (٩٩) بنحو من ألفاظه، وفيه من الفوائد:

بيان عظم كلمة التوحيد «لا إله إلا اللَّه»، وأن قولها بإخلاص من موجبات شفاعة رسول اللَّه ﷺ.

وفيه منقبة لأبي هريرة من وجوه:

الأول: حرصه على العلم.

الثاني: أن رسول اللَّه ﷺ قد شهد له بذلك في قوله: «لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلَ مِنْكَ».

ثالثًا: أن أبا هريرة من أعظم الناس حرصًا على العلم وعلى الخصائص، يسأل النبي ﷺ عنها وحُقَّ له أن يلقب بحافظ الصحابة.

وقد جاء هذا صريحًا عنه قال: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ». أخرجه البخاري (١١٣).

وسبب حصول ذلك له أنه كان يتبع النبي ﷺ على شبع بطنه، وكان إخوانه من الأنصار يشغلهم الصفق بالأسواق.

والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أورد هذا الحديث ليستدل به على إثبات الشفاعة لنبينا ﷺ، وثَمَّ أدلة أخرى تثبت الشفاعات للمؤمنين والشهداء والصالحين، بينت ذلك وتكلمت عليه في غير هذا الموطن، فأغنى عن إعادته. واللَّه الموفق.

* * *

[٧٦] وَيُؤمِنُونَ بِالحَوْضِ وَالكَوْثَرِ، وَإِدْخَالِ فَرِيقٍ مِنَ المُوَحِّدِينَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسَابٍ، وَمُحَاسَبَةِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ حِسَابًا يَسِيرًا، وَإِدْخَالِهِمُ الجَنَّةَ، بِغَيرِ سُوءٍ يَمَسُّهُمْ، وَعَذَابٍ يَلْحَقُهُمْ، وَإِدْخَالِ فَرِيقٍ مِنْ مُذْنِبِيهِمُ النَّارَ، ثُمَّ إِعْتَاقِهِمْ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا، وَإِلحَاقِهِمْ بِإِخْوَانِهِمُ الذِينَ سَبَقُوهُمْ إِلَى الجَنَّةِ، وَيعَلَمُونَ حَقًّا يَقِينًا أَنَّ مُذْنِبِي المُوَحِّدِينَ لَا يَخْلُدُونَ فِي النَّارِ، وَلَا يُترَكُونَ فِيهَا أَبَدًا.

فَأَمَّا الكُفَّارُ فَإِنَّهُمْ يَخلُدُونَ فِيهَا وَلَا يَخرُجُونَ مِنْهَا أَبَدًا، وَلَا يُستَعْتَبُونَ، وَلَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ، وَهُمْ فِيهِ مُبلِسُونَ، وَلَا يَترُكُ اللَّه فِيهَا مِنْ عُصَاةِ أَهْلِ الإِيمَانِ أَحَدًا.

الشرح:

الحوض ثابت لنبينا ﷺ، نهر الكوثر من الجنة ماؤه أحلى من العسل وأبيض من اللبن، هذا منهج السلف وأصحاب الحديث.

من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا.

يسقي النبي ﷺ الوارد عليه من أمته من أهل التوحيد سوى الذين أحدثوا بعده ﷺ.

ثم بعد ذلك فريق في الجنة وفريق في السعير.

ومن الموحدين من يدخل النار ينقون من الذنوب، ثم يخرجون فيلقون في نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل صفراء ملتوية.

فأما الكفار فإنهم يخلَّدون في النار لا يخرجون منها أبدًا، فما هم منها بمخرجين.

كما قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**». أخرجه مسلم (١٨٥).

وأنبه إلى أن قوله ﷺ حينما ذكر الذين يردون عليه الحوض وأنهم يختلجون منه فيقول: «**رَبِّ أَصْحَابِي أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**».

لا ينفع الروافض -قاتلهم اللَّه- الاستدلال به على ضلال الصحابة وإحداثهم في الدين، وردتهم بعد رسول اللَّه ﷺ.

فقد استدلوا -قبحهم الله- بقوله ﷺ فيما يقال له يومها: «**إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ الْقَهْقَرَى**».

وإنما هذا محمول على الذين ارتدوا بعد رسول اللَّه ﷺ، ويؤيده قوله ﷺ: في رواية ابن عباس عن رسول اللَّه ﷺ: «...**فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ**» أخرجه البخاري (٤٦٢٥) عن ابن عباس ومسلم (٢٣٠٤) عن أنس، بل يستدل به على عدم ورود الروافض الحوض لكونهم أحدثوا بعد رسول اللَّه ﷺ ما ليس من الدين.

قال البغوي في «شرح السنة» (١٥/ ١٢٤): «وقوله: «**أُصَيْحَابِي**» إنما صغر ليدل على قلة عددهم» اهـ.

وقد حكى البخاري عقب حديث (٣٤٤٧) عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِي قال: «ذُكِرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ قَبِيصَةَ، قَالَ: هُمُ المُرْتَدُّونَ

الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكرٍ» اهـ.

وقد روى هذا التعليق الإسماعيلي من طريق قبيصة بن عقبة عن سفيان عن المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. . . ذكره ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٩/ ٥٧١) وفي رواية قبيصة عن سفيان كلام.

والمقصود: أن هؤلاء ربما كانوا من الأعراب الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم. واللَّه أعلم.

والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يشير في كلامه إلى تقسيم الناس، وحقيقة هذا التقسيم ثلاثة:

قسم يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فهم الذين لا يكتوون ولا يتطيرون ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون، كما جاء في الحديث المروي في الصحيحين وغيرهما.

وقسم يحاسب حسابًا يسيرًا، وهم الذين تعرض أعمالهم.

وإليه الإشارة بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ**» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧- ٨] قَالَ: «**ذَاكَ العَرْضُ يُعْرَضُونَ وَمَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ هَلَكَ**»، وهو في الصحيح وغيره.

وقسم ثالث: وهم عصاة الموحدين يعذبون، حتى إذا نقوا وهذبوا أُذن لهم في الخروج من النار بشفاعة الشافعين، فيعتقون لا يخلدون كما تدل عليه أحاديث الشفاعة.

أما القسم الرابع: فهم الكفار الذين لا تنفعهم شفاعة الشافعين وما هم بخارجين من النار كما دلت على ذلك آيات الكتاب الكريم، ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، كذلك جزاء كل كفور لا يغفر اللَّه لهم ولا يقبل منهم صرفًا ولا عدلًا، ولا تنفعهم شفاعة الشافعين.

* * *

[٧٧] وَيَشْهَدُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ المُؤمِنِينَ يَرَونَ رَبَّهُم -تَبَارَكَ وتَعَالَى- يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَبصَارِهِمْ، وَيَنْظُرُونَ إِلَيهِ، عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ الصَّحِيحُ، عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ تَرَونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ».

وَالتَّشْبِيهُ فِي هَذَا الخَبَرِ وَقَعَ لِلرُّؤيَةِ بِالرُّؤيَةِ لَا لِلمَرْئِيِّ بِالمَرْئِيِّ،

وَالأَخبَارُ الوَارِدَةُ فِي الرُّؤْيةِ مُخَرَّجَةٌ في كِتَابِ «الانْتِصَارِ» بِطُرُقِهَا.

الشرح:

من معتقد أهل السنة والجماعة أن المؤمنين يرون ربهم بأبصارهم وينظرون إليه ليس في النظر غمامة ولا ضباب.

والحديث المشار إليه أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (٦٣٣) عن جرير بن عبد اللَّه البجلي رضي الله عنه قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةً - يَعْنِي البَدْرَ - فَقَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا**» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩].

ومعنى «لَا تُضَامُّونَ»: أي: لا يشتبه عليكم ولا ترتابون.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة قد ذكرتها في غير هذا الموطن. واللَّه الموفق.

وقول المؤلف: «والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي»:

لئلا يتوهم شخص تشبيه اللَّه بالقمر ليلة البدر، والمقصود بيان وضوح الرؤية للَّه تعالى، والتأكيد على ذلك كما هو مذهب السلف.

واعلم أن الرؤية ثابتة.

وأما كيفيتها فاللَّه أعلم فالبصر يختلف عن البصر اليوم كما قال تعالى: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢].

أما قول من استهوتهم الشياطين وفرَّخت في قلوبهم فباضت عقولهم زبالة الأفكار وقالوا: إن إثبات رؤية المؤمنين لربهم تنقُّص ويدل على أن اللَّه محدود متحيز.

فهو مع مصادمته للوحيين ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وقوله عن الكفار الذين هم بخلاف المؤمنين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

وقوله ﷺ: «**لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» و«**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ**» كما في الصحيح مع أن قول أولئك الضلال مصادم للشرع.

فإنه أيضًا مصادم للعقل!

فإنهم قاسوا الخالق على المخلوق في أذهانهم فقالوا ما قالوا.

لكن اللَّه ليس كمثله شيء فهو قد قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، ورسول اللَّه ﷺ أعلم به من هؤلاء الأفاكين الضُّلَّال، وقال: «**تَرَوْنَ رَبَّكُمْ**» فمن المصدَّق: من جاء بالصدق وصدق به، أم أولئك الذين قالوا على اللَّه بغير علم بل صادموا العلم والعقل والفطرة والشرع بعدما بُيِّن لهم؟!

* * *

[٧٨] وَيَشْهَدُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ الجَنَّة وَالنَّارِ مَخْلُوقَتَانِ، وَأَنَّهُمَا بَاقِيَتَانِ، لَا يَفنَيَانِ أَبَدًا، وَأَنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَا يَخرُجُونَ مِنهَا أَبَدًا، وَكَذَلِكَ أَهْلُ النَّارِ - الذِينَ هُمْ أَهْلُهَا خُلِقُوا لَهَا- لَا يَخرُجُونَ مِنهَا أَبَدًا، وَيُؤمَرُ بِالمَوْتِ فَيُذبَحُ عَلَى سُورٍ بَينَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَّ المُنَادِي يُنَادِي يَومَئِذٍ: «يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ». عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ الصَّحِيحُ عَنْ رَسُولِ اللَّه ﷺ.

الشرح:

قوله بأن الجنة والنار مخلوقتان وأنهما باقيتان لا تفنيان أبدًا وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبدًا وكذلك النار، هذا إنما يكون بعد ذبح الموت بين الجنة والنار، كما في الحديث الذي أشار إليه المؤلف.

وقد أخرجه البخاري (٤٧٣٠) ومسلم (٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ... قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ» ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۘ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]».

والخلود للكفار الخالدين في النار والعياذ باللَّه.

ففي «صحيح مسلم» (١٨٥) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ (أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ) فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا عَلَى

أَنْهَارِ الْجَنَّة ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّة أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّة تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ» فَقَالَ رَجُلٌ منَ الْقَوْمِ: كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ بِالْبَادِيةِ.

أما قول السفهاء: «إن خلق الجنة والنار قبل الحساب عبثًا» فهذا مما جنته أفهامهم المصادمة للشرع، فالنبي ﷺ أعلم بذلك منهم، وقد قال: «**رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ**» و«**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا**»، و«**نِمْتُ فَرَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَسَمِعْتُ قَارِئًا يَقْرأُ**»، وليس هذا بأول وحي الشيطان للمعتزلة ما قالوه عن الجنة والنار.

* * *

[٧٩] وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الحَدِيثِ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَمَعْرِفَةٌ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنقُصُ بِالمَعْصِيَةِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ عَليِّ بنِ الحَسَنِ بنِ شَقِيقٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّه أَحمَدَ بنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الإِيمَانِ في مَعنَى الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ ابنُ مُوسَى الأَشْيَبُ، قَالَ: ثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ: ثَنَا أَبُو جَعفَرٍ الخَطْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَيرِ بنِ حَبِيبٍ قَالَ: «الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. فَقِيلَ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَمَا نُقْصَانُهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا اللَّه فَحَمِدْنَاهُ وَسَبَّحنَاهُ، فَتِلكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلنَا وَضَيَّعْنَا وَنَسِينَا؛ فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ».

الشرح:

هذا مذهب أهل الحديث والسنة أن الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، خلافًا للمرجئة، وقد ذكرنا دلائل ذلك كله في كتابي «التوضيحات الجلية» بما يغني عن إعادته هنا.

وقوله: «وَمَعْرِفَةٌ» أي: علم، والجهمية يقولون: الإيمان المعرفة فحسب، فأراد المؤلف أن يخالفهم، لا تكفي المعرفة وحدها، بل لابد مع المعرفة من القول والعمل، فإن فرعون وإبليس وأبا جهل وأضرابهم يعرفون اللَّه فهل أدخلهم ذلك في الإيمان كلازم أمر هؤلاء الجهمية؟!

ثم أورد المؤلف أقوال بعض أهل العلم بالأسانيد.

وكان حقه أن يأتي بالآيات والأحاديث وآثار السلف ثم يُردف ذلك بأقوال أهل العلم؛ ليكون ذلك أوقع في نفس القارئ، لكنه هنا ذكر صحابي وما نقله بإسنادٍ عن عمير بن حبيب قد قاله السراج في «حديثه»

(١٩٤١) قال: سمعتُ محمد بن علي بن الحسن بن شقيق به، وكذا أخرجه الطبري في «صريح السنة» (٢٨)، وأخرجه أيضًا الآجري في «الشريعة» (٢١٦) وغيره، وإسناده ثابت.

وأبو جعفر الخطمي هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري من الذين عاصروا صغار التابعين، وعمير بن حبيب صحابي، وقد صُرح بذلك في رواية السراج، ففيه: «عن عمير بن حبيب، وكانت له صحبة، وثم أدلة من كلام أصحاب النبي ﷺ وثَم أحاديث راجعها في كتابي المشار إليه آنفًا.

* * *

[٨٠] أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ بنُ أَبي إِسْحَاقَ المُزَكَّى: ثَنَا أَبي: ثَنَا أَبُو عَمْرٍو الحِيرِيُّ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى الذُّهْلِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ إِدرِيسَ المَكِّيُّ وأَحمَدُ بنُ شَدَّادٍ التِّرمِذِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا الحُمَيدِيُّ: ثَنَا يَحيَى بنُ سليم قَالَ: سَأَلْتُ عَشْرَةً مِنَ الفُقَهَاءِ عَنِ الإِيمَانِ فَقَالُوا: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلْتُ هِشَامَ بنَ حَسَّانَ فقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ ابنَ جُرَيجٍ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ المُثَنَّى بنَ الصَّبَّاحِ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ اللَّه بنِ عَمْرِو بنِ عُثمَانَ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ مُحَمَّدَ بنَ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيَّ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ فُضَيْلَ بنَ عِيَاضٍ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ نَافِعَ بنَ عُمَرَ الجُمَحِيَّ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَسَأَلتُ سُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ.

الشرح:

الأثر المشار إليه أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢٥٩) وابن بطة في «الإبانة» (١٠٩١) بإسنادٍ ثابت مختصرًا من طريق ابن جريج به.

ومراد الإمام الصابوني إثبات أن أئمة السلف على هذا القول، وأقوى من هذا النقل نقل مثل البخاري قبل الإمام الصابوني، فأخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٠٢) بإسنادٍ صححه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٧ - ط. دار المعرفة) عن محمد بن إسماعيل البخاري قال: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرَّات قرنًا بعد قرن ثم قرنًا بعد قرن أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ستة وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد

بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان منهم المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعلي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، وشهاب بن معمر.

وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي، وأبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وأبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وأبا اليمان الحكم بن نافع، ومن بعدهم عدة كثيرة.

وبمصر: يحيى بن كثير، وأبا صالح كاتب الليث بن سعد، وسعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفرج، ونعيم بن حماد.

وبمكة: عبد اللَّه بن يزيد المقرئ، والحميدي، وسليمان بن حرب قاضي مكة، وأحمد بن محمد الأزرقي.

وبالمدينة: إسماعيل بن أبي أويس، ومطرف بن عبد اللَّه، وعبد اللَّه ابن نافع الزبيري، وأحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري. . . .

فما رأيت واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء:

أن الدين قول وعمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [القيمة: ٥].

فهذا أقوى مما نقله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لكونه نقل عن كثير من قبل الصابوني، وقد ذكرت دلائل هذا المعتقد من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة في غير هذا الموطن، ولله الحمد والمنة.

وخالف في ذلك المرجئة فقالوا: الإيمان تصريف القلب.

ثم افترقوا كطبيعة أهل البدع في كل مكان وفي كل زمان إلى طوائف كثيرة أصولها أربعة طوائف:

الطائفة الأولى: المرجئة الجهمية، وهم المرجئة المحضة الذين يقولون: الإيمان مجرد معرفة الرب بالقلب، والكفر جهل الرب بالقلب، فمن عرف ربه بقلبه فهو مؤمن، ومن جهل ربه بقلبه فهو كافر. هذا قول الجهم بن صفوان، وهذا أفسد ما قيل في تعريف الإيمان.

وعلى قول الجهم يكون إبليس مؤمنًا؛ لأنه يعرف ربه بقلبه، بل أقسم بعزته، فيعرفه بصفاته أيضًا.

واليهود أيضًا على قول الجهم يكونون مؤمنين؛ لأنهم يعرفون ربهم كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وأبو طالب يكون مؤمنًا لأنه كان يعرف ربه بقلبه، فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا

لولا الملامة أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحًا بذاك مبينا

أشار إلى نحوه الشيخ الراجحي في«شرحه للكتاب» أخذ حاصله من كلام ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (٢/ ٤٦٠) فذكر نحوًا من ذلك وقال: «هذا القول أظهر فسادًا مما قبله، فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما السلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

كذا يقول الجهم: الكفر هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر

من هذا ، فيكون كافرًا بشهادته على نفسه» اهـ.

الطائفة الثانية :

الكرَّامية الذين يقولون : الإيمان الإقرار باللسان فقط .

فعند الكرامية : من نطق بالشهادتين بلسانه فهو مؤمن فإن كان مكذبًا بقلبه يكون مخلدًا في النار ، فيلزم على قولهم :

أنا المؤمن كامل الإيمان يُخَلَّد في النار ، وهذا أفسد ما قيل أيضًا .

الطائفة الثالثة :

هم المرجئة – الماتريدية والأشاعرة يقولون : الإيمان تصديق القلب فقط ، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة .

الطائفة الرابعة :

مرجئة الفقهاء : وهم أبو حنيفة وأصحابه الذين يقولون : الإيمان شيئان : إقرار باللسان ، وتصديق القلب ، أما الأعمال فليست داخلة في مسمى الإيمان وإن كانت واجبة لكن ليست من الإيمان .

فالصلاة ، والصوم والزكاة ، والحج ، بر وتقوى وهي مطلوبة .

والفرق بينهم وبين الجهمية : أن الجهمية يقولون : ليست مطلوبة . وهؤلاء يقولون : مطلوبة . . . .

ومرجئة الفقهاء : أبو حنيفة وأصحابه يقولون : من ارتكب الكبيرة عليه الوعيد ويقام عليه الحد ، ومن فعل الطاعات يمدح وله الثواب ، لكن لا يسميها إيمانًا .

أما الجهمية الأولى فيقولون : الأعمال ليست مطلوبة ، فلو فعل

الإنسان جميع الكبائر والمنكرات لا يكفر إلا إذا جهل ربه بقلبه. وهذا من أبطل الباطل.

فتكون المرجئة طوائف: الجهمية والكرامية والماتريدية والأشاعرة ومرجئة الفقهاء.

المرجئة يقولون: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهو شيء واحد بالقلب، وإيمان أهل الأرض وإيمان أهل السماء واحد، وهو التصديق، فمن صدق بقلبه فهو مؤمن ولا يزيد إيمانه ولا ينقص. وهذا من أبطل الباطل، بل إن الإيمان يزيد وينقص، فإذا فعل الإنسان الطاعات زاد الإيمان، وإذا فعل المعاصي نقص، ولهذا نقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإمام أحمد ما نقل. اهـ.

كلام الراجحي بتصرف وهو قد أخذ كلام ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية وزاده توضيحًا جزاه اللَّه خيرًا.

وقد لخص ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (٢/ ٤٦٢) الخلاف في تعريف الإيمان وذكر المذاهب في ذلك فقال:

«وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم اللَّه.

أو بالقلب واللسان دون الجوارح كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم اللَّه.

أو باللسان وحده كما تقدم ذكره عن الكرامية.

أو بالقلب وحده وهو إما المعرفة كما قاله الجهم أو التصديق كما قال أبو منصور الماتريدي.

[٨١] وأَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو الحِيرِيُّ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى وَمُحَمَّدُ بنُ إِدرِيسَ، قَالَ: وسَمِعْتُ الحُمَيدِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنقُصُ، فَقَالَ لَهُ أَخُوهُ إِبرَاهِيمُ بنُ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، تَقُولُ: يَنْقُصُ؟! فَقَالَ: اسْكُتْ يَا صَبِيُّ، بَلْ يَنقُصُ حَتَّى لَا يَبقَى مِنهُ شَيءٌ.

الشرح:

هذا الأثر في «أصول السنة» للحميدي.

وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٢٤٤) واللالكائي في «شرح أصول السنة» (١٧٤٥) وابن بطة في «الإبانة» (١١٥٥) من طريق الحميدي به فهو خبر صحيح عن سفيان.

ومعنى: «حتى لا يبقى منه شيء» أي: من مقتضيات الإيمان ولوازمه لا أنه يزول أصله.

وهو كقوله ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**» الذي أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

ونحو ذلك من الأحاديث.

وهذا القول عن أبي محمد سفيان بن عيينة هو أيضًا قول أهل السنة.

* * *

[٨٢] وقَالَ الوَلِيدُ بنُ مُسْلِم: سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ، ومَالِكًا، وَسَعِيدَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ، يُنكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِقرَارٌ بِلَا عَمَلٍ، وَيَقُولُونَ: لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ.

قُلْتُ: فَمَنْ كَانَتْ طَاعَاتُهُ وَحَسَنَاتُهُ أَكْثَرَ، فَإِنَّهُ أَكْمَلُ إِيمَانًا مِمَّنْ كَانَ قَلِيلَ الطَّاعَةِ كَثِيرَ المَعصِيَةِ وَالغَفْلَةِ وَالإِضَاعَةِ، فَإِنَّهُ أَنْقَصُ إِيمَانًا.

الشرح:

أخرجه الطبري في «صريح السنة» (٢٩) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٥٨٦) عن علي بن سهل الرملي ثنا الوليد بن مسلم به.

وإسناده صحيح.

وقول المؤلف: «قلت: فمن كانت طاعته وحسناته أكثر... إلخ»:

توضيح للوارد عن السلف رحمه اللَّه.

* * *

[٨٣] وسَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه الحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْر مُحَمَّدَ بنَ أَحمَدَ بنِ بَالَوَيهِ الجَلَّابَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ ابنَ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحمَدَ بنَ سَعِيدٍ الرِّبَاطِيَّ يَقُولُ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّه بنُ طَاهِرٍ: يَا أَحمَدُ، إِنَّكُمْ تُبْغِضُونَ هَؤُلَاءِ القَومَ جَهْلًا، وَأَنَا أُبْغِضُهُمْ عَنْ مَعْرِفَةٍ:

إِنَّ أَوَّلَ أَمْرِهِمْ: أَنَّهُم لَا يَرَونَ لِلسُّلطَانِ طَاعَةً.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيسَ لِلإِيمَانِ عِنْدَهُم قَدْرٌ، وَاللَّه لَا أَستَجِيزُ أَنْ أَقُولَ: إِيمَانِي كَإِيمَانِ يَحيَى بنِ يَحيَى، وَلَا كَإِيمَانِ أَحمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِيمَانُنَا كَإِيمَانِ جِبرِيلَ وَمِيكَائِيلَ!.

الشرح:

هذا خبر صحيح سنده.

محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب ثقة.

وأحمد بن سعيد الرباطي هو النيسابوري محدِّث.

وأما عبد اللَّه بن طاهر هذا فهو عبد اللَّه بن طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي الأمير، ولَّاه المأمون دمشق ومصر.

وكان جوادًا عادلًا كما حكى ذلك ابن عساكر في ترجمة له حسنه رَحِمَهُ اللَّهُ وولاه المأمون إمارة خراسان.

وكان أحد الأجواد الممدحين والسمحاء المذكورين.

وهذا الأثر أخرجه ابن عساكر في ترجمته (٢٩/ ٢١٦) بلفظه، ثم قال: «وأنا عبد اللَّه قال: سمعت محمد بن صالح بن هاني يقول: سمعت

أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة فذكره بنحوه زاد عند قوله: هؤلاء قوم يعني المرجئة.

وهو ينقض مذهب المرجئة والخوارج، الخوارج لا يرون طاعة للسلطان، والمرجئة يخرجون الأعمال من الإيمان، ولذا يقولون: إيمان المؤمنين كلهم واحد، إيمان جبريل عليه السلام كإيمان أفجر رجل في الأمة، ومذهب الخوارج معروف هو الخروج على السلطان وعدم طاعته، فما لأهل السنة لا يبغضون أهل البدع من الخوارج والمرجئة والجهمية والقدرية والروافض وغيرهم.

وهم يبدلون الملة، ويفسدون عقائد الناس فيحرفونهم عن النهج المستقيم الذي وضحه رسول اللَّه ﷺ؟!!

* * *

[٨٤] وسَمِعْتُ الحَاكِمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بنَ صَالِحِ بنِ هَانِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ شُعَيْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بنَ إِبرَاهِيمَ الحَنظَلِيَّ يَقُولُ: قَدِمَ ابنُ المُبَارَكِ الرَّيَّ، فَقَامَ إِلَيهِ رَجُلٌ مِنَ العُبَّادِ -الظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الخَوَارِجَ- فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحمَنِ، مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَزْنِي وَيَسْرِقُ وَيَشْرَبُ الخَمْرَ؟ قَالَ: لَا أُخْرِجُهُ مِنَ الإِيمَانَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحمَنِ، عَلَى كِبَرِ السِّنِّ صِرْتَ مُرْجِئًا؟![1] فَقَالَ: لَا تَقْبَلُنَا المُرْجِئَةُ، المُرْجِئَةُ تَقُولُ: حَسَنَاتُنَا مَقْبُولَةٌ، وَسَيِّئَاتُنَا مَغْفُورَةٌ، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنِّي قُبِلَتْ مِنِّي حَسَنَةٌ لَشَهِدْتُ أَنِّي في الجَنَّةِ.

الشرح:

أخرجه هذا الأثر إسحاق في مسنده عقب رقم (١٢٦٦) وفيه:

قال شيبان لابن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر ونحو هذا، أمؤمن هو؟

قال ابن المبارك: لا أخرجه من الإيمان.

فقال: على كبر السن صرت مرجئيًّا؟

فقال له ابن المبارك: يا أبا عبد اللَّه، إن المرجئة لا تقبلني، أنا أقول: الإيمان يزيد، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتُنا متقبلة، وأنا لا أعلم تُقبِّلت مني حسنة.

---

(١) اللَّه أكبر! التاريخ يعيد نفسه لكون ابن المبارك لا يكفر بالمعصية يتهمه هذا الخارجي بالإرجاء، والآن من لم يقل بالخروج على الحكام كما يذهب الخوارج يقولون عنه «مرجئًا» ولا بأس أن يُبتَرَ كلام شيخ الإسلام أو غيره ليؤيد ذلك، قبح اللَّه الهوى وأهله.

وقال غير ابن أعين قال له ابن المبارك: ما أحوجك إلى أن تأخذ سَبُّورَجَةً فتجالسَ العلماء». اهـ

وتعليل قول ابن المبارك أن المرء لا ينبغي أن يجزم لفلان بإيمان.

وهذا الرجل الخارجي المبتدع قليل الأدب كالخوارج في كل زمان بل ما تجد أهل البدع إلا في قلة أدب حتى مع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فانظرهم حينما ذهب ابن عباس يناظرهم ويخبرهم بالهدى ماذا قالوا، وهل رجعوا جميعًا؟!

وانظرهم هل استجابوا لابن عمر رضي الله عنه لما تبرأ منهم (أعني القدرية)؟

وانظرهم حينما شدد عليهم ابن عباس في القول (أعني القدرية)؟

وانظرهم لما زوروا كتبًا على عائشة، أنها كتبت إليهم تأمرهم بالخروج على عثمان وهي لا تعرف عن الكتابة شيئًا كما لم تعرف قبل بمقولة ابن سلول حتى تكلم الناس في عرضها وهي غافلة لا تدري شيئًا عن ذلك؟

وانظرهم وقد قتلوا عبادة بن قرص الصحابي وهو يذكرهم بأنه ينطق بالشهادتين اللتين عصم بها رسول اللَّه ﷺ دمه حين أتاه، وقتلوا عبد اللَّه بن خبَّاب، وأخافوا أبا سعيد الخدري، وتناوُل قلة أدبهم وأخبارهم في ذلك تسع مصنفًا يسر اللَّه به.

وقد تناولت قلة أدبهم هذه ومواقف لهم في ثنايا كتابنا «ذم أصحاب الأهواء والبدع».

فأبصرهم.

* * *

[٨٥] ثُمَّ ذَكَرَ عَنِ ابنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ هُزَيْلِ بنِ شُرَحْبِيلٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ: لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبي بَكْرٍ بِإِيمَانِ أَهْلِ الأَرْضِ لَرَجَحَ.

الشرح:

أخرجه عبد اللَّه في «زوائد الفضائل» (٦٥٣) والخلال في «السنة» (١١٣٤) وغيرهما من طريق ابن شوذب به.

وإسناده صحيح كما قال العجلوني في «كشف الخفا» (٢/ ١٩٤ رقم ٢١٣٠).

وفيه منقبة لأبي بكر من قول عمر ﷺ المحدَّث الملهم.

وتعقب ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٩/ ٨١٠) قول عمر فقال: «قول عمر ﷺ في وصف إيمان أبي بكر إنما هو من قول الرسول ﷺ لأن القائل لذلك النبي ﷺ قبل قول عمر» اهـ.

يعني أن مثل هذا عن عمر لا يقال إلا توقيفًا على وحي فمن المحتمل أن يكون سمع مثله من رسول اللَّه ﷺ.

وقد أخرجه ابن بطة (٢٤١) من حديث حيان بن أبي جبلة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أُتِيتُ بِالْمِيزَانِ فَوُضِعْتُ فِي كِفَّةٍ وَوُضِعَتْ أُمَّتِي فِي كِفَّةٍ فَرَجَحَ بِهِمْ**».

لكن في إسناده الإفريقي ضعيف وله طرق أشار العجلوني إلى التقوية بها.

وبالجملة فهذا المعنى صحيح في أبي بكر عظيم الفضائل جليل المناقب ﷺ....

وقوله: «ثم ذكر عن ابن شوذب. . . إلخ».

أي: ذكر إسحاق -وهذا في مسنده» (٣/ ٦٧١).

والمؤلف (الصابوني) يريد أن يثبت بهذا بمقولة عمر هذه أن أبا بكر رجح إيمانه أي: زاد إيمانه، وهذه الزيادة تدل على وجود نقصان للإيمان وأن هذه الزيادة لا تكون إلا بعمل ففي أثر أبي بكر زيادة وهي لا تكون إلا بعمل.

ففي هذا الأثر نَقَضَ المؤلف به مذهب المرجئة في عدم إثبات زيادة الإيمان ونقصانه، وإثبات أن العمل من الإيمان، وإلا فما سبب الزيادة التي حصلت لأبي بكر؟!

واستدلاله واضح مع أدلة لا يأتي عليها الحصر ذكرتها -وللَّه الحمد- في غير هذا الموطن.

* * *

[٨٦] سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ اللَّه بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَكَرِيَّا الشَّيْبَانِي يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحيَى بنَ مَنصُورٍ القَاضِي يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابنَ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الحُسَيْنَ بنَ حَرْبٍ -أَخَا أَحمَدَ بنَ حَرْبٍ الزَّاهِدِ- يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ دِينَ أَحمَدَ بنَ حَرْبٍ الذِي يَدِينُ اللَّه بِهِ: أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

الشرح:

هذا إسنادٌ صحيح إلى الحسين بن حرب رجاله معدلون.

والحسين بن حرب هذا شيخ ابن خزيمة.

* * *

[٨٧] وَيَعْتَقِدُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَإِنْ أَذْنَبَ ذُنُوبًا كَثِيرَةً، صَغَائِرَ كَانَتْ أَوْ كَبَائِرَ، فَإِنَّهُ لَا يَكفُرُ بِهَا، وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا غَيرَ تَائِبٍ مِنْهَا، وَمَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالإِخْلَاصِ، فَإِنَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّه ﷻ: إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَأَدْخَلَهُ الجَنَّةَ يَوْمَ القِيَامَةِ سَالِمًا غَانِمًا، غَيرَ مُبتَلًى بِالنَّارِ، وَلَا مُعَاقَبٍ عَلَى مَا ارْتَكَبَهُ مِنَ الذُّنُوبِ وَاكْتَسَبَهُ، ثُمَّ اسْتَصْحَبَهُ -إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ- مِنَ الآثَامِ وَالأَوْزَارِ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ وَعَذَّبَهُ مُدَّةً بِعَذَابِ النَّارِ، وَإِذَا عَذَّبَهُ لَمْ يُخَلِّدْهُ فِيهَا، بَلْ أَعْتَقَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنْهَا إِلَى نَعِيمِ دَارِ القَرَارِ.

الشرح:

هذا المعتقد الذي قاله هو الذي دلت عليه السنة.

فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه وكان من الذين شهدوا بدرًا مع رسول اللَّه ﷺ ومن أصحابه ليلة العقبة أخبره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «**تَعَالَوْا بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ**»...

أخرجه البخاري (٣٨٩٢) ومسلم (١٧٠٩).

وفي معنى حديث عبادة بن الصامت ما أخرجه البخاري (٢٤٤٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُّونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي**

الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نُقُّوا وَهُذِّبُوا، أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحَدُهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ وفيه ذكر الصراط بين ظهراني جهنم . . .

قال: «**وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟**»

قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «**فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرْدَلُ ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ اللَّهُ المَلَائِكَةَ: أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، قَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**».

كذا في صحيح البخاري (٨٠٦) ومسلم (١٨٢).

فهذا المعتقد الذي ذكره المؤلف من جملة هذه الأحاديث وغيرها أخذه، وهو قول أهل السنة والجماعة، مسَّكَنا اللَّهُ على معتقدهم إلى الممات.

فجعل النزاع إذًا بين أهل السنة وبين الخوارج والمعتزلة في هذا المقام فيما إذا مات صاحب الكبيرة من غير توبة لا إذا تاب فإنه إذا تاب تاب اللَّه عليه عند جميع الطوائف.

فأهل السنة يقولون: هو في المشيئة؛ لأنه لم يرتكب كفرًا، وإنما مات

ناقص الإيمان، وأما الخوارج والمعتزلة فيقولون: هو مخلد في النار؛ لأنه مات كافرًا من غير توبة.

فهذا هو محل النزاع في مثل هذه المسألة.

وما دلت عليه الأدلة السالفة وغيرها هو الصواب.

أما من كان مشركًا فتاب تاب اللَّه عليه.

وقد قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة: ٧٣، ٧٤].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

* * *

[٨٨] قوله: وَكَانَ شَيْخُنَا سَهْلُ بنُ مُحَمَّدٍ الصُّعْلُوكِي: يَقُولُ: المُؤْمِنُ المُذْنِبُ وَإِنْ عُذِّبَ بِالنَّارِ، فَإِنَّهُ لَا يُلْقَى فِيهَا إِلْقَاءَ الكُفَّارِ، وَلَا يَبْقَى فِيهَا بَقَاءَ الكُفَّارِ، وَلَا يَشْقَى فِيهَا شَقَاءَ الكُفَّارِ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ الكَافِرَ يُسْحَبُ عَلَى وَجْهِهِ إِلَى النَّارِ، وَيُلْقَى فِيهَا مَنْكُوسًا فِي السَّلَاسِلِ وَالأَغْلَالِ وَالأَنْكَالِ الثِّقَالِ، وَالمُؤمِنُ المُذْنِبُ إِذَا ابتُلِيَ بِالنَّارِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ كَمَا يَدْخُلُ المُجْرِمُ فِي الدُّنْيَا السِّجْنَ عَلَى الرِّجْلِ، مِنْ غَيرِ إِلْقَاءٍ وَتَنْكِيسٍ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يُلقَى فِي النَّارِ إِلقَاءَ الكُفَّارِ»: أَنَّ الكَافِرَ يُحَرَّقُ بَدَنُهُ كُلُّهُ، وَكُلَّمَا نَضِجَ جِلْدُهُ بُدِّلَ جِلْدًا غَيْرَهُ؛ لِيَذُوقَ العَذَابَ، كَمَا بَيَّنَهُ اللَّه فِي كِتَابِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ﴾ [النساء: ٥٦]. وَأَمَّا المُؤمِنُونَ فَلَا تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارَ، وَلَا تُحرِقُ أَعْضَاءَ السُّجُودِ مِنْهُم؛ إِذْ حَرَّمَ اللَّه عَلَى النَّارِ أَعْضَاءَ سُجُودِهِ.

الشرح:

هذا الكلام الذي نقله المؤلف عن سهل بن محمد وارد، قد يفهم من بعض الأحاديث لاسيما حديث أبي هريرة المتقدم الذي فيه أن النار لا تأكل أعضاء السجود.

وربما أيده ما قال أن السلاسل والأغلال والأنكال الثقال الواردة في بعض الآيات إنما ذكر في سياق ذكر عذاب الكفار.

قلت «محمد»: لكن ورد السحب على الوجوه لأول من تسعر بهم النار

وهم المرائين في شأن المقاتل رياءً ومعلم وطالب العلم وقارئ القرآن رياءً والمجاهد رياءً، والمنفق رياءً.

ففي حديثهم: «**فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ**» هكذا في حديثهم في صحيح مسلم (١٩٠٥)، والرياء إنما هو كبيرة لا يخرج من الملة في غالب صوره.

وورد السحب على الوجوه للكفار في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٨- ٤٩]، والمكذب بالقدر كافر تبرأ منه الصحابة، ولا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلًا.

وأما ذكر السلاسل ففي سورة المزمل: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾ وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ [المزمل: ١٢، ١٣] فليس واضحًا في سياق عذاب الكفار، فقد يحتمل أن يكون في عذاب كل من يدخلها.

وأما التصلية بالنار وتبديل الجلود كلما نضجت فهذا إنما هو في الكافر كما هو نص الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

واعلم أن الكبائر إذا تاب العبد منها تاب اللَّه عليه، كما هو نص حديث عبادة بن الصامت، ما لم يكن لأحد حقٌّ فيها كالقذف، إلا لو أقيم عليه الحدُّ فهو كفارة لورود الحديث بذلك، والصغائر تغفر بالتوبة، وإن مات ولم يتب فأمره إلى اللَّه، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، أما الشرك فلو مات الإنسان وهو متلبس به فهو خالد مخلد أبدًا لا يخفف عنه العذاب.

وقوله: «**يُلْقَى فِيهَا مَنْكُوسًا**» لعلها تفسير السحب على النار أو بمعنى التصلية، لكن الأثقال إنما ذكرت في الكافر.

قال تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ [الحاقة: ٣٠ - ٣٣]. . . . .

فالسياق الذي فيه ذكر السلاسل في عذاب الكفار الذين لا يؤمنون باللَّه العظيم.

وأما قوله: «وَالمُؤمِنُ المُذْنِبُ إِذَا ابتُلِيَ بِالنَّارِ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ كَمَا يَدْخُلُ المُجْرِمُ فِي الدُّنْيَا السِّجْنَ عَلَى الرِّجْلِ، مِنْ غَيرِ إِلْقَاءٍ وَتَنْكِيسٍ»:

ما لا أعلم دليلًا على هذا التفصيل من حيث إن المؤمنين تلفح وجوههم وغير ذلك وإن كان واردًا لكن علم الغيب لا يقبل بغير دليل، واللَّه أعلم.

واعلم أن الكافر ييأس من رحمة اللَّه فليس له طمع بأن يخرج من النار بخلاف المؤمن الذي علم أن دخوله في النار دخولًا مؤقتًا، فلا ييأس من رحمة اللَّه ومن الخروج من النار لاسيما مع علمه بتأخير القسط الأكبر من رحمة اللَّه يوم القيامة.

* * *

[٨٩] وَمَعنَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَبْقَى فِي النَّارِ بَقَاءَ الكُفَّارِ»: أَنَّ الكَافِرَ يُخَلَّدُ فِيهَا، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدًا، وَلَا يُخَلِّدُ اللَّه مِنْ مُذْنِبِي المُؤمِنِينَ في النَّارِ أَحَدًا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَشْقَى بِالنَّارِ شَقَاءَ الكُفَّارِ»: أَنَّ الكُفَّارَ يُؤيِسُونَ فِيهَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّه، وَلَا يَرْجُونَ رَاحَةً بِحَالٍ، وَأَمَّا المُؤمِنُونَ، فَلَا يَنْقَطِعُ طَمَعُهُمْ مِنْ رَحْمَةِ اللَّه فِي كُلِّ حَالٍ، وَعَاقِبَةُ المُؤمِنِينَ كُلِّهِمُ الجَنَّةَ؛ لأَنَّهُمْ خُلِقُوا لَهَا، وَخُلِقَتْ لَهُمْ فَضْلًا مِنَ اللَّه وَمِنَّةً.

الشرح:

قوله: «أَنَّ الكُفَّارَ يُؤيِسُونَ فِيهَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّه»:

كما قال تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وقال: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

وقال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ﴾ [النساء: ١٦٩].

وقال: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُواْ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [فاطر: ٣٦، ٣٧].

وقوله: «لأَنَّهُمْ خُلِقُوا لَهَا، وَخُلِقَتْ لَهُمْ فَضْلًا»:

أي: أن اللَّه تعالى قدَّر ذلك لهم تقديرًا.

هذا كلام واضح وأدلته واضحة. واللَّه الموفق.

* * *

[٩٠] وَاختَلَفَ أَهْلُ الحَدِيثِ في تَرْكِ المُسْلِمِ صَلَاةَ الفَرْضِ مُتَعَمِّدًا، فَكَفَّرَهُ بِذَلِكَ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- وَأَخْرَجُوهُ بِهِ مِنَ الإِسْلَامِ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ: «بَينَ العَبْدِ وَالشِّرْكِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ».

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ -رَحْمَةُ اللَّه عَلَيهِمْ أَجْمَعِينَ- إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِهِ مَا دَامَ مُعْتَقِدًا لِوُجُوبِهَا، وَإِنَّما يَسْتَوْجِبُ القَتْلَ كَمَا يَسْتَوْجِبُهُ المُرْتَدُّ عَنِ الإِسْلَامِ، وَتَأَوَّلُوا الخَبَرَ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَاحِدًا». كَمَا أَخْبَرَ سُبحَانَهُ عَنْ يُوسُفَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧]. وَلَمْ يَكُ تَلَبَّسَ بِكُفْرٍ قَارَفَهُ، وَلَكِنْ تَرَكَهُ جَاحِدًا لَهُ.

الشرح:

الحديث المشار إليه أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ.

وفي رواية عن جابر قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ».

وهذه الرواية عن أحمد بتكفير تارك الصلاة هي المشهورة.

ومسألة كفر تارك الصلاة تلخيص القول فيها:

أن تارك الصلاة إذا كان منكِرًا لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين خارج عن ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه؛ لأن هذا جحود يضاد فيه رب العالمين، فقد أوجبها اللَّه وهو قد حادَّه.

وإن تركها تكاسلًا مع اعتقاده وجوبَها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه، فذهب مالك والشافعي -رحمهما الله- والجماهير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر، بل يفسق ويستتاب فإن تاب وإلا قتلناه حدًّا كالزاني المحصن، ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر.

وهو مرويٌّ عن علي بن أبي طالب وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وبه قال عبد اللَّه بن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي -رضوان اللَّه عليه-.

وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي -رحمهما اللَّه- إلى أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يعزر ويحبس حتى يصلي.

واحتج من قال: يكفر، بظاهر الحديث الذي أورده المؤلف، وبالقياس على كلمة التوحيد.

واحتج من قال: لا يقتل، بحديث: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ**» وهو في صحيح البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وليس فيه الصلاة، وعليه تعقب لأن تارك الصلاة في حكم التارك لدينه المفارق للجماعة، بل يحتج بالحديث على كفره لأنه جوَّز قتله، فدل على دخوله فيمن ترك دينه.

واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] يعني: والصلاة داخلة فيما دون ذلك.

وبقوله ﷺ: «**مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**» وشبهه[1].

---

(١) كحديث: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» وهو ثابت خرجته في «جامع أحكام الميت».

وقالوا: إن معنى قوله ﷺ: «**مَن تَرَكَهَا...**» لا يلزم من ذلك الجحود، فإن يوسف عليه السلام قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧]... ولم يكن جحد عليه السلام ملتهم حتى يقال: تركها، فإنهم كانوا على ملة التوحيد واستدلوا بقوله ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ**» كما في صحيح مسلم (٢٦).

و «**لَا يَلْقَى اللَّهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ، فَيُحْجَبَ عَنِ الْجَنَّةِ**». كما في صحيح مسلم (٢٧).

«**حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**» كما في صحيح البخاري (٤٢٥) ومسلم (٤٥٥) وغير ذلك، وهذا يعلم ذلك، فدل على عدم كفره.

واحتجوا على قتله بقوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، فمفهوم المخالفة أنه إذا لم يقم الصلاة فلا تخلوا سبيله.

وقوله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا قَالُوا ذلك عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**» أخرجه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٠) وهؤلاء ما أقاموا الصلاة.

وتأولوا قوله ﷺ: «**بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**» على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفار، واللَّه أعلم. حكاه بنحوه النووي في «شرح مسلم».

وأقول وباللَّه التوفيق: الوارد عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ كما ورد عن نبيهم إطلاق الكفر من غير تفصيل بين جاحد ومتكاسل.

فقال رسول اللَّه ﷺ: «**العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ**» أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٤٦)، والنسائي (٤٦٣) بإسناد صحيح.

وذكر الصلاة يومًا فقال ﷺ: «**مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاةً وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ**». أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩) وغيره بإسنادٍ حسن، وهو عند الدارمي (٢٧٦٣) وغيره وأيضًا، وقد حسنه العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ١٩٠).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أَمَا أَنَّهُ لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ تَرَكَ الصَّلَاةَ» أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٣) بإسناد صحيح.

وقال ابن مسعود: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا دِينَ لَهُ». وهو صحيح أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧) والمروزي (٩٣٦) بإسنادٍ حسن.

وقال أبو الدرداء: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ». أخرجه المروزي (٩٤٥) بإسنادٍ جيد.

ورأى حذيفة رضي الله عنه رجلًا لا يتم ركوعه وسجوده فقط فزجره وقال: «مَا صَلَّيْتَ، وَلَوْ مِتَّ مِتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فُطِرَ مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَيْهَا». كما في صحيح البخاري (٧٩١)، فكيف بمن لم يكن يصلي أصلًا.

وإذا نظرت في قوله ﷺ في حديث السمع والطاعة للحكام: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا**» أخرجه البخاري (٧٠٥٦) ومسلم (١٧٠٩) وحديث المنع من منابزتهم بالسيف: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**» الذي أخرجه مسلم (١٨٥٥) دل على أن ترك الصلاة كفرًا بواحًا.

وعن عبد اللَّه بن شقيق -أثر لا تأويل له- قال: «لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئًا من الأعمال في تركها كفر غير الصلاة».

أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٣٧).

وأعل بما لم يعل به الأثر، وأجبت عن ذلك في «التوضيحات الجلية في بيان عقيدة أهل السنة» الطبعة الثالثة.

وفي هذا إجماع صريح، ولا يعلم تفصيل عن أصحاب النبي ﷺ.

ومن الوارد عنهم ما لا يحتمل تأويلًا، وهم أدرى الناس بحسن التفصيلات والتأويلات.

وقتل الممتنع من الزكاة كان بإجماع الصحابة.

فلأن يجتمعوا على قتل تارك الصلاة من باب أولى، وتقدمت أدلة على قتله، ثم إن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ**».

أخرجه البخاري (٥٥٣) ولا يحبط عمل المرء إلا إذا كفر كما في قوله تعالى لرسول اللَّه ﷺ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فيستدل به مع ما سبق على كفر تارك الصلاة.

بضميمة قوله ﷺ المتقدم: «**مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاةً وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ**»، وقد تقدم.

فلا يحشر مع أولئك الكفار إلا إذا كان مثلهم.

مع توقفه ﷺ عن قتل الأئمة قال: «**مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**» يعني إن تركوا الصلاة فيقتلوا، فاشتبهوا مع المرتدين في عدم حرمة دمائهم.

والمسألة تحتمل أكثر من هذا ، وقد أفرد لها مثل ابن القيم كتابًا ناقش فيه الأقوال.

فنخشى من الإسهاب فنخرج عن موضوع الكتاب، وعما أراده المؤلف له. واللَّه الموفق.

ولو ترك المرء الصلاة سنة أو سنتين أو أكثر ثم رجع وصلى فإنه يلزمه أن ينطق بالشهادتين وغير ذلك لأنه في حكم المرتد في الراجح، واللَّه أعلم.

وأما أحاديث دخول الجنة لمن حقق التوحيد ولم يذكر فيها صلاة، فلا صراحة فيها للاستدلال بها على عدم كفر تارك الصلاة؛ لأن الصلاة من التوحيد، بل قد قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِرَأْسِ الْأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟**» قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ**» أخرجه الترمذي (٢٦١٦) وغيره وهو حديث يتقوى بطرقه.

فكيف يترك الإنسان عمود الدين -الصلاة- وهو مع ذلك يدعي التوحيد والإسلام؟!

* * *

[٩١] وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي أَكْسَابِ العِبَادِ: أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ للَّه تَعَالَى، لَا يَمْتَرُونَ فِيهِ، وَلَا يَعُدُّونَ مِنْ أَهْلِ الهُدَى وَدِينِ الحَقِّ مَنْ يُنْكِرُ هَذَا القَوْلَ وَيَنْفِيهِ.

وَيَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّه تَعَالَى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ لِدِينِهِ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ عَنْهُ، لَا حُجَّةَ لِمَنْ أَضَلَّهُ اللَّه عَلَيهِ، وَلَا عُذْرَ لَهُ لَدَيْهِ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ **الآية [السجدة: ١٣].**

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

الشرح:

ذكر الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ أن من قول أهل السنة والجماعة في أعمال العباد أنها مخلوقة له تعالى لا يمترون فيه؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] أي: خلقكم وعملكم.

فالعبد مخلوق، وأكسابه مخلوقة أيضًا، ومن قال بأن اللَّه لم يخلق أفعال العباد فإنه يلزمه أن يقول: إن للعالم أكثر من خالق، ولذا قيل: «القدرية مجوس هذه الأمة» لأن المجوس يثبتون خالقين للكون إله النور وإله الظلمة، فكذا القدرية؛ إله للخير وإله للشر.

وأهل السنة يعدُّون من ينكر هذا المعتقد على ضلال لا على هدى؛ لمخالفته للوحي.

ولا يفهم أحد من هذا أن اللَّه هو الذي جعل العبد يضل وينحرف ثم

يحاسبه على هذا، كلَّا، لا حجة للعباد على اللَّه، فاللَّه تعالى يهدي من يشاء لدينه فضلًا ويضل من يشاء عنه عدلًا، ولا حجة لمن أضله لأنه ما منعه ما هو له، وهو سبحانه يختص برحمته من يشاء، إنما جعل العبد قادرًا على أن يختار الهداية أو الضلال، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون».

في نفس الوقت لا عذر للعبد عند اللَّه، وذكر المؤلف الآية العامة: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

أرسل اللَّه ويسر له سبل الهداية وهيأ له أسبابها وما منعه أن يسلك سبيلها . . . فماذا؟

أيعرض العبد ويتنكَّب الطريق المستقيم ثم يدعي أن اللَّه ما أراد هدايته؟

فلماذا لم يسلك سبيل الهداية ويحتج ويقول ما أراد اللَّه إضلالي؟!!

فكل ما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن.

ثم ذكر المؤلف آيات تدل على هذا، ثم قال:

* * *

[٩٢] سُبْحَانَهُ خَلَقَ الخَلْقَ بِلَا حَاجَةٍ إِلَيْهِمْ، فَجَعَلَهُمْ فَرِيقَينِ: فَرِيقًا لِلنَّعِيمِ فَضْلًا، وَفَرِيقًا لِلجَحِيمِ عَدْلًا، وَجَعَلَ مِنْهُمْ غَوِيًّا وَرَشِيدًا، وَشَقِيًّا وَسَعِيدًا، وَقَرِيبًا مِنْ رَحْمَتِهِ وَبَعِيدًا ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قَالَ ﷻ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠].

وَقَالَ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧].

قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «هُوَ مَا سَبَقَ لَهُمْ مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ».

الشرح:

اللَّه على كل شيء قدير، ولا حاجة له من خلق العباد.

ولما خلق سبحانه العباد جعلهم فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، كما قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧].

وهذا ليس فيه ظلم لأحد.

وقد أخرج مسلم (٢٦٥٠) عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرِ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟

فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ.

قَالَ فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْمًا؟

قَالَ: فَفَزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَزَعًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلْقُ اللَّهِ وَمِلْكُ يَدِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللَّهُ إِنِّي لَمْ أُرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزِرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: «**لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ** ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧، ٨]».

وبين المؤلف الآية أن الخلق خلقه والأمر أمره.

وأن مَن هُدي فإنما هداه اللَّه، ومن ضل فإنما أضله اللَّه على علم، فاتخذوا الشياطين أولياء ويحسبون أنهم مهتدون.

وأما تفسير الآية: ﴿أُولَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧] فهو ينالهم ما كتب عليهم من خير وشر في الدنيا ورزق وعمل وأجل.

وذلك أن اللَّه -جلَّ ثناؤُه- أتبع ذلك بقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٧] فأبانه بإتباعه ذلك قوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧] أن الذي ينالهم من ذلك إنما هو ما كان مقضيًّا عليهم في الدنيا أن ينالهم أشار إلى نحوه الطبري في تفسير الآية.

وأما الأثر عن ابن عباس.

فقد أخرجه الطبري في تفسير سورة الأعراف (٨/ ١٢٥)، ثنا ابن المبارك عن شريك عن جابر عن مجاهد عن ابن عباس: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ٣٧] من الشقاوة والسعادة».

وفي إسناده ضعف من قبل شريك فإنه سيئ الحفظ، وجابر هو ابن يزيد ابن الحارث الجعفي ضعيف رافضي.

وأخرج البيهقي في «القضاء والقدر» (٧) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا عبد اللَّه بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] قال: «خلق الخلق كلهم بقدر وخلق لهم الخير والشر بقدر، فخير الخير السعادة، وشر الشر الشقاوة».

وفي إسناده كاتب الليث عبد اللَّه بن صالح فيه كلام.

واعلم أن القدرية قد ضلوا في هذا الباب ضلالًا مبينًا، وهم طائفتان:

الأولى: القدرية الجبرية الذين قالوا: إن اللَّه قد جبر العباد على فعلهم جبره اللَّه على فعل هذه الأشياء. وهذا مقتضاه أنه ظالم لهم.

فلما رأت ذلك طائفة منهم انقسموا عنهم وقالوا

-**وهي الفرقة الثانية**-: لا، إن العبد يخلق فعله ولا دخل للعباد في أفعالهم الخير والشر.

فلزمهم أن يقولوا بتعدد الخالقين، كالمجوس، فقد جعلوا إلهًا للخير وإلهًا للشر.

ولذا قال من قال من السلف: «القدرية مجوس هذه الأمة» إذا كان كل إنسان يخلق فعله الخير والشر فهو إله خالق، فلزمهم أن يقولوا بتعدد الآلهة

الخالقين! .

أما أهل السنة نوَّر اللَّه بصائرهم فقالوا: اللَّه خالق أفعال العباد يهدي سبحانه من يشاء ويضل من يشاء، كما قال: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. . . ترك اللَّه له إرادة مخيَّرة وقدرة يختار بها ما قدره اللَّه تعالى له، لا يتخلف، ولا حجة لأحدٍ على اللَّه، فلله الحجة البالغة.

فللعبد اختيار ومشيئة لكنها تابعة لمشيئة اللَّه تعالى، ولذا قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

وسبحانه سبحانه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فهو سبحانه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وهو الذي يضل وهو الذي يهدي، كما قال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: ٨] فمن هداه فبفضله، ومن أضله فبعدله، ولم يمنع أحدًا من حق له.

كما قال أبي بن كعب وغيره من الصحابة: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ» أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) بسند ثابت، وهو قول ابن مسعود وحذيفة بن اليمان، وحدث به زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، كما حكاه عنهم ابن الديلمي.

* * *

[٩٣] أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ، ثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى أَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّه ابنِ مَسْعُودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّه ﷺ -وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ-: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّه إِلَيهِ المَلَكُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: رِزْقِهِ وَعَمَلِهِ وَأَجَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا سَبَقَ لَهُ في الكِتَابِ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا سَبَقَ لَهُ في الكِتَابِ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

الشرح:

هذا الحديث أورده المؤلف لإثبات القدر.

وقد أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣)، وهو كحديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**» أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

وهذا الحديث الذي أورده المؤلف واضح في الدلالة في إثبات القدر، وإثبات كتابة الآجال والأرزاق والأعمال، وفي هذا الحديث دلالة على عدم جواز إزهاق الجنين وهو في بطن أمه ما دام مر عليه أربعة أشهر؛ لأنه نفس محترمة نفخ فيها الروح فلا فرق بينها وبين المولود، فيصلى عليه.

أما إذا كان دون الأربعة أشهر إلى أربعين يومًا ففي ذلك خلاف حررته في «تبصير النساء» المجلد الرابع قسم النكاح.

وأما إذا كان دون الأربعين فيجوز إزهاقه لأنه في الحقيقة قطعة دماء مجمدة، وإذا كان يجوز إزهاقها بالعزل بقول جابر ﷺ: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ» أخرجه البخاري (٥٢٠٨)، ومسلم (١٤٤٠) وزاد سفيان في رواية: «لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا الْقُرْآنُ». وهذا استدلال صحيح.

والعزل إخراج الذكر من فرج المرأة قبل قضاء الشهوة لينزل منيه خارج الفرج حتى لا تحبل الزوجة.

فحكم إزهاق النطفة قبل الأربعين حكم العزل لا حرمة في ذلك. واللَّه الموفق.

وفي معنى حديث ابن مسعود -الذي ذكره المؤلف- حديث علي ﷺ قال: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ، إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً**» قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَمْكُثُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: «**مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**» فَقَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٦].

أخرجه مسلم (٢٦٤٧).

وفي رواية: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلِمَ نَعْمَلُ؟ أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «**لَا، اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»... وقرأ الآية.

* * *

[٩٤] وأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ المَخْلَدِيُّ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ -هُوَ: ابنُ رَاهَوَيهِ- قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ عَبْدِ الوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ في الكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ في الكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ عَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَمَاتَ فَدَخَلَ الجَنَّةَ».

الشرح:

هذا الحديث أخرجه إسحاق في «مسنده» (٨٣٧) وأحمد وأبو يعلى (٤٦٦٨) والبيهقي في «القدر» (١١٦) وغيرهم بإسناد صحيح.

وهذا الحديث مما يمنع الأمن من مكر اللَّه.

ويحث على المواظبة على العمل الصالح إلى آخر الوقت.

ويثبت القدر والكتابة، وفيه ردٌّ على القدرية الذين يقولون: إن الإنسان يهدي ويضل نفسه، ويشقي ويسعد نفسه. وهذا ضلال.

وفيه أن كل عبد يبعث على ما مات عليه إن عمل بعمل أهل الجنة أو عمل بعمل أهل النار.

والحديث يحث على العمل إذ كل ميسر لما خلق له.

فإن سراقة بن مالك بن جعشم قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيمَا الْعَمَلُ الْآنَ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ

فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «**لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ**» قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ» أي: لما خلق له.

أخرجه مسلم (٢٦٤٨).

وفي الحديث عدم الاغترار بكثرة إتيانه المأمورات وسعيه في أنواع الطاعات.

وقد أشار ابن حبان في «صحيحه» (٣٣٧) إلى هذه الفائدة.

* * *

[٩٥] وَيشْهَدُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَالنَّفْعَ وَالضُّرَّ، وَالحُلْوَ وَالمُرَّ بِقَضَاءِ اللَّه تَعَالَى وَقَدَرِهِ، لَا مَرَدَّ لَهَا، وَلَا مَحِيصَ وَلَا مَحِيدَ عَنْهَا، وَلَا يُصِيبُ المَرْءَ إِلَّا مَا كَتَبَهُ لَهُ رَبُّهُ، وَلَوْ جَهِدَ الخَلْقُ أَنْ يَنْفَعُوا المَرْءَ بِمَا لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّه لَهُ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيهِ، وَلَوْ جَهِدُوا أَنْ يَضُرُّوهُ بِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّه عَلَيهِ لَمْ يَقدِرُوا. عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّه بنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ الآية [يونس: ١٠٧]».

الشرح:

من معتقدات أهل السنة أن الخير والشر والضر بقضاء اللَّه وقدره.

فقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ**». أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٥) من حديث طاووس عن ابن عمر وغيره.

فالخير والشر من قدر اللَّه.

وسبحانه أن يكون في ملكه إلا ما يشاء.

ولا يعني أنه سبحانه قدَّر الشر أنه يحبه ويرضاه، كما لا يعني أن اللَّه سبحانه يحب الخير أنه يجب عليه أن يعين المرءَ عليه، فقد يكون إعانته لبعض الناس على الخير مخالفة للحكمة الإلهية من وجه آخر كخلق الجنة والنار والعقوبات ودفع الناس بعضهم ببعض. . . ، كما أنه قد يكون صد الناس ومنعهم من الشر مناقضة للحكمة الإلهية، في الأمر بالأوامر والنواهي بالنواهي فيكون أمره ونهيه وإعداد نعيمه لمن أطاعه وعذابه لمن عصاه، كل ذلك عبثًا.

وعلى كل، اللَّه تعالى لا يظلم مثقال ذرة، ولكن الناس أنفسهم يظلمون.

وأخرج عبد الرزاق (٢٠٠٧٢) عن معمر عن سعيد بن حبان عن يحيى ابن يعمر قال: قلت لابن عمر: إِنَّ نَاسًا عِنْدَنَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِقَدَرٍ، وَنَاسٌ يَقُولُونَ: إِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ لَيْسَ بِقَدَرٍ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِنْ رَجَعْتَ إِلَيْهِمْ فَقُلْ لَهُمْ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لَكُمْ: إِنَّهُ مِنْكُمْ بَرِيءٌ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ».

وسعيد بن حبان لم أستطع تحديده، والأثر عند ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٦٠٩) وعنده: «سعيد بن حيان» بالياء، وسقط من سنده ذكر معمر.

وعند الخلال في «السنة» (٨٩٤): أخبرنا أبو بكر المرُّوزي قال: سئل أبو عبد اللَّه عن الزنا بقدر؟ فقال: «الخير والشر بقدر».

ثم قال: «الزنا والسرقة».

وذكر عن سالم وابن عباس أنهم قالوا: «الزِّنَا وَالسَّرِقَةُ بِقَدَرٍ».

ثم قال: قال أبو عبد اللَّه: كان ابن مهدي قد سألوه عن ذلك؟ فقال: الخير والشر بقدر، ففحشوا عليه، فقالوا له: الزنا والسحاق بقدر؟

فكأنه أنكر هذا، وقال: قد أجابهم إلى أن الخير والشر بقدر.

فجعلوا يذكرون له مثل هذه الأقدار.

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (١٨٧٧) من طريق المرُّوذي به.

وعند الخلال في «السنة» (٩٠٢):

أخبرني محمد بن أبي هارون، ومحمد بن جعفر أن أبا الحارث حدَّثهم قال: سمعتُ أبا عبد اللَّه وسئل عن القدر، فقال: «الخير والشر بقدر، والزنا والسرقة وشرب الخمر كله بقدر».

وروى ابن بطة (١٨٧٨) من طريق أبي داود السجستاني قال: سمعتُ أحمد بن حنبل قال له رجل: تُلحِينِي القدرية إلى أن أقول: الزنا بقدر والسرقة بقدر، فقال: الخير والشر من اللَّه.

قال أبو داود: «وسمعتُ أحمد سئل عن القدري يعني: يجادل. قال: ما يعجبني.

قال: لا يدعني.

قال: أحرى ألا تكلمه إذا كان صاحب جدال».

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُصِيبُ المَرْءَ إِلَّا مَا كَتَبَهُ لَهُ رَبُّهُ، وَلَوْ جَهِدَ الخَلْقُ أَنْ يَنْفَعُوا المَرْءَ بِمَا لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّه لَهُ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيهِ، وَلَوْ جَهِدُوا أَنْ يَضُرُّوهُ بِمَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّه عَلَيهِ لَمْ يَقدِرُوا. عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ الخَبَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّه ابنِ عَبَّاسٍ»:

يشير إلى:

ما أخرجه الترمذي (٢٥١٦) بإسنادٍ ثابت عن ابن عباس قال: كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «**يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ**».

ثم ذكر المؤلف الآية العامة في أنه لا راد لقضاء اللَّه ولا معقب لحكمه، فما شاء اللَّه كان وما لم يشأ لم يكن.

فقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾.

ألا فيعلم المرء أن الخلق جميعًا أولهم وآخرهم لن يستطيعوا جلب منفعة لإنسان ولا دفع ضرٍّ إلا إذا أراده اللَّه تعالى.

* * *

[٩٦] وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَطَرِيقَتِهِمْ مَعَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ الخَيْرَ وَالشَّرَّ مِنَ اللَّه وَبِقَضَائِهِ، أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى اللَّه تَعَالَى مَا يُتَوَهَّمُ مِنْهُ نَقْصٌ عَلَى الانفِرَادِ، فَيُقَالَ: يَا خَالِقَ القِرَدَةِ، وَالخَنَازِيرِ، وَالخَنَافِسِ، وَالجِعْلَانِ، وَإِنْ كَانَ لَا مَخْلُوقَ إِلَّا وَالرَّبُّ خَالِقُهُ. وَفِي ذَلِكَ وَرَدَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّه ﷺ في دُعَاءِ اسْتِفتَاحِ الصَّلَاةِ: «تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، وَالخَيْرُ في يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».

الشرح:

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عدم إضافة الشر إلى اللَّه فلا يضاف ما يتوهم منه نقص تأدبًا، وإن كان اللَّه تعالى هو الذي خلق الخير والشر.

ولذا إذا دعوت فلا تدعُ اللَّه تقول: «يا خالق القردة والخنازير والجيف والقبائح والخنافس والجعلان...» وإن كان هو الذي خلق كل شيء فقدره تقديرًا.

ثم ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ دليل ذلك:

أن رسول اللَّه ﷺ قال في دعائه: «**وَالخَيْرُ في يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ...**».

أخرجه مسلم (٧٧١).

فمن مذهب أهل السنة ألا ينسب الشر إلى اللَّه، وإن كان اللَّه تعالى خلق الخير والشر، ولكنه سبحانه خلق الشر لحكمة علمها من علمها وجهلها من جهلها.

وعند ابن أبي شيبة (٧/ ١٣٩) وابن أبي عاصم (٧٨٩) والطيالسي

(٤١٤) والنسائي في الكبرى (١١٢٣٠) والبزار (٢٩٢٦) وابن منده في «الإيمان» (٩٢٩) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٨) من طريق شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت صلة عن حذيفة رضي الله عنه قال:

«**يُجْمَعُ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا مُحَمَّدُ، عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فَيَقُولُ ﷺ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ**»، قَالَ حُذَيْفَةُ: فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ».

ولهذا الخبر حكم الرفع.

وأشار البزار (٤٠١) إلى أن غير شعبة رواه عن أبي إسحاق عن غير صلة عن حذيفة. فاللَّه أعلم، ولكنه رواه ابن منده (٩٣٠) عن أبي الأحوص و(٩٣١) عن سفيان كلاهما (سفيان وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق عن صلة. وقال عقبه: «هذا إسنادٌ مجمع على صحته وقبول رواته».

وهذا الخبر صححه الحافظ في «الفتح» (٨/ ٢٥١)، وتعرضت للخلاف في أسانيده في كتابي «الفوائد النيرة» (٥٥٦).

* * *

[٩٧] الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» فقال: «وَمَعْنَاهُ -وَاللَّه أَعْلَمُ-: وَالشَّرُّ لَيسَ مِمَّا يُضَافُ إِلَيْكَ إِفْرَادًا وَقَصْدًا، حَتَّى يُقَالَ لَكَ في المُنَادَاةِ: يَا خَالِقَ الشَّرِّ، أَوْ: يَا مُقَدِّرَ الشَّرِّ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الخَالِقَ، وَالمُقَدِّرَ لَهُمَا جَمِيعًا؛ وَلِذَلِكَ أَضَافَ الخَضِرُ عليه السلام إِرَادَةَ العَيْبِ إِلى نَفْسِهِ، فَقَالَ فِيمَا أَخْبَرَ اللَّه تَعَالَى عَنْهُ في قَوْلِهِ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٨٠]. **وَلَمَّا ذَكَرَ الخَيْرَ وَالبِرَّ وَالرَّحْمَةَ، أَضَافَ إِرَادَتَهُمَا إِلى اللَّه عز وجل فَقَالَ:** ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٣].

وَكَذَلِكَ قَالَ مُخْبِرًا عَنْ إِبرَاهِيمَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨]. **فَأَضَافَ المَرَضَ إِلى نَفْسِهِ، وَالشِّفَاءَ إِلَى رَبِّهِ، وَإِنَّ كَانَ الجَمِيعُ مِنْهُ».**

الشرح:

قوله: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» تعرض المؤلف لتفسير هذا النص.

وهذا التفسير من المؤلف شبيه بتفسير حكاه البغوي في «شرح السنة» **(٦/ ٣٦)** قيل: أراد لا ينسب الشر إليك على الانفراد تعظيمًا، فلا يقال: «يا خالق الشر ويا خالق القردة والخنازير، افعل كذا» وإن كان اللَّه خالقها، ولا يقال: «يا ضار، ويا مذل، افعل كذا» بل يقال: يا ضار، يا نافع، يا معز، يا مذل، كما أخبر سبحانه عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] أضاف المرض إلى نفسه والشفاء إلى ربه.

وأخبر سبحانه عن الخضر حيث أضاف إرادة عيب السفينة إلى نفسه فقال: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩].

وأضاف ما كان من باب الرحمة إلى ربه فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]» اهـ.

قلت (محمد): هذا مع أن ما فعله الخضر إنما هو من أمر اللَّه، كما قال عن هذا وذاك: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ [الكهف: ٨٢].

وهو عين كلام الجن حينما قالوا بعد سماع القرآن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

فلما ذكروا الشر نسبوه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، ونسبوا الرشد إلى الرب تعالى، هكذا أدبًا، وإلا فإن اللَّه تعالى قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١، ٢]، وقال ﷺ: «**مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَرْتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذَلِكَ**» أخرجه مسلم (٢٧٠٨) فدل على خلقه الشر أيضًا.

وثم تفسير آخر في معنى: «**الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»:

أن الشر ليس مما يتقرب به إلى اللَّه، فأضمر فيه: «ما يتقرَّب به» حكاه أبو حاتم ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٧٣).

وهو عين تفسير الخليل قال:

«الشر ليس مما يتقرب به إليك» حكاه عنه البغوي في شرح السنة.

وهو تفسير النضر بن شميل.

قال: الشر لا يتقرب به إليك.

أخرجه عنه أحمد في مسنده (٨٠٣ - رسالة) والبيهقي في «الدعوات» (٧٥).

وقال المزني: «مخرج هذه الكلمة صحيح وهو موضع تعظيم كما لا يقال: يا خالق العذرة.

وكذلك لا يقال: يا خالق الخنزير، ولا ينبغي أن يضاف إليه التقصير.

حكاه عنه البيهقي في «المعرفة» عقب (٢٩٩٠).

وقال بعضهم: الشر في مخلوقاته لا في خلقه وفعله.

وقضاؤه وقدره خير كله، ولهذا نزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه فلا يضع الأشياء إلا في موضعها.

فالشر جزئي إضافي من ناحية العبد.

فأما شر كلي أو شر مطلق فالرب سبحانه منزه عنه، فهذا هو الشر الذي ليس إليه.

وثم تفسير: «**الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»:

أي: الشر الذي لا حكمة في تقديره لا ينسب إلى اللَّه، وجميع الشرور التي في الدنيا إنما هي شرور نسبية لا شر محض فيها لا خير فيه، واللَّه أعلم.

وأطال ابن القيم النفس في إيراد التعبيرات في «شفاء العليل»... فليراجعه من أراد، واللَّه الموفق.

وبالجملة:

فهذا لا يتعارض مع ما ثبت من أنه تعالى خالق أفعال العباد.

لأن المقصود من الكلمة ليس نفي خلق الشر عن اللَّه تعالى، وإنما المقصود منها أن الشر المحض ليس مبدأ أفعاله تعالى؛ لأنه لا يخلق الشر المحض إذ جميع أفعاله تعالى فيها حكمة وعاقبة محمودة، وليس فيها شر بالنسبة له تعالى، وإن كان شرًّا بالنسبة للمخلوقين لحكمة إلهية.

وهذا معنى «الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ». وباللَّه التوفيق.

* * *

[٩٨] وَمِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: أَنَّ اللَّه ﷻ مُرِيدٌ لِجَمِيعِ أَعْمَالِ العِبَادِ: خَيْرِهَا وَشَرِّهَا، وَلَمْ يُؤْمِنْ أَحَدٌ بِهِ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، وَلَمْ يَكْفُرْ أَحَدٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَلَوْ شَاءَ أَلَّا يُعصَى مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ، فَكُفْرُ الكَافِرِينَ، وَإِيمَانُ المُؤْمِنِينَ بِقَضَائِهِ ﷻ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، أَرَادَ كُلَّ ذَلِكَ وَشَاءَهُ وَقَضَاهُ، وَيَرْضَى الإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ، وَيَسْخَطُ الكُفْرَ وَالمَعْصِيَةَ وَلَا يَرْضَاهَا، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

الشرح:

يحكي المؤلف مذهب أهل السنة والجماعة في الإرادة -يعني الإرادة الكونية- فكل شيء أراده اللَّه تعالى كونًا ولم يرد الشر شرعًا.

وهذا معنى قوله: «مُرِيدٌ لِجَمِيعِ أَعْمَالِ العِبَادِ: خَيْرِهَا وَشَرِّهَا».

فمن كفر كفر بإرادة اللَّه الكونية.

ومن أسلم أسلم بإرادة اللَّه الشرعية والكونية.

والفرق بين الإرادتين:

أن الشرعية محبوبة إلى اللَّه.

أما الإرادة الكونية فقد تكون محبوبة وقد تكون مبغوضة.

والإرادة الكونية لا تتخلف.

وأما الإرادة الشرعية فيمكن أن تتخلف، ويمكن ألا تتخلف، ولا يلزم إن أراد اللَّه الخير والبر شرعًا أن يساعد المرء على ذلك ويعينه ويوفقه، وإلا كان اللَّه ظالمًا، لا لا إذ أن ذلك للَّه وحده ليس للعبد أن يُعينه اللَّه أو

لا يعينه.

ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

وقد دخلت هذه الآفة على القدرية من التسوية بين الإرادتين أو المشيئة الإلهية (الإرادة الكونية) والإرادة الشرعية. فتنبَّه.

فإن إعانة اللَّه تعالى للعباد على فعل الخير قد يتعارض مع الحكمة الإلهية من وجه آخر، فتنبَّه. واللَّه الموفق.

وقول المؤلف: «وَلَوْ شَاءَ أَلَّا يُعصَى مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ... إلخ» إشارة إلى أن اللَّه تعالى أراد المعصية كونًا - لا شرعًا -، فلا تنفي القدر.

وعلل المؤلف لإرادة اللَّه الكونية للمعاصي فقال: «لَوْ شَاءَ أَلَّا يُعصَى مَا خَلَقَ إِبْلِيسَ».

وقول المؤلف: «أَرَادَ كُلَّ ذَلِكَ وَشَاءَهُ» يعني المعصية... يعني هنا الإرادة الكونية لا الشرعية.

قوله: «وَيَرْضَى الإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ، وَيَسْخَطُ الكُفْرَ وَالمَعْصِيَةَ»:

الرضا هنا رضًا شرعيٌّ لا كونيٌّ وكذا السخط، ولذلك يمكن أن يرضاه شرعًا ويتخلَّف فيريد من عباده الهداية والإيمان ولا يكون.

ولذا قال سبحانه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] أي: رضًا شرعيًّا كما استدل المؤلف على ذلك.

أما الكفر من بعض الأفراد فقد رضيه كونًا، ولذا كان، لكن هذا للَّه تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

* * *

[٩٩] وَيَعْتَقِدُ وَيَشْهَدُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ أَنَّ عَوَاقِبَ العِبَادِ مُبْهَمَةٌ، لَا يَدْرِي أَحَدٌ بِمَا يُخْتَمُ لَهُ.

الشرح:

اعتقاد أهل الحديث هذا مأخوذ من مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾ [لقمان: ٣٤].

فالعواقب من علم الغيب.

واللَّه تعالى يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: ٦٥].

وهذا سهل بن سعد رضي الله عنه يحكي: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَعْظَمِ المُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنِ المُسْلِمِينَ، فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا**» فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الحَالِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَلَى المُشْرِكِينَ، حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَجَعَلَ ذُبَابَةَ سَيْفِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْرِعًا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «**وَمَا ذَاكَ**» قَالَ: قُلْتَ لِفُلَانٍ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ**» وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِنَا غَنَاءً عَنِ المُسْلِمِينَ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا جُرِحَ اسْتَعْجَلَ المَوْتَ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «**إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ**». أخرجه البخاري (٦٦٠٧).

فإذا كان هؤلاء الصحابة لا علم لهم بعواقب العباد ولا يدرون ما يختم لكل أحد فغيرهم من باب أولى، ولذلك يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم:

[١٠٠] وَلَا يَحْكُمُونَ لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَلَا يَحْكُمُونَ عَلَى أَحَدٍ بِعَيْنِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُغَيَّبٌ عَنْهُمْ، لَا يَعْرِفُونَ عَلَى مَا يَمُوتُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ، أَعَلَى إِسْلَامٍ أَمْ عَلَى كُفْرٍ؛ وَلذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّا مُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّه -أَيْ: مِنَ المُؤْمِنِينَ الذِينَ يُخْتَمُ لَهُمْ بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّه.

الشرح:

هذه أمور متفق عليها عند أهل السنة.

وقد أخرج ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٩٣) بإسنادٍ صحيح على شرط الشيخين عن أنس أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَا تَعْجَبُوا بِعَمَلِ أَحَدٍ حَتَّى تَنْظُرُوا بِمَا يُخْتَمُ لَهُ، فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ دَهْرِهِ أَوْ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ صَالِحٍ لَوْ مَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلًا سَيِّئًا. وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ دَهْرِهِ بِعَمَلٍ لَوْ مَاتَ دَخَلَ النَّارَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ خَيْرًا اسْتَعْمَلَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَوَفَّقَهُ لِعَمَلٍ صَالِحٍ**».

فقلب ابن آدم أسرع تقلبًا من القدر إذا استجمعت غليانًا.

وقال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٢٤/ ٣٧٢):

«لا يشهد لمعين منهم بجنة ولا نار».

وقال (٤/ ٢٨١):

«لا يشهد لكل معين من أطفال المؤمنين بأنه في الجنة، وإن شهد لهم مطلقًا».

وراجع مزيدًا لهذه المسألة في كتابنا «لمع الأدلة في بيان معتقدات أهل السنة» (٢/ ١٠٢١).

ذلك لأن الجازم بذلك مُتَقَوِّل على اللَّه بغير علم، ويقفو ما ليس له به علم.

فأهل السنة لا يحكمون لواحد بعينه أنه من أهل الجنة لأن هذا من التقول على اللَّه بغير علم.

وإن شهد لجملة المؤمنين بأنهم في الجنة كما أشار المؤلف بقوله بعد.

وقوله: «إِنَّا مُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللَّه، أَيْ: مِنَ المُؤْمِنِينَ الذِينَ يُخْتَمُ لَهُمْ بِخَيْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّه»:

هذه المسألة التي هي: هل يجوز الاستثناء في الإيمان أي: يقول المرء: أنا مؤمن إن شاء اللَّه؟

والجواب:

قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

طرفان ووسط:

فمنهم من يوجبه، ومنهم من يُحرِّمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

والحاصل:

إن كان القائل يكره تزكية نفسه فلا يشهد لها بالإيمان فهذا لا بأس به، لا يقول: أنا مؤمن إن شاء اللَّه يخشى من تزكية نفسه وكذا إن كان يكره تزكية نفسه في المستقبل لجهله بعاقبته.

أما إن كان يستثني يشك في إيمانه فهذا محرم لأن اللَّه تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]، والريب: الشك.

وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَّقِي**». أخرجه مسلم (١١١٠).

وكان بعض السلف يخرج من الإشكال حينما يُسأل: هل أنت مؤمن؟ فيجيب بأن سؤالك إياي بدعة ولا أشك في إيماني.

وهي إجابة الإمام أحمد كما في «السنة» للخلال (١٠٦٨) وما بعدها.

وعن عبد اللَّه بن معقل التابعي أنه سئل أن أناسًا من أهل الصلاح يعيبون عليَّ أن أقول: أنا مؤمن، قال: فقال: «لقد خبتَ وخسرتَ إن لم تكن مؤمنًا».

أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» (٣٠، ٧٣) بسند صحيح عنه.

وقال إبراهيم التيمي: «وما على أحدهم أن يقول: أنا مؤمن؟ فواللَّه إن كان صادقًا لا يعذبه اللَّه على صدقه، ولئن كان كاذبًا لما دخل عليه من الكفر أشد من الكذب».

يعني أنه لا يشترط أن يقول: إن شاء اللَّه.

أخرج هذا الأثر عنه ابن أبي شيبة (٧٤) بسند صحيح.

وسئل علقمة: أمؤمن أنت؟

قال: «أرجو إن شاء اللَّه».

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤، ٧٥) وأبو عبيد في «الإيمان» (١٥) وهذا لفظه.

وابن مسعود رضي الله عنه قد أنكر فقال: «مَنْ شَهِدَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَلْيَشْهَدْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ» أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢) وأبو عبيد في «الإيمان» (١١).

وثم مزيد حول هذه المسألة في كتابي «لمع الأدلة» (١/ ٥١) والصواب الوسط الذي ذكرناه.

وإجابة الإمام أحمد وإبراهيم النخعي في ذلك أسلم. واللَّه أعلم.

وراجع مزيدًا في الموطن المشار إليه آنفًا.

* * *

[١٠١] وَيَشْهَدُونَ لِمَنْ مَاتَ عَلَى الإِسْلَامِ أَنَّ عَاقِبَتَهُ الجَنَّةُ؛ فَإِنَّ الذِينَ سَبَقَ القَضَاءُ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّه أَنَّهُمْ يُعَذَّبُونَ بِالنَّارِ مُدَّةً لِذُنُوبِهِمُ الَّتِي اكْتَسَبُوهَا وَلَمْ يَتُوبُوا مِنْهَا، فَإِنَّهُم يُرَدُّونَ أَخِيرًا إِلَى الجَنَّةِ، وَلَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي النَّارِ مِنَ المُسْلِمِينَ فَضْلًا مِنَ اللَّه وَمِنَّةً، وَمَنْ مَاتَ -وَالعِيَاذُ بِالله- عَلَى الكُفْرِ، فَمَرَدُّهُ إِلَى النَّارِ لَا يَنْجُو مِنْهَا، وَلَا يَكُونُ لِمُقَامِهِ فِيهَا مُنْتَهَى.

الشرح:

الشهادة إنما لجملة من مات.

كما قال علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيئًا دَخَلَ النَّارَ**».

وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

أخرجه البخاري (١٢٣٨) ومسلم (٩٢).

وقد أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «**مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ**».

وقال المؤلف يدل عليه أحاديث تقدم بعضها وهي كثيرة تدل على هذا المعنى، كما في أحاديث الشفاعة حتى قال البيهقي في «الشُّعب (١/ ٤٧١):

«قد ورد عن سيدنا المصطفى ﷺ في إثبات الشفاعة وإخراج قوم من أهل التوحيد من النار وإدخالهم الجنة أخبار صحيحة صريحة قد صارت من الاستفاضة والشهرة بحيث قاربت الأخبار المتواترة.

وكذلك في مغفرة اللَّه تبارك وتعالى لجماعة من أهل الكبائر دون الشرك من غير تعذيب فضلًا منه ورحمة، واللَّه واسع كريم.

وقد قال جبريل عليه السلام لرسول اللَّه ﷺ: «**بَشِّرْ أُمَّتَكَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**...» الحديث.

أخرجه البخاري (٦٤٤٣) ومسلم (٩٤).

* * *

[١٠٢] فَأَمَّا الذِينَ شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّه ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ بِأَعْيَانِهِمْ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَإِنَّ أَصْحَابِ الحَدِيثِ يَشْهَدُونَ لَهُمْ بِذَلِكَ؛ تَصْدِيقًا مِنْهُمْ لِلرَّسُولِ ﷺ فِيمَا ذَكَرَهُ وَوَعَدَهُ لَهُمْ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَشْهَدْ لَهُمْ بِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ عَرَفَ ذَلِكَ. وَاللَّه تَعَالَى أَطْلَعَ رَسُولَهُ ﷺ عَلَى مَا شَاءَ مِنْ غَيْبِهِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦].

الشرح:

من شهد له رسول اللَّه ﷺ بأعيانهم أنهم في الجنة وجب الشهادة لهم تصديقًا لإخباره ﷺ، فإن رسول اللَّه ﷺ لا يقول بشيء في علم الغيب إلا إذا أطلعه اللَّه تعالى على ذلك.

فإن اللَّه سبحانه هو المنفرد بعلم الغيب.

وذكر المؤلف الدليل على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

والمبشرون بالجنة كثير عددهم.

وقد ذكر المؤلف منهم جماعة ولم يتعرض للاستقصاء فقال:

* * *

[١٠٣] وَقَدْ بَشَّرَ رَسُولُ اللَّه ﷺ عَشَرَةً مِنْ أَصْحَابِهِ بِالجَنَّةِ.

الشرح:

يعني المؤلف أنهم في حديث واحد يجب الشهادة لهم بالجنة تصديقًا لما أخبر به ﷺ.

وهو ما أخرجه الترمذي (٣٧٤٨) بإسناد ثابت عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَشَرَةٌ فِي الجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَطَلْحَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ**». فَعَدَّ التِّسْعَةَ وَسَكَتَ عَنِ العَاشِرِ، فَقَالَ القَوْمُ: نَنْشُدُكَ اللَّهَ يَا أَبَا الأَعْوَرِ مَنِ العَاشِرُ؟ قَالَ: نَشَدْتُمُونِي بِاللَّهِ، «**أَبُو الأَعْوَرِ فِي الجَنَّةِ**» يعني كنيته.

ثم أخذ المؤلف -رحمه اللَّه تعالى- يعد أسماءهم فقال:

[١٠٤] أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحمَنِ بنُ عَوْفٍ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَأَبُو عُبَيدَةَ ابنْ الجَرَّاحِ.

الشرح:

* أبو بكر:

هو: عبد اللَّه بن عثمان بن عامر... خليفة رسول اللَّه ﷺ أمير المؤمنين.

يرجح إيمانه بإيمان أهل الأرض بعد رسول اللَّه ﷺ كما شهد له عمر سباق بالإسلام وخدمة الإسلام ورسول الإسلام رضي الله عنه.

وأثنى عليه الصحابة أجمعون بعد نبيهم ﷺ.

ومناقبه كثير أُلفت فيها مؤلفات، توفي سنة ١٣ هجرية، وهو ابن ثلاث وستين.

* وأما عمر رضي الله عنه:

فهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح.

وهو خير الناس بعد أبي بكر بإجماع الصحابة في زمن رسول اللَّه ﷺ الشهيد صاحب القصر الذي من ذهب في الجنة صاحب العلم والدين والإيمان العبقري، أجود الناس، محدَّثٌ ملهَم، الذي جعل اللَّه تعالى الحق على لسانه وقلبه، الذي كان ينزل الوحي يوافقه، والذي فرَق الشيطان منه، صاحب الهيبة، صاحب دعوة رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الرَّجُلَيْنِ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي جَهْلٍ**» وهو حديث ثابت أخرجه بعض أصحاب السنن، فكان المُقدَّر عمر رضي الله عنه. وقَّاف عند كتاب

اللَّه.

وتوفي سنة **٢٣**، وهو ابن ثمان وخمسين عامًا، أو تسع وخمسين عامًا، ودفن في الحجرة مع رسول اللَّه ﷺ وأبي بكر، ومات في المدينة المنورة.

* **وأما عثمان:**

فهو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية.

الخليفة الثالث، صاحب المنزلة الثالثة بعد عمر، وهو الخليفة من بعده، صاحب الهجرتين إلى الحبشة والمدينة، الحيي الذي تستحيي منه الملائكة، مجهز جيش العسرة، وحافر بئر رومة، فهو مع رسول اللَّه ﷺ في الجنة.

اتفق على إمامته، ومات رسول اللَّه ﷺ وهو عنه راضٍ.

توفي سنة **٣٥**هـ.

* **وأما علي:**

فهو ابن أبي طالب بن عبد المطلب، من السابقين الأولين، أول الناس إسلامًا، أو من أول من أسلم، أمير المؤمنين، رجل يحبه اللَّه ورسوله، ويحب اللَّه ورسوله، صاحب الراية المنصورة، كان من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى عليه السلام، وولداه الحسن الحسين رضي الله عنهما سيدا شباب أهل الجنة، لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق...

ومن آذاه فقد آذى رسول اللَّه ﷺ.

وكان على الحق في قتاله لمعاوية رضي الله عنه، وكان أقضى الصحابة.

توفي سنة ٤٠هـ.

* وأما طلحة بن عبيد اللَّه:

فهو ممن قضى نحبه، دافع عن رسول اللَّه ﷺ يوم أحد حتى شُلَّت يده، فعل يومها ما يوجب له الجنة.

وقد قتل سنة ٣٦ هـ في وقعة الجمل وهو ابن ٦٠، وقيل: ٦٣ سنة، ورماه مروان بن الحكم بسهم فمات منه.

* وأما الزبير بن العوام:

فهو الزبير بن العوم بن خويلد بن أسد.

حواري رسول اللَّه ﷺ، والحواري الناصر.

وهو من الذين استجابوا للَّه وللرسول من بعد ما أصابهم القرح.

وقد جمع رسول اللَّه ﷺ أبويه يوم أحد له فقال: «**فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**».

وقد كان شجاعًا مقدامًا.

قتل سنة ٣٦ في وقعة الجمل، قتله ابن جرموز، فقال له علي لما جاء يستأذن، وقيل قاتل الزبير، قال علي: «**بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ**».

* وأما عبد الرحمن بن عوف:

ذاك الكريم الذي باع حديقة له بأربع مائة ألف فقسمها في أمهات المؤمنين أزواج النبي ﷺ.

الإمام الناصح لعمر رضي الله عنه. لما أراد مقولة في الحج يخشى منها على البعض، وله في هذا مواقف يطول ذكرها كيوم الستة أصحاب الشورى.

مات سنة ٣٦ هـ وله خمس وسبعون سنة، فرضي اللَّه عنه.

* وأما سعد:

فهو سعد بن مالك، ابن أبي وقاص، آخر من مات من العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه ثلث الإسلام، يعني أنه الثالث، أول من رمى بسهم في سبيل اللَّه، قال له رسول اللَّه ﷺ: «**يَا سَعْدُ، ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**» يومَ أحد، مستجاب الدعوة.

وقال فيه ﷺ معجبًا به: «**هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي امْرُؤٌ خَالَهُ**».

تُوفي سنة ٥٥ هـ وهو ابن بضع وسبعون سنة فرضي اللَّه عنه فارس الإسلام.

* وأما سعيد بن زيد:

فهو بن عمرو بن نفيل العدوي راوي حديث العشرة مستجاب الدعوة.

السابق هو وزوجته إلى الإسلام.

توفي سنة ٥٠هـ وهو ابن بضع وسبعين سنة، وقيل: سنة ٥١، وقيل: ٥٢، بالمدينة.

* وأما أبو عبيدة بن الجراح:

عامر بن عبد اللَّه، فهو أمين هذه الأمة كما قال ﷺ وقال عنه:

«**نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ**» قيل: قَتل أباه كافرًا يوم بدر، ومات في طاعون عمواس، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، كما قال رسول اللَّه ﷺ: «**الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ أُمَّتِي**» انظر «صحيح البخاري» (٥٧٣٤).

توفي سنة ١٨هـ، أسلم قديمًا وشهد بدرًا رضي الله عنه.

* * *

[١٠٥] وَكَذَلِكَ قَالَ لِثَابِت بنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ. قَالَ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ: فَلَقَدْ كَانَ يَمْشِي بَينَ أَظْهُرِنَا، وَنَحْنُ نَقُولُ إِنَّهُ في الجَنَّةِ، وَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ.

الشرح:

بدأ المؤلف يذكر بعض من بشر بالجنة وليس هو في العشرة ﷺ، فذكر شهادته ﷺ لثابت بن قيس بن شماس بأنه من أهل الجنة في «صحيح البخاري» (٣٦١٣) ومسلم (١١٩).

قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**».

وفي رواية زيادة قول أنس ﷺ: «فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

انفرد بها مسلم.

وبالجملة: ثَمَّ عدد كبير من أصحاب رسول اللَّه ﷺ شهد لهم رسول اللَّه ﷺ بالجنة غير هؤلاء.

أشرنا إلى بعض منهم في شرح كتاب «شرح السنة» للبربهاري (٢/ ٧٥٠).

* * *

[١٠٦] وَيَشْهَدُونَ وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ أَفْضَلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، وَأَنَّهُم الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الذِينَ ذَكَرَ ﷺ خِلَافَتَهُمْ بِقَوْلِهِ فِيمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بنُ جُمْهَانَ، عَنْ سَفِينَةَ: «الخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً».

الشرح:

قوله عن أهل السنة: «وَيَشْهَدُونَ وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ أَفْضَلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ»:

يدل له قول ابن عمر رضي الله عنه: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ». أخرجه البخاري (٣٦٩٧).

وفي رواية: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم». أخرجه البخاري (٣٦٥٥).

وأما الحديث الذي أشار إليه المؤلف: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً» أخرجه الترمذي (٢٢٢٦) عن سعيد بن جمهان قال: حدثني سفينة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ**» ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكْ خِلَافَةَ عَلِيٍّ، قَالَ: فَوَجَدْنَاهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الخِلَافَةَ فِيهِمْ؟ قَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ المُلُوكِ.

وهو حديث إسناده قوي، وقد صححه غير واحد من أهل العلم.

والقائل: أمسك... هو سفينة رضي الله عنه. قاله لسعيد بن جمهان.

لم يشترط في الحديث أن يكونوا اثني عشر كما تقول الروافض.

ولم يكن في الثلاثين هذه إلا الخلفاء الأربعة: (أبو بكر - عمر - عثمان - علي) والأشهر التي بويع فيها للحسن بن علي رضي الله عنه.

والمقصود هنا خلافة النبوة.

كما جاء مصرحًا به في الحديث السالف عند أبي داود (٤٦٤٦) ففيه: «**خِلَافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ أَوْ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ**».

ومعنى بني الزرقاء في رواية الترمذي أي: بني مروان.

وليس هذا من سفينة مولى رسول اللَّه ﷺ من غيبة الأمراء المحرمة التي نهى عنها ابن عباس سعيدَ بنَ جبير وقال له: «لا تَعِبْ إمامَك، لا تغتب إمامَك»، وإنما هي كلمة قالها حتى لا يأتسي بهم مؤتسٍ فيضل أو ينسب إلى رسول اللَّه ﷺ ما لم يقله، وإلا فلم تكن عَلَقَة تُلاك بالألسنة على لسان سفينة رضي الله عنه كمجالس الخيبة التي فاكهتها غيبة الأمراء والسلاطين فتنبه.

وعلى هذا الحديث:

فقد انتهت خلافة النبوة بنزول الحسن بن علي رضي الله عنهما عن الخلافة لمعاوية رضي الله عنه بعد قتل علي بستة أشهر.

والحسن قد بايعه أربعون ألفًا فثبتت إمامته، ومعاوية رضي الله عنه أول ملوك الإسلام، وخير ملوكهم، وهو ما أشار إليه المؤلف فقال:

ومدة الخلافة لكل من الخمسة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن:

أبو بكر: سنتان وثلاثة أشهر.

وعمر: عشر سنوات وخمسة أشهر.

وعثمان: اثنا عشر عامًا.

وعلي: خمس سنوات.

والحسن: ستة أشهر.

رضي اللَّه عنهم أجمعين، فهذه ثلاثون سنة منهاج النبوة على ما أخبر صلوات اللَّه وسلامه عليه، وقوله هذا من دلائل نبوته ﷺ فقد كان كما أخبر به، فمن أعلمه بذلك؟! واللَّه أعلم.

* * *

[١٠٧] وَبَعدَ انْقِضَاءِ أَيَّامِهِمْ عَادَ الأَمْرُ إِلَى المُلْكِ العَضُوضِ، عَلَى مَا أَخْبَرَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

الشرح:

بعد انقضاء أيامهم -أي: أيام هؤلاء الخمسة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الحسن.

عاد الأمر إلى الملك العضوض، أي: الجبري القاهر للناس، الذي فيه عسف وظلم للرعية كأنه يعضهم عضًّا.

ومنه: عضتهم الحرب، وعضهم السلاح. والعضوض: الخبيث الشس. انظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري[1] عفا اللَّه عنه (٢/ ٤٤٤).

وكان هذا الوقت تحديدًا في أواخر عصر التابعين.

ففيه كان بعض المفاسد مثل الفتوى بنكاح المتعة ونحو ذلك.

وكأخذ الملوك أموالًا لترفهم ففرضوا الضرائب والمكوس وأكثروا منها.

وقوله: «عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ الرسول ﷺ»:

يشير إلى قول النبي ﷺ في حديث حذيفة قال رسول اللَّه ﷺ: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ**

---

(١) وفي عقيدة الزمخشري اعتزال كن منها محترسًا. واللَّه الموفق.

أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا ، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيًّا ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ» ثُمَّ سَكَتَ .

أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٣) والبزار (٢٧٩٦) بإسناد حسن .

* * *

[١٠٨] وَيُثْبِتُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِاخْتِيَارِ الصَّحَابَةِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَيهِ، وَقَوْلِهِمْ قَاطِبَةً: رَضِيَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ لِدِينِنَا، فَرَضِينَاهُ لِدُنْيَانَا»؛ يَعْنِي: أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ فِي إِقَامَةِ الصَّلَوَاتِ المَفْرُوضَاتِ بِالنَّاسِ أَيَّامَ مَرَضِهِ وَهِيَ الدِّينُ؛ فَرَضِينَاهُ خَلِيفَةً لِلرَّسُولِ ﷺ عَلَيْنَا فِي أُمُورِ دُنْيَانَا.

الشرح:

قوله: «وَيُثْبِتُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّه ﷺ بِاخْتِيَارِ الصَّحَابَةِ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَيهِ»:

هذا مما لا ينازع فيه أحد.

فإن عمر قال في سقيفة بني ساعدة أمام كبار المهاجرين والأنصار:

«لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ تُقْطَعُ الْأَعْنَاقُ إِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ...» وفيه قال عمر: «ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ فَبَايَعْتُهُ، وَبَايَعَهُ المُهَاجِرُونَ ثُمَّ بَايَعَتْهُ الأَنْصَارُ» الحديث، وهو في صحيح البخاري (٦٨٣٠).

فهذا هو الاتفاق.

وقد بايعه علي بن أبي طالب مرتين، كما وضحت هذا الأمر في مقام آخر: مرة في الأول، ثم تأخر لمرض فاطمة ثم أتى وأثنى على أبي بكر وبايعه فقال الناس لعلي ﷺ: «أَصَبْتَ وَأَحْسَنْتَ، فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَى عَلِيٍّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ» كما في رواية مسلم (١٧٥٩).

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَوْلِهِمْ قَاطِبَةً: رَضِيَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ لِدِينِنَا... إلخ»:

الإشارة هنا إلى ما أخرجه البخاري (٦٦٤) ومسلم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأُذِّنَ فَقَالَ: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**» فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «**إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى». . . الحديث.

أما الأثر الذي ذكره عن الصحابة نصًّا صريحًا، فقد أخرجه ابن سعد في «طبقاته الكبرى» (٣/ ١٣٦) والخلال في «السنة» (٣٣٣) والآجري في «الشريعة» (١١٩٣، ١٣٠٣، ١٨٢٤) وابن بطة في «الإبانة» (٢١٦) وغيرهم كثير، من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن قال: قال علي:

«لَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ نَظَرْنَا فِي أَمْرِنَا فَوجَدْنَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ قَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ فَرَضِينَا مَنْ رَضِيَ رسول اللَّه ﷺ لِدِينِنَا فَقَدَّمْنَا أَبَا بَكْرٍ».

وإسناده ضعيف جدًّا لحال أبي بكر الهذلي وإرسال من قبل الحسن عن علي.

ولكن المعنى أن الصحابة اختاروا لدنياهم ما اختاره رسول اللَّه ﷺ لدينهم هذا صحيح.

أما النص عنهم صريح فلم أره يصح لفظًا، لكن المعنى.

* * *

[١٠٩] وَقوْلِهِمْ: «قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَمَنْ ذَا الذِي يُؤَخِّرُكَ؟!». وَأَرَادُوا أَنَّهُ ﷺ قَدَّمَكَ فِي الصَّلَاةِ بِنَا أَيَّامَ مَرَضِهِ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَكَ بِأَمْرِهِ، فَمَنْ ذَا الذِي يُؤَخِّرُكَ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ إِيَّاكَ؟!

وَكَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَالِ حَيَاتِهِ بِمَا يُبَيِّنُ لِلصَّحَابَةِ أَنَّهُ أَحَقُّ النَّاسِ بِالخِلَافَةِ بَعْدَهُ؛ فَلِذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَيهِ، وَاجتَمَعُوا، فَانتَفَعُوا بِمَكَانِهِ وَاللَّه، وَارْتَفَعُوا بِهِ وَارْتَفَقُوا.

الشرح:

قوله: «وَقوْلِهِمْ: قَدَّمَكَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فَمَنْ ذَا الذِي يُؤَخِّرُكَ؟!... فَصَلَّيْنَا وَرَاءَكَ بِأَمْرِهِ، فَمَنْ ذَا الذِي يُؤَخِّرُكَ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ إِيَّاكَ؟!»:

تقدم أن هذا لا يصح صريحًا عنهم، لكن صنيع الصحابة كأنهم رأوا ذلك.

قوله: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَالِ حَيَاتِهِ بِمَا يُبَيِّنُ لِلصَّحَابَةِ أَنَّهُ أَحَقُّ النَّاسِ بِالخِلَافَةِ بَعْدَهُ... إلخ»:

من هذا الذي أشار إليها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ما تقدم من أمره بإمامة الناس في الصلاة عمود الدين إشارة إلى الموافقة على إمارته العامة؛ لأن أمور الدين أهم من أمور الدنيا.

وما أخرجه البخاري (٣٦٥٩) ومسلم (٢٣٨٦) عن جبير بن مطعم: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ - قَالَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: كَأَنَّهَا تَعْنِي الْمَوْتَ - قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ**».

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، عَاصِبٌ رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى المِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا المَسْجِدِ، غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ**». أخرجه البخاري (٤٦٧)، وهو في «صحيح البخاري» (٣٩٠٤) عن أبي سعيد الخدري بنحوه.

ولما سئل رسول اللَّه ﷺ عن أحب الناس إليه قال: «**عَائِشَةُ**»، قَالَ: قُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «**أَبُوهَا**» قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**عُمَرُ**»... الحديث.

أخرجه البخاري (٤٣٥٨) ومسلم (٢٣٨٤).

وقال ﷺ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ عَلَيْهَا دَلْوٌ، فَنَزَعْتُ مِنْهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ بِهَا ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ ضَعْفَهُ، ثُمَّ اسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَأَخَذَهَا ابْنُ الْخَطَّابِ...**» الحديث أخرجه البخاري (٣٦٦٤) ومسلم (٢٣٩٢).

ثم المصاحبة في الهجرة، والمشابهة في الطباع والآراء.

ففي الطباع:

قالت خديجة عن طباع رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ**». كما في صحيح البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

وقال ابن الدغنة لكفار قريش لما أرادوا إخراج أبي بكر من بينهم: «إِنَّ

أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ، أَتُخْرِجُونَ رَجُلًا يَكْسِبُ المَعْدُومَ وَيَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَحْمِلُ الكَلَّ وَيَقْرِي الضَّيْفَ، وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ» كما في صحيح البخاري (٣٩٠٥).

وأما في الآراء ووجهات النظر:

ففي قصة صلح الحديبية، يقول رسول اللَّه ﷺ لعمر حينما قال لرسول اللَّه ﷺ: «أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ فَقَالَ: «**بَلَى**». فَقَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانَا فِي الجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «**بَلَى**»، قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا، أَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «**يَا ابْنَ الخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا**»، فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا».

أخرجه البخاري (٣١٨٢) ومسلم (١٧٨٥).

هكذا مع كون عمر رضي الله عنه محدثًا ملهمًا ينزل القرآن يوافقه، فعلاه أبو بكر بهذا كما علا عنه في غيرها، ونزل القرآن يمدحه. . . .

ففي هذا كله تنويه بكونه أحق بالخلافة لأجل هذا وغيره. واللَّه الموفق.

* * *

[١١٠] حَتَّى قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ : «وَاللَّه الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ استُخلِفَ لَمَا عُبِدَ اللَّهُ، وَلَمَّا قِيلَ لَهُ: مَهْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا تَقُولُ؟! قَامَ بِحُجَّةِ صِحَّةِ قَوْلِهِ، فَصَدَّقُوهُ فِيهِ، وَأَقَرُّوا بِهِ».

الشرح:

ما أشار المؤلف هو ما أخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٤٥) بإسناده عن أبي هريرة قال: «وَاللَّه الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ استُخلِفَ لَمَا عُبِدَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ الثَّالِثَةَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: مَهْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَّهَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي سَبْعِ مِائَةٍ إِلَى الشَّامِ فَلَمَّا نَزَلَ بِذِي خَشَبٍ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا أَبَا بَكْرٍ، رُدَّ هَؤُلَاءِ، تُوَجِّهُ هَؤُلَاءِ إِلَى الرُّومِ وَقَدِ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَوْ جَرَتِ الْكِلَابُ بِأَرْجُلِ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا رَدَدْتُ جَيْشًا وَجَّهَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا حَلَلْتُ لِوَاءً عَقَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَّهَ أُسَامَةَ فَجَعَلَ لَا يَمُرُّ بِقَبِيلٍ يُرِيدونَ الِارْتِدَادَ إِلَّا قَالُوا: لَوْلَا أَنَّ لِهَؤُلَاءِ قُوَّةً مَا خَرَجَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَلَكِنْ نَدَعُهُمْ حَتَّى يَلْقَوُا الرُّومَ فَلَقَوُا الرُّومَ فَهَزَمُوهُمْ وَقَتَلُوهُمْ وَرَجَعُوا سَالِمِينَ فَثَبَتُوا عَلَى الْإِسْلَامِ».

وقد حسن سند هذا الحديث السيوطي في «الجامع» (٢٥/ ٢٦٦).

ورواه البيهقي عن الحاكم أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن علي الميموني ثنا الفريابي ثنا عباد بن كثير عن الأعرج عن أبي هريرة به.

وقد ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٣٣٦) من طريق البيهقي

بسنده ومتنه ثم قال: «عباد بن كثير هذا أظنه الرملي لرواية الفريابي عنه، وهو متقارب الحديث، فأما البصري الثقفي فمتروك الحديث. واللَّه أعلم» اهـ.

قلت: كلاهما عباد بن كثير الرملي، وعباد بن كثير البصري كلاهما فيه ضعف، الرملي فيه خلاف، والآخر متروك، ولم أجده في الأسانيد منسوبًا الرملي، إلا أن ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ظن ذلك لرواية الفريابي عنه، واللَّه أعلم.

ثم في متنه غرابة من قبل قول أبي هريرة: «وَاللَّه الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ استُخلِفَ لَمَا عُبِدَ اللَّهُ» دون أن يقول: «لولا اللَّه ثم».

فقد قال رجل من المشركين لرجل من المسلمين: نعم القوم أنتم لولا أنكم تقولون: ما شاء اللَّه وشاء محمد، فسمع رسول اللَّه ﷺ فقال: «**لا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّه وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّه ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ**» أخرجه الدارمي (٢٧٥٥) وهو ثابت، فكيف يخفى هذا الحكم على مثل أبي هريرة فيقول: «لولا أن أبا بكر استخلف لما عُبد اللَّه»؟!.

* * *

[١١١] ثُمَّ خِلَافَةُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّه عَنْهُ وَأَرْضَاهُ- بِاسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه إِيَّاهُ، وَاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَيهِ بَعدَهُ، وَإِنجَازِ اللَّه سُبْحَانَهُ -بِمَكَانِهِ فِي إِعْلَاءِ الإِسْلَامِ وَإِعْظَامِ شَأْنِهِ- وَعْدَهُ.

الشرح:

فالصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على أن الخلفاء بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر ثم عمر، وأجمع الصحابة أن أفضل الصحابة بعد نبيهم ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، وهو من أقوى الإجماعات على مرِّ الأزمان.

ففي صحيح البخاري (٣٦٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ...».

وقال علي: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ».

وخرجته في تحقيقي «للمصاحف» لابن أبي داود.

وبنحوه في مسند أحمد (١/ ١٠٦) بسندٍ صحيح.

وهو صاحب دعوة رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَبِي جَهْلٍ**». أخرجه الترمذي (٣٦٨١) بإسنادٍ يحسن إن شاء اللَّه.

وفي «مستدرك الحاكم» (٣/ ٨٣) عن عائشة عن رسول اللَّه ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَاصَّةً**». وإسناده ثابت، وقد صححه الحاكم.

فاستجاب اللَّه ذلك وأعز اللَّه الإسلام به وفرَّق به بين الضلال والهدى، فنعم الخليفة كان لهما.

[١١٢] ثُمَّ خِلَافَةُ عُثْمَانَ ﷺ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الشُّورَى، وَإِجْمَاعِ الأَصْحَابِ كَافَّةً، وَرِضَاهُمْ بِهِ، حَتَّى جُعِلَ الأَمْرُ إِلَيهِ.

الشرح:

بيعة عثمان كانت بسنة وإجماع كما أشار المؤلف، وسبقه بذلك أحمد، فقد أخرج الخلال في «السنة» (٤٠٥) بسندٍ ثابت عن حمدان بن علي قال: سمعت أبا عبد اللَّه قال: «ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم» اهـ.

وقد قال عبد اللَّه بن حوالة: قال رسول اللَّه ﷺ ذات يوم: «**يَهْجِمُونَ عَلَى رَجُلٍ مُعْتَجِرٍ**[1] **يُبَايِعُ النَّاسَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**» فَهَجَمْنَا عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يُبَايِعُ النَّاسَ» أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٩٢) و«الآحاد والمثاني» (٢٢٩٦)..

وقد اختير من الستة أصحاب الشورى فبايعوه، ولذا كانت بيعة بإجماعهم كما قال الإمام أحمد.

وحديث الستة أصحاب الشورى في صحيح البخاري (٣٧٠٠) حين جعل عمر ﷺ الأمر فيهم فوقع اختيارهم على عثمان.

وراجع شرحنا لـ«شرح السنة» للبربهاري (٢/ ٧٤٤) فما بعدها.

فمن وقف عند عثمان وعلي فهو شيعي لا يُعدَّل ولا يكلَّم ولا يجالس كما قال طعمة بن عمرو العامري الكوفي التابعي الثقة.

---

(١) معتجر: أي: لاف عمامته على رأسه من غير تحنيك.

ومن قدم علي على عثمان في الخلافة فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، بل بالصحابة جميعًا لأنهم أجمعوا على تقديم عثمان بما فيهم علي ﷺ، فهذا يخالف إجماعهم، فمن يرضى من المسلمين لنفسه بذلك؟!

أما تقديم علي على عثمان في الفضيلة لا في الخلافة فهذا لا إشكال فيه الأمر في ذلك واسع، وإن كان خالف الأكثر، واللَّه أعلم.

* * *

[١١٣] ثُمَّ خِلَافَةُ عَلَيٍّ رضي الله عنه بِبَيْعَةِ الصَّحَابَةِ إِيَّاهُ، حِينَ عَرَفَهُ وَرَآهُ كُلٌّ مِنْهُمْ رضي الله عنه أَحَقَّ الخَلقِ وَأَوْلَاهُمْ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ بِالخِلَافَةِ، وَلَمْ يَستَجِيزُوا عِصْيَانَهُ وَخِلَافَهُ.

الشرح:

علي رضي الله عنه الخليفة الرابع، ومنازعه في إرادة دم عثمان وعدم تسليم الأمر له مخطئ هو ومن معه ليسوا على الحق، لهم على خطئهم أجر واحد.

وقد سماهم رسول اللَّه ﷺ فئة باغية.

فعمار كان مع علي رضي الله عنه وقتلته فئة معاوية، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**». أخرجه البخاري (٤٤٧) عن أبي سعيد الخدري، ومسلم (٢٩١٦) عن أم سلمة رضي الله عنها بنحو من ألفاظه.

وقد قاتل علي رضي الله عنه الخوارج.

وقد قال رسول اللَّه ﷺ عن الخوارج: «**يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**» أخرجه مسلم (١٠٦٤).

وجل الصحابة كانوا مع علي رضي الله عنه فدل على أنه كان على الحق في قتاله.

وقد تناولنا ما كان من منازعات فيما كان بينهم لتبرئة ساحة الفريقين.

وبينا منهج أهل السنة في هذا، وهو الكف عما شجر بين الصحابة لدلائل ذكرناها في غير هذا الموطن. واللَّه الموفق.

فاحترام الصحابة رضي الله عنهم دين، إذ قد زكاهم اللَّه تعالى ورسوله ﷺ جملة بلا استثناء فنزكِّيهم جملة فلا نستثني منهم أحدًا.

ولا يصح أن يدخل المرء منا مهما كان قدره بين أولئك الأبطال الذين زكاهم اللَّه ورسوله .

فمن هو حتى يقف بين ذاك أو ذاك ويحكم؟! .

فلتسلم القلوب لصحابة نبينا ﷺ كما سيشير المؤلف بعد ، ولذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه المُضيء :

[١١٤] فَكَانَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةُ الخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ، الذِينَ نَصَرَ اللَّه بِهِمُ الدِّينَ، وَقَهَرَ وَقَسَرَ بِمَكَانِهِمُ المُلْحِدِينَ، وَقَوَّى بِمَكَانِهِمُ الإِسْلَامَ، وَرَفَعَ فِي أَيَّامِهِمْ لِلحَقِّ الأَعْلَامَ، وَنَوَّرَ بِضِيَائِهِمْ وَنُورِهِمْ وَبَهَائِهِمُ الظَّلَامَ، وَحَقَّقَ بِخِلَافَتِهِمْ وَعْدَهُ السَّابِقَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]. **وَفِي قَوْلِهِ:** ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ **إلى قَوْلِهِ:** ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

فَمَنْ أَحَبَّهُمْ، وَتَوَلَّاهُمْ، وَدَعَا لَهُمْ، وَرَعَى حَقَّهُمْ، وَعَرَفَ فَضْلَهُمْ، فَازَ فِي الفَائِزِينَ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، وَسَبَّهُمْ، وَنَسَبَهُمْ إِلَى مَا تَنْسِبُهُمْ إِلَيهِ الرَّوَافِضُ، وَالخَوَارِج -لَعَنهُمُ الله- فَقَدْ هَلَكَ فِي الهَالِكِينَ.

قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ، فَعَلَيْهِ لَعَنْةُ اللَّه».

الشرح:

قوله: «فَكَانَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةُ الخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ»:

أي: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي.

ثم ذكر المؤلف من مزايا هؤلاء أنهم قد نصروا الدين وقهروا وكسروا الملحدين، وقوي الإسلام بمكانهم، ورفع اللَّه راية الحق في زمانهم، وأضاءوا الطريق للناس، فكأنهم تحقق بهم وعد اللَّه بالذين آمنوا لما قال سبحانه: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ

كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥].

وقد مدحهم اللَّه تعالى جملة في قوله سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**».

أخرجه مسلم (٢٥٤) وهو في صحيح البخاري (٣٦٧٣).

ولما سئل عن خير الناس قال: «**أَنَا وَالَّذِينَ مَعِي، ثُمَّ الَّذِينَ عَلَى الْأَثَرِ**» أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٠) والخلال في «السنة» (٦٦٥٠) بسندٍ ثابت حسن.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ**». أخرجه مسلم (٢٥٣١).

وكان الصحابة والتابعون يمدحون ويبجلون من صحب رسول اللَّه ﷺ

مدحًا مطلقًا، وكذا التابعون لهم بإحسان، ويكفون عما شجر بينهم في مواقف لهم ذكرتها في غير هذا الموطن، ومن ثم ذكر الأئمة ذلك في عقائدهم وبثُّوه للناس لينتشر، وبارك اللَّه فيه حتى يومنا هذا، ومنهم صاحب الكتاب الإمام الصابوني جزاه اللَّه خيرًا على بيان هذه العقيدة التي نفع اللَّه بها ونفع.

وهي موافقة لعشرات الأدلة وأقوال الأئمة.

وأما حديث «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّه**» فقد أخرجه عبد اللَّه في زوائد الفضائل» (١١) عن عطاء مرسلًا.

ولفظه: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّه».

وله طريق آخر عن عبد الرحمن بن سالم عن أبيه عن جده أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ اخْتَارَنِي وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا، فَجَعَلَ لِي مِنْهُمْ وُزَرَاءَ وَأَنْصَارًا فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا**».

أخرجه ابن أبي عاصم في «المثاني» (١٧٧٢) و«السنة» (١٠٠٠) وفي إسناده جهالة من قبل عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة.

وله شاهد عند الآجري في «الشريعة» (١٩٥٦) عن أبي بكر بن شهريار قال: ثنا المفضل بن زياد حدثنا رباح بن الجراح الموصلي قال: سمعت رجلًا يسأل المعافى بن عمران فقال: يا أبا مسعود، أين عمر بن عبد العزيز من معاوية بن أبي سفيان؟ فرأيته غضب غضبًا شديدًا، وقال: لا يقاس بأصحاب محمد ﷺ أحدٌ، معاوية رضي الله عنه كاتبه وصاحبه وصهره وأمينه على وحي اللَّه عز وجل، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**دَعُوا لِي أَصْحَابِي**

وَأَصْهَارِي، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

لكن هذا ضعيف لإرساله.

وله شاهد عن جابر أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢١١١) ولفظه عن رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَإِنَّ أَصْحَابِي يَقِلُّونَ فَلَا تَسُبُّوهُمْ، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَلَعَنَهُ اللَّهُ**».

وفي إسناده أبو الربيع السمان متروك.

وبالجملة: هذا الحديث في طرقه مقال، والدواعي على نقل مثله بالسند الصحيح في الزمان الأول أدعى لو صح، وإن كان للشطر الأول منه شاهد في الصحيح، قال ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي....**» أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١).

فالنهي عن سباب الصحابة وارد لكن ليس بلفظ اللعن، لكن الحرمة ثابتة بالنص والآثار عن الصحابة والإجماع.

فتقدم قوله ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي...**».

وفي سنن ابن ماجه (١٦٢) بسندٍ حسن عن ابن عمر رضي الله عنه قال: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً، خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمُرَهُ**».

وقالت عائشة رضي الله عنها لعبيد اللَّه بن عدي في شأن الذين طعنوا على عثمان رضي الله عنه: «وَاللَّهِ مَا يُقَارِبُونَ أَعْمَالَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٤٨) بسندٍ ثابت.

وفي صحيح مسلم (٣٠٢٢) عن عائشة قالت عمن يسبون الصحابة:

«أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَبُّوهُمْ».

وعند أبي نعيم في «تثبيت الإمامة» (٢٠١) والحاكم وابن أبي حاتم أنها قالت ذلك عند قراءتها لقوله تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾.

وهذه عقيدة أكثر من ألف شيخ من شيوخ البخاري، فيما رواه عنه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢٠) بإسناد صححه الحافظ في «الفتح» (١/ ٦٠) تقدم ذكر سياقه عن البخاري.

* * *

[١١٥] وَقَالَ -يعني: ﷺ-: «مَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّه».

الشرح:

هذا الحديث ضعيف.

أخرجه الترمذي (٣٨٦٢) من حديث عبد الرحمن بن زياد، وعبد الرحمن بن زياد هذا قيل: عبد الرحمن بن عبد اللَّه، وقيل: عبد اللَّه ابن عبد الرحمن، قال ابن معين: لا أعرفه.

لكن المعنى صحيح، فمن ذا الذي يُؤذَى أصحابه ويبغضوا إلا ويتهم المبغض أنه يبغضه هو ويحب أذاه؟ عافانا اللَّه من البلايا.

* * *

[١١٦] وَيَرَى أَصْحَابُ الحَدِيثِ الجُمُعَةِ وَالعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّلَوَاتِ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ مُسْلِمٍ، بَرًّا كَانَ، أَوْ فَاجِرًا، وَيَرَوْنَ جِهَادَ الكَفَرَةِ مَعَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا جَوَرَةً فَجَرَةً، وَيَرَوْنَ الدُّعَاءَ لَهُمْ بِالإِصْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ وَالصَّلَاحِ، وَبَسْطِ العَدْلِ فِي الرَّعِيَّةِ، وَلَا يَرَوْنَ الخُرُوجَ عَلَيهِمْ بِالسَّيْفِ؛ وَإِنْ رَأَوْا مِنْهُمُ العُدُولَ عَنِ العَدْلِ إِلَى الجَوْرِ وَالحَيْفِ، وَيَرَوْنَ قِتَالَ الفِئَةِ البَاغِيَةِ؛ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى طَاعَةِ الإِمَامِ العَدْلِ.

الشرح:

هذا منهج أهل السنة والجماعة الصلاة خلف الأمراء العدول والجورة الظلمة الفجار.

فقد قال إبراهيم النخعي: «كانوا يصلون مع الأمراء ما كانوا» كما عند ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٢ - ١٥٣) بسندٍ صحيح.

وقال عمرو البكالي رضي الله عنه: «إن كان عليك أمير فأمرك بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فقد حل لك أن تصلي خلفه وحرم عليك سبه» أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣٧) بسندٍ صحيح.

والصحابة صلَّوا خلف الحجاج.

وقد أطنبت في سرد أدلة هذه المسألة في غير هذا المقام.

والمسألة الثانية التي ذكرها المؤلف مسألة جهاد الكفار مع أئمة الجور.

وحررت الكلام في هذا وذاك عند شرحي لشرح السنة للبربهاري (١/ ١٩٣ وما بعدها).

وأما مسألة الدعاء للأئمة فقد حررت الكلام فيها وسردتُ بعض أدلة ذلك في كتابي «عقيدة المسلم الصغير» (ص٢٠٩ - وما بعدها) ثم أفردت كتابًا مؤلفًا في هذه المسألة أسميته: «غصة الخوارج المارقين في بيان منزلة الدعاء للأمراء والسلاطين» ومسألة عدم الخروج على الأئمة، راجع كلامي عليها في «التوضيحات الجلية».

قوله: «وَيَرَوْنَ قِتَالَ الفِئَةِ البَاغِيَةِ؛ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى طَاعَةِ الإِمَامِ العَدْلِ»:

يشير إلى أن الخارجين على الحكام بغاة يجب قتالهم، فإن رسول اللَّه ﷺ قال: «... **وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ، وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِنِ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ**». أخرجه مسلم (١٨٤٤)، وفي صحيح البخاري (٧٠٥٣) ومسلم (١٨٤٩) بنحوه.

وقد وقع الإجماع على ذلك.

ولذا اشترك الصحابة في القتال مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وهذا المنهج الذي بينه الصابوني من مناهج أهل السنة من السلف أصحاب الحديث فيه فوائد عظيمة:

أولها: اجتماع الكلمة وعدم شق الصف وجعل الأمة بأسها بينها شديد، كما يرى ذلك في البلاد التي خرج على حكامها وقام من ينسبون أنفسهم للسلف بمباركة ذلك وتجويزه تحت تحليلات فارغة، فساء الأمر وفسد أمر البلاد والعباد فكانوا نكبة على بلادهم لمَّا تسلموا قياد التوجيه للناس وليسوا أهلًا لذلك، فنشروا بمقالاتهم بعض مفاهيم الخوارج فلا الدين أقاموا ولا الدنيا أبقوا، ولا سلم منهم من دعا للمنهج الحق، ولا يتوبون توبة مكللة بالإصلاح، فكأنهم يقولون ما ينجون به من ألسنة

أهل السنة . . ، فهل نسبتهم للسنة والسلف مع ظهور هذا منهم صحيحة؟! فاللَّه يغفر لهم ويسامحهم ويرح أهل السنة منهم[1].

ثانيها: تحقيق الأمن بين الناس، فإن الخروج على الأئمة ومنازعتهم وترك الجهاد معهم وترك الدعاء لهم -والذي جعله بعض الأئمة من باب النصح- وعدم الصلاة خلفهم لفجورهم وغير ذلك مما هو مخالف لمنهج السنة يؤول فيما بعد إلى التناحر والتشاجر والخلاف الذي يؤول فيما بعد إلى زعزعة الأمن على القادة ومن ثم المقاتَلة وضياع الأمن وتمكُّن العدو من البلاد وإثارة الفتن.

ثالثها: قتال الفئة الباغية مما يحقق التئام الصفوف مع الإمام وهو مقصود رسول اللَّه ﷺ حينما قال لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه: «**الْزَمِ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ**».

وقول عبد اللَّه بن أبي أوفى لسعيد بن جمهان: «عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم»، وتقدم أن إسناده حسن إليه.

رابعًا: كفُّ شرِّ هؤلاء، فشرُّهم مستطير، وهم لا يبصرون لحداثة أسنانهم وضعفه عقولهم، واللَّه المستعان.

* * *

(١) فكم ابتلي أهل السنة منهم كما هو الحال في كل زمان، بالرمي بالألقاب والكذب عليهم والتشويه لهم، والتشويه لدعوتهم لتنفير الناس عنهم والتضييق عليهم بكل سبيل. . . كل هذا لكونهم يدعونهم إلى الهدى الذي كان عليه الصحابة وسلف الأمة الذين يدَّعون النسبة إليهم، واللَّه الموفق.

[١١٧] وَيَرَوْنَ الكَفَّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّه ﷺ، وَتَطْهِيرَ الأَلْسِنَةِ عَنْ ذِكْرِ مَا يَتَضَمَّنُ عَيْبًا لَهُمْ، وَنَقْصًا فِيهِمْ، وَيَرَوْنَ التَّرَحُّمَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَالمُوَالَاةَ لِكَافَّتِهِمْ.

الشرح:

هذا منهج تناولناه في غير هذا الموطن، وذكرنا أدلته التي عليها السلف وأصحاب الحديث.

وقد قال الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٨٦): «ولا يذكر ما شجر بينهم ولا ينقَّر عنه ولا يُبحث...».

وراجع ما دونته في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (٢/ ٦٣٣).

بل أكتفي هنا بما أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٤١) بإسنادٍ صحيح عن أبي نضرة قال: «ذكروا عليًّا وعثمان وطلحة والزبير عند أبي سعيد فقال: أقوام سبقت لهم سوابق وأصابتهم فتنة فردوا أمرهم إلى اللَّه».

* * *

[١١٨] وَكَذَلِكَ يَرَوْنَ تَعْظِيمَ قَدْرِ أَزْوَاجِهِ -رَضِيَ اللَّه عَنْهُنَّ- وَالدُّعَاءَ لَهُنَّ، وَمَعْرِفَةَ فَضْلِهِنَّ، وَالإِقْرَارَ بِأَنَّهُنَّ أُمَّهَاتُ المُؤْمِنِينَ.

الشرح:

تعظيم أمهات المؤمنين دين يتدين به، فلا يُذكرون إلا بخير، وأُمرنا بالصلاة عليهن في التشهد.

وقد علَّقت على مثل هذه الفقرة في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (٢/ ٦٤٧ - وما بعدها).

[١١٩] وَيَعْتَقِدُونَ وَيَشْهَدُونَ أَنَّ أَحَدًا لَا تَجِبُ لَهُ الجَنَّةُ -وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ حَسَنًا، وَعِبَادَتُهُ أَخْلَصَ العِبَادَاتِ، وَطَاعَتُهُ أَزْكَى الطَّاعَاتِ، وَطَرِيقُهُ مُرْتَضًى- إِلَّا أَنْ يَتَفَضَّلَ اللَّه عَلَيْهِ؛ فَيُوجِبُهَا لَهُ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ، إِذْ عَمَلُ الخَيْرِ الذِي عَمِلَهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ إِلَّا بِتَيْسِيرِ اللَّه ﷻ فَلَوْ لَمْ يُيَسِّرْهُ لِفِعْلِهِ لَهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَهْدِهِ لَم يَهْتَدِ لَهُ أَبَدًا قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]. **وَفِي آيَاتٍ سِوَاهَا.**

الشرح:

أهل السنة يعتقدون أن أحدًا لا تجب له الجنة وإن كان عمله حسنًا وعبادته أخلص العبادات...

لعموم حديث أبي هريرة قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **«لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الجَنَّةَ»** قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **«لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ: إِمَّا مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ»**.

أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

فدخول الصالحين الجنان إنما هو بفضل اللَّه ورحمته، فلو عامل اللَّه الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة.

وأما مثل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

فهذه ليست باء المعاوضة التي يكون فيها العمل عوضًا على الجزاء إنما دخول الجنة يكون بفضل اللَّه وبسبب عملهم وقد علقت على مثل هذا في صدر كتابي «أعمال تدخل صاحبها الجنة».

ثم علل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لذلك بقوله:

«**إِذْ عَمَلُ الخَيْرِ الذِي عَمِلَهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ إِلَّا بِتَيْسِيرِ اللَّه عَزَّوَجَلَّ فَلَوْ لَمْ يُيَسِّرْهُ لِفِعْلِهِ لَهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَهْدِهِ لَم يَهْتَدِ لَهُ أَبَدًا قَالَ اللَّه عَزَّوَجَلَّ**: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]» وغير هذه الآية.

لذلك ينبغي على المرء أن يتوقى التزكيات المطلقة فإذا اضطر يقول: «أحسبه واللَّه حسيبه كذا...»[(١)].

---

(١) وليت وحيد بالي -هذا المخالف لنهج السلف- يتعلم هذا حتى لا يقع فيما وقع فيه يوم قُتل أسامة بن لادن صاحب الأفكار الخارجية مشعل الفتن في بلاد العرب، حيث قال وحيد عنه: «أخيرًا نال ما يتمنى، نال الشهادة»، ثم ذكر دليل ذلك أنه حُكي -كذا!- أنه كان خارجًا من صلاة الفجر فأصابته قذائف العدو... هذا دليله!!

ثم ذكر حديث مسلم (٦٥٧) -بزيادة- «**مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ...**» قال: «حين يمسي» فأكرمه اللَّه بالشهادة، كذا يجزم له بالشهادة ويقول: «هنيئًا له الشهادة، هنيئًا له الشهادة، هنيئًا له الشهادة» كذا يقول في مقطع صوتي مصور بعنوان «حزن الشيخ وحيد بالي على مقتل أسامة بن لادن» وما أدري ما الذي منعه أن يلحق به فينال الشهادة؟!

ولعل الذي منعه من الثبات في ميدان رابعة مع المرابطين حيث ثبتهم في ميدان الجهاد، وأما هو فانصرف يقعد مع القاعدين، ويأكل ويشرب مع الآكلين الشاربين، عظ اللَّه أجره، حياته مهمة، أما حياة هؤلاء المساكين فلا أهمية لها!!

وكأنه لا يعرف الفرق بين حسن الخاتمة ودليل الجزم بالشهادة لمعين؟!

كما لا يزكي أسامة بن لادن -بقول العدوي المخالف لشيخه مقبل في هذا[(١)]- أنه قتل في معركة بين المسلمين والكفار، وهو صاحب منهج بدعي، فقد قاتل رجل في صفوف جيش محمد ﷺ وقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» مسلم (١١١)، وقال عن آخر مثله: «**إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنْ الْمَغانِمِ ... لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا**» البخاري=

---

(١) وقد سماه الشيخ مقبل مفتونًا صاحب فساد وقال: اللهم عليك بأسامة، وذكر بعض من هو معه، دعى اللَّه عليهم أن يقصم ظهورهم.

كما أشار رسول اللَّه ﷺ إلى نحو ذلك فقال لما أثني على رجل عند النبي ﷺ فقال للمثني:

«وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ» مِرَارًا، ثُمَّ قَالَ: **«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ أَحْسِبُ فُلَانًا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلَا أُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»**.

وهو حديث صحيح أخرجه البخاري (٢٦٦٢) ومسلم (٣٠٠٠).

= (٤٢٣٤) فرُبَّ قتيلٍ بين الصفين اللَّه أعلم بنيَّته.

فهذا يثني على شخص في موطن لا يجوز المدح له فيه إذ ينشر مذهبه في الناس، إلا إذا كان هو على مذهب أسامة الذي ذمَّه الشيخ مقبل بن هادي والعثيمين وابن باز وغيرهم من العلماء الكبار، وكلامهم مجموع من أراده وجده مبثوثًا.

فليدافع عن أمثالهما كل تبيع ولو على حساب المنهج السلفي . . . قاتل اللَّه التعصب الأعمى، ورحم اللَّه الإنصاف وأهله يوم أن خرج الأغرار الأغمار يدافعون عن مثل هؤلاء بالافتراء والتلبيس والكذب، وإلى اللَّه المشتكى.

وإني لأحبُّ أن أسمع من وحيد بالي ومن على شاكلته رأيهم بإنصاف في علاقة أسامة بن لادن بحديث النبي ﷺ الذي أخرجه أحمد (٩/ ١٦) بسندٍ صحيح: **«ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلْ عَنْهُمْ: رَجُلٌ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَعَصَى إِمَامَهُ وَمَاتَ عَاصِيًا ...»** الحديث.

وسيظهر حينها -إن شاء اللَّه- حقيقة ما يُتهمون به، وما يسترونه ستر اللَّه علينا وعليه في الدارين.

ولي وقفة أخرى مع عادل بن نصر العتامني الذي أكلت الشُّبَه كبده، فتعمَّم ولبَّس ودلَّس مجموعة من كلام لبعض أهل العلم لقذف الحق بالباطل، والتهاويل والخلط والخبط والمغالطات، وجمع ذلك في كتاب سمَّاه «إغاثة الجريح بنسف شبهات غلاة التجريح» فأضحك عليه أهل السنة -يا ويحه- من أدخله في هذا المعترك ولم يتأهل له بعد، ومن يُهن اللَّه فما له من مكرم.

يسَّر اللَّه بإخراج كتابنا «التفنيد لنسف ضلالات المجروح».

[١٢٠] وَيَعْتَقِدُونَ وَيَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّه ﷻ أَجَّلَ لِكُلِّ مَخْلُوقٍ أَجَلًا، وَأَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّه كِتَابًا مُؤَجَّلًا، وَإِذَا انْقَضَى أَجَلُ المَرْءِ فَلَيْسَ إِلَّا المَوْت، وَلَيْسَ مِنْهُ فَوْتٌ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

وَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وَيَشْهَدُونَ أَنَّ مَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ فَقَدِ انْقَضَى أَجَلُهُ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَالَ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

الشرح:

يذكر الإمام الصابوني عقيدة السلف وأصحاب الحديث أن اللَّه سبحانه جعل لكل مخلوق أجلًا مؤجلًا إذا جاء ذلك الميعاد انتهى أجله، وإن نفسًا لن تموت إلا بإذن اللَّه كتابًا مؤجلًا.

وفي هذا رد على طوائف من المعتزلة وبعض القدرية الذين يزعمون أن المقتول مات قبل أجله.

وأخرج ابن حبان (٣٢٣٩) عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لَا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ حَتَّى يَبْلُغَهُ آخِرُ رِزْقٍ هُوَ لَهُ، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ أَخْذُ الحَلَالِ وَتَرْكُ الْحَرَامِ**».

وهو صحيح.

وله رواية عند ابن ماجه (٢١٤٤) من طريق جابر أيضًا مرفوعًا: «**أَيُّهَا**

النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا وَإِنْ أَبْطَأَ عَنْهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حَرُمَ».

وفي رواية: «**إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَخَ فِي رُوعِي أَنْ لَا تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا...**». وهذا ثابت صحيح.

ثم المؤلف يقول: «وَإِذَا انْقَضَى أَجَلُ المَرْءِ فَلَيْسَ إِلَّا المَوْت، وَلَيْسَ مِنْهُ فَوْتٌ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]».

فأورد ما يدل على المعنى من الآيات الدالة على إنفاذ قدر اللَّه، وأن لا أحد يقف في ردِّه.

وفي هذا المعنى أيضًا الذي يريح الإنسان في الدنيا... قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**».

أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

وقوله: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي: لو امتنع المرء من الخروج في ساحة القتال ليحافظ على نفسه من الموت، فإن القدر سيجعله يبرز إلى المكان المكتوب أنه يقتل فيه في الوقت المؤجل له.

وقد أطلع اللَّه تعالى نبيه ﷺ يوم بدر قبل بدء المعركة على أماكن مصارع صناديد كفار قريش.

ففي حديث أنس أن عمر بن الخطاب حدث عن أهل بدر فقال: «إِنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ يُرِينَا مَصَارِعَ أَهْلِ بَدْرٍ، بِالْأَمْسِ، يَقُولُ: «**هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ غَدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ...**»، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا أَخْطَئُوا الْحُدُودَ الَّتِي حَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... الحديث».

أخرجه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٣).

مع أن منهم من كان حريصًا على ألا يخرج كأمية بن خلف؛ لأن سعد ابن معاذ قال له: إن رسول اللَّه ﷺ قال لنا: «**إِنَّهُمْ قَاتِلُوكَ**» وفزع أمية لذلك فزعًا شديدًا، وقال: «وَاللَّهِ لَا أَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ» فما زال أبو جهل به حتى خرج يوم بدر، واشترى أجود بعير، وحرص ألا يجُوز معهم إلا قريبًا، وخرج أمية وأخذ لا ينزل منزلًا إلا عقل بعيره، فلم يزل بذلك حتى قتله اللَّه ببدر، وألقي في قليب بدر.

وهذا في «صحيح البخاري» (٣٩٥٠).

فلا يغني حذرٌ من قدرٍ.

وهذا يصدق قوله تعالى: ﴿لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

* * *

[١٢١] وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّه سُبْحَانَهُ خَلَقَ الشَّيَاطِينَ يُوَسْوِسُونَ لِلآَدَمِيِّينَ، وَيَقْصِدُونَ اسْتِزْلَالَهُمْ، وَيَتَرَصَّدُونَ لَهُمْ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وَأَنَّ اللَّه تَعَالَى يُسَلِّطُهُمْ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ مِنْ كَيدِهِمْ وَمَكْرِهِمْ مَنْ يَشَاءُ، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٤-٦٥].

وَقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ [النحل: ٩٩-١٠٠].

الشرح:

من معتقد أهل السنة والجماعة أهل الحديث من السلف أن اللَّه تعالى خلق الشياطين توسوس للإنسان وجعل عداوتهم لبني الإنسان قديمة ومستمرة، يُغوون مَن شاء اللَّه غوايته، يوحون إلى من اتخذهم أولياء، تؤزُّهم إلى المعاصي أزًّا، يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا.

فقضى اللَّه وقدر أن يستكثروا من الإنس ويستمتع بعضهم ببعض إلى الأجل الذي أجله اللَّه تعالى.

قضى اللَّه تعالى وقدر أن يقعد الشيطان لابن آدم في أطرقه كلها؛ قعد لهم بطريق اللَّه المستقيم يأتي للإنسان من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله، حتى يبعده عن شكر المنعم سبحانه، سلطه اللَّه سبحانه

على أوليائهم، يستفزون بأصواتهم من استطاعوا منهم، ويجلبون عليهم بخيلهم ورجلهم، ويشاركونهم في الأموال والأولاد ويعدونهم، وما تعدهم الشياطين إلا غرورًا.

وكل شيء بقدر، ولا يُسأل عما يفعل وهم يسألون.

فعباد اللَّه ليس له عليهم سلطان إلا من اتبعه ممن أغواهم، وجهنم موعدهم أجمعين، لكل باب من السبعة جزء مقسوم.

ألا فليعلم أن كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، كما قال رسول اللَّه ﷺ فيما تقدم.

ألا فليعلم المعالجون الذين يقومون بالدراسات النفسية والاجتماعية أن اللَّه تعالى سلط الشياطين على الإنسان، وقد قضى اللَّه وقدَّر أن سبب الضنك هو الإعراض عن ذكر اللَّه، فليأمروا من يعالجوه بالاعتصام باللَّه وعدم طاعة الشياطين؛ لأنها تريد إغواءهم وإضلالهم، ولذا يجرون من ابن آدم مجرى الدم، فلا يؤمر المريض بسماع الغناء الذي هو صوت الشيطان يستفز ابن آدم به بدعوى الراحة النفسية وإزالة الكبت عنه، واللَّه المستعان.

* * *

[١٢٢] وَيَشْهَدُونَ أَنَّ فِي الدُّنْيَا سِحْرًا وَسَحَرَةً، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وَمَنْ سَحَرَ مِنْهُمْ، وَاسْتَعْمَلَ السِّحْرَ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَضُرُّ أَوْ يَنْفَعُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ كَفَرَ، وَإِذَا وَصَفَ مَا يَكْفُرُ بِهِ اسْتُتِيبَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَإِذَا وَصَفَ مَا لَيْسَ بِكُفْرٍ، أَوْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا يُفهَمُ، نُهِيَ عَنْهُ، فَإِنْ عَادَ عُزِّرَ، وَإِنْ قَالَ: السِّحْرُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَأَنَا أَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ، وَجَبَ قَتْلُهُ؛ لأَنَّهُ اسْتَبَاحَ مَا أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

الشرح:

أهل الحديث والسلف من أهل السنة يشهدون أن في الدنيا سحرًا وسحرة، فالسحر موجود لا ينكره إلا جاحد يكفر، إن لم يكن جاهلًا أو حديث عهد بإسلام، فيُعلم لأنه ينكر معلومًا من الدين بالضرورة.

يقول تعالى عن الكفار: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

وقال: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٤٦].

وقال: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥ﴾ [يونس: ٨١].

وقال: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦].

وقد سُحر رسول اللَّه ﷺ في مشط ومُشاطة وجف طلع ذكر في بئر ذروان، واستخرجه وشفاه اللَّه تعالى.

كما في صحيح البخاري (٣٢٦٨) ومسلم (٢١٨٩).

وأنزل اللَّه تعالى المعوذتين اللتين ما تعوذ المتعوذ بمثلهما .

وحصول السحر لرسول اللَّه ﷺ وإصابته به ثم شفاء اللَّه تعالى له وردَّ كيد لبيد بن الأعصم اليهودي في نحره، ونزول المعوذتين ثم الحكم والفوائد من هذا الحديث تحتاج أن يتناول في مؤلف مستقل لنشره، وقد ذكرها بعض أهل العلم مفرَّقة في بطون الكتب .

فلا غضاضة في إصابة رسول اللَّه ﷺ بالسحر إلا عند الأغبياء الذين قل نصيبهم من الفهم والفقه، لا يخل ذلك بمقام النبوة فتنبَّه .

وعائشة رضي الله عنها سُحرت وقالت لمن سحرتها : «أَسَحَرْتِينِي؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَتْ : لِمَ؟ قَالَتْ : أَحْبَبْتُ الْعِتْقَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَحْبَبْتِ الْعِتْقَ، فَوَاللَّهِ لَا تُعْتَقِي أَبَدًا . فَأَمَرَتْ عَائِشَةُ ابْنَ أَخِيهَا أَنْ يَبِيعَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ مِمَّنْ يُسِيءُ ملكَتَهَا، قَالَتْ : ثُمَّ ابْتَعْ لِي بِثَمَنِهَا رَقَبَةً حَتَّى أَعْتِقَهَا . . . الأثر» أخرج ذلك مالك في «الموطأ» (٢٧٨٢) رواية أبي مصعب، بإسناد صحيح . .

وفيه دليل على أن السحر حق وأنه يؤثر في الأجسام وإذا كان هذا لم يؤمن معه ذهاب النفس كما قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨/ ١٥٩)، وقد سُحرت حفصة أم المؤمنين، سحرتها امرأة واعترفت فأمرت بقتلها، وعلقت على ذلك في كتابي «تبصير النساء» (٥/ ٤٢٧) .

فالسحر موجود وحق من أنكره فهو أضل من حمار أهله مخالف للشرع والعرف والعقل، السحر موجود، السحر حقٌّ من أنكره كفر إن لم يُعذر .

إلا أنهم لا يضرون بسحرهم أحدًا إلا بإذن اللَّه؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

فليعلَّق القلب باللَّه تعالى .

فالرقية لحل السحر بسورة البقرة والمعوذتين والأدعية والأذكار المباحة التي لا شرك فيها في أمور يطول شرحها تحتاج إلى مؤلف مستقل.

ثم يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ سَحَرَ مِنْهُمْ، وَاسْتَعْمَلَ السِّحْرَ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَضُرُّ أَوْ يَنْفَعُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّه تَعَالَى فَقَدْ كَفَرَ»:

كفره المؤلف لكونه يعتقد أن ثَم غير اللَّه ينفع ويضر ويتصرف في ملك اللَّه بغير إذنه، وهذا مصادم لعقيدة الإيمان بالقضاء والقدر والربوبية، فلا إشكال في كفر من اعتقد ذلك، فكأنه اعتقد أن متصرِّف في الكون بغير إذن اللَّه.

وقوله: «وَمَنْ سَحَرَ مِنْهُمْ، وَاسْتَعْمَلَ السِّحْرَ»: أي: قد كفر أيضًا.

استدلوا على كفر من سحر أو استعمل السحر بقوله تعالى: عن الملكين هاروت وماروت: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والإجماع انعقد على أنه كبيرة، وهو من الموبقات السبع وتعلمه حرام.

وقوله: «وَإِذَا وَصَفَ مَا يَكْفُرُ بِهِ اسْتُتِيبَ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ»:

يعني: تكلم بكلام هو شرك من الاستعانة بالجن والشياطين ونحو ذلك، يقال له: «تُبْ» فإن تاب وإلا صار بذلك مرتدًّا حلال الدم تُضرب عنقه، حدُّ الساحر ضربة بسيف يضربه الحاكم.

أما إن تكلم بكلام مخالف لكنه ليس بكفر كمن يتكلم بكلام غير مفهوم كما يحصل من بعض من يتعلمون السحر أو يستخدمونه فيُرَدِّدون كلمات لا يفهمون معناها، وقد تكون مشتملة على شرك وقد لا تكون.

يقول المؤلف: «نُهِيَ عَنْهُ، فَإِنْ عَادَ عُزِّرَ» عقوبة له ويؤدَّب.

وأما: إن قال بأن السحر حلال ليس بحرام، وأنا أعتقد بإباحته، وجب

قتله لكونه استحل ما حرم اللَّه، ومن استحل ما حرم اللَّه كفر، وهذا بخلاف ما لو فعل الحرام غير السحر وهو يعتقد حرمته فإنه مرتكب للذنب لا يكفر.

أما الاستحلال كفر لأن المستحل في حقيقته معاند للَّه تعالى ومحاد له سبحانه في تشريعه.

ولذا، فإن الحكم بغير ما أنزل اللَّه من استحله كفَر.

أما من فعله وهو يعلم أنه مرتكب لمحرم أو لجبن أو لهوى مع معرفته بالمخالفة للشرع فهذا مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب لا يخرج من الملة.

وعلل المؤلف تكفير المستحل للسحر فقال: «**لأَنَّهُ اسْتَبَاحَ مَا أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِهِ**» وكذا نقل النووي الإجماع.

وهو كلام رائق، رحمه اللَّه رحمة واسعة.

والساحر يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه كما بينا.

وليحذر المؤمن من السحرة، فإنهم يلبِّسون على الناس ربما بقراءة بعض آيات القرآن ثم يستخدمون السحر.

فإن بعض السحرة لما رأوا التحذير منهم قد يوهمون المرء أنهم يعالجون بالقرآن بقراءة بعض الآيات تمويهًا، فلينتبه!!.

فإن الساحر إذا سأل عن اسم أم المريض مثلًا أو تمتم بكلام سرًّا أو غير مفهوم وذكر له أشياء ستحصل له، أو إذا ادعى الغيب أو قال: إن معه جان... أو ما شابه ذلك، فإنه ساحر.

كذا في طريقة علاجه إذا كتب في ورقة كلامًا غير مفهوم أو حروف مقطعة، ويأمر بحرقها ورشها أو إذابتها وشرب مائها أو دفنها، أو طلب

قطة سوداء أو كلب أسود أو بخور أو ما شابه ذلك من حساب أرقام على حروف اسم المريض واسم أمه فإنه ساحر يحرم الذهاب إليه وسؤاله؛ لقوله ﷺ: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**». أخرجه مسلم (٢٢٣٠) عن بعض أزواج النبي ﷺ.

وفي رواية عن النبي ﷺ: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ**» وراجع تعليقي على سنده في «لمع الأدلة في بيان عقيدة أهل السنة» (٢/ ٩٨٠).

وأخرج ابن أبي شيبة (٥/ ٤٢) وابن الجعد في «الجعديات» (٢٥٥٤) بإسنادٍ ثابت عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: «مَنْ مَشَى إِلَى سَاحِرٍ أَوْ كَاهِنٍ أَوْ عَرَّافٍ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». وإسناده صحيح موقوفًا، ومثله لا يقال من قبيل الرأي كما بينته في «لمع الأدلة» وراجعه هناك ففيه فوائد تتعلق بالموضوع.

وليحذر الاستعانة بالجن في أي من الأمور.

فبعض المعالجين بالقرآن للمس والسحر يدعي أن معه جان مسلم يسأله عن أشياء، وهذا لا يجوز؛ لأن الشيطان قد يقول له -على لسان المريض- أنا مسلم وينطق بالشهادتين وهو في الحقيقة شيطان كافر كذوب وإن صدق أحيانًا، وقد يبني على أقوال الجن أشياء تسبب مفاسد.

فعدم الاستعانة بالجن مطلقًا، وإنما يتبع الطرق المباحة في العلاج من الرقى والتعاويذ المشروعة ولا حاجة للاستعانة بالجن. واللَّه أعلم.

فإذا كان هناك طلب من الشيطان فذاك يؤكد التحريم في شرح يطول. واللَّه أعلم.

[١٢٣] وَيُحَرِّمُ أَصْحَابُ الحَدِيثِ المُسْكِرَ مِنَ الأَشْرِبَةِ، المُتَّخَذَةِ مِنَ العِنَبِ، أَوِ الزَّبِيبِ، أَوِ التَّمْرِ، أَوِ العَسَلِ، أَوِ الذُّرَةِ، أَوْ غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يُسْكِرُ، يُحَرِّمُونَ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ، وَيُنَجِّسُونَهُ، وَيُوجِبُونَ بِهِ الحَدَّ.

الشرح:

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ينقل عن أصحاب الحديث من السلف تحريم المسكر من الأشربة المتخذة من أي شيء إذا كانت تسكر.

من العنب كانت أو من الذرة أو التمر أو العسل أو الذبيب، مخلوطة كانت أو بمفردها، حتى لو كانت مشروبة إذا جُيِّفت.

ففي حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها، فقال: «**وَمَا هِيَ؟**» قَالَ: البِتْعُ وَالمِزْرُ، فَقُلْتُ لِأَبِي بُرْدَةَ: مَا البِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ العَسَلِ، وَالمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**». أخرجه البخاري (٤٣٤٣).

وعن عائشة قالت: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ البِتْعِ، فَقَالَ: «**كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**». أخرجه مسلم (٢٠٠١) وهو في صحيح البخاري (٥٥٨٦) عنها.

وقد جاء الذم عن شرب الخمر في الدنيا ويلتحق به كل مسكر أيًّا كان اسمه.

فقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ**» أخرجه البخاري (٥٥٧٥).

وفي رواية مسلم (٢٠٠٣) قوله ﷺ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ**

حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَتُبْ، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ».

فهذه الخمور للكفار في الدنيا وللمؤمنين في الجنة يوم القيامة ﴿خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ١٥]، وكل ما غيب العقل فهو مثل الخمر في التحريم.

وأخرج ابن أبي شيبة (٥/ ٩٧) والنسائي في «الكبرى» (٥١٧٣) عن ابن عباس قال: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، والسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ حَرَامٌ». وهو أثر صحيح.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن السلف: «يُحَرِّمُونَ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ»:

يؤيده ما أخرجه الترمذي (١٨٦٥) بإسناد حسن عن جابر بن عبد اللَّه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ**».

وقول المؤلف عنهم: «وَيُنَجِّسُونَهُ، وَيَجتَنِبُونَهُ، وَيُوجِبُونَ بِهِ الحَدَّ»:

أولًا: النجاسة:

لا أعلم دليلًا على نجاسة الخمر، والأصل الطهارة لعدم وجود دليل.

هذا بضميمة أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ[1]، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟**» قَالَ: لَا، فَسَارَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**بِمَ سَارَرْتَهُ؟**»، فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا، فَقَالَ: «**إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا**»، فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا». أخرجه مسلم (١٥٧٩).

فلو كانت نجسة لأمره ﷺ بغسل الآنية منها ولنهاه عن تنجيس المكان.

---

(١) أي: قربة ممتلئة خمرًا.

وكذا لم يأمر ﷺ بغسل الأواني التي كانت فيها الخمر يوم أن حرمت، لما نودي: أَلَا إنَّ الخمرَ قد حُرِّمت، فقال أبو طلحة: «أَهْرِقْهَا»، كما في صحيح البخاري (٢٤٦٤) ومسلم (١٩٨٠)، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. واللَّه الموفق.

وقد ذهب بعض العلماء إلى نجاستها استدلالًا بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فإذا أمر باجتنابها فهو أمرٌ باجتنابها من كل وجه ومنه النجاسة، وهو استدلال ربما فيه بُعد.

ووهم البعض فظن قول السرخسي الحنفي في كتابه «المبسوط» (٢٤/ ٣) ط. دار المعرفة: «الأمة أجمعت على تحريمها وكفى بالإجماع حجة، هذه حرمة قوية بائنة حتى يكفر مستحلها ويفسق شاربها، ويجب الحد بشرب القليل والكثير منها، وهي نجسة نجاسة غليظة لا يعفى عن أكثر من قدر الدرهم منها ولا يجوز بيعها بين المسلمين» اهـ.

ظن ذلك إجماعًا على نجاستها، وليس بصحيح، إنما هو إجماع على تحريمها ويلتحق به بيعها وليس إجماعًا على نجاستها.

والطهارة قد قال بها فريق من أهل العلم قديمًا.

لكن ابن قدامة يقول في «المغني» (٩/ ١٧١):

«والخمر نجسة في قول عامة أهل العلم؛ لأن اللَّه تعالى حرَّمها لعينها، فكانت نجسة كالخنزير، وكل مسكر فهو حرام نجس».

وحكى أيضًا النووي في «المجموع» (٢/ ٥٦٣) عن أبي حامد

الإجماع على نجاستها».

لكن في دعوى الإجماع على النجاسة نظر.

وإن سلم الإجماع قلنا به، فكيف غاب هذا عن عدد كثير من أصحاب الحديث حتى قالوا بغير نجاستها. وهي من المسائل -أعني: الحكم بالنجاسة من عدمها- من خلاف التنوع السائغ، واللَّه الموفق.

وقوله: «يُوجِبُونَ بِهِ الْحَدَّ»:

إن كان يقصد شرب الخمر فنعم هذا مما لا نزاع فيه.

وقال أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ، وَالنِّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ، وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرِّيفِ وَالْقُرَى، قَالَ: «مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟» فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِّ الْحُدُودِ، قَالَ: «فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ».

أخرجه مسلم (١٧٠٦).

والظاهر أن مقصود الضرب الإهانة؛ لأنهم ضربوا بالجريد وبالنعال وبالثوب وبالجلدة...

وأما إن كان في غير شرب الخمر من مسكر آخر ففي وجوب الحد به نزاع، والأصوب أنه كالخمر، فيه الحدّ -كما قال المؤلف- وجوبًا لعموم قوله ﷺ: «**كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» وقد تقدم.

وتقدم قول ابن عباس: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ بِعَيْنِهَا قَلِيلُهَا، والسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ حَرَامٌ» وهو صحيح تقدم أيضًا، ومن لم يقل بالحد على الشارب فواجب التعزيز عنده. واللَّه الموفق.

* * *

[١٢٤] وَيَرَوْنَ الْمُسَارَعَةَ إِلَى أَدَاءِ الصَّلَوَاتِ، وَإِقَامَتُهَا فِي أَوَائِلِ الأَوْقَاتِ أَفْضَلُ مِنْ تَأْخِيرِهَا إِلَى أَوَاخِرِ الأَوْقَاتِ.

الشرح:

قوله: «**وَيَرَوْنَ**» أي: أهل الحديث والسلف.

«**الْمُسَارَعَةَ إِلَى أَدَاءِ الصَّلَوَاتِ، وَإِقَامَتُهَا فِي أَوَائِلِ الأَوْقَاتِ**» لأن ذلك أبرأ للذمة.

والمرء لا يدري لعله يُشغل فكانت المبادرة أولى.

وقد جاء جبريل النبيَّ ﷺ فصلى به أول الوقت لكل صلاة ثم جاءه في اليوم الثاني فصلى به كل صلاة في آخر وقتها.

فأول وقت الظهر عندما تميل الشمس عن وسط السماء.

ثم أول وقت العصر عندما يكون ظل كل شيء مثله.

وأول وقت المغرب عند غروب الشمس.

وأول وقت العشاء عند ظهور الشفق الأحمر.

وأول وقت الفجر عند ظهور الضوء المستطيل.

وآخر وقت الظهر عندما يكون ظل كل شيء مثله.

وآخر وقت العصر عندما يكون ظل كل شيء مثليه.

وآخر وقت المغرب إذا أفطر الصائم عند غروب الشمس.

وآخر وقت العشاء عند ثلث الليل الأول.

وآخر وقت الفجر عند الإسفار.

فهذه الأوقات كما في رواية أبي داود (٣٩٣) وغيره، وقد تعرضت لمثل هذا في غير هذا الموطن.

وعمومًا المبادرة بالأعمال أول وقتها أولى ألا تؤخر، فيكون في هذا ذريعة لضياعها، واللَّه الموفق.

ومن الأدلة على مدح الصلاة أول وقتها:

أن النبي ﷺ كان يصلي الصبح بغلس كما في صحيح البخاري (٥٦٠) ومسلم (٦٤٦).

وكذلك فضيلة المبادرة بالأعمال قبل الشغل، وفي ذلك أدلة.

وقد فسر بعض العلماء حديث ابن مسعود أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَحَبِّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ قَالَ: «**الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا**...» الذي أخرجه البخاري (٥٢٧) ومسلم (٨٥).

بأن الصلاة على وقتها: أي في أول وقتها.

فمعنى «بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ» أي: قدموها في أول وقتها.

على أنه قد أخرج ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٢٧) وتلميذه ابن حبان (١٤٧٩) رواية في حديث ابن مسعود حينما سئل ﷺ عن أي العمل أفضل؟ قال: «**الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا**».

لكن على فرض صحة اللفظة -وظاهرها الصحة- فإن ابن خزيمة (١/ ١٦٩) فسرها بأنها محمولة على بعض الصلوات دون جميعها، وأورد أدلة عقبه على ذلك.

وفي المسألة بحث طويل.

ورواية ابن مسعود باللفظة «أَوَّل وَقْتِهَا» لابد من مثل تفسير ابن خزيمة لها لعدم التعارض؛ فإن رسول اللَّه ﷺ صلى الصلوات مع جبريل عليه السلام في آخر وقتها، ولا يؤخر رسول اللَّه ﷺ الصلوات إلى الوقت المفضول، واللَّه الموفق.

وللزيادة التي عند ابن خزيمة شاهد من حديث أم فروة وكانت ممن بايع النبي ﷺ سألت رسول اللَّه ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «**الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا**». أخرجه عبد الرزاق (٧/ ٢٢) وعبد بن حميد (١٥٦٧) وإسحاق (٢٢٦٨) وغيرهم، وفي الإسناد كلام.

وفي «صحيح البخاري» (٥٤٩) عن أبي المليح قال: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ العَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ**».

فلما تخوَّف بريدة رضي الله عنه من ضياع الوقت أمرهم بالتبكير بالصلاة.

ولا يبعد أن يكون الأمر بالصلاة لوقتها أي وقتها المندوب.

فمن خاف الضياع والشغل عجل، ومن أخر إلى وقتها الثاني فحسن، إذ قد صلى جبريل بالنبي ﷺ في آخر الوقت وهو دليل للجواز.

ويبقى الاستحباب للتبكير مطلقًا في الفجر وفي المغرب لوجود أدلة على ذلك، ويؤخر في وقت الظهر عند اشتداد الحر، وعند التباس الفجر الصادق من الكاذب يؤخر الفجر، واللَّه أعلم.

ووجه إدخال المؤلف مثل هذه المسائل في كتب العقائد أنها من أعلام أهل السنة، وقد يكون بعض أهل البدع يقولون بغيرها في زمانه فيدخلها بعض الأئمة في كتب العقائد لأجل هذا، واللَّه أعلم.

وكون بعضها في الآداب في أصول الآداب عند أهل السنة والجماعة، والآداب ليست مفصولة عن العقائد، فإن العقيدة عند السلف تتمثل بأقوال وأعمال ومناهج في التعامل لا ينفك التعامل عن المعتقد.

فمنهج السلف يشمل النصح للآخرين، وبذل الخير لهم والاهتمام بأمورهم والصبر عليهم، والحرص على مصالحهم، فيساهم في الاجتماعات الخيرية وبناء مؤسساته، وأن هذا لا يقتصر على أهل الحسبة فحسب، بل يمتد حتى يشمل جميع من يقدر على الإصلاح في بيته وفي عمله ومع الكفار ومع الفساق ومع أهل البدع.

والمقصود: أن ما ذكر من آداب أو مسائل فقهية - كما سيأتي- في كتب المعتقد إنما لبيان أن ذلك من منهج السلف الذي يصح أن يشذ عنه البعض.

* * *

[١٢٥] وَيُوجِبُونَ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الكِتَابِ خَلْفَ الإِمَامِ، وَيَأْمُرُونَ بِإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتْمًا وَاجِبًا، وَيَعُدُّونَ إِتْمَامَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالطُّمَأْنِينَةِ فِيهِمَا، وَالارْتِفَاعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالانْتِصَابِ مِنْهُ، وَالطُّمَأنِينَةِ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الارْتِفَاعُ مِنَ السُّجُودِ، وَالجُلُوسُ بَينَ السَّجْدَتَيْنِ مُطْمَئِنِّينَ فِيهِ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهَا.

الشرح:

قوله: «**وَيُوجِبُونَ**» أي: أهل الحديث والسلف.

«**قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةَ**» لعموم قوله ﷺ: «**لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ**».

أخرجه البخاري (٧٥٦) وغيره من حديث عبادة بن الصامت.

وفي رواية عنده في «القراءة خلف الإمام» (٣٣): «**لَا يَقْرَأَنَّ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ إِلَّا بِأُمِّ الْقُرْآنِ**». وإسناده جيد قواه عدد من الأئمة.

وأخرج البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٠) عن يزيد بن شريك قال: «سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ: أَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَإِنْ قَرَأْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينِ؟ قَالَ: وَإِنْ قَرَأْتُ». وإسناده حسن.

وقال أبو سنان عبد اللَّه بن الهذيل: قُلْتُ لِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: «أَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٢) بإسناد حسن.

وكذا قال أبو سعيد الخدري وسئل عن القراءة خلف الإمام فقال: «فَاتِحَة الْكِتَابِ» أخرجه البخاري في الموطن المشار إليه (٢٦)

بإسنادٍ حسن.

وقال أبو هريرة: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَهِيَ خِدَاجٌ**» يَقُولُهَا ثَلَاثًا».

أخرجه مسلم (٣٩٥).

وأخرج البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٤٦) عن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة مرفوعًا: «**مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ**». وفي زيادة عنده (٤٩): فَقُلْتُ (عبد الرحمن): يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَحْيَانًا وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَغَمَزَ أَبُو هُرَيْرَةَ ذِرَاعِي وَقَالَ: يَا ابْنَ الْفَارِسِيِّ، اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ**»... الحديث.

وأصله في صحيح مسلم (٣٩٥).

لكن هنا استدل أبو هريرة به على وجوب القراءة وإن قرأ الإمام.

لكن عند المخالفين..

لما قرأ رجل مع رسول اللَّه ﷺ أنكر فقال ﷺ: «**هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ؟**» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «**أَلَا إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أُنَازَعُ الْقُرْآنَ**» قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ الْإِمَامُ».

لكن هذا من كلام الزهري -أعني من قوله: «فانتهى... إلخ»- كما جزم بذلك البخاري في «القراءة خلف الإمام» عقب (٦٣).

لكن استدل بصدر الحديث على المنع من القراءة؛ لأن فيها كراهية منازعة للإمام بقراءة.

وقد اعتُرض على الحديث بكامله بأنه من طريق ابن أكيمة الليثي، وقد جهله البعض، ولو حسن حديثه لكونه روى عنه جمع، فإنه منفرد بمثل هذا الذي يخالف معنى الحديث الصحيح وأقوال الصحابة المتقدمة.

ولو سلمنا أن قوله: «فَانْتَهَى النَّاسُ... إلخ» منقول عن الصحابة، فمنهم من خالف ممن ذكرنا أقوالهم قبل.

يجمع بعض العلماء فيقول: إذا قرأ الإمام نسكت؛ لعموم قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وإذا سكت فلم يبق عذر فليقرأ بغير تشويش.

وأما حديث «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**» فَلا يَصِحُّ.

أما أن يقرأ الإمام والمأموم فمما لا يتجه عند البعض، ويلزمنا أن نقول للإمام: اسكت حتى يقرأ المأموم، وإذا قلنا له اسكت بعد قراءة الفاتحة حتى يتمكن المأموم من القراءة فليس معنا دليل على إسكاته.

والمسألة محلها كتب الفقه، وليس هنا محل الإسهاب بأكثر من هذا. فإنها تحتمل مؤلفًا مستقلًّا، وألف فيها بعض الأئمة.

هذه المسألة الأولى التي تعرَّض لها المؤلف، وهي مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة، التي ملخص جوابها:

وجوب قراءة الفاتحة للمنفرد والإمام.

أما المأموم ففيه النزاع، والأحوط القراءة، لاسيما إذا سكت الإمام سكوتًا يمكن للمأموم فيه القراءة، أما إذا لم يسكت فالنزاع قائم والخلاف سائغ. واللَّه الموفق.

ومن أدرك الإمام راكعًا وركع معه سقط من عليه قراءة الفاتحة؛

لحديث أبي بكرة ﷺ لما قال رسول اللَّه ﷺ: «**زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ**» أخرجه البخاري (٧٨٣)، فإن أبا بكرة ﷺ يقينًا ما قرأ الفاتحة وحُسبت الركعة، ولو لم تحسب ما كان داعيه أن يركع دون الصف ويمشي راكعًا فهذه سنة تقريرية؟! وثمَّ أدلة على إثبات الركعة بالركوع.

المسألة الثانية التي أشار إليها المؤلف:

هي وجوب الطمأنينة في الصلاة:

فقال: «**وَيَعُدُّونَ**» أي: أهل الحديث والسلف.

«**إِتْمَامَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالطُّمَأْنِينَةِ فِيهِمَا، وَالارْتِفَاعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالانْتِصَابِ مِنْهُ، وَالطُّمَأْنِينَةِ فِيهِ،.... إلخ ... مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهَا**»:

دل على ذلك قوله ﷺ في حديث المسيء صلاته لما لم يتم الركوع والسجود والطمأنينة:

«**ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا**». أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧).

وأخرج البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٧٤) وابن حبان (١٧٨٧) عن رفاعة بن رافع وهو بدري، أنه كان مع النبي ﷺ قال: «**إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ فَتَوَضَّأْ فَأَحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ، ثُمَّ ارْكَعْ**

حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اثْبُتْ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أَتْمَمْتَ صَلَاتَكَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَتْمَمْتَ، وَمَنِ انْتَقَصَ مِنْ هَذَا فَإِنَّمَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ». وإسناده صحيح.

وفي صحيح البخاري (٧٩١) عن حذيفة ﷺ أنه رأى رجلًا لا يتم ركوعه وسجوده فزجره وقال: «**مَا صَلَّيْتَ وَلَوْ مُتَّ مُتَّ عَلَى غَيْرِ الفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَيْهَا**».

وأخرج محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٣، ٩٤٤) بإسناد جيد عن قيس بن أبي حازم قال: رَأَى بِلَالٌ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي لَا يُتِمُّ رُكُوعًا وَلَا سُجُودًا فَقَالَ بِلَالٌ: «يَا صَاحِبَ الصَّلَاةِ لَوْ مُتَّ الْآنَ مَا مُتَّ عَلَى مِلَّةِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ».

فهذه الأدلة صريحة على ركنية الاطمئنان في الصلاة ومواضعها، ولا تصح الصلاة إلا بها. واللَّه الموفق.

فإن رسول اللَّه ﷺ قال لمن لم يتم الركوع والسجود: «**فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» ونحوه قول حذيفة وبلال ﷺ كما رأيت، واللَّه أعلم.

* * *

[١٢٦] وَيَتَوَاصَونَ بِقِيَامِ اللَّيْلِ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ المَنَامِ، وَبِصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ، وَالرَّحْمَةِ عَلَى الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالأَيْتَامِ، وَالاهتِمَامِ بِأُمُورِ المُسْلِمِينَ.

الشرح:

قوله: «وَيَتَوَاصَونَ بِقِيَامِ اللَّيْلِ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ المَنَامِ»:

قد فعل النبي ﷺ، ففي صحيح البخاري (٢٠٢٤) ومسلم (١١٧٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ العَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ»، وقال لعبد اللَّه بن عمر: «**لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ**» الذي أخرجه البخاري (١١٥٢).

وعموم قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢] يشمل الفرض والنفل.

وقوله تعالى عن أهل الإيمان: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

وطَرَقَ رسول اللَّه ﷺ فاطمة وعلي رضي الله عنهما ليلًا وقال لهما: «**أَلَا تُصَلِّيَانِ؟**». أخرجه البخاري (١١٢٧).

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي، وَأَيْقَظَ امْرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، وَرَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَيْقَظَتْ زَوْجَهَا، فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ**» أخرجه ابن حبان (٢٥٦٨) بسندٍ حسن.

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ:

«**سُبْحَانَ اللَّهِ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الفِتَنِ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الخَزَائِنِ، أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الحُجَرِ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الآخِرَةِ**». أخرجه البخاري (١١٥).

وفي مسند أحمد وابن أبي شيبة وغيرهما بسند صحيح عن عبد اللَّه بن سلام قال: «**أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**».

وقد تواترت الأدلة على المحافظة على الصلوات وهو عام في صلاة الليل وغيرها. واللَّه الموفق.

والصلاة قبل النوم يقال لها: القيام.

والبعض يطلق على الصلاة بعد النوم: تهجد.

وقوله: «وَبِصِلَةِ الْأَرْحَامِ»:

أي: أهل الحديث والسلف يرون أنه يوصي بعضهم بعضًا بصلة الأرحام إذ النبي ﷺ يقول: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**».

وقد تواترت الأدلة من كتاب اللَّه ومن سنة رسوله ﷺ على الأمر بصلة الأرحام.

فإن عائشة حُدِّثت أن عبد اللَّه بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته عائشة: وَاللَّهِ لَتَنْتَهِيَنَّ عَائِشَةُ أَوْ لَأَحْجُرَنَّ عَلَيْهَا.

فَقَالَتْ: أَهُوَ قَالَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَتْ: هُوَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَنْ لَا أُكَلِّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَبَدًا.

فَاسْتَشْفَعَ ابْنُ الزُّبَيْرِ إِلَيْهَا، حِينَ طَالَتِ الهِجْرَةُ، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ

لَا أُشَفِّعُ فِيهِ أَبَدًا، وَلَا أَتَحَنَّثُ إِلَى نَذْرِي.

فَلَمَّا طَالَ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، كَلَّمَ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، وَهُمَا مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، وَقَالَ لَهُمَا: أَنْشُدُكُمَا بِاللَّهِ لَمَّا أَدْخَلْتُمَانِي عَلَى عَائِشَةَ، فَإِنَّهَا لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَنْذِرَ قَطِيعَتِي.

فَأَقْبَلَ بِهِ المِسْوَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ... فَلَمَّا دَخَلُوا دَخَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ الحِجَابَ، فَاعْتَنَقَ عَائِشَةَ وَطَفِقَ يُنَاشِدُهَا وَيَبْكِي، وَطَفِقَ المِسْوَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُنَاشِدَانِهَا إِلَّا مَا كَلَّمَتْهُ، وَقَبِلَتْ مِنْهُ، وَيَقُولَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَمَّا قَدْ عَلِمْتِ مِنَ الهِجْرَةِ، فَإِنَّهُ: «**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ**» فَلَمَّا أَكْثَرُوا عَلَى عَائِشَةَ مِنَ التَّذْكِرَةِ وَالتَّحْرِيجِ، طَفِقَتْ تُذَكِّرُهُمَا نَذْرَهَا وَتَبْكِي وَتَقُولُ: إِنِّي نَذَرْتُ، وَالنَّذْرُ شَدِيدٌ، فَلَمْ يَزَالَا بِهَا حَتَّى كَلَّمَتْ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَأَعْتَقَتْ فِي نَذْرِهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً، وَكَانَتْ تَذْكُرُ نَذْرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَتَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ دُمُوعُهَا خِمَارَهَا». أخرجه البخاري (٦٠٧٣).

وقد دعي رسول اللَّه ﷺ إلى صلة الأرحام في أوائل دعوته مع الدعوة إلى التوحيد، وقد كان من أهل الجاهلية من يصل الرحم ويحث عليها، وقد استُدل لنبوة النبي ﷺ وأنه يدعو إلى المكارم بدعوته في بدايتها إلى التوحيد، كما في حديث هرقل الطويل المعروف حين سأل أبا سفيان بن حرب عنه.

مع عظم الفوائد التي في صلة الرحم من البركة في العمر والسعة في الرزق، والوقاية من مصارع السوء وعدم الخزي في الدنيا أو في الآخرة.

وليراجع في هذا الباب كتابي «تذكير الأنام بصلة الأرحام».

وقوله: «وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ»:

أهل الحديث والسلف يتواصون بإفشاء السلام لأن النبي ﷺ أمر به وحض عليه وحث، ورغب فيه، وذكر عظم الأجر فيه عشرات الحسنات.

وذكر أن «السلام عليكم ورحمة اللَّه» تحية آدم عليه السلام وبنيِّه من بعده.

ولما قدم النبي ﷺ المدينة انجفل الناس نحوه قال عبد اللَّه بن سلام: فَأَتَيْتُهُ، فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَيْهِ، عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ وَجْهَ كَذَّابٍ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ**».

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢١٧) بإسنادٍ صحيح.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**».

أخرجه مسلم (٥٤).

وقد سئل النبي ﷺ: أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**».

أخرجه البخاري (١٢) ومسلم (٣٩) عن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنه.

وعظيم الأجر في إلقاء السلام مع أثره بين المسلمين لا يخفى.

والأحاديث في الحض على إفشائه كثيرة جدًّا، وللباب فقه موسع يحتاج إلى مصنف محله كتب الآداب والأحكام.

وكم من إشكال بين متخاصمين انحل بكلمة «السلام عليكم»، وكم من أرحام قطعت وأوصال مزقت بانعدام كلمة «السلام عليكم»... وللحديث عن هذا شجون.

قوله: «وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ»:

ذاك الخلق الكريم الذي ضاع بين الناس ضيعة التكلف والإسراف في المآكل والمشارب إسرافًا لا يجعل من عمل يستمر ولا يجعل من لم يعمل يقدم فيعمل. واللَّه المستعان.

ضيَّعه الانهماك في الدنيا وملاذتها مع بقية الأخلاق الكريمة التي كان بعض أهل الجاهلية يحافظون عليها.

وتقدم قريبًا أن رجلًا سأل رسول اللَّه ﷺ عن أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**». أخرجه البخاري (١٢) ومسلم (٣٩) عن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنه.

واللَّه تعالى مدح أهل الإيمان فقال: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ٨ - ١٢].

وتقدم قوله ﷺ: «**وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ...**».

فالسلف كانوا يتواصون بذلك من باب الدين النصيحة.

وقد قال ابن عمر رضي الله عنه لطيسلة بن مياس: «أَتَفْرَقُ مِنَ النَّارِ؟

قَالَ طَيْسَلَةُ: إِي وَاللَّهِ!

قَالَ: أَحَيٌّ وَالِدُكَ؟ قُلْتُ: عِنْدِي أُمِّي.

قَالَ: فَوَاللَّهِ لَوْ أَلَنْتَ لَهَا الْكَلَامَ وَأَطْعَمْتَهَا الطَّعَامَ لَتَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ مَا اجْتَنَبْتَ الْكَبَائِرَ».

وهو ثابت قد خرجته في كتابي «بر الوالدين وفقه التعامل معهما».

قوله: «وَالرَّحْمَةِ عَلَى الفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالأَيْتَامِ»:

أي: أن أهل الحديث والسلف يتواصون بالرحمة على الفقراء والمساكين والأيتام.

لأن الشريعة حثَّت على ذلك، فيوصي بعضهم بعضًا بذلك، فلا يخذلون فقيرًا ولا مسكينًا ولا يتيمًا، بل دائمًا يعطف عليهم وينفق عليهم؛ لأن اللَّه تعالى أوجب الصدقات لهم، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].

وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقال تعالى معاتبًا لأبي بكر: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢٢].

وقال عنهم إذا حضروا قسمة التركات: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨].

والأدلة كثيرة في هذا الباب.

أما الأيتام فقد تواترت الأدلة في الحث على إعطائهم والسعي في مصالحهم والكفالة لهم أكثر من الفقراء والمساكين؛ لأن الفقير والمسكين ربما كان له من يتعطَّف عليه، بخلاف الثالث (اليتيم) الذي يغفل الناس عنه، مع كونه ضعيفًا عقليًّا وبدنيًّا كما حذر سبحانه من محاولة أكل ماله ظلمًا، فكأنه يجرجر في بطنه نارًا، والعياذ باللَّه.

فقال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ الآية [النساء: ٦].

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا**» وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا».

وهو صحيح أخرجه البخاري (٥٣٠٤).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

يُحذر ربنا سبحانه من أكل مال اليتيم؛ لأن الآكل إنما يأكل ليشبع ويستمتع فعوقب بنقيض فعله، فكأنه يأكل في بطنه نارًا، ويوم القيامة يصلى سعيرًا، أو أن الآكل إنما يكثر أمواله لعياله، فلما كان ذلك كذلك، قال تعالى بعد ذكر آية العمل في مال اليتيم في سورة النساء: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩].

فمن أصلح في مال اليتامى أصلح اللَّه له في ذريته، والجزاء من جنس العمل، ولا يظلم ربك أحدًا.

وليس الموطن موطن إسهاب.

ولنا كلام يتعلق بوصاية اليتامى والعمل في أموالهم في كتابي «فقه الوصية» وهو مطبوع، والحمد للَّه.

قوله: «وَالاهتِمَام بِأُمُورِ المُسْلِمِينَ»:

فقد قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**».

و«**المُؤْمِن لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**».

و«**الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ. يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ**».

وقال ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ أَخِيهِ، إِذَا رَأَى عَيْبًا أَصْلَحَهُ. يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهِ مِنْ وَرَائِهِ**».

أخرج نحوه أحمد بسندٍ حسن.

وقوله ﷺ: «**مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ وَفَقْرِهِمُ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ**».

وهو في صحيح مسلم (١٨٢٨) بمعناه.

وكلها وأمثالها كثير أحاديث وألفاظ ثابتة.

فالاهتمام بأمور المسلمين من علامات الإيمان، وهو من الولاء والبراء والنصح لكل مسلم الذي حث عليه النبي ﷺ وبايع الصحابة عليه.

فمحبة المسلمين والسعي في حوائجهم، وحمل الكَلّ عنهم ما استطاع المرء إلى ذلك سبيلًا مما هو من الإسلام بمكان، وهو من مميزات أخلاق المسلمين. وفقنا اللَّه جميعًا لما يحب ويرضى.

* * *

[١٢٧] وَالتَّعَفُّفِ فِي المَأْكَلِ، وَالمَشْرَبِ، وَالمَلْبَسِ، وَالمَنْكَحِ، وَالسَّعْيِ فِي الخَيْرَاتِ، وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وَالبِدَارِ إِلَى فِعْلِ الخَيْرَاتِ أَجْمَعَ.

الشرح:

أهل الحديث والسلف يتواصون بالتعفف في المأكل والمشرب والملبس والمنكح.

فلا يأكلون أموال اليتامى ظلمًا، ولا يقترفون الكبائر والصغائر جهدهم، وإن حصلت من أحدهم الزلة يبادر بالتوبة إلى الإصلاح ما أمكن.

فلا يأكل حرامًا، ولا يشرب محرمًا كمسكر كخمر أو غيره، وسجائر أو ما يضر إذ لا ضرر ولا ضرار كما قال ﷺ.

والنبي ﷺ يقول: «**كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا، وَالْبَسُوا، مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ وَلَا مَخِيلَةٌ**». أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٣٤٠) وابن ماجه (٣٦٠٥) بسندٍ حسن.

وقال ابن عباس كما قال نبينا ﷺ: «**كُلْ مَا شِئْتَ، وَالبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ**».

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ١٧١) والبخاري معلقًا مجزومًا به، وإسناده ثابت وأحسن من ذلك قول اللَّه تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١].

فأهل السنة يعتنون بمآكلهم يكون حلالًا طيبًا، وكذا المشرب، فإن

النبي ﷺ يقول: «... **يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَرْبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ إِلَّا كَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ**».

أخرجه أحمد (٤/ ٢٤٣) وابن أبي عاصم (٧٥٥) والنسائي في «الكبرى» وهو حديث صحيح خرجته في «الفوائد النيرة» (٧٠٨).

فكن متعففًا -بارك اللَّه فيك- عن الأكل بحرام أو من حرام كَرِبًا وسرقةٍ وغشٍّ وتدليسٍ وكذبٍ وتنفيقِ سلعةٍ بيمينٍ كاذبٍ أو نحو ذلك.

وكذا اللبس، إياك أن تلبس محرمًا كثوب غصب أو حرير أو لباس فيه شبه بلباس النساء -إذا كان اللابس رجلًا- أو ثياب فيه شبه بلباس الرجال إذا كانت اللابسة امرأة، أو ثياب أحمر خالص للرجال.

وفي صحيح البخاري (٥٨٣٨) ومسلم (٢٠٦٦) عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيَاثِرِ الحُمْرِ»؛ أي: الأحمر الخالص.

وما ورد عن رسول اللَّه ﷺ من أنه لبس ثيابًا أحمر محمول على ما كان أحمر غير خالص، واللَّه أعلم.

وهذا هو وجه الجمع بين أدلة مبسوط الكلام عليها في كتب الفقه.

وكذا كان رسول اللَّه ﷺ ينهى عن الحرير كما في صحيح البخاري (٣٢٤٨) الحرير الخالص للرجال، لكن إن كان حريرًا صناعيًّا دخله نسج شيء آخر فيه فلا بأس؛ لأنه ليس الحرير الذي نهي عنه.

وفي صحيح البخاري (٥٤٢٦) ومسلم (٢٠٦٧) عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَا تَلْبَسُوا الحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الآخِرَةِ**».

وفي صحيح البخاري (٥٨٣٢) عن أنس ﷺ قال: «**مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ**».

وقال: «**إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ**». أخرجه البخاري (٥٨٣٥) ومسلم (٢٠٦٨).

وفي رواية عند مسلم (٢٠٦٩): «لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ إِلَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْآخِرَةِ، إِلَّا هَكَذَا».

كذلك يحرم لبس اللباس المشتبه بثياب الكفار؛ لما رواه مسلم (٢٠٧٧): أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَخْبَرَهُ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهَا**».

ودليل حرمة ثياب هي علم على النساء إن كان اللابس رجلًا، وكذا العكس، إذا كانت اللابسة امرأة؛ لما رواه عمرو بن العاص قال: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: «**أَأُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا؟**» قُلْتُ: أَغْسِلُهُمَا، قَالَ: «**بَلْ أَحْرِقْهُمَا**». أخرجه مسلم (٢٠٧٨) في رواية.

فهذا كله مما تواصى به السلف وأهل الحديث.

وكذا المنكح:

فلا ينكح كافرة ذمية وإن كان هذا جائزًا مع الكراهة، إذ يخشى أن يتعاطى الرجل المومسة الزانية، التي تسيء في تربية أولاده فَتُنَشِّئهم على غير الهدي المستقيم.

قال الشعبي: «تزوج أحد الستة أصحاب الشورى بيهودية فقال له المغيرة -يعني ابن مقسم الضبي-: الزبير هو؟ قال الشعبي: إن كان لكريم المناكح». أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٧١٧) بإسناد ثابت صحيح.

ولما تَزَوَّجَ حُذَيْفَةُ بِيَهُودِيَّةٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَنْ خَلِّ سَبِيلَهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنْ كَانَ حَرَامًا خَلَّيْتُ سَبِيلَهَا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «إِنِّي لَا أَزْعُمُ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ تَعَاطَوُا الْمُومِسَاتِ مِنْهُنَّ». أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٧٤) بإسنادٍ ثابت، خرجته في كتابي «تبصير النساء» المجلد الرابع، قسم النكاح.

فيظفر الناكح بصاحبة الدين، فلأَمَة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم.

قال أبو هريرة عن رسول اللَّه ﷺ: «**تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَدَاكَ**». أخرجه البخاري (٥٠٩٠) ومسلم (١٤٦٦).

وقد أخرج سعيد بن منصور (٤٩٠) وأحمد (٢/ ١٧١، ١٧٢) وابن حبان (٤٠٢٨) عن أنس رضي الله عنه قال:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا».

ويقول: «**تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

هو حديث قوي لطرقه وشواهده.

فلينكح المتدينة المستقيمة، ولا ينكح امرأة بغير ولي؛ لعموم قوله ﷺ: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ**».

وقال: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنِ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ**».

وهما صحيحان خرجتهما في كتابي «تبصير النساء» مع ذكر أقوال الصحابة القائلين بذلك.

فلا نكاح إلا بولي، والولي من العصبة إلا إذا عضلها ومنعها حقها فحينئذ لابد من الولي أيضًا ولكن تسقط ولايته، ويزوجها الولي الأبعد.

فإن عُدم كأن يوجد ولكن يعضلها كرامة لوليها الأقرب، أو لا يستطيع أن يقوم بذلك سقطت ولايته أيضًا ويزوجها السلطان أو نائبه؛ للحديث السابق وللاتفاق المنقول على جواز ذلك، وينوب عن السلطان مأذون البلد أو شيخ القرية أو نحوه. واللَّه الموفق.

ومن التعفف في المنكح ألا ينكح المشركة عابدة الصنم أو التي تقول: لا إله، والحياة مادة، أو المجوسية.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ ۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فهذا من التعفف الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن السلف.

قول المؤلف: «وَالسَّعْيِ فِي الخَيْرَاتِ»:

أي: يسارعون في القربات وفعل الطاعات.

أي: أن أهل الحديث والسلف يسعون في الخيرات ويوصي بعضهم بعضًا بذلك، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧].

وقال سبحانه عن أهل الإيمان: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١].

فإن اللَّه تعالى بعد ذكر الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-: ﴿إِنَّهُمْ

﴿كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

قوله: «وَالأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ»:

والأمر بالمعروف من أصول مذهب أهل السنة، فبه كانت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس، كما قال اللَّه تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقال ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**». أخرجه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الظَّالِمَ إِذَا لَمْ يَأْخُذِ النَّاسُ عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ اللَّهُ أَنْ يَعُمَّهُمْ بِعَذَابِهِ**». أخرجه أحمد بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

والأدلة الحاثَّة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة.

قوله: «وَالبِدَارِ إِلَى فِعْلِ الخَيْرَاتِ أَجْمَعَ»:

ذلك أن الأدلة كثيرة على المبادرة إلى فعل الخيرات، وقد جاءت جملة من الأحاديث على ذلك، منها:

قوله ﷺ: «**بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**».

وهو صحيح أخرجه مسلم (١١٨) عن أبي هريرة مرفوعًا.

وفي صحيح مسلم (٢٩٤٧) عن أبي هريرة عن رسول اللَّه ﷺ قال:

«بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سِتًّا: طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، أَوِ الدُّخَانَ، أَوِ الدَّجَّالَ، أَوِ الدَّابَّةَ، أَوْ خَاصَّةَ أَحَدِكُمْ أَوْ أَمْرَ الْعَامَّةِ».

وقال كعب بن مالك في حديث تخلفه عن غزوة تبوك: «.... وَهَمَمْتُ أَنْ أَرْتَحِلَ فَأُدْرِكَهُمْ، وَلَيْتَنِي فَعَلْتُ...».

وهو في صحيح البخاري (٤٤١٨) ومسلم.

وأخرج أحمد في «الزهد» (٣٨٤) باب زهد عبيد بن عمير وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢١١) وهو صحيح عن خالد بن معدان الكلاعي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «مَنْ فُتِحَ لَهُ بَابُ خَيْرٍ فَلْيُسْرِعْ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَتَى يُغْلَقُ عَنْهُ».

ونعم النصيحة، فالمؤلف -رحمه اللَّه تعالى- يحث على ما حث عليه السلف وأصحاب الحديث على المبادرة بالأعمال الصالحة وفعل الخيرات بجملتها، وهي وصيَّة جامعة تتناول البدار إلى فعل جميع الخيرات أجمع للأهل والأقارب والجيران والوالدين والأصحاب والزوجات... فرحم اللَّه مؤلفنا رحمة واسعة، والأدلة الحاثة على هذه الأبواب كثيرة. واللَّه الموفق.

* * *

[١٢٨] وَيَتَحَابُّونَ فِي الدِّينِ، وَيَتَبَاغَضُونَ فِيهِ، وَيَتَّقُونَ الجِدَالَ فِي اللَّه، وَالخُصُومَاتِ فِيهِ، وَيَتَجَانَبُونَ أَهْلَ البِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَيُعَادُونَ أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ وَالجَهَالَاتِ، وَيَقْتَدُونَ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ مِنَ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَعُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَيَتَمَسَّكُونَ بِمَا كَانُوا بِهِ مُتَمَسِّكِينَ مِنَ الدِّينِ المَتِينِ وَالحَقِّ المُبِينِ.

الشرح:

مذهب السلف وأصحاب الحديث أن الحب في اللَّه والبغض في اللَّه من الإيمان، هذا معنى كلامه يتحابون في الدين ويتباغضون فيه، هذه من سماتهم أنهم يتحابون في اللَّه.

وقد أخرج أبو داود (٦٤٨١) بإسنادٍ حسن عن أبي أمامة الباهلي عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ، فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**».

و «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ**». أخرجه البخاري (٢٤٤٢) ومسلم (٢٥٨٠).

فالحب يكون في الدين، أي: للَّه، والبغض للَّه، وبذلك يجد المرء حلاوة الإيمان كما قال ﷺ:

«**لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَحَتَّى أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا**».

وهو حديث صحيح أخرجه البخاري (٦٠٤١).

ويقول رسول اللَّه ﷺ: «**أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي، الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي**». أخرجه مسلم (٢٥٦٦).

وأوثق عرى الإيمان الحب في اللَّه والبغض في اللَّه.

قوله عن السلف وأصحاب الحديث: «وَيَتَّقُونَ الجِدَالَ فِي اللَّه»:

يعني الجدال في الثوابت، أو الجدال في ذات اللَّه أو في أسمائه وصفاته.

وذكرنا الأدلة من كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ وأقوال السلف في ذم الجدل والخصومات ومجانبة أهل البدع والضلالات ومعاداتهم في غير هذا الموطن، فأغنانا عن تكريره.

وقوله: «وَيَقْتَدُونَ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ مِنَ أَئِمَّةِ الدِّينِ وَعُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَيَتَمَسَّكُونَ بِمَا كَانُوا بِهِ مُتَمَسِّكِينَ مِنَ الدِّينِ المَتِينِ وَالحَقِّ المُبِينِ»:

قد ذكرت منهجهم في ذلك في «عقيدة المسلم الصغير» وشرحي لشرح السنة للبربهاري، فذكرت النصوص هناك عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس في سيرهم، واللَّه الموفق.

والحقيقة: أن منهجهم سالم كله اخذوه من نور الوحي، فغالب أقوال الصحابة لها أصل في السنة، وكذا علماء السلف لم يشذوا -رحمهم اللَّه-.

* * *

[١٢٩] وَيُبْغِضُونَ أَهْلَ البِدَعِ، الذِينَ أَحْدَثُوا فِي الدِّينِ مَا لَيسَ مِنْهُ، وَلَا يُحِبُّونَهُمْ، وَلَا يَصْحَبُونَهُمْ، وَلَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُمْ، وَلَا يُجَالِسُونَهُمْ، وَلَا يُجَادِلُونَهُمْ فِي الدِّينِ، وَلَا يُنَاظِرُونَهُمْ، وَيَرَوْنَ صَوْنَ آذَانِهِمْ عَنْ سَمَاعِ أَبَاطِيلِهِمُ الَّتِي إِذَا مَرَّتْ بِالآذَانِ وَقَرَّتْ فِي القُلُوبِ ضَرَّتْ، وَجَرَّتْ إِلَيهَا مِنَ الوَسَاوِسِ وَالخَطَرَاتِ الفَاسِدَةِ مَا جَرَّتْ، وَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّه ﷻ قَوْلَهُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

الشرح:

مذهب أهل السنة من السلف وأصحاب الحديث أنهم يبغضون أهل البدع لضررهم على الدين وأهلِ الدين، من تبديل لشرع اللَّه سبحانه، وهل بدَّل دين اليهود والنصارى إلا مثل ذلك.

ونظرًا لأن القلوب ضعيفة تتأثر بسماع أهل الأهواء والبدع فأمر المؤلف كما أمر السلف بالإعراض عنهم.

ثم ذكر الآية الدالة على ذلك، وراجع كتابي «ذم أصحاب الأهواء والبدع»، واللَّه الموفق.

وذلك أن النبي ﷺ يقول: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**». أخرجه البخاري (٣٣٣٦) ومسلم (٢٦٣٨).

فإذا ائتلفت قلوبهم مع قلوب أهل البدع دل ذلك على فسادٍ فيهم.

فلذلك تجدهم يبتعدون عن كلامهم ولا يغشون مجالسهم خشية التأثر بهم، فإن القلوب ضعيفة، والأُذن رسل القلب، فمتى قرت المعصية فيه أثرت، ثم يألفها القلب وهلم للوساوس والخطرات الفاسدة جرًّا.

[١٣٠] وَعَلَامَاتُ البِدَعِ عَلَى أَهْلِهَا ظَاهِرَةٌ بَادِيَةٌ، وَأَظْهَرُ آيَاتِهِمْ وَعَلَامَاتِهِم: شِدَّةُ مُعَادَاتِهِمْ لِحَمَلَةِ أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاحْتِقَارُهُمْ لَهُمْ، وَاسْتِخْفَافُهُمْ بِهِمْ، وَتَسْمِيَتُهُمْ إِيَّاهُمْ حَشْوِيَّةً، وَجَهَلَةً، وَظَاهِرِيَّةً، وَمُشَبِّهَةً؛ اعْتِقَادًا مِنْهُمْ فِي أَخْبَارِ رَسُولِ اللَّه ﷺ أَنَّهَا بِمَعْزِلٍ عَنِ العِلْمِ، وَأَنَّ العِلْمَ مَا يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ إِلَيْهِمْ مِنْ نَتَائِجِ عُقُولِهِمُ الفَاسِدَةِ، وَوَسَاوِسِ صُدُورِهِمُ المُظْلِمَةِ، وَهَوَاجِسِ قُلُوبِهِمُ الخَالِيَةِ عَنِ الخَيْرِ، وَكَلِمَاتِهِمْ وَحُجَجِهِمُ العَاطِلَةِ، بَلْ شُبَهِهِمُ الدَّاحِضَةِ البَاطِلَةِ، ﴿أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٢٣]. ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

الشرح:

ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ علامات البدع وأهلها وأنها بارزة ظاهرة، ومع ظهورها فلا تخفى على السني لمخالفتها للنهج الأقوم والسبيل المستقيم.

قد تخفى على الجاهل أو العامي ولكنها لا تخفى على العالم بالسنن وأهلها معروفون علاماتهم بادية ظاهرة.

□ **ذكر المؤلف من علاماتهم:**

- شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم.

وذلك، واللَّه أعلم، أن حملة الأخبار يفضحونهم بما يحملون من أخبار وآثار السلف التي تكشف زيفهم وتدليسهم وكذبهم ودعاواهم الباطلة.

- فالحزبي مثلًا يكره حامل الأخبار لأنه يصكه في وجهه وقفاه بآثار

السلف الناهية عن التحزب الذي فيه ذريعة إلى ما يؤدي إلى الفرقة بين المسلمين ومنازعة أولياء الأمور ثم عقد الولاء والبراء على غير الدين؛ كقوله ﷺ: «**دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ**».

وتأويل أم سلمة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ قالت: «إِنَّ نَبِيَّكُمْ قَدْ بَرِئَ مِمَّنْ فَرَّقَ دِينَكُمْ وَاحْتَزَبَ».

وفعل مطرف بن عبد اللَّه بن الشخير لما أنكر على زيد بن صوحان.

وهي آثار صحيحة خرجناها في غير هذا الموطن.

فهذه الآثار تفضحهم وتبين أنهم على غير الهدى وأنهم في منأى عن السلف، تضيق عليهم المسالك فتجعلهم يأتون بالمتشابه من كلام العلماء والأدلة فتظهر فضيحتهم، فحملة الأخبار يفضحون بأخبارهم التي يوردونها الحزبيين فما لهم لا يعادونهم؟!.

● والخارجي يعادي حملة الأخبار؛ لأن صاحب الأخبار الأثري يورد عليه في الاحتجاج بالآثار مثل قول الخارجي ذي الخويصرة الذي قال لرسول اللَّه ﷺ: «اعْدِلْ»، «اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ».

ويورد عليه أخبار الصبر على جور الأئمة وعدم خلع اليد من الطاعة لفسق الإمام، والآثار كذلك عن السلف في ذلك.

ويورد صاحب الأخبار عليه أخبار أمر الصحابة للحكام بالمعروف ونهيهم عن المنكر بأدب ونصح ويورد عليه أخبارًا تبطل ما يزعم من التكفير بالكبيرة والمصر على المعصية... ويورد عليه آثارًا تدل على الدعاء للحكام مما يكون شوكة في حلقه عند احتجاجه، فلذا هو يكرهه ويحتقره ويلجأ للكذب والتشويه الذي يذمه ويرميه بالجهل، وكذا حينما

يورد خبر ذي الخويصرة وخبر عبد اللَّه بن عُكيم وقوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا**» وغير ذلك، مما يفيد أن الخروج باللسان كالخروج بالسيف، فهو يكره حملة هذه الأخبار لأنها تفضحه وتظهر اتباعه للهوى وتكشف ستره. . . ومن ثم يكره ناقلي هذه الأخبار ويعاديهم.

● والرافضي يكره حملة الأخبار؛ لأنهم ينقلون أخبار المدح للصحابة بجملتهم، وأخبار تقديم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي. . . والترضي عن جميع الصحابة فيكون ذلك غصَّة في حلقه.

فما لهم لا يكرهونهم، وقد أحرجوهم وأسكتوهم وحذَّروا منهم، وهجروهم وبدَّعوهم، وكشفوا زيفهم، فظهر عيبهم؟

● وكذا المرجئ: يكره حملة الأخبار؛ لكونهم يفضحونه بإيراد الأدلة والأحاديث والآيات وآثار السلف المفيدة بأن الإيمان قول وعمل، وعدم التسوية بين المسلمين العاملين وغير العاملين.

وهذه الأدلة تعوق المرجئ جدًّا فلذا يكره حملة الأخبار.

● وكذا المعتزلي يكره حملة الأخبار؛ لأنهم ينقلون أخبار الرسول ﷺ التي فيها إثبات الأسماء والصفات وغير ذلك من المعتقدات التي تخالفهم.

ينقل مثل خبر ابن عباس عند معمر في «الجامع» بسندٍ صحيح: أن ابن عباس حُدِّث بحديث أبي هريرة في وضع الجبار قدمه في النار، فَقَامَ رَجُلٌ فَانْتَقَضَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَا فَرَّقَ مِنْ هَؤُلَاءِ، يَجِدُونَ عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ»، تبين حالهم عند المتشابه.

مثل هذه الأخبار تعري شأنهم وتصغرهم عند الناس وتبين أنهم أهل

بدع وضلال وأهل هوى وجهل.

فلذا يشتدون في عداوتهم لحملة الأخبار التي تنقض غزلهم، فلا يجدون بدًّا من الكذب عليهم، وتسميتهم حشوية وجهلة وظاهرية ومشبهة أو مجسمة، فتجدهم يبغضونهم ويكذبون عليهم.

ولسان حالهم: أن العلم هو ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة.

□ تجدهم لا يحتجون بأدلة، إنما يحتجون بالشبه الداحضة الباطلة، والعامي لا يفرق بين الدليل والشبهة، ولذلك يتحير كلٌّ يأتيه بشيء يحسبه دليلًا.

● إذا حدَّثت الخارجي بأحاديث رسول اللَّه ﷺ المانعة من الخروج على أمراء الجور، حدثوك عن عقولهم أن الصبر على ذلك مما يثبت عروش الحكام الظلمة ويجعلهم يتمادون في الظلم... إلخ، ما يعارضون بآرائهم الفاسدة نصوص الوحيين، ويلبس الخروج على الأمراء لباس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

● إذا حدَّثت الخارجي بدعاء رسول اللَّه ﷺ لعمر مما يستدل به على الدعاء لأمراء الجور، وكذا أثر الفضيل بن عياض في الدعاء للسلطان، وكذا الثوري وأحمد فكأنما تضربه بالحجارة على أمِّ رأسه، وكأنه يسف الخردل، يعبس بوجهه؛ لأن هواه في الدعاء على الأئمة لا في الدعاء لهم يرجو كبوتهم ليسوغ له أن يتكلم عليهم، خبيث النفس لا يرجو إصلاحًا لهم.

ذاك الكذاب في دعواه إرادة النصح وإصلاح الأحوال للبلاد والعباد. . . وهكذا أهل الأهواء والبدع كما وصفهم المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأهل البدع لهم جزء من سفاهة الحلم قليل فقه عقولهم.

فالقدرية يعيرون أهل السنة بأنهم مجبِّرة؛ لأن القدرية يزعمون أن اللَّه لم يُقدِّر الأشياء ولا قدر أفعال العباد، فيعتقدون بأن من قال: إن اللَّه مُقَدِّر لأفعال العباد أن اللَّه تعالى جبرهم على فعل هذه الأشياء، فلذلك يسمون أهل السنة مُجَبِّرة؛ لإثباتهم القدر.

والصواب أن اللَّه تعالى جبلهم ولم يجبرهم؛ إذ الجبر على الشيء ظلم، واللَّه منزه عنه، أما أنه جبلهم على ذلك ولم يجبرهم فهو سبحانه ترك لهم إرادة يختارون بها الهداية أو الضلال وأرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب ووضع فيهم قلوبًا وعقولًا مدركة، فاختاروا ما وافق اللوح المحفوظ، واختاروا ما أراده اللَّه لهم كونًا لا شرعًا، فما ظلمهم ولا منعهم ما هو لهم، وإنما منعهم مما هو له ويختص برحمته من يشاء، ولا يلزم إن كان أراد منهم الهداية شرعًا أن يعينهم على ذلك؛ لأن هذا قد يتنافى مع الحكمة من وجوه أخر.

وسبحانه سبحانه لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون.

والجهمية: يطلقون على أهل السنة مشبهة؛ لأن الجهمية ينفون الصفات؛ ظنًّا منهم أن إثبات الصفات للَّه تعالى يلزم منه التشبيه للَّه بخلقه، فيعتقدون أن إثبات الصفات تشبيهًا، فلما رأوا أهل السنة يثبتون الصفات قالوا عنهم مشبهة، وهذا مما جنته أفهامهم القاصرة وقلوبهم المنكوسة، فإن إثبات الصفات على ما يليق بالذي ليس كمثل شيء

لا تشبيه ولا تمثيل فيه، وقد أثبتها سبحانه ونفى المثيل له في آية واحدة، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فأثبت الأسماء ونفى المثلية، فالمعنى له الأسماء والصفات السمع والبصر والحب والبغض... إلخ، وليس كمثله شيء ولا يسأل عن الكيف، لأن ذلك مما لم يدركه البشر، واللَّه تعالى لم يعلم به خلقه.

والرافضة: يغلون في آل البيت جدًّا ويقدسونهم تقديسًا يصل إلى درجة الألوهية.

وأهل السنة يحترمون آل البيت لكن بالقدر الذي لهم في الشريعة ولا يغلون فيهم ولا يفرِّطون في حقهم.

فالرافضة يظنون أن من لم يعتقد في آل البيت ما اعتقدوا من هذا الغلو أنه قد ناصب العداء لآل البيت، فيطلقون على أهل السنة ناصبة لأجل ذلك، مع أن أهل السنة يعادون من يعادي آل البيت، لكن لا يغلون في آل البيت، هم أهل اعتدال بخلاف الروافض، ويحرمون الغلو في آل البيت.

ثم الروافض يرمون أهل السنة بكلمة «نابتة» تحقيرًا لهم تشبيهًا بالنبتة الطفيلية التي تكون تحت الأشجار الكبيرة تعوقها.

وسيأتي مزيد لمثل هذا في تعليق المؤلف على مثل أقوالهم الخبيثة هذه إن شاء اللَّه.

وهذه الشدة والإساءة لأهل السنة من أهل البدع كانت قديمة، وكذا الكذب عليهم والتشويه لهم ولمناهجهم، ولذلك حذَّر السلف منهم تحذيرًا واضحًا مجمعًا عليه، وأقوالهم واضحة متكاثرة في ذلك.

وقد ذكرتُ طرفًا من صنيع أهل البدع مع أهل السنة في غير هذا الموطن. . . .

ولأنك أحيانًا تيأس عن رد من اتبع الهوى والبدع -وهم شر من أهل المعاصي-[1] ؛ ذلك أن اللَّه حجب التوبة عن كل صاحب بدعة كما قال رسول اللَّه ﷺ، وقد قال رسول اللَّه ﷺ عن الخوارج: «**ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**». . .

كما قال تعالى عن قوم من الضالين: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١].

من أجل ذلك ذكر المؤلف آيتين يُسلي بهما أهل السنة في حزنهم على عدم رجوع أهل البدع إلى سبيل الحق ومنهاج السلف فقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٢٣]. وبين أن سبب ضلال هؤلاء للسنة وعدم استجابتهم هو عمى الأبصار عن الحق وتلك إرادة اللَّه الكونية.

﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨].

بصرنا اللَّه بالحق وجعلنا من دعاة الصدق إنه الملك الحق الوهاب. والحمد للَّه رب العالمين.

---

(١) وقد حكى ابن مفلح الحنبلي في «الفروع» (١٠/ ١٨٠) الاتفاق على أن البدع المغلظة شر من الذنوب وأمر رسول اللَّه ﷺ بقتال الخوارج من السنة وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم وأن الرافضة شر من الخوارج اتفاقًا» اهـ.

فترى أولئك يرمون حملة الأخبار من أهل السنة بكل فاقرة كذبًا وتشويشًا وتشويهًا .

ثم بدأ المؤلف يورد الأخبار الدالة على بغض السلف لأهل البدع وقدحهم فيهم وتعرية ما هم عليه، وأن الكلام فيهم بجرح هو عدل وإنصاف، وكلما كان المرء شديدًا غليظًا على أهل البدع كلما كانت تلك مدحته لا ذمه .

لكن أهل البدع المجروحين يشوشون عليهم ويكذبون ويفترون لماذا؟! لماذا يطلقون عليهم سبَّابة؟

لينفروا الناس عنهم لكونهم يتكلمون فيهم بالقدح ويبينون عوارهم، فحينما تبين فساد منهجه وفساد طريقته، وعبثه بالنصوص، وكلامه بالباطل يتهمك بالغلوِّ قائلًا : كل ابن آدم خطاء، كل يصيب ويخطئ، ما في أحد معصوم، كلام الحق الذي يُراد به الباطل، يقصد بذلك أن يسكتك بدلًا من أن يسعى لإصلاح عورة أو الاعتذار عنه والرجوع للحق، فإذا به يقدح فيك، لماذا؟

لأنه صاحب هوى، يتكلمون في أهل السنة لا من أجل خطأ ارتكبوه، ولا عيب يريدون إصلاحه، وإنما لأجل أنهم يتكلمون فيهم ويجرحونهم، ولذا يطلقون عليهم افتراءً «غلاة التجريح»، وجرح المبتدع المجروح لا يُعتد به .

فاللَّه المستعان وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل، بيننا وبين القوم القوائم، ولا أفلح يوم الحساب من ندما .

وفق اللَّه المسلمين لما يحب ويرضى .

* * *

[١٣١] سَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه الحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الحُسَينَ بنَ عَليٍّ الحَافِظَ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بنَ أَحمَدَ بنِ سِنَانٍ الوَاسِطِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحمَدَ بنَ سِنَانٍ القَطَّانَ يَقُولُ: لَيْسَ فِي الدُّنيَا مُبْتَدِعٌ إِلَّا وَهُوَ يُبْغِضُ أَهْلَ الحَدِيثِ، فَإِذَا ابْتَدَعَ الرَّجُلُ نُزِعَتْ حَلَاوَةُ الحَدِيثِ مِنْ قَلْبِهِ.

الشرح:

هذا الأثر أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص٤) والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (رقم ١٥٦) في ذكر باب الاستدلال على المبتدعة ببغض الحديث وأهله.

عن علي بن الحسين بن علي الحافظ سمعت جعفر بن أحمد بن سنان الواسطي، سمعت أحمد بن سنان القطان فذكره. وإسناده صحيح إلى أحمد بن سنان القطان.

وهذا الذي قاله أحمد بن سنان رَحِمَهُ اللَّهُ حق، فكيف يجتمع المبتدع صاحب الهوى وأهل الحديث، هذا مبتدع وهذا متبع كيف يجتمعان، وصاحب الحديث لا يُداهن، بل سيُظهر أمر المبتدع نصحًا للَّه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ويحذر منه.

والمبتدع صاحب هوى كيف يحب السنِّيَّ، بل يبغضه، لكنه ربما لا يظهر ذلك تقية.

بل يكره السني ويكره أهل الحديث الذين يفضحونه ويشهِّرون بأمره ويذكرون المرويات في ذمه والتحذير منه ومن منهجه وسيره وسلوكه.

والآخر صاحب هوى يسكت ويخنس فإذا تمكَّن حارب كالعقارب يدفنون

رءوسهم في التراب، فمتى تمكنوا لدغوا، فإذا تمكن ربما كذب على السني لينفر الناس عنه[١].

حتى إنك قد ترى البدعي صاحب الهوى يُدني ويقترب ويتقرب إلى القسيس يكسب به صيتًا وأتباعًا ليكثِّر متَّبعيه، بل يقدِّمه ليلقي كلامًا هو كفر على المسلمين تفسد به عقيدتهم . . . ولا يرى غضاضة في ذلك!!، ويُقصي السني الذي ينكر عليه الحزبية المقيتة البغيضة التي فرقت شمل الأمة.

يكره السني الذي ينكر عليه ذلك.

وإذا قيل له عن خطأ ما يفعل يذكر محاسن في القسيس الكافر، لا يظهر منه عداوة، نكسب منه مصلحة، فسبحان مقلب القلوب، واللَّه المستعان.

القس يعتذر عنه ويُقرَّب، والسُّنِّي يُقصى، وهذه من مضار الحزبية الحزينة.

---

(١) حتى الحزين الذي يدافع عن شيوخه شيوخ البدع، المتعصب لهم يبغض أهل الحديث وحملة الاخبار ويتهمهم كقديمًا بسبِّ العلماء وشتمهم لكونه يظهر عيبهم ويردُّ خطأهم نصحًا لهم وللأمة، ويكشف زيفهم، ويورد عليهم الآثار التي تلحقه بمن يثني عليهم، وتذمه للدفاع عن المخالفين[١] لآثار السلف وتصحيح مذهبهم، ويورد عليه آثارًا في أن الردود على المخالفين للشرع ولو علنًا لا تدل على السباب عند المنصف، ويورد عليه أدلة وجوب قبول الحق ممن جاء به، ويورد عليه الآثار التي تدل على خلاف منهجه فيُفتضح، فما له لا يعادي أهل الحديث، ويُلقي الشُّبه عليهم ويتهمهم ويشوش عليهم . . . ويعاديهم.
والسني يورد عليه قول السجزي السلفي في رسالته إلى أهل زبيد، وهو يحكي صنيع أهل البدع (ص٣٠٨) أن من خالفهم نسبوه إلى سبِّ العلماء، وقرَّفوه[٢] بأقاويل لا يقول بها بهتًا وكذبًا، فهو يكره السنِّي ويحذر منه لأجل ذلك.

---

(١) وقد ذكرت جملة منها في كتابي «عقيدة المسلم الصغير»، وحاصلها: «أن من يثني على أهل البدع أشد من أهل البدع، وأن من ماشى المبتدعة فهو مبتدع، وأن من يثني على المبتدع هو من دعاتهم.
(٢) قرفوه: أي: اتهموه.

[١٣٢] وَسَمِعْتُ الحَاكِمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الحُسَينِ مُحَمَّدَ بنَ أَحمَدَ الحَنْظَلِيَّ بِبَغْدَادَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيَّ يَقُولُ:

«كُنْتُ أَنَا وَأَحمَدُ بنُ الحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ عِنْدَ إِمَامِ الدِّينِ أَبي عَبْدِ اللَّه أَحمَدَ بنِ حَنبَلٍ، فَقَالَ لَهُ أَحمَدُ بنُ الحَسَنِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّه، ذَكَرُوا لابْنِ أَبي قُتَيلَةَ بِمَكَّةَ أَصْحَابَ الحَدِيثِ، فَقَالَ: أَصْحَابُ الحَدِيثِ قَوْمُ سُوءٍ.

فَقَامَ أَحمَدُ بنُ حُنبَلٍ وَهُوَ يَنْفُضُ ثَوْبَهُ وَيَقُولُ: زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ! حَتَّى دَخَلَ البَيْتَ».

الشرح:

هذا أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص٤) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٥٨) وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨) من طريق أبي الحسين محمد بن أحمد الحنظلي به.

وهذا القول اشتهر عن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

ووجهته رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرجل إذا قال: إن أهل الحديث قوم سوء، فإنما يريد أن يتلاعب في الدين، والذي يعرقل لعبه هم أهل الحديث بالسنة بآثارهم التي يروونها عن السلف، وهو لا يريد السنة بل يريد الهوى.

وهذا عمل الزنادقة إذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل اللَّه وإلى الرسول رأيتهم يصدون عن ذلك صدودًا.

كما قال تعالى في شأن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

والزنديق يطلق عليه في زماننا العلماني والليبرالي فهم والمنافقون

سواء، ينتشرون في زماننا يدسون على الإسلام والمسلمين ويحاولون إفساد المسلمين بإشاعة الأفكار الشاذة المخالفة للشرع كالاختلاط بين الجنسين والتشويه لمبادئ الشرع، كما كان المنافقون يفعلون قديمًا سواءً بسواء، واللَّه من ورائهم محيط.

* * *

[١٣٣] وَسَمِعْتُ الحَاكِمَ أَبَا عَبْدِ اللَّه يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ أَحمَدَ بنَ سَهْلٍ الفَقِيهَ بِبُخَارَى يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا نَصْرِ بنَ سَلَّامٍ الفَقِيهَ يَقُولُ: «لَيسَ شَيءٌ أَثقَلَ عَلَى أَهْلِ الإِلْحَادِ، وَلَا أَبْغَضَ إِلَيهِمْ مِنْ سَمَاعِ الحَدِيثِ، وَرِوَايَتِهِ بِإِسْنَادِهِ».

الشرح:

هذا إسناد صحيح إلى أبي نصر، وقد أخرجه الحاكم في «المعرفة» (ص٤) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٥٧).

قال الحاكم عقبه:

قال أبو عبد اللَّه: وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسميها الحشوية» اهـ.

فالمبتدع والملحد يكره الأحاديث لأنها تصفعه على أم رأسه تفضحه وتكشف للمسلمين زيفه وزيغه وما هو عليه من باطل وتلبيس وتشويه.

فهي كالضربة على وجهه أو أم رأسه حينما تحدِّثه بها، وبالذات حينما تشترط عليه ألا يعتمد إلا على الصحيح فإنه يفتضح ولا بد.

* * *

[١٣٤] وَسَمِعْتُ الحَاكِمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ أَحمَدَ بنَ إِسْحَاقَ بنِ أَيُّوبَ الفَقِيهَ وَهُوَ يُنَاظِرُ رَجُلًا، فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: دَعْنَا مِنْ حَدَّثَنَا! إِلَى مَتَى حَدَّثَنَا؟! فَقَالَ الشَّيْخُ لَهُ: قُمْ يَا كَافِرُ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ دَارِي بَعْدَ هَذَا أَبَدًا! ثُمَّ التَفَتَ إِلَينَا وَقَالَ: مَا قُلْتُ لأَحَدٍ قَطُّ: مَا تَدخُل دَارِي؛ إِلَّا هَذَا.

الشرح:

وهذا في «معرفة علوم الحديث» للحاكم، أخرجه بإسناده (ص٤) وهو صحيح.

والواضح هنا أنه كفره ليس لذلك فحسب، فلعله أقام عليه الحجة وظهرت له قرائن أخرى، وإلا فقد يكون جاهلًا مغشوشًا فينكر السنة.

لكن لا نزاع أن ذلك كفر لكن قد يقع الرجل في الكفر ولا يقع الكفر عليه لمانع من موانع الحكم عليه. واللَّه الموفق.

والظاهر أن أبا بكر أحمد بن إسحاق تأول في تكفيره.

وتكفير المعين يحتاج إلى شروط وانتفاء موانع، أما التكفير العام فلا بأس به. واللَّه الموفق.

* * *

[١٣٥] سَمِعْتُ الأُستَاذَ أَبَا مَنصُورٍ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ اللَّه بنِ حَمْشَادٍ العَالِمَ الزَّاهِدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ جَعفَرَ بنَ أَحمَدَ المُقْرِئَ الرَّازِيَّ يَقُولُ: قُرِئَ عَلَى عَبْدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبي حَاتِمٍ -وَأَنَا أَسْمَعُ-: سَمِعْتُ أَبي يَقُولُ -عَنْى بِهِ الإِمَامَ فِي بَلَدِهِ أَبَاهُ أَبَا حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بنَ إِدْرِيسَ الحَنْظَلِيَّ الرَّازِيَّ- يَقُولُ: «عَلَامَةُ أَهْلِ البِدَعِ: الوَقِيعَةُ فِي أَهْلِ الأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الأَثَرِ حَشْوِيَّةً، يُرِيدُونَ بذَلِكَ إِبْطَالَ الأَثَرِ، وَعَلَامَةُ القَدَرِيَّةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُجَبِّرَةً، وَعَلَامَةُ الجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبِّهَةً، وَعَلَامَةُ الرَّافِضَةِ: تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ الأَثَرِ نَابِتَةً وَنَاصِبَةً.

الشرح:

اشتهر هذا القول عن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان أبو حاتم أحد الأعلام، ومن كبار أئمة أهل الأثر، أدرك أبا نعيم والأنصاري وطبقتهما وخرج وعدل، وكان جاريًا في مضمار قرينه وقريبه الحافظ أبي زرعة وحدث عنه أبو داود والكبار، وتوفي سنة سبع وسبعين ومائتين، ونقل هذا المعتقد عنه غير واحد من أهل العلم ممن أتى بعدهم كالذهبي في «العلو» (١٩٠) وأشاد به.

وقد أخرج هذا الأثر عنه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١٢٦٦) قال: أخبرنا غالب بن علي ومحمد بن علي بن المرزبان قالا: أنبأنا جعفر بن فناكي قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي يقول: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية - يريدون إبطال الأثر- وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة» اهـ.

هكذا من قول عبد الرحمن بن أبي حاتم لا الوالد، وأظن قد سقط ذكر أبي حاتم من السند.

وأخرج اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣٢١) بسندٍ صحيح هذا الكلام ضمن روايته لمعتقد أبي حاتم وأبي زرعة -رحمها الله- وزاد: ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء.

ومعنى كلام أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ أن أهل البدع يقعون في أهل الأثر، ولا عجب..

فالخوارج وهم من أهل البدع قديمًا وقعوا في الصحابة وسبُّوهم، وقعوا في علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وعبد اللَّه بن أبي أوفى وأبي برزة الأسلمي وغيرهم كما أشرنا قبل بحجة أن لا حكم إلا اللَّه -على حد زعمهم- وقع بعضهم في أبي برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال بعضهم لما رآه يصلي ولجام دابته بيده وجعلت الدابة تنازعه وجعل أبو برزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يتبعها..

قال الخارجي:

اللَّهُمَّ افْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ.

فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ، قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ، وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ - أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - وَثَمَانِيَ وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ، وَإِنِّي إِنْ كُنْتُ أُرَاجِعُ مَعَ دَابَّتِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدَعَهَا تَرْجِعُ إِلَى مَأْلَفِهَا فَيَشُقُّ عَلَيَّ».

وهذا أخرجه البخاري (١٢١١).

وأخرج ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٠٦) بإسنادٍ حسن عن أبي حفص أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، وَهُمْ يُقَاتِلُونَ الْخَوَارِجَ، وَكَانَ غُلَامٌ لَهُ قَدْ

لَحِقَ بِالْخَوَارِجِ مِنَ الشِّقِّ الْآخَرِ، فَنَادَيْنَاهُ: يَا فَيْرُوزُ يَا فَيْرُوزُ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَقَالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ لَوْ هَاجَرَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا يَقُولُ عَدُوُّ اللَّهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: يَقُولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ لَوْ هَاجَرَ. فَقَالَ: أَهِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَتِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتَلُوهُ**».

وتقدم أن ابن عباس لما ذهب إليهم ليناظرهم، قال ابن الكواء: هذا ابن عباس من لم يكن يعرفه فأنا أعرفه، هذا ممن قال اللَّه فيه وفي قومه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] ونصح بعضهم بعضًا فقال: «لا تكلموه، ردوه إلى صاحبه . . . كما في المناظرة المشهورة.

وقد سبُّوا أصحاب رسول اللَّه ﷺ وأنكر عليهم عائشة وابن عمر، وقد كذب بعضهم على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وزور عليها كتبًا أنها كتبت إليهم تأمرهم بالخروج على عثمان رضي الله عنه.

ثم تمادت الإساءة إلى بعض التابعين من أهل السنة لكونهم اتبعوا الصحابة في مسالكهم.

وعلى هذا كل من اتبع نهج السلف لابد أن يصيبه ما أصاب سلفه الصالح من أهل البدع من الشتم والهمز واللمز والكذب والتشويه والتدليس. . . إلخ.

فليس هذا بغريب في زماننا أن يصدر مثله من أهل البدع، فإما أن تسير في سلك أهل البدع وإما يلمزونك بالألقاب التي اخترعوها ليغمصوا بها كل من خالفهم للصد عن دعوة أهل السنة.

فإما أن تكون قدريًّا لا تؤمن بالقدر وإما يطلقون عليك جبري، أو

يقولون: مجبرة، فإما أن تكون خارجيًّا، وإلا قالوا عنك مرجئي، إما أن تكون رافضيًّا تغلو في آل البيت وإما يطلقون عليك ناصبيًّا تنصب العداء لآل البيت، إما أن تكون جهميًّا وإما أن تكون مشبِّهًا مجسِّمًا، إما أن تترك الحديث وأهله وتسير مع هواهم وإلا فحشوي لا يفقه الواقع إما حزبي وإما تنكر العمل الجماعي . . . وهكذا هم في كل زمان، إما أن تكفِّر الحاكم الجائر الظالم وتخرج عليه وتؤلب عليه، وإما أنك راضٍ بالظلم والجور، وتكره الشريعة وتحكيمها ومعين له وخائن للمسلمين، قطع اللَّه دابر الحمق والغباوة.

والجهمية ينكرون صفات اللَّه تعالى ورؤيته في الآخرة. . . يظنون أنهم إذا أثبتوا صفات اللَّه فقد شبهوه بخلقه أو مثلوه بخلقه، فإذا رأوا أهل السنة يثبتون صفات اللَّه. . . أطلقوا عليهم مشبهة، وهذا مبنيٌّ على اعتقادهم الفاسد من أن من لوازم الإثبات التمثيل أو التشبيه، وهم في الحقيقة إنما مثلوا اللَّه بخلقه في أذهانهم فلما رأوا الصورة لا تتفق عطَّلوا، فوقعوا في التمثيل -أو التشبيه- والتعطيل معًا، واللَّه المستعان.

وأما الروافض فإنهم يغلون في آل البيت جدًّا حتى يرفعوهم إلى مقام الألوهية ومتى لم يفعل المرء ذلك فهو عنده ينصب العداء لآل البيت ولذلك حينما يرون أهل السنة وهم لا يغالون في آل البيت ولا يمدحونهم بأكثر مما ورد في فضلهم على لسان نبيهم ﷺ أطلقوا عليهم ناصبة.

فإما أن تكون معهم غاليًا في آل البيت، وإما أن تكون ناصبيًّا.

ويشتمون أهل السنة بنابتة تشبيهًا لهم بالنبات الطفيلي الذي لا قيمة له. واللَّه المستعان.

وهكذا أهل البدع يقعون في أهل الأثر وينفرون منهم ويقللون من شأنهم.

وفيهم شبه باليهود؛ من كان معهم رفعوه عنان السماء، وإلا أسقطوه تحت الأرض إن استطاعوا، كما في قصة عبد اللَّه بن سلام حين أسلم، ولا يستطيعون إخفاء ذلك.

كالحزبيين في زماننا... وهكذا، وهل أخطر من أن يُطعن في أبي بكرة رضي الله عنه الصحابي لكونه روى عن رسول اللَّه ﷺ: «**مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً**»، وهم يدخلون المرأة في البرلمانات السياسية، وما رواه يمنع من إدخالها... وهكذا أراح اللَّه الأمة من بلاياهم.

لقد انعقد الإجماع على عدم دخول المرأة في شيء من الإمارات ولا حتى تُستشار، وكذا العبد وكذا النصراني، فلو طعنوا في الصحابي ماذا يفعلون في هذا الإجماع، لكن لايُستغرب من أهل الهوى، فإذا لم يسلم الصحابي منهم لما روى عن رسول اللَّه ﷺ ما يخالف أهواءهم، فهل تسلم أنت حينما تنكر عليهم؟ بل يرمونك بكل بلية ورزية، ويشوشون على دعوته، ويفعلون مع أهل السنة ما لا يفعله قطاع الطرق واللصوص، ومن يهن اللَّه فما له من مكرم.

فنعوذ باللَّه من الهوى والظلم وأهله، ولذلك علق المؤلف -رحمه اللَّه تعالى- تعليقًا حسنًا فقال:

* * *

[١٣٦] قُلْتُ: وَكُلُّ ذَلِكَ عَصَبِيَّةٌ، وَلَا يَلْحَقُ أَهْلَ السُّنَّةِ إِلَّا اسْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ «أَصْحَابُ الحَدِيثِ».

قُلْتُ: رَأَيْتُ أَهْلَ البِدَعِ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ التِي لَقَّبُوا بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ سَلَكُوا مَعَهُمْ مَسْلَكَ المُشْرِكِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّه ﷺ؛ فَإِنَّهمُ اقْتَسَمُوا القَوْلَ فِيهِ: فَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ: سَاحِرًا، وَبَعْضُهُمْ: كَاهِنًا، وَبَعْضُهُمْ: شَاعِرًا، وَبَعْضُهُمْ: مَجْنُونًا، وَبَعْضُهُمْ: مَفْتُونًا، وَبَعْضُهُمْ: مُفْتَرِيًا مُخْتَلِقًا كَذَّابًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تِلْكَ المَعَايِبِ بَعِيدًا بَرِيئًا، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا رَسُولًا مُصْطَفًى نَبِيًّا، قَالَ اللَّه ﷻ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨].

الشرح:

سماهم المؤلف أصحاب الحديث لاتباعهم الحديث وعدم الحياد عنه، والواضح أن تسمية أهل البدع لأهل السنة بهذه الأسماء المنفرة إنما هو عصبية وظلم، وإلا فأهل السنة أمرهم واضح ومنهجهم واضح، فهم يتبعون القرآن وسنة رسول اللَّه ﷺ بفهم من زكاهم اللَّه تعالى، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان.

ثم ضرب المؤلف لهم مثلًا سوءًا وهم المشركون تشابهت القلوب والطباع اتفقوا معهم في هذه الخصلة حينما رموا رسول اللَّه ﷺ بأسماء منفرة، ولا يلحقه إلا اسم واحد وهو رسول اللَّه ﷺ يخبر عن ربه سبحانه.

إن هؤلاء المشركين اقتسموا القول في رسول اللَّه ﷺ فسماه بعضهم: ساحرًا.

قال تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١-٢].

ويقولون عنه مجنون.

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢].

ويقولون: كاهن.

ورد اللَّه هذا عنه فقال: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤١].

ويقولون: افترى على اللَّه.

فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨].

ويقولون عنه كذاب ساحر.

قال تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤].

وقالوا: «يعلِّمه رجل من اليمامة»، وقال تعالى عن ذلك: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

وكان النبي محمد ﷺ من تلك المعايب بعيدًا بريئًا، لم يكن إلا رسولًا مصطفى نبيًّا، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ، إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ**

بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ». أخرجه الترمذي (٣٦٠٥) بإسنادٍ صحيح.

وقالوا عنه: مذممًا، كما في صحيح البخاري (٣٥٣٣).

ولما قالوا ما قالوا في رسول اللَّه ﷺ، قال اللَّه تعالى كما أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨].

ضرب المؤلف للمبتدعة هذا المثال السيئ كما أن الكفار أطلقوا أسماء على رسول اللَّه ﷺ: شاعر - كاهن - مجنون - مفترٍ - كذاب. . . .

فكذلك المبتدعة أطلقوا على أهل السنة عدة ألقاب حشوية، نابتة، مشبهة، مرجئة، ناصبة، أو ينسبونهم إلى أشخاص كـ: مداخلة، جامية، وهابية، حتى تصير قيلة وهي كذبة ككذبة صباغ[1]، تصير قيلة يلوكها العامة بألسنتهم كمقولة الإفك، فتطير كل مطار وهي لا حقيقة لها أصلًا،

---

(١) وكذبة صباغ هي التي حصلت في زمن الصحابة أن الدجال قد خرج وأهل الكوفة يطاعنونه.

وهي القصة التي أخرجها الحاكم (٤/ ٥٧٤) بإسناد ثابت عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: كُنْتُ بِالْكُوفَةِ، فَقِيلَ: خَرَجَ الدَّجَّالُ، قَالَ: فَأَتَيْنَا عَلَى حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ وَهُوَ يُحَدِّثُ، فَقُلْتُ: هَذَا الدَّجَّالُ قَدْ خَرَجَ، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَجَلَسْتُ فَأَتَى عَلَيَّ الْعَرِّيفُ، فَقَالَ: هَذَا الدَّجَّالُ قَدْ خَرَجَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يُطَاعِنُونَهُ، قَالَ: اجْلِسْ، فَجَلَسْتُ فَنُودِيَ إِنَّهَا كَذِبَةٌ صَبَاغٌ، قَالَ: فَقُلْنَا يَا أَبَا سَرِيحَةَ مَا أَجْلَسْتَنَا إِلَّا لِأَمْرٍ فَحَدِّثْنَا، قَالَ: «إِنَّ الدَّجَّالَ لَوْ خَرَجَ فِي زَمَانِكُمْ لَرَمَتْهُ الصِّبْيَانُ بِالْخَذْفِ، وَلَكِنَّ الدَّجَّالَ يَخْرُجُ فِي بُغْضٍ مِنَ النَّاسِ، وَخِفَّةٍ مِنَ الدِّينِ، وَسُوءِ ذَاتِ بَيْنٍ، فَيَرِدُ كُلَّ مَنْهَلٍ، فَتُطْوَى لَهُ الْأَرْضُ طَيَّ فَرْوَةِ الْكَبْشِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَدِينَةَ، فَيَغْلِبُ عَلَى خَارِجِهَا وَيَمْنَعُ دَاخِلَهَا. . .» الأثر مطولًا وله طريق آخر ظاهره الانقطاع أخرجه معمر في «الجامع» (٢٠٨٢٧ مصنف).

هي كلها من اللمز والهمز والكذب الأصلع الأبلق الذي لا أساس له من الصحة إنما يرمونهم بالألقاب ليصدوا الناس عنهم!!.

كما قال السجزي المتوفى سنة (٤٤٤) عن أهل البدع في زمانه، قال في «رسالته لأهل زبيد» (ص٣٠٨) -ونص قوله في عدِّ جرائمهم-:

«ومنها: ما ارتكبه أهل الوقت منهم خصوصًا من كان منهم من المغاربة، وهو أن كل من يخالفهم نسبوه إلى سبِّ العلماء[1] لينفروا قلوب العوام عنه وقرَّفوه[2] بأقاويل لا يقول بها ولا يعتقدها بهتًا منهم وكذبًا، كأن البهتان والكذب لا قبح لهما في العقل... والقائلون بخلاف قولهم ضُلَّال عندهم ولا حرمة لهم...»، كاليوم تمامًا سواء بسواء!!

وقد رأى رسول اللَّه ﷺ في نومه أن ملكين أخذا بيده قال: «**فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُ ذَلِكَ الْكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ...**» وفيه: «**... فَأَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» أخرجه البخاري (١٣٨٦). عياذًا باللَّه عياذًا.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عن أهل الحديث أهل السنة:

---

(١) ويعنون بالعلماء رؤوس البدع الذين يرفعون لواء البدع في العوام، لايعنون علماء السنة، هم يدافعون عن رؤوس البدع ويسمونهم علماء، قبح اللَّه الجهل وأهله.

(٢) أي: اتهموه.

[١٣٧] كَذَلِكَ المُبْتَدِعَةُ -خَذَلَهُمُ الله- اقْتَسَمُوا القَوْلَ فِي حَمَلَةِ أَخْبَارِهِ، وَنَقَلَةِ آثَارِهِ، وَرُوَاةِ أَحَادِيثِهِ، المُقْتَدِينَ المُهْتَدِينَ بِسُنَّتِهِ، فَسَمَّاهُمْ بَعْضَهُمْ حَشْوِيَّةً، وَبَعْضُهُمْ مُشَبِّهَةً، وَبَعْضَهُمْ نَابِتَةً، وَبَعْضُهُمْ نَاصِبَةً، وَبَعْضُهُمْ جَبرِيَّةً.

وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ عِصَامَةٌ مِنْ هَذِهِ المَعَائِبِ، بَرِيَّةٌ نَقِيَّةٌ زَكِيَّةٌ تَقِيَّةٌ، وَلَيْسُوا إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ المُضِيَّةِ، وَالسِّيرَةِ المَرْضِيَّةِ، وَالسُّبُلِ السَّوِيَّةِ، وَالحُجَجِ البَالِغَةِ القَوِيَّةِ. قَدْ وَفَّقَهُمُ اللَّه ﷻ لاتِّبَاعِ كِتَابِهِ، وَوَحْيِهِ، وَخِطَابِهِ، وَالاقْتِدَاءِ بِرَسُولِهِ ﷺ فِي أَخْبَارِهِ التِي أَمَرَ فِيهَا أُمَّتَهُ بِالمَعْرُوفِ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَزَجَرَهُمْ فِيهَا عَنِ المُنْكَرِ مِنْهَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِسِيرَتِهِ، وَالاهْتِدَاءِ بِمُلَازِمَةِ سُنَّتِهِ، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِمَحَبَّتِهِ، وَمَحَبَّةِ أَئِمَّةِ شَرِيعَتِهِ، وَعُلَمَاءِ أُمَّتِهِ، وَمَنْ أَحَبَّ قَوْمًا فَهُوَ مَعَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ بِحُكْمِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

الشرح:

جزى اللَّه خيرًا المؤلف على هذا التنقيب الجيد والمدح الحسن لأهل الحديث مع ذم المبتدعة والدعاء عليهم.

أهل الضلالة والعمى يرمون حملة حديث رسول اللَّه ﷺ والذين دعى لهم رسول اللَّه ﷺ بالنضارة فقال: «**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا**» وهو حديث متواتر.

رسول اللَّه ﷺ يدعو لأهل الحديث، والمبتدعة يفترون عليهم الكذب ويذمونهم ويرمونهم بالألقاب التي هم منها بُرآء -يا ويحهم-! تشابهت

قلوب المحدثين فتشابهت الأقوال مع أقوال من سبقوهم.

والحق ما قال المؤلف:

«**وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ عِصَامَةٌ مِنْ هَذِهِ المَعَائِبِ، بَرِيَّةٌ نَقِيَّةٌ زَكِيَّةٌ تَقِيَّةٌ، وَلَيْسُوا إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ المُضِيَّةِ، وَالسِّيرَةِ المَرْضِيَّةِ، وَالسُّبُلِ السَّوِيَّةِ، وَالحُجَجِ البَالِغَةِ القَوِيَّةِ. قَدْ وَفَّقَهُمْ اللَّه ﷻ لاتِّبَاعِ كِتَابِهِ، وَوَحْيِهِ، وَخِطَابِهِ، وَالاقْتِدَاءِ بِرَسُولِهِ ﷺفِي أَخْبَارِهِ التِي أَمَرَ فِيهَا أُمَّتَهُ بِالمَعْرُوفِ مِنَ القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَزَجَرَهُمْ فِيهَا عَنِ المُنْكَرِ مِنْهَا، وَأَعَانَهُمْ عَلَى التَّمَسُّكِ بِسِيرَتِهِ، وَالاهْتِدَاءِ بِمُلَازِمَةِ سُنَّتِهِ، وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِمَحَبَّتِهِ، وَمَحَبَّةِ أَئِمَّةِ شَرِيعَتِهِ، وَعُلَمَاءِ أُمَّتِهِ، وَمَنْ أَحَبَّ قَوْمًا فَهُوَ مَعَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ بِحُكْمِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّه ﷺ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».** وهذا الحديث أخرجه البخاري (٦١٧٠) ومسلم (٢٦٤١).

عن أبي موسى قال: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**».

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّ أَعْرَابِيًّا، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟**» قَالَ: حُبَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «**أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**» أخرجه مسلم (٢٦٩٣).

وهو مروي بنحوه عن ابن مسعود عند البخاري (٦١٦٩) ومسلم (٢٦٤٠).

وأهل الحديث -وفقهم اللَّه- أحبوا رسول اللَّه ﷺ وحملوا سنته للناس ورفعوا بها الرأس واتبعوها واقتدوا برسولهم ﷺ وهذا علامة على حبه، فمن يكون مع رسول اللَّه ﷺ إذا لم يكن أهل الحديث معه؟!.

والمحبون للشريعة العاملون بها المدافعون عنها . . . كل أولئك في ميزان حسنات أهل الحديث؛ لأنهم حملوا لهم ما يعينهم على ذلك .

ثم انتقل المؤلف بعد أن ذكر علامات أهل البدع إلى ذكر علامات أهل السنة فقال :

* * *

[١٣٨] وَإِحْدَى عَلَامَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ: حُبُّهُمْ لأَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَعُلَمَائِهَا، وَأَنْصَارِهَا، وَأَوْلِيَائِهَا، وَبُغْضُهُمْ لأَئِمَّةِ البِدَعِ، الذِينَ يَدْعُونَ إِلَى النَّار، وَيَدُلُّونَ أَصْحَابَهُمْ عَلَى دَارِ البَوَارِ، وَقَدْ زَيَّنَ اللَّه سُبْحَانَهُ قُلُوبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَنَوَّرَهَا بِحُبِّ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ، فَضْلًا مِنْهُ ﷻ وَمِنَّةً.

الشرح:

ذكر المؤلف إحدى علامات أهل السنة، وهي حبهم لأئمة السنة وعلمائها وبغضهم للبدع وأهلها، وهو نظير كلام الإمام البربهاري في «شرح السنة» (٢/ ٦٦٤ - بشرحي) حيث قال بعد:

«وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأنس بن مالك، وأسيد بن حضير، فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء اللَّه.

وإذا رأيت الرجل يحب أيوب وابن عون ويونس بن عبيد، وعبد اللَّه بن إدريس الأودي، والشعبي، ومالك بن مغول، ويزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، ووهب بن جرير، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وزائدة بن قدامة، فاعلم أنه صاحب سنة.

وإذا رأيت الرجل يحب الحجاج بن المنهال، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر، فاعلم أنه صاحب سنة، إن شاء اللَّه، إذا ذكرهم بخير وقال بقولهم».

وراجع تعليقي على ذلك في الموضع المشار إليه، واللَّه الموفق.

نعم! إن حب المرء لرجل يجعله يتشبَّه به، ويمدحه وينشر قوله وعمله... وهذا محض خير كثير لا يعلم مداه إلا اللَّه، فإذا أحب الرجل

أحدًا من هؤلاء الأفاضل أهل السنة فهذا نذير خير، يستدل به على سنية الرجل، وكذا العكس. واللَّه الموفق.

* * *

[١٣٩] أَخْبَرَنَا الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّه الحَافِظُ -أَسْكَنَهُ اللَّه وَإِيَّانَا الجَنَّةَ- : ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِبرَاهِيمَ بنِ الفَضْلِ المُزَكَّى : ثَنَا أَحمَدُ بنُ سَلَمَةَ : قَرَأَ عَلَينَا أَبُو رَجَاءٍ قُتَيبَةُ بنُ سَعِيدٍ كِتَابَ «الإِيمَانِ» لَهُ، فَكَانَ فِي آخِرِهِ : «فَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكَ بنَ أَنَسٍ، وَالأَوْزَاعِيَّ، وَشُعْبَةَ، وَابنَ المُبَارَكِ، وَأَبَا الأَحْوَصِ، وَشَرِيكًا، وَوَكِيعًا وَيَحيَى بنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدَ الرَّحمَنِ بنَ مَهْدِيٍّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ» .

قَالَ أَحمَدُ بنُ سَلَمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَأَلْحَقْتُ بِخَطِّي تَحْتَهُ : وَيَحيَى بنَ يَحيَى، وَأَحمَدَ بنَ حَنبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بنَ إِبرَاهِيمَ بنَ رَاهَوَيهِ، فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى هَذَا المَوْضِعِ نَظَرَ إِلَينَا أَهْلُ نَيسَابُورَ، وَقَالَ : هَؤُلَاءِ القَوْمُ يَتَعَصَّبُونَ لِيَحيَى بنِ يَحيَى، فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا رَجَاءٍ، مَا يَحيَى بنُ يَحيَى؟! قَالَ : رَجُلٌ صَالِحٌ إِمَامُ المُسْلِمِينَ، وَإِسْحَاقُ بنُ إِبرَاهِيمَ إِمَامٌ، وَأَحمَدَ بنَ حَنبَلٍ أَكْبَرُ مَنْ سَمَّيْتُهُمْ كُلَّهُمْ .

الشرح :

أخرج ذلك اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥٩) بإسناد آخر عن قتيبة بن سعيد قال : إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث مثل يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه . . . وذكر قومًا آخرين، فإنه على السنة، ومن خالف هؤلاء فاعلم أنه مبتدع .

وأخرج الهروي في «ذم الكلام» (١١٩٦) أخبرني غالب بن علي بن محمد بن إبراهيم أنبأ محمد بن الحسين أنبأ عبد اللَّه بن محمد بن حمدان

ابن بطة الفقيه الحنبلي بعكبرا ؛ يقول :

«إذا رأيت الخراساني يحب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وإسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن يحيى ، فاعلم أنه صاحب سنة» .

وأحلتُك على ما علقت به في شرحي لـ«شرح السنة» للبربهاري (٢/ ٦٦٤ وما بعدها) فراجعه ففيه مزيد . واللَّه الموفق .

* * *

[١٤٠] وَأَنَا أَلحَقْتُ بِهؤُلَاءِ الذِينَ ذَكَرَهُمْ قُتَيبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ أَحَبَّهُمْ فَهُوَ صَاحِبُ سُنَّةٍ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ الذِينَ بِهِمْ يَقْتَدُونَ، وَبِهَدْيِهِمْ يَهْتَدُونَ، وَمَنْ جُمْلَتِهِمْ وَمُتَّبِعِيهِمْ وَشِيعَتِهِمْ أَنْفُسَهُمْ يُعَدُّونَ، وَفِي اتِّبَاعِهِمْ آثَارَهُمْ يَجِدُونَ؛ جَمَاعَةً آخَرِينَ مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ المُطَّلِبِيُّ، الإِمَامُ المُقَدَّمُ وَالسَّيِّدُ المُعَظَّمُ، العَظِيمُ المِنَّةِ عَلَى أَهْلِ الإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، المُوَفَّقُ المُلَقَّنُ المُلْهَمُ المُسَدَّدُ، الذِي عَمِلَ فِي دِينِ اللَّه وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ النَّصْرِ لَهُمَا وَالذَّبِّ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَعْمَلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

الشرح:

انتقل المؤلف: فزاد تعليقًا على الذين ذكرهم قتيبة بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ الذين من أحبهم فهو صاحب سنة، فألحق بهم الإمام الشافعي وذكر جماعة كذلك كانوا قبله، وجماعة بعده.

والإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إمام علم غنيٌّ عن التعريف شُهد له في الإمامة والعلم والتقوى والورع من كانوا في عصره، ومن كانوا بعده من الأئمة السادة، وقد ذكر المؤلف نتفًا مما قيل فيه ومحل ذلك باستفاضة في كتب الرجال مبسوط.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤١] وَمِنْهُمُ الذِينَ كَانُوا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَسَعِيدِ بنِ جُبَيرٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيُّ وَالتَّيْمِيِّ. وَمَنْ بَعْدَهُم: كَاللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ المِصْرِيِّ، وَالأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ الهِلَالِيِّ، وَحَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ.

الشرح:

أما سعيد بن جبير:

فهو الإمام الثقة الثبت الفقيه أحد الأعلام.

كان خطيبًا مفوهًا حتى قال عطاء بن السائب: كان سعيد بن جبير يبكينا، ثم عسى أن لا يقوم حتى نضحك.

أثنى عليه ابن عباس رضي الله عنه.

قتله الحجاج بن يوسف الثقفي صبرًا حتى قال ميمون بن مهران: مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه.

وقال داود بن أبي هند:

لما أخذ الحجاجُ سعيد بن جبير قال: ما أراني إلا مقتولًا، وسأخبركم أني كنت أنا وصاحبان لي دعونا حين وجدنا حلاوة الدعاء ثم سألنا اللَّه الشهادة فكان صاحبي رزقها وأنا أنتظرها.

فكأنه رأى أن الإجابة عند حلاوة الدعاء.

وكان يُحرِم في كل عام مرتين، مرة للحج ومرة للعمرة.

وكان يقول: «إني لأزيد في صلاتي من أجل ابني هذا» يعني رجاءَ أن يحفظ فيه.

وترجمته في كتب الرجال. توفي سنة ٩٥هـ.

وأما الزهري:

فهو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.

من كبار الفقهاء والمحدثين الذين تدور عليهم الأسانيد.

رأى بعض الصحابة وتتلمذ على كبار علماء التابعين وأعلامهم كسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة.

وتتلمذ على يد الزهري أساطين العلم منهم مالك بن أنس وسفيان بن عيينة والثوري... وتتمة ترجمته في كتب الرجال. توفي سنة ١٢٥هـ.

والشعبي:

الذي كان من الإسلام بمكان، كان كثير العلم، ثقة مشهورًا فقيهًا، فاضلًا، أحد الأعلام.

تلميذ بعض الصحابة كأنس بن مالك والبراء بن عازب وبريدة وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد اللَّه وجرير بن عبد اللَّه البجلي وسمع من علي بن أبي طالب بعض الأحاديث، وسمع غيرهم.

ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب على المشهور، وتوفي بعد.. اهـ.

وترجمته في كتب الرجال مبسوطة.

والثوري:

هو التابعي الثقة الحافظ العابد الإمام الحجة أحد الأعلام علمًا وزهدًا.

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من كبار أتباع التابعين .

قال ابن المبارك : ما كتبت عن أفضل منه .

توفي سنة ١٦١هـ.

وأما ابن عيينة :

فهو سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي المكي .

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، أثبت الناس في عمرو بن دينار، أحد الأعلام ، ثقة ثبت، توفي بمكة سنة ١٩٨هـ.

وكان متواضعًا سيدًا .

قال ابن المديني : ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة .

وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، وكان حديثه نحوًا من سبعة آلاف، كان حافظًا ليس له كتب .

قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز .

وقال : ما رأيت أحدًا أكفأ عن الفتيا منه .

وأما حماد بن سلمة :

فهو ابن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة .

ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت البناني، وحميد الطويل -وهو خاله-، أحد الأعلام .

قال حنبل بن إسحاق : حماد بن سلمة لا أعلم أحدًا أروى في الرد على أهل البدع منه، ذلك لأن الردود على أهل البدع منقبة عَليَّة .

كان كثير المجالسة لأيوب، وكان ألزم الناس له، وأطوله مجالسة .

وقال ابن معين: إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام.

كان رَحِمَهُ اللَّهُ من أئمة الدين.

لم يتهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن ملكة نفسه ولسانه، ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقًا بسوء فسلم حتى مات.

قال ابن المبارك: دخلت البصرة فما رأيت أحدًا أشبه بمسالك الأُول من حماد بن سلمة.

قيل: تزوج سبعين امرأة فلم يولد له.

وقال عفان بن مسلم: قد رأيت من هو أعبد من حماد بن سلمة، ولكن ما رأيت أشد مواظبة على الخير، وقراءة القرآن، والعمل للَّه من حماد بن سلمة.

له تراجم حافلة في كتب الرجال.

توفي سنة ١٦٧هـ رحمه اللَّه رحمة واسعة.

* * *

[١٤٢] وَحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَيُونُسَ بنِ عُبَيدٍ، وَأَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، وَابنِ عَوْنٍ، وَنُظَرَائِهِمْ.

الشرح:

حماد بن زيد:

هو ابن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري.

ثقة ثبت فقيه أحد الأعلام ضرير، وكان يحفظ حديثه كالماء.

قال ابن مهدي: ما رأيت أحدًا لم يكن يكتب أحفظ منه.

توفي سنة ١٧٩هـ.

وكان من أعلم أهل زمانه، وهو أعلم أهل البصرة وأفقههم من أئمة الحديث والسنة.

وكان رجلًا صالحًا، أثبت الناس في أيوب السختياني.

قال أبو عاصم: مات حماد بن زيد يوم مات ولا أعلم له في الإسلام نظيرًا في هيئته ودله، أظنه قال: وسمته.

أنشد ابن المبارك:

أيها الطالب علمًا ... ائت حماد بن زيد

فخذ العلم بحلم ... ثم قيده بقيد

لا كثَوْرٍ وجهم ولا ... كعمرو بن عبيد

وكان من عقلاء الناس وذوي الألباب رحمه اللَّه رحمة واسعة وألحقنا به وبإخوانه على سرر متقابلين.

وأما يونس بن عبيد:

فهو الثقة الثبت الفاضل الورع أحد أئمة البصرة من العلماء العاملين الأثبات.

يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبد اللَّه.

من صغار التابعين.

توفي سنة **١٣٩**هـ.

أثبت الناس في الحسن، أثبت من ابن عون.

قال السكن بن المغيرة البزاز:

جالست يونس بن عبيد فما استطعت أن آخذ عليه كلمة، كان صالحًا ورعًا زاهدًا فاضلًا.

له أقوال حسان ومسالك ورع وعلم.

راجع بعضها في كتب الرجال -رحمه اللَّه تعالى- وألحقنا به في جنات الخلد إنه القريب المجيب.

وأما أيوب:

فهو ابن أبي تميمة السختياني أبو بكر البصري.

من صغار التابعين ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، إمام.

قال شعبة: «ما رأيت مثله، كان سيد الفقهاء، وسيد شباب أهل البصرة».

قال حماد بن زيد: كان أيوب عندي أفضل من جالسته.

قال الحميدي: لقي ابن عيينة، ستة وثمانين من التابعين وكان يقول: ما لقيت فيهم مثل أيوب.

من حفاظ أهل البصرة، وهو أثبت أصحاب نافع مولى ابن عمر.

وكان جامعًا كثير الحجة عدلًا.

قال أبو حاتم: لا يسأل عن مثله.

توفي سنة ١٣١هـ رحمه اللَّه تعالى رحمة واسعة.

وابن عون:

هو عبد اللَّه بن عون بن أرطبان أبو عون البصري.

ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن.

أحد الأعلام حتى قال هشام بن حسان: حدثني من لم تر عيناي مثله أستأمَنه الثوري على الحديث بعده.

قال ابن المبارك: وددت أني لزمته حتى أموت أو يموت.

وقال ابن مهدي: ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة من ابن عون.

قال ابن حبان في «الثقات»: كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلًا وورعًا ونسكًا وصلابة في السنة، وشدة على أهل البدع[1].

وقال البزار: كان على غاية من التقوى.

توفي سنة ١٥٠هـ رحمه اللَّه رحمة واسعة وألحقنا بهم بجوار نبينا ﷺ.

ثم قال المؤلف: «وَنُظَرَائِهِمْ».

أي: من كان مثل هؤلاء في التمسك بالسنة ورد البدع الذين حبهم سنة وبغضهم دلالة شر في المبغِض.

* * *

(١) اسمع هذا يا من تذم الشدة على المخالف من أهل البدع.

[١٤٣] وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ: يَزِيدَ بنِ هَارُونَ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ بنِ هَمَّامٍ، وَجَرِيرِ بنِ عَبْدِ الحَمِيدِ.

وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ: مُحَمَّدِ بنِ يَحيَى الذُّهْلِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ، ومُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيْرِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَابنِهِ، ومُحَمَّدِ بنُ مُسْلِمِ بنِ وَارَةَ الرَّازِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ أَسْلَمَ الطُّوسِيِّ، وَأَبِي سَعِيدِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيدٍ الدَّارِمِيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ -الذِي كَانَ يُدعَى إِمَامَ الأَئِمَّةِ، وَلَعَمْرِي كَانَ إِمَامَ الأَئِمَّةِ فِي عَصْرِهِ وَوَقْتِهِ-، وَأَبِي يَعقُوبَ إِسْحَاقَ بنِ إِسْمَاعِيلَ البُسْتِيِّ، وَالحَسَنِ بنِ سُفْيَانَ النَّسَوِيِّ، وَجَدِّي مِنْ قِبَلِ أَبَوِيَّ أَبِي سَعِيدٍ[1] يَحيَى بنِ مَنصُورٍ الزَّاهِدِ الهَرَوِيِّ، وَعَدِيِّ بنِ حَمدَوَيهِ الصَّابُونِيِّ، وَوَلَدَيْهِ سَيْفَي السُّنَّةِ أَبِي عَبْدِ اللَّه الصَّابُونِي، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحمَنِ الصَّابُونِي، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ الَّذِينَ كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِهَا، نَاصِرِينَ لَهَا، دَاعِينَ إِلَيهَا، دَالِّينَ عَلَيهَا.

الشرح:

ثم عد المؤلف مَن بعد هؤلاء فذكر جماعة من الطبقة التي تلت طبقة حماد بن زيد ويونس بن عبيد وأيوب وابن عون، فعد منهم:

يزيد بن هارون:

أصله من بخارى، وهو أبو خالد الواسطي من صغار أتباع التابعين. توفي سنة **٢٠٦هـ**.

---

(١) لعل صوابها: أبي سعد.

ثقة متقن عابد أحد الأعلام، ثبت متعبد حسن الصلاة جدًّا.

قال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. وبنحوه قال عنه أبو بكر بن أبي شيبة.

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة إمام صدوق لا يسأل عن مثله، وكان من أعلم الناس بالسنة، مجمع على ثقته، رحمه اللَّه رحمة واسعة.

وأما عبد الرزاق:

فهو ابن همام بن نافع الصنعاني من صغار أتباع التابعين.

ثقة، حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير.

أحد الأعلام، صنف التصانيف.

توفي سنة ٢١١هـ.

قال أحمد بن صالح المصري: قلتُ لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا.

قال هشام بن يوسف: كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا.

وقد أخذ عليه بعض التشيع بسبب جعفر بن سليمان الضبعي، فروى أحاديث في مثالب بعض الصحابة هي مناكير، فراجع ترجمته بتوسع في كتب الرجال.

لكنه ورد عنه أنه قال: «واللَّه ما انشرح صدري قط أن أُفَضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر، رحم اللَّه أبا بكر ورحم اللَّه عمر ورحم عثمان ورحم عليًّا، من لم يحبهم فما هو بمؤمن».

وقال: «أوثق عملي حبي إياهم».

وقال: «أُفضِّل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي أزرأ أن أحب عليًّا ثم أخالف قوله». فأين التشيع الذي رمي به؟

فرحمه اللَّه رحمة واسعة.

وأما جرير بن عبد الحميد:

فهو ابن قرط الضبي أبو عبد اللَّه الرازي الكوفي.

من أوساط أتباع التابعين.

توفي سنة ١٨٨هـ.

ثقة صحيح الكتاب وله مصنفات، كثير العلم، يُرحل إليه.

كانت كتبه صحاحًا كانت هيئته بزة ما يراه الرائي لا يظنه محدثًا، ولكنه كان إذا حدَّث يشبه العلماء.

ثم ذكر المؤلف مَن بعدهم فذكر منهم:

محمد بن يحيى الذهلي:

فهو من أوساط الآخذين عن أتباع التابعين. توفي سنة ٢٥٨هـ.

ثقة، حافظ، جليل.

قال ابن أبي داود: أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه.

أوصى أحمد بن حنبل أبا عبد الرحيم الجوزجاني إذا دخل البصرة أن يلزم محمد بن يحيى.

وبنحوه أوصى غيره.

وكان أعلم الناس بحديث الزهري.

وكان أحمد يسميه: العاقل.

قال زنجوية بن محمد: كنت أسمع مشايخنا يقولون: الحديث الذي لا يعرفه محمد بن يحيى لا يعبأ به.

كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين.

وكان أحمد بن حنبل يثني عليه وينشر فضله. قاله الخطيب البغدادي.

وقال أبو عمرو الخفاف: رأيت محمد بن يحيى الذهلي في النوم فقلت: يا أبا عبد اللَّه، ما فعل بك ربك؟ قال غفر لي. قلت: فما فعل علمك؟ قال: كتب بماء الذهب ورفع في عليين.

جمعنا اللَّه وإياه بجوار نبينا ﷺ.. آمين.. آمين.

وأما محمد بن إسماعيل البخاري:

فهو الإمام العلم أمير المؤمنين في الحديث.

هو ممن انتهى الحفظ إليهم من أهل خراسان.

قال أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال أبو عمر الخفاف عنه: حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من إسحاق وأحمد وغيرهما بعشرين درجة.

صاحب تصانيف، وحبب إليه العلم من الصغر، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط، ونشأ يتيمًا، وكان أبوه من العلماء الورعين، وربته أمُّه.

وهو غني عن التعريف، ترجمته تسع مصنفًا.

رحمه اللَّه تعالى وإيانا وأسكننا بجوار نبينا ﷺ على سرر متقابلين.

ومسلم بن الحجاج القشيري:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين النيسابوري صاحب الصحيح.

ثقة، حافظ، إمام، توفي سنة **٢٦١**هـ.

قال له إسحاق بن منصور: لن نعدم الخير ما أبقاك اللَّه للمسلمين.

وقدمه أبو حاتم وأبو زرعة في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

وحصل لكتابه «الصحيح» حفظ عظيم لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح البخاري، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى.

وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه.

وصنف غير الصحيح.

وكان من أوعية العلم ثقة جليل القدر من الأئمة الحفاظ الذين لهم معرفة بالحديث.

رحمه اللَّه رحمة واسعة، وأسكننا وإياه فسيح جناته بجوار نبينا ﷺ.

وأما أبو داود السجستاني:

فهو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني الحافظ.

من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. توفي سنة **٢٧٥**هـ.

ثقة حافظ مصنف «السنن» وغيرها، من كبار العلماء، ثبت، حجة،

إمام عامل، رحل وطوف وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخراسيين والشاميين والمصريين، والجزريين والحجازيين وغيرهم.

قيل: إنه قد عرض كتابه السنن على أحمد فاستجاده واستحسنه.

قال الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول اللَّه ﷺ وعلمه وعلله وسنده في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث، فكان إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة كما قال الحاكم.

رحمنا اللَّه وإياه رحمة واسعة، وبارك في جهودنا، ووفق لأحسن الأعمال والأخلاق.

وأبو زرعة الرازي:

هو عبيد اللَّه بن عبد الكريم بن يزيد القرشي المخزومي.

أحد الأئمة المشهورين.

من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. توفي سنة **٢٦٤**هـ.

إمام حافظ ثقة، مناقبه تطول.

جوال متقن.

قال الخطيب: كان إمامًا ربانيًّا حافظًا متقنًا، مكثرًا صادقًا، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره.

وكان أحمد بن حنبل يدعو له.

ما رأى مثل نفسه. قاله عبد الواحد بن غياث عن أبي زرعة.

وقال إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل.

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: لا يزال المسلمون بخير ما أبقى اللَّه لهم مثل أبي زرعة.

كان يعلم الناس ما جهلوه.

ترجمته في كتب الرجال، رحمه اللَّه رحمة واسعة، وجمعنا به في جنان الخلد.

وأبو حاتم:

هو محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي الحافظ.

من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع.

قال موسى بن إسحاق الأنصاري: ما رأيت أحفظ منه.

أحد الأئمة الحفاظ الأثبات المشهورين بالعلم المذكورين بالفضل، إمام في الحديث.

قال ابن خراش: كان من أهل الأمانة والمعرفة.

كان إمامًا في الحفظ متقنًا مثبتًا، رأى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، إمام أهل خراسان هو وأبو زرعة.

له ترجمة حسنة ذكرها ولده في مقدمة «الجرح والتعديل» وترجمته في كتب الرجال.

روى اللالكائي معتقده ومعتقد أبي زرعة بسنده هو معتقد أهل السنة والجماعة.

ليس هنا محل ذكره، فرحمه اللَّه رحمة واسعة، وأسكننا وإياه فسيح جناته.

وابنه:

هو عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي أبو محمد التميمي.

هو الإمام ابن الإمام حافظ الري، وابن حافظها الثبت ابن الثبت.

رحل مع أبيه صغيرًا، وبنفسه كبيرًا فسمع أباه وابن وارة وأبا زرعة والحسن بن عرفة.

كان زاهدًا بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال.

صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار.

مؤلفاته كثيرة له تفسير كبير سائره آثار مسندة في أربع مجلدات كبار، قلَّ أن يوجد مثله.

له ترجمة حافلة في «تاريخ الإسلام» للذهبي.

توفي في سنة **٣٢٧**هـ ومات وله بضع وثمانون سنة.

ومحمد بن مسلم بن وارة:

هو الرازي الحافظ أبو عبد اللَّه من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع ثقة حافظ توفي سنة **٢٧٠**هـ بالري.

صاحب حديث، وكان أبو زرعة يبجله ويكرمه.

كان أبو زرعة الرازي لا يقوم لأحد ولا يجلس أحدًا في مكانه إلا ابن وارة، كان يقارن بأبي زرعة وأبي حاتم الرازيان.

كان من المتقنين الأمناء، كان من أئمة المسلمين جمعنا اللَّه به بجوار نبينا ﷺ في الآخرة.

ومحمد بن أسلم الطوسي:

ابن سالم بن يزيد الإمام الحافظ الرباني شيخ الإسلام أبو الحسن الكندي مولاهم الخراساني الطوسي.

ولد سنة ١٨٠هـ.

حدث عنه إمام الأئمة ابن خزيمة وابن أبي داود وغيرهم.

قال محمد بن رافع: دخلت على محمد بن أسلم فما شبهته إلا بأصحاب رسول اللَّه ﷺ.

قال ابن خزيمة عنه: حدثنا من لم تر عيناي مثله أبو عبد اللَّه محمد بن أسلم، وكان متبعًا للأثر قال إسحاق: لم أسمع عالمًا منذ خمسين سنة كان أشد تمسكًا بأثر النبي ﷺ من محمد بن أسلم.

توفي سنة ٢٤٤هـ بنيسابور رحمه اللَّه رحمة واسعة، وأسكننا معه فسيح جناته.

وعثمان بن سعيد الدارمي:

خراساني، أحد أئمة الدنيا، صَلب في السنة.

قال الخليلي: كبير المحل عالم بهذا الشأن يقارن بالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم.

أخذ العلم عن ابن المديني ويحيى بن معين والبعض عن أحمد بن حنبل وصنف لنفسه تاريخًا.

كان ثقة متفقًا عليه، وله تصانيف كثيرة مفيدة سلفي العقيدة، له كتاب في «الرد على الجهمية» ومسند.

قال أبو الفضل يعقوب بن إسحاق القراب: ما رأيت مثل عثمان بن سعيد ولا رأى مثل نفسه، أخذ الأدب عن ابن الأعرابي والفقه عن أبي يعقوب البوطي.

توفي سنة ٢٨٠هـ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ -الذِي كَانَ يُدعَى إِمَامَ الأَئِمَّةِ، وَلَعَمْرِي كَانَ إِمَامَ الأَئِمَّةِ فِي عَصْرِهِ وَوَقْتِهِ**»:

وصفه غير واحد من أهل العلم بإمام الأئمة، منهم الذهبي في «تاريخ الإسلام» وغيره قبل الحافظ، روى عنه البخاري ومسلم في غير الصحيح.

قال: كنت إذا أردت أن أصنف شيئًا دخلت الصلاة مستخيرًا حتى يفتح لي فيها، ثم أبتدئ التصنيف.

وقال أبو عثمان الحيري: إن اللَّه ليدفع البلاء عن أهل هذه المدينة بمكان أبي بكر محمد بن إسحاق.

وسئل ابن خزيمة: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**»، وإني لما شربت ماء زمزم سألت اللَّه علمًا نافعًا.

وكان لا يدخر شيئًا جهده، بل ينفقه على أهل العلم، وكان لا يميز بين العشرة والعشرين.

قال أبو علي الحسن بن محمد الحافظ: لم أر مثل محمد بن إسحاق.

وقال ابن سُريج -وذُكِرَ له ابنُ خزيمة- فقال: يستخرج النكت من حديث رسول اللَّه ﷺ بالمنقاش.

ومن أقواله الحسان:

ليس لأحدٍ مع رسول اللَّه ﷺ قول إذا صح الخبرُ عنه.

وقال الحاكم: فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل.

والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء.

وسئل ابن أبي حاتم عنه فقال: ويحكم! هو يسأل عنا، ولا نسأل عنه، هو إمام يقتدى به.

كان إمامًا ثبتًا منعدم النظير كما قال الدارقطني.

وقال أبو علي الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة.

قال تلميذه ابن حبان: لم أر مثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن، كأن السنن بين عينيه.

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ٣١١هـ بعد الزيادة على الثمانين عامًا، جمعنا اللَّه به بجوار نبينا ﷺ من غير مناقشة حساب ولا سابقة عذاب.

إسحاق بن إسماعيل البستي:

هو الطالقاني أبو يعقوب، يعرف باليتيم، نزل بغداد من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، توفي سنة ٢٣٠هـ.

قال أحمد عنه: ما أعلم إلا خيرًا.

وقال يحيى بن معين: صدوق.

وثقه أبو داود والدارقطني وابن قانع وغيرهم.

وقال ابن حبان: كان من ثقات أهل العراق ومتقنيهم.

حسده بعض الناس فحلف ألا يحدِّث حتى يموت.

مستقيم الحديث جدًّا.

توفي سنة ٢٣٠هـ رحمه اللَّه رحمة واسعة.

يحيى بن منصور الزاهد الهروي أبو سعد[١]:

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: أحد الأئمة الكبار سمع أحمد بن حنبل وابن المديني وإسحاق بن راهويه، وابن نمير... وطبقتهم.

كان آية في العلم والزهد والعبادة حتى بالغ بعض العلماء وقال: لم ير مثل نفسه.

قال الحاكم الحافظ: إمام بلده في عصره.

توفي سنة ٣٠٠هـ رحمه اللَّه رحمة واسعة.

وعدي بن حمدويه الصابوني:

هو من آباء المؤلف، ولعله أعلم به.

ولم أعثر له على ترجمة وافية، إنما لولده حمد بن عدي بن حمدويه السجزي الصابوني ترجمة في «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٣٠) وهو جد أبي عثمان الصابوني -مؤلف الكتاب- لأُمِّه.

توفي سنة ٣٥٨هـ، وهو الذي لقبه المؤلف بعد بسيف السنة.

وسيعزو المؤلف إلى كتاب لأبي عبد اللَّه حمد بن عدي هذا بعدُ إن شاء اللَّه.

---

(١) وهي في الكتاب «أبو سعيد» كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، وأظنها تصحفت.

وكذا أبو عبد الرحمن الصابوني:

من آبائه، وهو أعلم بهم.

قال المؤلف: «**وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ المُتَمَسِّكِينَ بِهَا، نَاصِرِينَ لَهَا، دَاعِينَ إِلَيهَا، دَالِّينَ عَلَيهَا**»:

وهذا هو المقصود: أن المؤلف ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ جماعة من السلف الثقات الذين سلمت عقيدتهم، فحبهم علامة خير من المحب، كما أن بغضهم علامة سوء وشر في المبغض؛ لأنهم نصروا العقيدة ودافعوا عن الدين وذبّوا عن السنة، فلم يبغضهم أحد إلا من نفاق فيه، كما أنك تجد في كل زمانٍ أهلَ الهوى والبغي والبدع يكرهون أهل السنة، وإذا رأوهم قد فتح عليهم في علم أو دنيا يموت أحدهم من الغيظ لماذا؟ لأنه يخالفه في منهجه، والطيور على أشكالها تقع، وكل إلف يلوف بإلفه، وأما العوام الذين هم تبع لهم مع كل ريح يذهبون، ينقادون بين الجنادل والدعاثر، فلا يدرون عن سبب البغض شيئًا، فإذا خاطبته واحتججت عليه تضحك مما في رأسه، فإذا ما ألان السني جانبه إلى هذا التبيع أحبه ودافع عنه، فإذا التقى بالبدعي وسمع شُبهه اضطرب عليه أمره وحار ومار وشك، وداخله الشك في معتقداته؛ لأنه لا يستطيع أن يفرِّق بين الدليل والشبهة، وهذه ضريبة لابد أن يدفعها لعجمته عن التأصيل العلمي، واللَّه المستعان.

* * *

[١٤٤] وَهَذِهِ الجُمَلُ الَّتِي أَثْبَتُّهَا فِي هَذَا الجُزْءِ كَانَتْ مُعْتَقَدَ جَمِيعِهِمْ، لَمْ يَخَالِفْ فِيهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا كُلِّهَا، وَاتَّفَقُوا مَعَ ذَلِكَ عَلَى القَوْلِ بِقَهْرِ أَهْلِ البِدَعِ، وَإِذْلَالِهِمْ، وَإِخْزَائِهِمْ، وَإِبْعَادِهِمْ، وَإِقْصَائِهِمْ، وَالتَّبَاعُدِ مِنْهُمْ، وَمِنْ مُصَاحَبَتِهِمْ وَمُعَاشَرَتِهِمْ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّه ﷻ بِمُجَانَبَتِهِمْ وَمُهَاجَرَتِهِمْ.

الشرح:

بين المؤلف أن ما ذكره في الكتاب هو مما أجمع الأئمة عليه لم يخالف بعضهم بعضًا فيه، وإنما أجمعوا عليها كلها.

ثم ذكر إجماعًا آخر على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخزائهم وإبعادهم وإقصائهم والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم.

ولم ينفرد المؤلف بذلك بل نقل الإجماع على نحو ذلك البغوي في شرح السنة وغيره؛ أخذًا مما فعله النبي ﷺ مع كعب بن مالك وصاحبيه حينما تخلفوا عن غزوة تبوك.

ومما فعله عمر مع صبيغ بن عسل.

ومما فعله نافع مولى ابن عمر مع بعض القدرية.

ومما فعله ابن عمر وابن عباس وعلي بن أبي طالب مع القدرية والخوارج... إلخ.

والنقل في هذا مبسوط في غير هذا الموضع نقلته برمته. واللَّه الموفق.

والمؤلف هنا ذكر درجات المنهج في التعامل مع أهل الأهواء.

أولًا: بغضهم وبغض بدعهم، وهذا أمرٌ لا يعذر في تركه أحد من أهل

السنة؛ لأن البغض قلبي، لا يسع إنسانًا من أهل السنة تركه، فلا إكراه على عدمه، ولا ضرورة تمنع منه، شيء قلبي لا يطلع عليه أحد.

ثانيًا: التقرُّب إلى اللَّه ﷻ بمجانبتهم كذلك، والمجانبة القلبية أمر يستطيعه كل مسلم وكل صاحب سنة.

أما بقية الاجتنابات فتختلف باختلاف أحوال الناس، حسب الزمان والمكان، والظروف والقدرة والاستطاعة وعلى حسب جلب المصلحة ودرء المفسدة، فلا ينكر على من جانب المبتدع ودحره وعنَّفه وضيَّق عليه فتنبه!! إنه المنهج.

وأما المصاحبة والمعاشرة فالأصل أن كل صاحب سنة يستطيع ألا يصاحب صاحب بدعة ولا يعاشره إلا في حالات نادرة قد تستثنى عند الضرورة.

أما ما يتعلق بالقهر والإذلال والإخزاء والإبعاد والإقصاء والتباعد الجسماني، وكذلك ما يترتب على هذا من الهجر.

وأيضًا ما يملكه ولي الأمر أو أهل الحل والعقد من التأديب والضرب والحبس ونحو ذلك لأهل البدع، فهو حسن كما فعل الخلفاء قبل عمر بن الخطاب مع صبيغ، وعمر بن العزيز مع غيلان القدري.

وتلخيص التعامل مع أهل البدع والأهواء على ثلاث درجات:

الأولى: البغض القلبي الذي يملكه كل مسلم وكل صاحب سنة فيُفعل.

والثانية: ترك المصاحبة والمجالسة وهذه يملكها غالبُ أهل السنة.

والثالثة: التعزير بأنواعه.

وهذه لا يملكها إلا أهل الولاية والقوة وأهل الحل والعقد، ومن له سلطة أو ولاية، ولا تكون هذه ممكنة لكل أحد، وإنما يختلف من شخص إلى آخر، واعلم أن هذه مشروطة بتقدير المصلحة ودرء المفسدة.

وقد ذكر نحو هذا الشيخ ناصر العقل في «شرحه للكتاب» وتصرفت فيه.

وبالجملة: هجر المبتدع لا يكون واجبًا حتميًّا، وإنما يُتبع فيه المصلحة، فإن كانت المصلحة في الهجر فُعِلَ، وإن لم تكن في الهجر مصلحة، فلا يُفعل ويعرض عن المبتدع، بمعنى: أن أهل السنة لا ينبسطون إليه، ولا يجالسونه، ولا يضاحكونه، ولا يؤاكلونه، ولا يشاربونه، فعلى الإنسان أن يكون مباينًا ومحايدًا عن أهل البدع، ومن تعصب لهم أو أثنى عليهم يُلحق بهم، وإن كان عاميًّا أو جاهلًا يُبين له.

ثانيًا: ترك الجدال والخصومات مع أهل البدع، لأنك إن جادلتهم سيأتون لك بشُبه، وربما تؤثر في قلبك والعياذ باللَّه، فينبغي ترك مجادلتهم وعدم السماع منهم.

ثالثًا: كُتب المبتدعة الذين تظاهروا بالبدعة يجب أن نهجرها ولا نقرأ فيها، لأنه لابد أن يكون فيها شيء من تحبيب البدع وتحسينها، فربما انطلى عليك أيها السني هذا التحبيب وهذا التحسين فيدخل شيء في قلبك.

رابعًا: عدم الإصغاء إلى كلام المبتدعة فإن القلب ضعيف، كما أثر عن طاووس وأيوب السختياني من السلف وغيرهما[1].

ولنا في ذلك تفريعات وذكر أقوال السلف مسندة في تحليل ذلك نفع اللَّه به فراجعه في كتابنا «ذم أصحاب الأهواء والبدع وكيفية التعامل معهم» يسَّر اللَّه إخراجه.

---

(١) بتصرف يسير من كلام الشيخ أحمد النجيمي في «شرح لمعة الاعتقاد» (١٠٧-١٠٨).

[١٤٥] قَالَ الأُستَاذُ الإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَنَا بِفَضْلِ اللَّه ﷻ مُتَّبِعٌ لآثَارِهِمْ، مُسْتَضِيءٌ بِأَنْوَارِهِمْ، نَاصِحٌ لإِخْوَانِي وَأَصْحَابِي أَلَّا يَرْفَعُوا غَيْرَ مَنَارَهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُوا غَيْرَ أَقْوَالِهِمْ، وَلَا يَشْتَغِلُوا بِهَذِهِ المُحْدَثَاتِ مِنَ البِدَعِ التِي اشْتَهَرَتْ فِيمَا بَينَ المُسْلِمِينَ، وَظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ، وَلَوْ جَرَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا عَلَى لِسَانِ وَاحِدٍ فِي عَصْرِ أُولَئِكَ الأَئِمَّةِ لَهَجَرُوهُ، وَبَدَّعُوهُ، وَلَكَذَّبُوهُ وَأَصَابُوهُ بِكُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ.

الشرح:

الواضح أن ذكر المؤلف وتلقيبه بالأستاذ الإمام إنما هو من النساخ، أو الراوي عنه لا من المؤلف، المؤلف ما يقول هذا عن نفسه كما هو واضح، ويؤيد ذلك الدعاء له بالرحمة، فغالبها إنما تكون لمن مات، واللَّه أعلم.

يقول المؤلف: «وَأَنَا بِفَضْلِ اللَّه ﷻ مُتَّبِعٌ لآثَارِهِمْ» بيَّن منهجه:

ينسب الفضل إلى اللَّه حيث منَّ عليه باتباع آثار هؤلاء السلف الماضين وأنه يستضيء بأقوالهم، وينصح إخوانه وأصحابه بمقتضى قوله ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» ألا يزيغوا عن منازل هؤلاء الأئمة وعن أقوالهم، وألا يشتغلوا بما يظهر في زمانهم من البدع التي اشتهرت بين المسلمين في زمانه.

وهذا عجيب في زمانه في القرن الخامس، يقول عن البدع «اشْتَهَرَتْ فِيمَا بَينَ المُسْلِمِينَ، وَظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ» فكيف لو رأى زماننا؟!

يقول: إن أولئك السادة لو ظهرت بعض هذه البدع التي انتشرت في

زمانه في زمانهم من رجل «**لَهَجَرُوهُ، وَبَدَّعُوهُ، وَلَكَذَّبُوهُ وَأَصَابُوهُ بِكُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ**» مما يعامل به أهل البدع من الهجر والزجر والتأديب والتنكيل والتحذير منه جزاء وفاقًا. رحم اللَّه الجميع ويسر اللَّه للمسلمين معرفة هذا المنهج، فإنه يعاب اليوم، من الذين اشتهر صيتهم في الناس، وعُدُّوا في صفوف أهل العلم، بدلًا من قيامهم به عابوه ولا حول ولا قوة إلا بالذي بيده ملكوت كل شيء، «فما أسرع الناس إلى البدع» كلمة قالها أبو زرعة الرازي قبله كما في ترجمة الحارث المحاسبي من «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٨٨)، نسأله سبحانه العفو والعافية، فما أعطي إنسان بعد اليقين خير من العافية، ونصح الناس سجية المسلم!، أن يتوفاه اللَّه مسلمًا سليمًا معافًا، فالسلامة لا يعدلها شيء.

وقوله: «**ولو جَرَتْ وَاحِدة منها**» أي: من البدع المنتشرة في زمانه المخالفة لمعتقد السلف المتفق عليه.

قوله: «**على لسان واحدٍ في عصر أولئك الأئمة لهجروه وبدعوه ولكذبوه وأصابوه بكل سوء ومكروه**».

هذا يدل على طريقتهم وهي أنهم يُبَدِّعون من فيه خصلة من الخصال المخالفة للمعتقد الذي ذكره، ولا يلزم أن يجتمع في الشخص جميع أنواع البدع حتى يحكم عليه بالبدعة، كما يزعم الجهال بحقيقة المنهج السلفي.

ولذلك لما ذكر أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «أصول السنة» نحوًا من هذا المعتقد قال: «السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها». وإذا نظرت لذي الخويصرة الذي اعترض على رسول اللَّه ﷺ وكيف أن الأئمة قالوا: «هو رأس الخوارج»، وبدَّعوه مع كونه لم يجمع

حتى صفات الخوارج بكاملها (التكفير بالمعاصي، وتكفير المصرِّ على المعصية، والمقاتلة للحكام بالسيف واستحلال أهل الذمة، وتكفير الحكام بإطلاق لعدم حكمهم بما أنزل اللَّه، والإساءة إلى الصحابة أو تكفيرهم . . » إلخ، فهذا يبين أن المرء يبدعه الأئمة بمخالفة خصلة واحدة من الخصال المخالفة لما أجمع عليه أهل السنة مما ذكره المؤلف هنا .

فإذا علمت هذا علمت من أسعد الناس باتباع المنهج السلفي، من يرمي بالخارجية من فيه خصلة من خصال الخوارج، أم من يدافع وينافح ويثني على الخوارج أهل البدع، ويعتذر عنهم، ولو على حساب المنهج، من أتبع للسلف فيهما؟!

راجع مزيدًا لهذا في كتابي «مناصحة الخوارج ومن تأثر بهم» ففيه مزيد، واللَّه الموفق .

* * *

[١٤٦] وَلَا يَغُرَّنَّ إِخْوَانِي -حَفِظَهُمُ اللَّه- كَثْرَةُ أَهْلِ البِدَعِ، ووُفُورُ عَدَدِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمَارَاتِ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ، إِذِ الرَّسُولُ المُصْطَفَى ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ السَّاعَةِ وَاقْتِرَابِهَا أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَكْثُرَ الجَهْلُ».

الشرح:

يقول المؤلف ناصرًا إخوانه: «ولا يَغُرَّنَّ ...» إلخ: المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يصرخ من كثرة البدع في زمانه ويحذر منها خشية الاغترار بكثرتها ووفور عددها؛ إذ كثير من الناس ربما يغترون بكثرة البدع ككثير من العوام وصغار طلاب العلم، فما إن يرون البدع قد انتشرت إلا ويُسوِّغونها ويستسيغونها، يغرهم البهرج فيعميهم كما يُعمي الناظر إلى الصمت والهدوء الذي في المقابر عما يكون في داخلها من عذاب وتنكيل، فيظنه هدوءًا وراحة بال وطمأنينة وراحة.

فالمؤلف يحذِّر من هذا الاغترار ويذكر بأن هذا من علامات الساعة إذ أن من علامات الساعة قلة العلم.

ومن أعظم أسباب اتباع البدع ونشرها: قلة العلم وظهور الجهل، إذ العلم يعصم من البدع، ولذلك فإنك لا تجد في قلوب أهل البدع اهتمامًا حقيقيًّا للعلم؛ إلا بقدر ما يُسوِّغ منهجهم ويمشيه في الناس فتجده يحلل وينظِّر في المسائل التي يرفع بها رأسه -وهي بدع- يشعرك أنه من العلماء الراسخين، وهو في الحقيقة من باب آخر يصدّ الطلاب عن أهل العلم ويحذر الناس منهم، ولا علم عنده إلا ذلك، إن تكلم في فرح، في ميت، في مناسبة، في مجلس خاص، عام يدندن حول ما يشجع ما يذهب إليه من

بدعة ابتدعها ونحلة انتحلها، كبدعة الخارجية أو الحزبية أو الجهمية أو . . . ولهم في الحقيقة حركة سريعة ونشيطة في نشر مفاهيمهم ، أما العلم فإن البدع تمسخ العلم يظل الشباب في صفوفهم سنوات، فينظر فما تعلم شيئًا يذكر ولا يزدد إلا عصبية وضياع عمر، وعُجب بنفسه وازدراء بمن هم أفضل منه ولا هو يدانيهم. واللَّه المستعان.

وقد استدل المؤلف بأن قلة العلم المؤدي لنشر البدع من علامات الساعة فذكر قوله ﷺ: «**إِنَّ مِنْ عَلَامَاتِ السَّاعَةِ وَاقْتِرَابِهَا ...**».

وهو في صحيح البخاري (٨٠) عن أنس مرفوعًا: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا**».

وعقبه عنه مرفوعًا: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ**». أخرجه البخاري (٨١)، وهو في صحيح مسلم (٢٦٧١)، وهو عند مسلم أيضًا (٢٦٧٢) عن عبد اللَّه وأبي موسى عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الْهَرْجُ**» وَالْهَرْجُ الْقَتْلُ.

فلا يغتر السالك في طلب العلم الثابت على منهاج النبوة ومنهج السلف رضي الله عنهم بقلة السالكين، فإن العقلاء وغير العقلاء يمدحون العلم لكن لا يسلكون سبيله -إلا من رحم اللَّه-، وإلا لوجد في العلماء كثرة. واللَّه الموفق.

* * *

[١٤٧] وَالعِلْمُ هُوَ السُّنَّةُ، وَالجَهْلُ هُوَ البِدْعَةُ. وَمَن تَمَسَّكَ اليَوْمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّه ﷺ وَعَمِلَ بِهَا، وَاسْتَقَامَ عَلَيهَا، وَدَعَا إِلَيهَا، كَانَ أَجْرُهُ أَوْفَرَ وَأَكْثَرَ مِنْ أَجْرِ مَنْ جَرَى عَلَى هَذِهِ الجُمْلَةِ فِي أَوَائِلِ الإِسْلَامِ وَالمِلَّةِ؛ إِذِ الرَّسُولُ المُصْطَفَى ﷺ قَالَ: «لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ». فَقِيلَ: خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟. قَالَ: «بَلْ مِنْكُمْ». وَإِنَّمَا قَالَ ﷺ ذَلِكَ لِمَنْ يَعْمَلُ بِسُنَّتِهِ عِنْدَ فَسَادَ أُمَّتِهِ.

الشرح:

المؤلف يقول: «**العِلْمُ هُوَ السُّنَّةُ**»، أي: يدعو إلى السنة، والمقيم عليها هو العالم حقًّا وإن قلَّ علمه.

وغالبًا العالم يسلك بعلمه طريق السنة، كما أن الجاهل يسلك لجهله وبجهله طريق البدعة.

قوله: «**وَمَن تَمَسَّكَ اليَوْمَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّه ﷺ وَعَمِلَ بِهَا، وَاسْتَقَامَ عَلَيهَا، وَدَعَا إِلَيهَا، كَانَ أَجْرُهُ أَوْفَرَ وَأَكْثَرَ مِنْ أَجْرِ مَنْ جَرَى عَلَى هَذِهِ الجُمْلَةِ فِي أَوَائِلِ الإِسْلَامِ وَالمِلَّةِ...**»:

كذا يقول المؤلف.

ثم استدل على ذلك بحديث فيه ضعف بل نكارة متنه بادية أن النبي ﷺ قال: «**... إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ نَفْسَكَ وَدَعْ أَمْرَ الْعَوَامِّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**خَمْسِينَ مِنْكُمْ**».

أخرجه ابن ماجة (٤٠١٤) وابن حبان (٣٨٥) وابن وضاح في «البدع»

(١٩٢) والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٥٢) وغيرهم من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، وفي إسناده مقال.

ورواه ابن عمر عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ أَيَّامًا الصَّابِرُ فِيهَا الْمُتَمَسِّكُ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ الْيَوْمَ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِنْهُمْ؟ قَالَ: «**بَلْ مِنْكُمْ**».

أخرجه ابن وضاح في «البدع» (١٨٩).

وفي إسناده عدي بن الفضل، متروك.

ورواه عقبة عن سعيد بن أبي سعيد أخي الحسن عن رسول اللَّه ﷺ مرسلًا، وفيه ألفاظ غريبة.

واختلف على سعيد.

فهو عند أبي الشيخ في «الأمثال» (٢٣٣) عن سعيد قال: يذكر عن أنس مرفوعًا، فذكره.

وله شاهد عن عتبة بن غزوان بنحو من ألفاظه.

أخرجه المروزي في «السنة» (٣٢) والطبراني في «الأوسط» (٣١٢١) و«الكبير» (١٧/ ١١٧ رقم ٢٨٩) وفي إسناده من لم أعرفه. وإسناده فيه انقطاع.

وله شواهد أخرى، وليس في جميعها «بَلْ مِنْكُمْ».

ولا يظهر صحة هذا الحديث وقد أشرت إلى ضعفه في الطبعة الثالثة من كتابي «التوضيحات الجلية في بيان عقيدة أهل السنة».

ثم إنه مخالف لعدة أحاديث وآثار تحمل مضمونًا غير هذا حاصلها

تفضيل الصحابة وقرنهم على الذين يأتون بعد. واللَّه الموفق.

فيلزم من يصححه أن يحمله على معنى لا يتعارض مع هذه الأحاديث فيقول: إنما هذا في فضل العمل لا في فضل الأشخاص مثلًا أو نحو ذلك، فإن للصحابة فضل لا يعدله غيرهم ممن أتى بعدهم بحال نظرًا للأحاديث والآيات الكثيرة الدالة على ذلك وهي أصح من هذه.

فقول ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ...». أخرجه أحمد (٤/ ٥٢٧) بسندٍ حسن.

وقول سعيد بن زيد المبشَّر بالجنة رضي الله عنه: «وَاللَّهِ لَمَشْهَدٌ شَهِدَهُ رَجُلٌ يُغَبِّرُ فِيهِ وَجْهَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ وَلَوْ عُمِّرَ عُمُرَ نُوحٍ عليه السلام». أخرجه أحمد (١/ ١٨٧) وابن أبي شيبة (١٢/ ١٣) وأبو داود بسندٍ صحيح.

وقوله ﷺ لبعض من تأخرت صحبته: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**» أخرجه مسلم (٢٥٤٠).

وفي رواية للبرقاني: «**فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا...**».

وقول ابن عمر رضي الله عنه: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، فَلَمُقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ». أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٦) وابن أبي خيثمة في «العلم» (١٢٩) بإسنادٍ صحيح.

وقول عائشة رضي الله عنها عن الخارجين على عثمان: «وَاللَّهِ مَا يُقَارِبُونَ أَعْمَالِ

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٤٨) بإسنادٍ ثابت.

وقول علي رضي الله عنه: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ». وهو ثابت أخرجه ابن أ[ي داود في «المصاحف»، وانظر صحيح البخاري (٣٦٧١).

فكيف يمكن أن يكون لمن يأتي بعدهم من الأجر أعظم مما لهم؟!.

وإذا كانت الخوارج قد كثرت عبادتهم حتى أن رسول اللَّه ﷺ يقول لأصحابه: «**تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَعَمَلَكُمْ مَعَ عَمَلِهِمْ...**» كما في صحيح البخاري (٥٠٥٨) ومسلم (١٠٦٤)، وهم عبدوا ربهم لكن انحرفوا عن المنهج، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ**».

«**لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ وَثَمُودَ**».

«**لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِي يَقْتُلُهُمْ مَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ لَاتَّكَلَ عَلَى الْعَمَلِ**».

ولما ذهب ابن عباس يناظرهم مع كونه لم ير قومًا قط أشد اجتهادًا منهم، رأى أيديهم كأنها ثفن الإبل، ووجوههم معلمة من آثار السجود، دعاهم إلى اتباع أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فقال: «جِئْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ نَزَلَ الْوَحْيُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ» والرواية بذلك عند عبد الرزاق (١٨٦٧٨) بسندٍ صحيح.

فمع شدة العبادة والاجتهاد أكثر منهم لم يبلغوا عشر معشارهم في المنزلة والفضل والمكانة، كما تقدم في الأدلة وأقوال الصحابة والأئمة.

وكذا قال ابن مسعود لأصحاب الحلق (أصحاب الذكر الجماعي

البدعي): «مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ» كما عند الدارمي (٢١٠) في سننه.

وقوله ﷺ: «**خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**». أخرجه مسلم (٢٥٣٣).

يقتضي أن أصحاب القرون الأولى بمجموعها أفضل ممن يأتي بعدهم فيدل على نكارة الحديث المشار إليه آنفًا.

وقد قال أحمد في «أصول السنة»: «ومن رآه -يعني النبي ﷺ- بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل لصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير» اهـ.

وقوله ﷺ: «**لَا تَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا دَامَ فِيكُمْ مَنْ رَأَى مَنْ رَآنِي وَصَاحَبَ مَنْ صَاحَبَنِي**». أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ٤٠٥ وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٨١)، وتمام في «الفوائد» (٢١٩) بإسناد قوي وحسنه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٥).

وقوله ﷺ: «**وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي**» الذي أخرجه مسلم (٢٥٣١) يقتضي أن يكونوا أفضل من كل من يأتي بعدهم.

ووجه ذلك أن لهم أجر المهتدين من هذه الأمة لأنهم نقلة الوحي عنه ﷺ.

فكل مأجور قد أخذوا مثل أجره إضافة إلى أجورهم، فهذا وجه التفضيل للصحابة على من أتى بعدهم.

وأما وجه التفضيل بأنهم كانوا يجدون على الحق أعوانًا بخلاف من يأتون بعده ﷺ ممن لم يرونه فإنهم لم يجدون على الحق أعوانًا.

فلهم فضيلة من نوعها، من أنهم ساندوا في أصل بناء الدين في قلوب الناس والتمكين له والجهاد لرفع رايته الأولى، ومؤازرة النبي ﷺ وتحمُّل المشاق معه، ولا شك أن جهد المبتدئ وأجره يكون أعظم، فلهم على ذلك أجور كل الذين يأتون من بعدهم من الأمة، فكيف يسبقهم الآخرون؟

ثم إن كل إنسان في هذه الأمة يجد على الحق أعوانًا لقوله ﷺ: «**لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ**» كما في صحيح البخاري (٣٦٤٠).

وهو في الصحيح عن غير واحد من الصحابة، وإن كان الأعوان يقلُّون في آخر الزمان، لا ينعدمون.

كل هذه الأدلة المذكورة تدل على أنه لا يمكن أن يكون للمتأخر من هذه الأمة أجر أعظم من أجر أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

فكيف يكون للمتمسك بدينه في آخر الزمان أجر خمسين ممَّن صحب رسول اللَّه ﷺ وفيهم أبو بكر وعمر وعثمان... إلخ؟!

والمؤلف وجه الحديث توجيهًا بقي فيه إشكال، قال: «إِنَّمَا قَالَ ﷺ **ذَلِكَ لِمَنْ يَعْمَلُ بِسُنَّتِهِ عِنْدَ فَسَادَ أُمَّتِهِ**».

واستظهر الحافظ في «الفتح» (٧/ ٦) أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه ﷺ بأمره أو أنفق شيئًا من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائنًا من كان.

وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]» اهـ.

فمن أجل ذلك قلنا : إنه في حالة صحته تحمل على الزيادة في فضل العمل لا في فضل الأشخاص، فإن الصحبة لها منزلة عظيمة لا تُدرك بعمل كما يدل عليه حديث الخوارج الذي فيه عظم عملهم وكثرته على عمل أصحاب رسول اللَّه ﷺ ومع ذلك رأيت قول رسول اللَّه ﷺ فيهم ورأيت منهم . . .

فمعناه عند من يصححه :

أجر خمسين منكم في العمل، لا في الفضل؛ فإن الصحابة مع أنهم يجدون على الحق أعوانًا بخلاف الذين يأتون بعد لكن من جهة أخرى فإن فضل الصحبة لا يعدله عمل .

فقد قال رسول اللَّه ﷺ : «**لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ**» كما في صحيح مسلم .

وفي معنى الحديث الذي أورده المؤلف ما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٦٠) والحاكم (٤/ ٩٦) وغيرهما من طريق محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فَقَالَ : «**أَنْبِئُونِي بِأَفْضَلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ إِيمَانًا**»، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَلَائِكَةُ . قَالَ : «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ ذَلِكَ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ وَقَدْ أَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا؟ بَلْ غَيْرُهُمْ**» .

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَالنُّبُوَّةِ، قَالَ : «**هُمْ كَذَلِكَ، وَيَحِقُّ لَهُمْ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ، وَأَنْزَلَهُمُ اللَّهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي أَنْزَلَهُمْ بِهَا؟ بَلْ غَيْرُهُمْ**» .

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، الشُّهَدَاءُ الَّذِينَ اسْتُشْهِدُوا مَعَ الْأَعْدَاءِ . قَالَ :

«هُمْ كَذَلِكَ وَيَحِقُّ لَهُمْ، وَمَا يَمْنَعُهُمْ، وَقَدْ أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ بِالشَّهَادَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ؟ بَلْ غَيْرُهُمْ».

قَالُوا: فَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قَالَ: «أَقْوَامٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يُؤْمِنُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، وَيُصَدِّقُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْنِي، يَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُعَلَّقَ فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ، فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ إِيمَانًا».

ولكن إسناده ضعف لضعف محمد بن أبي حميد، ومداره عليه، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وأشار ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦٤٠) إلى الضعف، وضعفه أيضًا الحافظ في «الفتح» (٧/ ٦) وله طريق آخر من غير طريق محمد بن أبي حميد هذا أشار إليه ابن كثير، أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٨٩) ثنا محمد بن مرزوق عن المنهال بن بحر عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ بنحو من ألفاظه، ورجاله معدلون.

إلا أن البزار أشار إلى إعلاله بالإرسال فقال عقب إخراجه:

«لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه.

وحديث المنهال بن بحر عن هشام، إنما يرويه الحفاظ الثقات عن هشام عن يحيى عن زيد بن أسلم عن عمر مرسلًا.

وإنما يعرف هذا الحديث من حديث محمد بن أبي حميد.

ومحمد رجل من أهل المدينة ليس بالقوي» اهـ.

وأخرجه بنحو من ألفاظه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (١٦٦٩) من حديث أبي هريرة بإسناد موضوع، وعقبه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

جده بنحو من ألفاظه، وإسناده ضعيف جدًّا.

وفي معنى هذا الحديث:

ما أخرجه الدارمي (٢٧٨٦) وغيره بإسنادٍ عن ابن محيريز قال: قُلْتُ لِأَبِي جُمُعَةَ - رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ -: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا جَيِّدًا: تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي**».

وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (٧/ ٦) ولكن ليس فيه تفضيل قوم بعد الصحابة عليهم.

ورواه ابن منده في «الإيمان» (٢١٠) من طريق آخر عن أبي جمعة رضي الله عنه بلفظه وقال عقبه: «هذا إسناد صحيح مشهور» اهـ. وهو كذلك.

وفي معناه أيضًا:

ما أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٠٦) بإسناد حسنه الحافظ في «الفتح» (٦/ ٧) عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال: لَمَّا اشْتَدَّ خَوْفُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْ أُصِيبَ مَعَ زَيْدٍ يَوْمَ مُؤْتَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَيُدْرِكَنَّ الْمَسِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامًا إِنَّهُمْ لَمِثْلُكُمْ أَوْ خَيْرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَنْ يُخْزِيَ اللَّهُ أُمَّةً أَنَا أَوَّلُهَا وَالْمَسِيحُ آخِرُهَا**».

وهذا مع تحسين الحافظ له إلا أنه مرسل ولعله قصد مرسلًا حسنًا.

ويؤيد المعنى الذي فيه إمكانية أن يكون الذي يأتي بعد الصحابة أفضل:

ما أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) بإسنادٍ حسن عن أنس قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المَطَرِ لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ**».

وأخرجه أحمد والطيالسي (٢١٣٥).

وأخرجه أبو يعلى (٣٧١٧) من طريق آخر عن أنس بلفظه، وفي سنده يوسف بن عطية مجمع على ضعفه.

ولهذا الحديث شاهد عن عمار بن ياسر وغيره بلفظه، وله طرق عن عمار عند أحمد والطيالسي (٦٨٢) والبزار (١٤١٢) مما جعل الحافظ يقول في «الفتح» (٧/ ٦): «حديثٌ حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة» اهـ. وأصاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولعل هذا المعنى كمعنى حديث رسول اللَّه ﷺ: «**الْعِبَادَةُ فِي الْهَرْجِ كَهِجْرَةٍ إِلَيَّ**». أخرجه مسلم (٢٩٤٨).

لكن توجيه مثل هذه الأحاديث على ما ذكرناه، فليس كل من كثر عمله حسن رفع قدره؛ لأن الإنسان يرفع بالعمل وبأشياء أخرى، فمن عمل أكثر أجر أكثر، لكن الأفضلية التي هي مصاحبة رسول اللَّه ﷺ والجهاد معه ومؤازرته... لا يعدلها عمل، ولو عمل المرء مثل عمر نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ كما قال سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما تقدم.

ولذلك يقول تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، فمع أن كلاهما أنفق، لكن فضل من أنفق قبل الفتح على من أنفق بعده لشيء آخر غير مجرد النفقة و... وهو ما أردنا أن نلفت النظر إليه، من أن العمل قد يحتفُّ به قرائن ترفع صاحبه على آخر مع أن كلاهما عمل بقدر متساوي،

وانظر إلى صاحب البطاقة الذي له تسعة وتسعون سجلًا كل سجل مد البصر، قيدت فيها الذنوب، لكن لما وزنت شهادته أن لا إله إلا اللَّه بها طاشت السجلات، ليس لمجرد أنه قال لا إله إلا اللَّه، وإنما لشيء آخر يتعلق بهذا الرجل . . .

فالعالم الزاهد الخاشع المخبت المنكسر يصلي ركعتين ويدعو فيهما، والجاهل الطائش الذي لا يدري ما يقول يصلي ركعتين يقول فيهما ما يقول الأول سواءً بسواء، بل يزيد، لكن هل يبلغ مبلغه . . .؟!

وأرجو بذلك أن يكون المعنى وضح، واللَّه الموفق، ولكن عدُّ أجر خمسين لا يصح كما تقدم.

وما توفيقي إلا باللَّه، عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

[١٤٨] وَجَدْتُ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ الإِمَامِ جَدِّي أَبِي عَبْدِ اللَّه مُحَمَّدِ بنِ عَدِيِّ بْنِ حَمدَوَيهِ الصَّابُونِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ الحَسَنُ بنُ سُفْيَان النَّسَوِيُّ، أَنَّ العَبَّاسَ بْنَ صُبَيْحٍ حَدَّثَهُمْ، ثَنَا عَبْدُ الجَبَّارِ بنِ مُظَاهِرٍ، حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ، سَمِعْتُ ابنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: تَعلِيمُ سُنَّةٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ مِائَتَي سَنَةٍ».

الشرح:

هذا الخبر أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٧) في ترجمة عبد الجبار بن مظاهر الجشمي عن الحسن بن سفيان عن العباس بن الوليد ابن صبيح قال: حدثني عبد الجبار بن مظاهر الجشمي، عن معمر به.

وعبد الجبار هذا الظاهر جهالة حاله.

وقد أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٨٤٣) من طريق العباس بن الوليد عن عبد الجبار به.

وفي معناه مبالغة. واللَّه الموفق.

لكن العلم أفضل من العبادة في عدة أدلة يطول ذكرها. وهذا متفق عليه.

فقد قال الغزالي أبو حامد -عفا اللَّه عنه وغفر له- في كتابه «ميزان العمل» (ص١٩٤): «اتفقوا على أن العلم أشرف من العمل وكأن العمل متمم له وسائق بالعلم أن يقع موقعه».

فالاشتغال بالعلم من أفضل القرب وأجل الطاعات، وهذا في ذاته عمل؛ لأن نفع العلم متعدٍّ للغير بخلاف العمل فإن نفعه قاصر على العامل.

ففائدة العلم أعظم من فائدة مجرد العمل؛ ولذلك قدم على العمل في قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩].

وإن كان الأولى للعالم أن يعمل بعلمه لا ينشغل بالعلم عن العمل، وإلا فقد جاء الذم لمن لا يعمل بعلمه.

والحاصل: أن العلم أفضل لمن يجهل، والعمل أفضل من العلم لمن يعلم، لكن عند التعارض يقدم ذا النفع المتعدي على النفع القاصر.

من الأدلة على نفع العلم على العبادة:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَدُلَّ عَلَى رَاهِبٍ**[1]، **فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَتَلَهُ، فَكَمَّلَ بِهِ مِائَةً، ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ فَدُلَّ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟ انْطَلِقْ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ بِهَا أُنَاسًا يَعْبُدُونَ اللَّهَ...**».

أخرجه البخاري (٣٤٧٠) ومسلم (٢٧٦٦).

فانظر إلى العالم كيف نجى نفسه ونجى غيره، ولم يحل بين الناس وبين ربهم.

وانظر إلى العابد أضرَّ بنفسه وأضرَّ بغيره، وأفسد بفتواه بغير علم، ففضل العالم على العابد عظيم.

«إِنَّ مُعَلِّمَ النَّاسِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ» كما قال

(١) والرهبان متفرغون للعبادة.

ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤) بسندٍ حسن.

فمدارسة الفقه عبادة وهي أفضل من نوافل العبادة.

وأخرج البيهقي في «المدخل» (٤٥٩) بإسنادٍ صحيح عن معمر عن قتادة عن مطرف قال: سمعت ابن عباس يقول: «مُذَاكَرَةُ الْعِلْمِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ».

ورواية معمر عن قتادة على شرط مسلم.

وله طريق آخر عقبه.

وتأمل في عبادة الخوارج من غير علم أوصلتهم إلى أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.

مع أن الصحابة يحقرون عبادتهم إلى عبادة هؤلاء الضُّلَّال إذا رأوهم، وصلاتهم إلى صلاة هؤلاء، وقراءتهم على قراءة هؤلاء.

فالعلم نجاة، والعبادة بغير علم ضلال وحيرة. نسأل اللَّه العافية.

وأختم بقول النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقدمة المجموع» (١/ ٢١ - ٢٢):

«وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الِاشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ الاشتغال بِنَوَافِلِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالتَّسْبِيحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ نَوَافِلِ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ.

وَمِنْ دَلَائِلِهِ سِوَى مَا سَبَقَ أَنَّ نَفْعَ الْعِلْمِ يَعُمُّ صَاحِبَهُ وَالْمُسْلِمِينَ، وَالنَّوَافِلُ الْمَذْكُورَةُ مُخْتَصَّةٌ بِهِ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ مُصَحِّحٌ فَغَيْرُهُ مِنْ الْعِبَادَاتِ مُفْتَقِرٌ إلَيْهِ وَلَا يَنْعَكِسُ.

وَلِأَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا يُوصَفُ الْمُتَعَبِّدُونَ بِذَلِكَ[1].

(١) يعني: أنهم لم يتصفوا بأنهم من ورثة الأنبياء، كما يوصف العلماء.

وَلِأَنَّ الْعَابِدَ تَابِعٌ لِلْعَالِمِ مُقْتَدٍ بِهِ مُقَلِّدٌ لَهُ فِي عِبَادَتِهِ وَغَيْرِهَا، وَاجِبٌ عَلَيْهِ طَاعَتُهُ وَلَا يَنْعَكِسُ، وَلِذَا فَإِنَّ عِبَادَتَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِ الْعَالِمِ، وَقَدْ تَفْسَدُ عِبَادَةُ الْعَابِدِ غَيْرِ الْعَالِمِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، بِخِلَافِ الْعِالِمِ فَيَعْلَمُ مَا يُفْسِدُ الْعِبَادَةَ، وَمَا يَجْعَلُهَا صَحِيحَةً، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَسَالِكِ الرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ، وَمَا يُقَرِّبُ مِنْهُ، وَيَعْلَمُ كَيْفَ يُوَجِّهُ نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ بِخِلَافِ الْعَابِدِ غَيْرِ الْعَالِمِ . . . إلخ.

وَلِأَنَّ الْعِلْمَ تَبْقَى فَائِدَتُهُ وَأَثَرُهُ بَعْدَ صَاحِبِهِ، وَالنَّوَافِلُ تَنْقَطِعُ بِمَوْتِ صَاحِبِهَا.

وَلِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَلِأَنَّ الْعِلْمَ فَرْضُ كِفَايَةٍ فَكَانَ أَفْضَلَ مِنْ النَّوَافِلِ» اهـ بتصرف.

* * *

[١٤٩] أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّه بنِ مُحَمَّدِ بنِ زَكَرِيَّا الشَّيْبَانِي قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحمَنِ الدُّغُولِي، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ حَاتِمٍ المُظَفَّرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرَو بنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ يُحَدِّثُ هَارُونَ الرَّشِيدَ، فَحَدَّثَهُ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى». فَقَالَ عِيسَى بنُ جَعْفَرٍ: كَيْفَ هَذَا وَبَينَ آدَمَ وَمُوسَى مَا بَينَهُمَا؟ قَالَ: فَوَثَبَ بِهِ هَارُونُ وَقَالَ: يُحَدِّثُكَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَتُعَارِضُهُ بِكَيْفَ؟! قَالَ: فَمَا زَالَ يَقُولُ حَتَّى سَكَتَ عَنْهُ.

الشرح:

أما هذا الإسناد فلا يصح.

وأصل حديث احتجاج آدم وموسى أخرجه البخاري (٣٤٠٩) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ**» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى مَرَّتَيْنِ**».

أما أصل اعتراض عيسى بن جعفر -إن صح- فلا وجاهة فيه بحال، إذ أن الحديث ليس فيه أن آدم وموسى عليهما السلام التقيا في الدنيا، فمن المحتمل أن يكونا التقيا في السماء بعد القبض، وقد التقى محمد ﷺ بموسى عليه السلام ليلة المعراج وحدث بينهما حوار، وكان بين موسى ومحمد عليهما السلام سنوات، فماذا.

فلا وجاهة في الاعتراض بحال - في حالة صحته-.

ولو احتج المؤلف بمثل أثر أبي هريرة وابن عباس لما ذكر أبو هريرة حديث النبي ﷺ «**تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَلَوْ مِنْ ثَوْرِ أَقِطٍ**» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَإِنَّا نَدَّهِنُ بِالدُّهْنِ وَقَدْ سُخِّنَ بِالنَّارِ، وَنَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ وَقَدْ سُخِّنَ بِالنَّارِ. فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي ، إِذَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ الْأَمْثَالَ جَدَلًا».

الذي أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٦٣) بسندٍ صحيح، لكان احتجاجه أحسن في الاستدلال.

وفي رواية أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ جَمَعَ حَصًى فَقَالَ: أَشْهَدُ عَدَدَ هَذَا الْحَصَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**تَوَضَّئُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**».

وهذا لفظ أخرجه النسائي (١٧٤)، فإن فيه عدم الاعتراض على الدليل بوجه.

وقد ذكرت فصلًا في هذا في «التوضيحات الجلية» (ص١٤ فما بعدها) فيه عدة أخبار من هذا الباب تفيد ما أومأ إليه المؤلف من أنه ينكر أشد الإنكار على من يسلك مسلك غير مسلك هارون الرشيد من عدم التسليم للدليل وركوب العقل والاعتراض على النقل، فأغنى عن إعادته. واللَّه الموفق.

ثم وقفت على القصة التي أوردها المؤلف عن هارون الرشيد أمير المؤمنين فقال الفسوي في «المعرفة» (٢/ ١٨١) ومن طريقه أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٤) ترجمة محمد بن خازم: سمعت علي بن المديني يقول: قال محمد بن خازم: كُنْتُ أَقْرَأُ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ هَارُونَ فَكُلَّمَا قُلْتُ: قَالَ رسول اللَّه ﷺ، قال

صلى اللَّه عَلَى سَيِّدِي وَمَوْلَايَ. حَتَّى ذَكَرْتُ «التَقَى آدَمُ وَمُوسَى» قَالَ: وَقَالَ عَمُّهُ- سَمَاهُ عَلِيٌّ فَذَهَبَ عَلِيَّ- فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَيْنَ التَقَيَا؟ قَالَ: فَغَضِبَ هَارُونُ وَقَالَ: مَنْ طَرَحَ إِلَيْكَ هَذَا، وأمر به. قال: فحبس، وَوَكَّلَ بِي مِنْ حَشَمِهِ مَنْ أَدْخَلَنِي عَلَيْهِ فِي مَحْبِسِهِ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا شَيْءٌ خَطَرَ بِبَالِي، وَحَلَفَ لِي بالعتق وصدقة المال وغير ذلك مِنْ مُغَلَّظَاتِ الْأَيْمَانِ، مَا سَمِعْتُ مِنْ أَحَدٍ وَلَا جَرَى بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ فِي هَذَا كَلَامٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا شَيْءٌ خَطَرَ عَلَى بَالِي.

قَالَ: فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ كَلَّمْتُهُ، قَالَ: لِيَدُلَّنِي عَلَى مَنْ طَرَحَ إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامَ.

فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ حلف بالعتق وبمغلظات الْأَيْمَانِ إِنَّهُ إِنَّمَا شَيْءٌ خَطَرَ عَلَى بَالِي لَمْ يَجْرِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَدٍ فِيهِ كَلَامٌ.

قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ فَأُطْلِقَ مِنَ الْحَبْسِ.

وَقَالَ لي: يَا مُحَمَّدُ وَيْحَكَ، إِنَّمَا تَوَهَّمْتُ أَنَّهُ طَرَحَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُلْحِدِينَ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ فَيَدُلَّنِي عَلَيْهِمْ فَأَسْتَبِيحُهُمْ، وَإِلَّا فَأَنَا عَلَى يَقِينٍ أَنَّ الْقُرَشِيَّ لَا يَتَزَنْدَقُ.

قَالَ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ». اهـ. وإسناد هذا صحيح رجاله ثقات.

اللَّه أكبر! ما أحوج الأمة إلى مثل هذا في زماننا الذي يبتدع المرء فيه البدع تطير في الآفاق، ولا عمر رضي الله عنه لها ولا هارون لها ولا غيرهما. اللهم أخرجنا من هذه الدنيا على الإسلام والسنة.

وهارون الرشيد هذا له ترجمة حسنة في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٨٧) كان يحب العلماء ويعظم حرمات الدين ويبغض الجدال والكلام، ويبكي

على لهوه وذنوبه لاسيما إذا وعظ، من أنبل الخلفاء، وأحشم الملوك صاحب حج وجهاد وغزو وشجاعة ورأي، بصير بأعباء الخلافة، لما بلغه موت ابن المبارك حزن عليه وجلس للعزاء فعزاه الأكابر.

وقد صبَّ على يد محمد بن خازم أبي معاوية بعد أن أكل عنده في قصره، وظنه شخصٌ لا يعرفه محمد بن خازم، فقال الرشيد: تدري من يصب عليك؟ قال: قلت: لا. قال: أنا؛ إجلالًا للعلم.

محاسنه كثيرة، وإن كان له أخبار شائعة في اللهو واللذات والغناء، اللَّه يسامحه.

وأخذ عليه أشياء ذُكرت في ترجمته.

لكن ما أحوج الأمة اليوم -مع كثرة الأهواء والبدع والمعاصي- إلى صنيع مثل هارون الرشيد، رحمه اللَّه وعفا عنه وتجاوز عنه وطيب ثراه على هذا الموقف العظيم الذي صنع فيه نحو صنيع عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل، ولذلك علَّق عليه المؤلف فقال:

[١٥٠] هَكَذَا يَنْبَغِي لِلمَرْءِ أَنْ يُعَظِّمَ أَخْبَارَ رَسُولِ اللَّه ﷺ، وَيُقَابِلُهَا بِالقَبُولِ، وَالتَّسْلِيم، وَالتَّصْدِيقِ، وَيُنْكِرُ أَشَدَّ الإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَسْلُكُ فِيهَا غَيرَ هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَهُ هَارُونُ الرَّشِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَ مَنِ اعْتَرَضَ عَلَى الخَبَرِ الصَّحِيحِ الذِي سَمِعَهُ بِـ«كَيْفَ؟» عَلَى طَرِيقِ الإِنْكَارِ لَهُ، وَالاِسْتِبْعَادِ لَهُ، وَلَمْ يَتَلَقَّهُ بِالقَبُولِ كَمَا يَجِبُ أَنْ يُتَلَقَّى جَمِيعُ مَا يَرِدُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ.

الشرح:

يقول المؤلف وهو يشيد بالمنسوب إلى هارون الرشيد من إنكاره على من استخدام الرأي في مقابلة النص.

هكذا ينبغي للمرء أن يعظم أخبار الرسول كما عظمها هارون الرشيد حيث زجر من يعارض في السنة بِـ«كَيْفَ؟» وهذا من تعظيمه للسنة.

ودعا لهارون الرشيد بالرحمة لأجل فعله، رحم اللَّه الجميع، فينبغي على الإنسان أن يتلقى ما يَرِدُ عن رسول اللَّه ﷺ بالقبول والتسليم.

والحاصل: أن المؤلف الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ

يذكر فضل حملة سنة رسول اللَّه ﷺ والعلم، يُحترمون ويُحتَرم ما يحملون ويعظَّمون ويعظَّم ما يحملون، وتقابل السنة بالاحترام والتقدير والقبول وعدم ضرب الأمثال العقلية لها.

ولذلك أورد هذا الأثر في آخر الكتاب.

وأراد المؤلف أن يختم بخاتمة حسنة يذكر فيها تعظيم العلم على العبادة، ثم إجلال السلف لحملة أخبار النبي ﷺ.

ثم دعا لنفسه بدعاء حسن يحث فيه الناس على الأخذ باتباع أحسن

القول وهو السنة ونهج سلف الأمة أهل الحديث والأثر والدعاء للَّه تعالى بتجنب الأهواء المضلة التي تزل أهلها في الدنيا والآخرة.

فقال -طيب اللَّه ثراه وفي غرف الجنان آواه وجعل المقام الطيب في الآخرة مأوانا ومأواه-:

[١٥١] جَعَلَنَا اللَّه سُبْحَانَهُ مِنَ الَّذِيْنَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، وَيَتَمَسَّكُونَ في دُنْيَاهُمْ مُدَّةَ مَحْيَاهُمْ بِالْكِتَابِ وَالْسُّنَّةِ، وَجَنَّبَنَا الأَهْوَاءَ المضِلَّةَ، وَالآرَاءَ المضمَحِلَّةَ، وَالأَسْوَاءَ المُذِلَّةَ، فَضْلًا مِنهُ ومِنَّةً[1].

الشرح:

يدعو لنفسه ولإخوانه وذويه أن يجعلهم من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

فإن اللَّه تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٨].

قوله: «**وَيَتَمَسَّكُونَ في دُنْيَاهُمْ مُدَّةَ مَحْيَاهُمْ بِالْكِتَابِ وَالْسُّنَّةِ**»:

لقوله ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ**». أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

والكتاب يدل على التمسك بالسنة؛ إذ قد قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، والسنة هي المبينة للقرآن، فكيف يُتمسك بالكتاب بغير بيانه؟!، فكل دليل فيه الأخذ بالكتاب متضمن للأخذ ببيانه وهي السنة.

قوله: «**وَجَنَّبَنَا الأَهْوَاءَ المضِلَّةَ**»:

أي: المخالفة للشرع.

---

(١) في بعض النسخ في آخر الكتاب: «الحَمْدُ للَّه وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّه عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحبِهِ وَسَلَّمَ».

«وَالآرَاءَ المضمَحِلَّةَ»:

أي: التافهة.

قوله: «وَالأَسْوَاءَ المُذِلَّةَ»:

الأسواء جمع سوء، وهو الذي يذل صاحبه.

وإذا استجاب اللَّه تعالى ذلك فهو محض منة وفضل من اللَّه.

والحمد للَّه، وصلى اللَّه وسلم وبارك على محمد وآله وأتباعه، وعظم اللَّه أجورنا وأجره، ورحم اللَّه من اعتنى بهذا الكتاب مذاكرة وشرحًا ونشرًا، وتعريف الناس به وتقريبه، وأسكنه فسيح جناته، إنه على كل شيء قدير.

كتبه

أبو يحيى

محمد بن أحمد بن عبده

بلطيم - كفر الشيخ - مصر

ما وجد على أصل الكتاب

وجد على الأصل: سمع جميع هذا الكتاب على الشيخ الإمام الأوحد الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور، بسماعه له على أبي الفتح عبد اللَّه بن أحمد الخرقي، أنا أبو بكر عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني، ثنا والدي شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن، فذكره بقراءة عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي: محمد بن عبد الواحد بن أحمد، ومحمد بن عبد الهادي، وأخوه عبد الحميد، ومحمد بن سعد بن عبد اللَّه، ومحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسيون، وآخرون في مجالس آخرها يوم الاثنين السادس عشر من جمادى الأولى سنة ٥٨٢، وسمعه عليه أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي وآخرون في رمضان، ومرة أخرى بقراءة محفوظ بن عيسى الأزدي في شوال سنة ٥٩١، ومرة أخرى بقراءته في ذي الحجة سنة ٥٩٢، والحمد لله.

نقل ذلك الخيضري من خط المزي، ومن خط الخيضري نقلت. قاله يوسف بن شاهين سبط ابن حجر، ومن خطه نقلت، قاله شيخنا عبد الرحمن بن حسن، ومن خطه نقل الشيخ أحمد بن إبراهيم، ومن خطه نقل نور الحسن بن محي الدين في بلده المباركة مكة المعظمة -زادها اللَّه شرفًا وتعظيمًا وإجلالًا وتكريمًا-.

سمع جميع هذا الكتاب على الشيخ أبي الفضل إسماعيل بن أحمد بن الحسين بن محمد القرافي بإجازته من أبي الفتح الخرقي، عن عبد الرحمن

ابن المصنف، عن أبيه عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن شكر، وسمعه على الشيخ عبد الرحمن عبد اللَّه بن أحمد بن المحب المقدسي، وسمعه على الشيخ جمال الدين بن شكر عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السلار بقراءة إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي، ومن خطه في الأصل اختصره الخيضري، ومنه نقلت. قاله يوسف بن شاهين سبط ابن حجر، ومن خطه نقلت، قاله شيخنا عبد الرحمن بن حسن، ومن خطه نقلت. والحمد للَّه رب العالمين أولًا وآخرًا وباطنًا وظاهرًا، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه العلي العظيم.

كذا وجدت ونقلت من الأصل الذي نقلت عنه، وأنا الفقير إلى اللَّه تعالى أحمد بن إبراهيم بن حمد بن عيسى، والأصل الذي نقلت عنه منقول من خط الشيخ عبد الرحمن بن حسن فيما يظهر، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥
تنبيه ٨
ترجمة الإمام الصابوني ٩
وصية الإمام الصابوني ١٥
وفاته ١٦
وصف الصابوني لعقيدة السلف ١٧
موارد الإمام الصابوني في كتابه ٢٠
ما اشتمل عليه الكتاب ٢٠
مزايا الكتاب ٢٢
أول الكتاب ٢٦
التعليق على وصف بعض الناس بقاضي القضاة ٢٧
توثيق نسبة الكتب إلى مؤلفيها تكون بأمور ٢٩
الإشارة إلى ضعف جميع الوارد في شد الرحال لزيارة قبره ﷺ ٣٧
موالاة الناس ومعاداتهم لمخالفة ما في هذه العقيدة ٣٩
استخارة المؤلف أن يكتب هذه العقيدة ٤٣
الترحم على الأئمة سنة قديمة ٤٧
قول السلف بإثبات اليد للَّه تعالى ٥١

منهج السلف نحو الأحاديث الصحاح في الصفات الواردة في صفات اللَّه تعالى ٥٥
اتباع فهم العرب -أصحاب اللغة العربية- في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ٥٧
القرآن كلام اللَّه تعالى والتعليق على من اعتقد غير هذا ٥٩
نقله عن الإمام الإسماعيلي صاحب «اعتقاد أصحاب الحديث» ٦٥
قول السيوطي بأن من بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله ٦٦
نقله عن الإمام الطبري في كتابه «صريح السنة» في المعتقد ٧٠
نفي الطبري ما نسب إليه من مخالفة في المعتقد ٧٠
نقله عن ابن المبارك أن من كفر بحرف من القرآن فقد كفر بالقرآن ٧٢
نقل المؤلف عن أصحاب الحديث علو اللَّه على عرشه واستواءه وعدم اختلافهم في ذلك ٧٤
وجوه تفرقة بين العلو والاستواء ٧٧
تضعيف أثر أم سلمة رضي الله عنها في تفسير الاستواء كقول مالك ٧٨
صحة الأثر عن مالك في قوله عن الاستواء ٧٩
تنقيب جيد من الإمام الحسين بن الفضل البجلي على آية الاستواء ٨٣
قول عبد اللَّه بن المبارك في هذا وهروبه مما قالت الجهمية ... ٨٤
حكم ابن خزيمة فيمن لم يقل إن اللَّه على العرش استوى ٨٦
استدلال الشافعي بحديث معاوية بن الحكم السلمي على أن الذي لم يثبت أن اللَّه في السماء لا يصح عتقه -إذا كان عبدًا-

في الكفارة ٨٩
تلخيص منهج السلف في أدلة العلو ٩١
قول الشافعي: إذا رأيتموني أقول بما صح عن رسول اللَّه ﷺ خلافه فإن عقلي قد ذهب ٩٤
استدلال خاطئ من بعض المعاصرين فهمه من قول الشافعي لأحمد بن حنبل: إذا صح الحديث فأخبرنا به ننعم ٩٤
تفرقة المؤلف بين مذهب السلف ومذهب أهل البدع مع أخبار رسول اللَّه ﷺ والقرآن ٩٨
نصح وهب بن منبه للجعد بن درهم ١٠٣
التعليق على ضعف قصة ذبح الجعد بن درهم المنسوبة إلى خالد بن عبد اللَّه القسري ١٠٦
إثبات أهل الحديث نزول الرب تعالى كل ليلة ١٠٨
إثبات أهل الحديث المجيء والإتيان ١٠٩
نقل المؤلف نقلًا ثانيًا عن الإسماعيلي في رسالته ١١٠
أمثلة لأهل الزيغ وهم يتبعون المتشابه قديمًا وحديثًا ١١١
الإشارة إلى تحرير أن ابن الزبير لم يخرج أصلًا إنما كان مخروجًا عليه ١١٩
قول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي للأمير ونصحه ١٢٢
هل يخلو العرش من ربنا أم لا؟ ١٢٣
قول ابن المبارك: إذا جاءك الحديث عن رسول اللَّه ﷺ فاخضع له ١٢٦

دعاء إسحاق بن إبراهيم الحنظلي للأمير ١٢٧
سياق المؤلف أسانيد أحاديث النزول لإثبات التواتر والتعليق على ذلك ١٢٨
نقل المؤلف عن أبي حنيفة: «ينزل بلا كيف» ١٥٨
نقل المؤلف عن إمام الأئمة ابن خزيمة ١٦٠
رد مفحم من القاضي عياض على بعض الجهمية ١٧٢
من شدة السلف على المخالفين ١٧٣
سياق المؤلف قصة صبيغ ١٧٥
التنبيه على ضعف بعض مفاريد قصة صبيغ مع عمر رضي الله عنه ١٧٦
تعليل ضرب عمر رضي الله عنه لصبيغ لكونه يسأل سؤال استشكال ١٧٧
وصف حال أهل البدع من خلال قول مالك رحمه الله ١٨٢
قول الشافعي: «لأن يلقى العبدُ ربه بكل ذنب ما خلا الشرك أحب إليَّ من أن يلقاه بشيء من الأهواء» ١٨٣
بيان بعض وجوه التفرقة بين البدع والمعاصي ١٨٥
شرح قول عمر بن عبد العزيز: «الزم دين الصبي» ١٨٧
قول الأئمة في آيات الصفات: «أمرُّوها كما جاءت» ١٩٢
قول القاسم بن سلام في زمنه: «القابض على السنة كالقابض على الجمر» ١٩٤
قول الزهري: «على اللَّه البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم» ١٩٨
أهل البدع هم الذين يستشكلون آيات الصفات ١٩٩

تفسير للغرباء في حديث «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا .. فَطُوبَى للغُرَبَاءِ» ٢٠٠
قول أبي عبيد: «المتبع للسنة كالقابض على الجمير» ٢٠٢
ذم المؤلف للتكلف ٢٠٥
حديث النهي عن الصلاة خلف النيام ٢٠٩
سبب إدخال الأئمة آثارًا مشتملة على الرقائق في كتب العقائد . ٢١٢
الإيمان بالبعث بعد الموت يوم القيامة وأهواله ٢١٤
إثبات المؤلف للشفاعة ٢١٨
تخيير النبي ﷺ الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمته الجنة ٢٢٠
منقبة لأبي هريرة رضي الله عنه من وجوه ٢٢٢
تعليقه على احتجاج للرافضي قبحه اللَّه ٢٢٥
إثبات رؤية اللَّه في الآخرة ٢٢٨
خلق الجنة والنار ودوامهما ٢٣٠
إثبات أن الإيمان قول وعمل ٢٣٢
إثبات نقصان الإيمان وزيادته ٢٣٩
قول عبد اللَّه بن طاهر عن أهل البدع أنهم لا يرون للسلطان طاعة ٢٤١
قول عمر بترجيح إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض جميعًا ٢٤٥
عقيدة أهل السنة بعدم تكفير أصحاب الذنوب ٢٤٨
تفرقة بين عذاب الكافر وعذاب المؤمن العاصي ٢٥١
خلاف العلماء في كفر تارك الصلاة ٢٥٥
خلق اللَّه لأفعال العباد وأنها كسب لهم ٢٦١
إثبات القدر على مذهب السلف ٢٧٢

إضافة الشر إلى اللَّه في قوله ﷺ: «والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» ٢٧٦
الإرادة الشرعية والكونية ٢٨٢
عواقب العباد مبهمة ٢٨٤
عدم الحكم لمعين بجنة ولا بنار ٢٨٦
الاستثناء في الإيمان ٢٨٧
الموحِّدون لا يخلدون في النار وإن دخلوها ٢٩٠
شهادة أهل السنة لمن شهد لهم الوحي بجنة أو نار ٢٩٢
ذكر بعض من شهد لهم رسول اللَّه ﷺ بالجنة ٢٩٣
حديث «الخلافة بعدي ثلاثون سنة» ٢٩٩
إثبات أهل السنة خلافة أبي بكر ٢٠٤
تحرير المنسوب إلى الصحابة لأبي بكر: «قدَّمك رسول اللَّه ﷺ فمن ذا يؤخرك» ٣٠٦
تحرير المنسوب إلى أبي هريرة: «لولا أن أبا بكر استخلف لما عُبد اللَّه» ٣٠٩
إثبات أهل السنة خلافة عمر رضي الله عنه ٣١١
إثبات أهل السنة خلافة عثمان رضي الله عنه ٣١٢
إثبات أهل السنة خلافة علي رضي الله عنه ٣١٤
الأدلة على تفضيل الصحابة بإطلاق ٣١٧
حب الصحابة علامة حب لرسول اللَّه ﷺ ٣٢١
الجمعة والعيدان والصلوات خلف كل إمام مسلم ٣٢٢
الكلام على مسألة الدعاء للأئمة ٣٢٣

منهج أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة ٣٢٥
تعظيم قدر أزواجه ﷺ ٣٢٦
لن يدخل أحدًا عملُه الجنة ٣٢٧
كل مخلوق له أجل مؤجل ٣٢٩
خلق الشياطين توسوس ٣٣٢
السحر حق موجود يؤثر بإذن اللَّه ٣٣٤
تحريم أهل الحديث المسكر مطلقًا ٣٣٩
المسارعة في أداء الصلوات وإقامتها في أوائل وقتها منهج أهل الحديث ٣٤٣
وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام ٣٤٧
تواصي السلف وأصحاب الاحديث بقيام الليل ونحوه ٣٥٢
التعفف في المأكل والمشرب والسعي في الخيرات ٣٦٠
ويتحابون في الدين ويتباغضون فيه ٣٦٧
بغض أهل البدع الذين أحدثوا ومعاداتهم سنة سلفية ٣٦٩
علامات البدع على أهلها ٣٧٠
بعض وجوه تغيير أهل البدع لأهل السنة ٣٧٣
قول أحمد بن سنان القطان: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث» ٣٧٨
أهل الإلحاد يبغضون سماع الحديث ٣٨٢
نقل المؤلف عن أبي حاتم علامات أهل البدع ٣٨٤
تمثيل المؤلف لأهل البدع بأمثلة ٣٨٩

ومن علامات أهل السنة حب علماء أهل السنة وحملة الأخبار ٣٩٨
وقوع الإجماع على جل ما ذكره المؤلف في كتابه ٤٢١
اعتراف المؤلف باتباعه لأئمة أهل السنة ٤٢٤
مخالفة خصلة من خصال أهل السنة المجمع عليها يهجر ويزجر ٤٢٥
تسلية المؤلف لأهل السنة لعدم اغترارهم بوفور البدع ٤٢٧
التعليق على حديث «خمسين منكم» وبيان إعلاله وتوجيهه في حال ثبوته ٤٢٩
أثر الزهري: «تعليم سُنَّة أفضل من عبادة مائتي سنة» والتعليق عليه ٤٤٠
بعض أدلة تفضيل العلم على العبادة ٤٤٢
تأديب هارون الرشيد لمن اعترض على الأثر برأيه ٤٤٤
تعليق المؤلف على فعل هارون الرشيد في ذلك ٤٤٨
خاتمة الكتاب ٤٥٠
فهرس الكتاب ٤٥٥

* * *